

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المَحْصُوطِ والْجَامِعِينَ وَالسَّيْرَ وَالزِّيَادَاتِ وَالنُّوَادِرِ
وَالْفَقَاوِي وَالْوَقَائِعَ مَدْلُومَةً بِدَلَالَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

تأليف

المصطفى بن يحيى بن أبي العباس بن محمد بن أحمد الشريفي بن مازة البخاري

تجدد المطبعات ١٤٥١ هـ ١٩٣٠ م

مطبعة المطبعات

نعيم أشرف نور محمد

المجلد الرابع عشر

المطبعة العلمية

إدارة القرآن

المخطط البياني

أول طبعة كاملة في العالم الإسلامي

سنة ١٤٧٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة الفنون والعلم والإعلامية علماً بأن هذه النسخة مسجلة لدى الجهات المختصة لإعجاز إعادة طبع هذه النسخة بأية صورة أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل أو خلاصه بدون إذن كتابي مسبق من الناشر.

السلامة العامة

[illegible][illegible][illegible]

$\frac{1}{2} \text{H}_2\text{SO}_4 + \text{H}_2\text{O} \rightarrow \text{H}_2\text{SO}_4 \cdot \text{H}_2\text{O}$

المجلد الثاني

P. O. Box 1 Johannesburg 2000, South Africa.
E-mail: mafa@global.co.za

At Post Office
Box 1000
Cape Town 8001
S. Africa

At-Home to Garden
Jamaica Road # 1
Kerala 74903
Kerala

ط. بحال موجود - ذخیرہ ۱۰۰۰ یو. جی. اے. - ۱۰۰۰ یو. جی. اے.

الرياض ، السعودية

الفصل الرابع والعشرون

في المتفرقات

١٥٣٦ - دابة في يدي رجل ، يقال له : محمد ، فجاء رجل ، يقال له : عمرو ، وقال : هذه الدابة التي في يدي محمد كانت لزيد ، أخذتها منه ودبغة ، ثم ردتها عليه ، وقد مات زيد ، فجاء وارث زيد ، وقال : هذه الدابة تصدق بها على أبي زيد في حياته ، وأتكم محمد ذلك ، فجاء عمرو مع رجل آخر ، وشهدا بالدابة للمدعي ، فإذن كان الإيداع والفرد معروفاً ظاهراً ، فبطلت شهادتهما للمدعي ، لأن عمراً بيده الشهادة لم يدفع عن نفسه مبرراً ، لأن عمراً إما إن كان مودع الدابة ، بأن كان إيداع زيد إياه قبل التصديق بها على المدعي ، أو كان مودع الغاصب ، بأن كان الإيداع من زيد بعد التصديق على المدعي والتسليم ، وأي ذلك ما كان ، فلا ضمان عليه إذا كان الفرد ظاهراً ، لأن المودع يبرأ بالرّد على المودع ، سواء كان المودع خاصياً أو عاماً ، وإذا برئ بالرّد لم يدفع بيّنه الشهادة عن نفسه مبرراً .

وإن كان الإيداع ظاهراً ، ولم يكن الرّد ظاهراً ، لا تفعل شهادة عمرو ، محال محمد ، فقال : لأن دالّح عن نفسه مبرراً ، وطعن عيسى بن أبيان ، فقال : ينبغي أن تقبل شهادته ، لأنه ليس ينافي عن نفسه مبرراً ، لأنه إما يكون كذلك إذا كان يضمن للمدعي لو لم تقبل شهادته بإقراره السائل بالأعنة ، ويقرّره فلا حرج أن الملك الذي للحاكم الماحصل في ضمن الشهادة ، ولا يضمن ، لأنه يهتبه الشهادة أمر بانته للمدعي للحاكم ، وملك زيد كان ثابتاً بنصادهما ، وإيداعه كان ظاهراً ، إلا أنه رفع الشك أن الإيداع منه كان قبل التصديق ، أو بعد التصديق على المدعي ، فإذن كان قبل التصديق كان مودع الملك حينئذ ، ويكون القول قوله في الرّد ، ولا يجب انضمام ، وإن كان الإيداع بعد التصديق كان مودع الغاصب ، فلا يبرأ عن الضمان متى لم يكن الرّد ظاهراً ، فلا يجب

الضمان بالثابت ، متى لم يجب لضمده لم يكن هو بهذا الشهادة دافعاً عن نفسه مبرراً .

والجواب : عن هذا الظن أنه يقع الشك في كونه دافعاً عن نفسه مبرراً ، وقع الشك في قبول شهادته ، فلا تقبل شهادته بلطفه والاحتياط .

و جواب آخر ، وهو الصحيح ، لا . بل عمرو دافع بشهادته مبرراً عن نفسه متى لم يكن زهده طاهرًا ، لأنه ربما يجيء مسحق آخر زهده الأدنى . ويقوم اليقظة أو التدقيق منك منك مطلقًا ، ويكون للمسحق تصديق عمرو ، وإلا لم يكن الزهده على زهده طاهرًا ، لأنه لو كانت في يده ودعيه بالاحتياط ، يبين أنه كان مودع الغائب ، وهو دافع الغائب يقضي إذا عرفت الودعيه ، ولم يكن الزهده طاهرًا ، فهو بهذه الشهادة للمدعي يدفع هذا الضمان عن نفسه ، لأنما يسمى قبلنا هذه الشهادة ، ومضاهيا بالذمة لادعي لا يكون المستحق تبيين المودع ، لأن الأدنى وصلت إلى وارث الغائب ، ووصيتها إلى وارث الغائب مثله وصل لها إلى الغائب ، ولو وصلت إلى الغائب ، يبرر المودع عن الضمان ، كما هنا ، فكان دافع مبرر من هذا الوجه .

١٥٣٦٧ - وفي فتاوى القسلي : رجل ادعى ذمًا أنه ورثها من أبيه ، وادعى آخر أنه اشتراها من أبيه ثالث . وشهد شهود مدعي الشراء بحد البيع ، قضاؤه . معها الكيف . ولم يقولوا . وهو يملكها ، والآخر يدعي الميراث ، أو مدعي الشراء . والشهادة غير له ، ويخص بالذم مدعي الشراء .

وإن لم يشهدوا ، بل لك للميت ، ولا يتسليم ، وإنما يحتاج في شهادتهم في البيع إلى ذكر ملك ، أو التسليم مع البيع إذا كان المشهود عليه ، لا مدعي الماء المدعي من جهة من يدعي المشهود له الشراء منه ، حيث كان ترميًا ، بل يدعي المدعي نفسه لا من جهة ذلك ، أما إذا كان المشهود عليه يدعي ملك المدعي من جهة من ادعى المشهود له الشراء منه ، لا يحتاج إلى ذكر الملك ، أو التسليم مع ذكر البيع ، لأن المشهود عليه لما ادعى المدعي من جهة من يدعي المشهود له الشراء منه ، فقد ثبت كونه المدعي ملكًا لثبوت مدعيه ، فاستغنى الشهود عن ذكر ملكه حينئذ .

قال في الكتاب : لأن شهادتهم على بيع الميت منه ليس بأول من شهادتهم على

إقرار الميت أنه أئدار المدعى الشراء، وتو شهدوا بشفقة، ومدعى الميراث يدعى أباً ميراثه عن الميت، لم يثبتت إلى دعواه، وقضى بالمدار للمعزلة، فكذا إذا شهدوا له مباشرة من غير ذكر ملك ولا تسليم، بخلاف ما لو ادعى المشهود عليه ملك المدعى نفسه، لا من جهة أحد بعينه، حيث لا تغلب شهادتهم بمجرد البيع؛ لأن ما لو شهد الشهود أن الذي ادعى للمشهود له الشراء منه، أقر أن المدعى الشراء، لم يقبل هذه الشهادة عن المشهود عنه؛ لأنه يزعم الملك للمقر.

فالحاصل: أنه اعتبر شهادتهم بمجرد البيع على الشهادة بالإقرار، نفس كل موضع تقبل الشهادة على إقرار من يدعى المشهود له الشراء منه؛ تقبل الشهادة بمجرد البيع أيضاً، وفي كل موضع لا نفس الشهادة على إقرار من يدعى المشهود له الشراء منه، لا يقبل بمجرد البيع، والسألة في شهادات الأصل، وذكر ذلك، البائع وقت البيع، ينظر في شهادات الفناوى المصرى.

١٥٣٦٨ - وهي فتوى أمي الميت: رجل له تسعة أولاد، قر في صحته وجوز إصراره أن يخصه من أولاده فلان وفلان، وسماهم في الصك عليه ألف درهم، ثم مات، وأتت سائر الورثة ذلك، فشهد الشهود بذلك عند المحاكم، وقالوا: لا تعرف الأولاد أقوالهم، لأنهم لم يكونوا حاضرين وقت الإقرار، فإن أقر سائر الورثة بأسمي هؤلاء، ثبت المال لشهادة الشهود، ولو جحد هؤلاء المدعون، فإنه لا يثبت على أنهم ممنون بالأسمي بشي ذكرها الشهود، فإن أقاموها بقضى لهم بذلك إذا لم يكن في سائر الأولاد مثلهم في الأسمي.

١٥٣٦٩ - قال محمد بن الجامع الكبير: رجل في بيته دار، أقام رجل بينة أنها دار فلان ابن فلان الملائ، أودعها في القضاى يدفع التدار إلى المدعى؛ لأد المدوع يتعصب خصماً في الودعة في إثبات الملك للمدوع لأنه مأور بالحفظ، ولا يمكن من الحفظ إلا باسترضاده من الغائب، ولا يمكن من ذلك إلا بإثبات الملك للمدوع، فكأن خصماً في إثبات الملك للمدوع، فثبتت بيته، كما لو أقامها المدوع بنفسه، فإن لم يشهد شهود المدعى على هذا الوجه، ولكن شهدت شهوده أنه فلان أو أمها من المدعى، ولم يشهدوا أنه تحت فلان، لا تقبل الشهادة؛ لأن المدعى بهذه البينة لم يثبت الملك في

القائم لصاحب الردعية، إنما أثبت أنه أودعها، والإيداع كما يكون من المالك يكون من غير المالك، فلم تكن هذه الشهادة بذلك، وإنما هذه شهادة أنها كانت في يد المودع، وقد عرف زوال ذلك اليد، فلا يجوز إثباتها بطبيعة.

وكذلك لو شهدوا أنها كانت في يد المودع أمس لم يقصر القاضي بشيء، لأن المودع لو كان يدهي المالك نفسه، لم يستحق بهذه الشهادة شيئاً، وكذلك إذا كان يدهي لغيره، ولو ادعى المدعي رقبته، فشهدت شهوده أن فلاناً وهبها له، وقبضها منه، أو نشرها عنه، وقبضها، ولم يشهدوا بالملك للبايع، ولا للواهب، فبطلت الشهادة.

وعن أبي يوسف لا تقبل، وإلى هذا أشوق في الكتاب، فإنه نسب الجورح فيه إلى أبي حنيفة ومحمد، فأبو يوسف قاس هنا على الإيداع، والفرق لهما، وهو أن الشهود يشهدون ذلك عند مباشرة سبب الملك، وهو البيع والهبة والشهادة على اليد عند مباشرة سبب الملك كالشهادة على الملك حكماً، لأن الأمل لا تعرف إلا بها، ولهذا إذا رأى عبثاً في يد إنسان، يتصرف فيه تصرف المالك، حل له أن يشهد بالملك، فكانت هذه شهادة بائنة للبعض، فقبلت، بخلاف فصل الإيداع؛ لأن هناك الشهود ما شهدوا باليد عند مباشرة سبب الملك؛ لأن الإيداع ليس من أسباب البائنة، بل هو نقل من يد إلى يد، فلم تكن الشهادة على اليد عند الإيداع شهادة على الملك، بخلاف البيع والهبة على ما مر.

١٥٣٢٠ - بشر عن أبي يوسف: شاهدان شهدا على رجل طلق امرأته ثلاثاً، فأخذ القاضي شهادتهما، ثم ادعى أحد الشاهدين أنها امرأته، تزوجها قبل الذي طلقها، وأنى عنى تلك بينة، والمرأة تصحده، فوته لا تقبل ذلك، وكذلك لو لم يكونا شهدا أنها امرأته، وإنما شهدوا أنه طلق هذه ثلاثاً، وكذلك هذا في العتق والبيع وغير ذلك إذا جحد البائع دعوى الشاهد، وقال: لئلا يفي، وكذلك إذا قال الشاهدان: نحن لمؤنه بالبيع؛ لأن ما نفذ من الحكم بشهادتهما بمنزلة الإقرار منهما أنه لا حق لهما فيه، ولا في ثمنه، وسواء كان البائع جاحداً للبيع، أو كان المشتري جاحداً للشراء.

ولو شهدا فرد أحاقم شهادتهما، ثم ادعياه لأخيهما، فليس لهما في ذلك دعوى، وإن لم يشهدا عليه عند الحاكم، ولكن شهدا الخبايا، وحثاً على التفرقة من

غير إقرار بكلام، لأن هذين لا يغلب لهما دعوى.

١٥٣٦٦ - وذكر عن محمد بن رجس شاهد عن رجل أنه طلق هذه المرأة، ولم يشهد لها امرأته، وأجاز القاضي شهادته عليها، ثم ادعى المفاهد أنها امرأته، وقال: تم أهرقها، وتم أكس وحلت بها، فبكت بينة. وكثفت لو تشهدوا^(١) على إقرار امرأته أنها امرأته، ولم يتشهدوا^(٢) أنها امرأته، فأجاز لقاضي عليها إقرارها، وجعلها امرأته، ثم أقام الشاهد بينة أنه تزوجها منذ سنة، وأنه لم أهرقها، فبكت بينته، وبطلت نفسه، لقاضي، ومردها على الشاهد، فصار مسألة الطلاق مختلفة بين أبي يوسف ومحمد.

١٥٣٧٢ - وفي 'أدب القاضي': إذا شهد شاهدان لدفع علم رجلين أن أحدهما باع الثور من هذا المدعي، وسلب الآخر، ولا يعرف المشهود البائع، بشهادتهما باصلة، لأن الشهود عليه مجهول.

يلتزم: إن الشهادة بالسلب شهادة على البائع يزوال ملكه عن الجميع ببدل، وهما لم يعرفوا البائع، فكان المشهود عليه مجهولا من هذا الوجه، وكذلك إذا شهد على رجل أنه باع هذه الفرس من أحد هذين الرجلين، ولا يعرفان المشتري بعينه، لأن المشهود عليه مجهول، وهو المشتري.

قال: ألا نرى أن من الأول لو قبلنا هذه الشهادة، فإذا استحضت اليد من يد المشتري، فالمشتري عنى من يرجع بالنفس، وقال: ألا نرى أن في النصيب الثاني لو قبلنا هذه الشهادة، فعلى من يلزم الثمن، وينكره كل واحد منهما، ويدفعه عن نفسه.

وفي سواد ابن سميعة عن محمد بن أبي شامتين شهدا على رجلين، فقالا: شهد أن هذين ضربا فلائيا، لقتلاه غصوبه حمزة بن سيف. والآخر بالعصا، لا تدري أيهما صاحب السيف، وأيهما صاحب العصا، فالشهادة باطلة؛ لأن القتلى يختلف باختلافه، وإذا جاز جهلا أنه قد قتل واحد منهم، صار فعل كل واحد منهما مجهولا، وجهالة المشهود به تمنع صحة الشهادة، وكذلك إذا قال: شهد أنهما قطعوا يدعيه،

(١) هكذا في الأصل دم، وكان من ط: لو شهدا.

(٢) وفي ط: ثم يتشهدا.

(٣) وفي الأصل: وشهادة.

فمات من ذلك قطع أحدهما يمينه ، والآخر يساره عمداً ، أحدهما بحسبته ، والآخر بعصا . ولا تدرى من صاحبه العصا منهما ، ولا تدرى من قطع منهما اليمين ، ومن قطع منهما اليسار ، أو قالاً : جرحه هاتين الجرحتين ، لا تدرى من جرح هذه ومن جرح هذه . الشهادة في هذا كله باطلة ، لأن الفعل يختلف باختلاف الفعل ، وباختلاف الآلة ، فإذا أقر أنهما جهلاً ذلك ، فقد ضيعا شهادتهما حيث لم يحكما الشهادة على فعل محين معلوم . فلا تقبل شهادتهما ، ولو قالاً : نشهد أنهما قطعاً يده قطع هذا يمينه ، والآخر يساره ، أو جرح هذا هذه ، وهذا هذه ، ولا تدرى بأى شيء جرحه ، فالتقصير أن لا تخبر شهادتهما ، لما ذكرنا أنهما ضيعا شهادتهما بقرارهما أنهما جهلاً أنه انقطع وأنه الجرح أحد ، فبطلت شهادتهما ، ولكن استحسننا وجوزنا هذه الشهادة ، لأنهما اتفقا على أصل الفعل ، وإن اختلفا في وصفه ، فقبلت شهادتهما فيما انفق عليه ، ولأنهما إنما تم بذلك آلة القتل والجرح سترت علو العاني ، احتجلاً لألدره المصاص ، واستدراكاً إلى ما ذهب إليه في الشرع ، مع علمهما ، فلا يفتح في ذلك الشهادة ، بخلاف المسألة القديمة ، لأن ثمة قد ذكرنا آلة الجرح والقتل ، ولكلهما جهلاً بصاحب الآلة ، فلا يمكن حمله على ستر . وإن هذه شاة على مجهول ، لأنهما لم يشهدا بالقتل بالنسيئة ، ولا بالعصا على أحدهما يمينه ، فلا تقبل شهادتهما .

ثم في هذه المسألة الأخيرة إذا قبلت الشهادة ، وجب الدال ، لأنه تعذر إيجاب القصاص ، لأنه يعتمد القتل عمداً بحسبته ، ولم يثبت ، فوجب الدية ، وإنما يجب هي ماله ، ولا يجب على العاقلة لكانت طيبك ، فإنه إذا كان خطأ يجب على العاقلة ، فإن كان عمداً لا يجب على العاقلة ، ويخص كلا الأمرين ، فلا يجب على العاقلة بالشك ، وإن قالوا : قتله خطأ الآن ، تجب الدية على العاقلة ، لا تعاقبهما على وجوب الدية على العاقلة ، والقتل إذا كان خطأ بأى آلة كان ، فإن مرجبه على العاقلة .

فقال : وكل شيء من هذه الشهادة كنت أقضي به لو برأى من الجرح ، وأجعل في ذلك دية أو قصاصاً ، فإنه أقصره إذا مات ، وأجعل على عاقلة الدية ، وكل شيء كنت أطلقه لو عاش الرجيل ، وبرأى من الجرح ، فإني أطلقه إذا مات من ذلك ، لأنه إنما يقضى بالدية والقصاص في حالة الحياة عند تمام المصعة على الجرح واستجماع شرطه غير أن الشهادة ، فإذا مات منها أخف يوجب السراية ، وإذا تم بغيره في حياته

يشيء فإنه لم يقصر بانعدام حاجة على فعله ، أو لضعف شأن شرط جواز الشهادة ، فوفاً
 ماتت ميتة ، لا يمكن القضاء بموجب السرية ، أيضاً ، ثم عسر ذلك ، فقال : ألا ترى أنهما
 لو قالوا : شهد أن كل واحد قطع إحدى يديه ، أحدهما بسيف ، والآخر بمص ، لا يدري
 أيهما صاحب السيف ، وقد بر الرجل من الجرحين أن هذا بطل ، لأنهم إذا أقرأ ثم
 جهلا ذلك ، لم يشهدا على واحد بعينه بقتل بعينه ، فلا يمكن القضاء بموجب أحد
 التبعات على أحد الزوجين ، ألا ترى أن موجب أحد المذنبين أحد نص ، وموجب الآخر
 التوبة ، ولا يدري على من يوجب انقصاص ، وعلى من يوجب الدية ؛ لأن المقضى عليه
 مجهول ميتة ، فكذلك إذا مات منهما ، لا يمكن إيجاب انقصاص ، بالدية أيضاً ؛ لأن
 جعل الذي يذنبه على ذلك واحد منهما مجهول ، وجهالة الشهود به تمنع صحة
 الشهادة ، حتى لو ثبتا كان على كل واحد منهما نصف الدية بثبوت القتل عليهما

ولو قالوا : شهد أنهما قتلاه بمص أو بسيف ، ثم مات الشاهدان ، أو عليهما لم لا
 يطل هذا ، وأجمعهما ضاربان بالسيف ، وصاروين بالعض ، لأنهما شهدا بقتلهما ،
 وانقص لا يد ، وإن يكون بألة القتل .

ثم لما ذكر آلة القتل عقب فعلهما انصرف إليهما جديلاً ، وكان على كل واحد
 منهما نصف الدية ربماً في ماله ، وربماً على العاقلة ؛ لأنه لو قتله بالسيف عمدًا ، وتعذر
 إيجاب القصاص كانت عليه الدية في ماله ، ولو قتله بالعض ، كانت الدية على عاقلة ؛
 لأنه تنبه العمد ، فوجد جميع يسيراً يوزع عليهما حكمه ، ولو كانا قتلاه فبان كل واحد
 منهما قاتلاً بغيره ، نصف هذا النصف بصلاح ، فيكون مرجبه الدية في ماله ، ونصف
 هذا النصف بغيره ، فيكون مرجبه على العاقلة ، كما لو تفرده .

فإن : ألا ترى أنهما لو قالوا : قتلا بسيف أو هذا على سيف واحد ؛ لأن القتل لما
 كان واحداً لا بد من أن تكون الآلة واحدة ، فكذلك قولهما بسيف ، عض ، ولو كان
 القاتل واحداً فقلنا : شهد أن هذا قتله بسيف ، وعض ، فإني أستحسن في هذا أن
 أمسره ، وأجعل عليه نصف الدية في ماله ، ونصحهما على عاقلة ؛ لأنه صار قتلاً
 للتعريف بالسيف ، وحكمه وحرب الدية في ماله عند تدفيع إيجاب انقصاص ، وقد تعذر
 إيجاب القصاص هوذا ، وصار قتلاً للنصف بغيره ، حكمه وحكمه ، والدية الدية على

عاقلة، فلهذا أوجب على عاقلة نصف حجة البكر .

ولو قالوا : نشهد أن هذا قطع يديه حبيبا ، وحدهما بالنفس ، والأخرى بالمصدا ، لا بدري "أيما قطع بالسيف ، وأيما قطعت بالمصا ، فمات من ذلك ، فعليه الدية نصفاً في ماله ، ونصفاً على عاقلة ؛ لأنهما يئان في شهادتهما فضع القيمة وقاطع الجرح ، ولكنهما لم يئان آلة القطع ، وقد ذكرنا أن المشهود عليه إذا كان معلوماً ، وآلة الفعل غير معلومة ، أن الشهادة مقبولة مستحسنة ، وثنا ، ذكرنا وجهه .

ولو قالوا : نشهد أن هذا جرحه هذا الجرح ، بما جديدة وإما مصدا ، وللجرح قد يرأس ذلك ، فإن هذا جائز ، وهو على الجاني في ماله إذا كان نعمة ضربه ، وهو محال لا يقدر فيه على القصاص ؛ لأنهما يئان الجرح ، وكان المشهود عليه معلوماً ، وأصل فعل الجرح معلوم ، ولكن الآلة غير معلومة ، وقد ذكرنا أن بيان آلة الجرح والقتل ليس بشرط ، لو جرح الحال استحسن ، لأن حكم المال لا يختصه ، بل أصل الجرح كاف لوجوب المال ، ولذا ثبت بشهادتهما ، ولا يجب على العاقلة بالنسبة ، يجب في مثله .

٦٥٣٢٢ - كان في كتاب الذبوت : إذا شهد شاهدان على أنه قتل ، وقالوا : لا ندري بأى شيء قتله ، فالقياس فيه هذا أن يكون بطلا ، ولكن أحسن أن يجبر هذا ، وأحسن عليه الدية في ماله ، وجه القياس أنهما ضيعا شهادتهما ، وينسب أنفسهما إلى المعلة ، فلا تقبل شهادتهما .

ولأن اتفاقهما على فعل واحد شرط قبول شهادتهما ، وإذا يتحقق اتفاقهما على الفعل إذا اتفقا على آلة واحدة ؛ لأنه إما يتحقق به لآلة ، ولا يثبت ذلك بدون التضييع ، فأما إذا قالوا : لا ندري لا يثبت الاتفاق منهما على آلة واحدة ، فماتت لئان يئان كل واحد منهما آلة أخرى ، وذلك بأن يكون يئاناً لكلاهما ، لا أن يكون متبايناً له ، فإذا احتمل كلاهما هذا المخرج من اليان ، لا يثبت الاتفاق بينهما بالدليل المحتمل .

وجه الاستحسان : أن أشرطة اتفاقهما فيما صرح به من الشهادة ، وقد اتفقا عليه ، وذلك أصل القتل ، وإنما اتفقا عليه ، ولا احتمال فيه ، وأصل القتل موجب الدية ، فاتفقا عليه يكون اتفاقاً على هذا الموجب ، فأما القصاص إنما يجب باعتباره

صفة العسدية، ولم يتعر من الشهادة ذلك، واختلاف الالة بما يختلف حكم
القصاص، فإنما يصير توهم الاختلاف مع القصاص، لا مع وجوب دية، فإنه لا أثر
لاختلاف الالة في ذلك.

والثمة اتسبب إلى مذهبهم السريع، وهو الاحتيال بذكر القصاص، واكتفاء
الشهادة على أصل القتل، فلا يكون ذلك مطلقاً لشهادتهم، ولكنه يفتى بالديه في
ماله، كما هو موجب من العمل، وإن أوجب للملك، ولأن الفتى يقع على الوجوب من
المالقة إذا كان القتل صمداً لا بجسد، وإن لم يكن يجب، ويضمن كلا الأمرين، فلا
يجب على العاقلة بالفتى.

١٥٣٢٤ وإن حسب الرجل من آخر شيئاً، فلا يسمى للشهود أن يشهدوا أنه
عصيه، ولا أنها عبيه، ويسمى بهم أن يقولوا: علينا أحد به كذا؛ لأن الشاهد لا علم
له بحقيقة العصب؛ بخلافه أحد به كذا حتى لا أحد، بأن كانت هذه الألف ملكاً له،
ولا يعلم الشاهد، أو كان له على هذا الأمر من ألف درهم حتى يسب من لاسف،
ولقد ظهر بجس حقه، ومن ظهر بجس حقه، كذا أنه إن باعده، ولا يكون عصباً، بل
يكون مسوياً حقه، وهذا المعنى يجب عن الشاهد فتب أنه لا علم الشاهد بحقيقة
العصب، إنما علم بأحد الأمرين من يله لهمايته ذلك، فيمنى أن يشهد بهذا القدر، لا
غير، وكذلك لا يشهد أنه عبيه، لأن ما شهد من الأحد لا يثبت له العلم بوسوء القبي
عليه، فلا يصح أن يشهد بذلك.

١٥٣٢٥ قال محمد في "الاجمع"، إذا ادعى رجل على رجل خمسمائة درهم،
فادعى المدعى عليه، فهدى المدعى به هذين، فشهد أحد الشاهدين أو عد ادعى عليه
أقر للمدعى بخمسمائة درهم، وشهد الآخر أن ادعى عليه أن الرلى، وللمدعى بكف،
فشهادة هذا الشاهد باطلة، لأنه شهد بمال مشترك بينه وبين غيره، ولا يمكن تصحيح
الشهادة كذلك؛ لأنه يصير شاهداً بنفسه، ولا وجه إلى أن يحرب الشاهد، إلى عيب
الشريك؛ لما فيه من قسمة الدين قبل القبض، وأنها ماطلة.

وإن قال: هذا الذي شهد لك، والقصدي له يكر لي عس سي، فلو أن

كما روم وروسانه ام ايجده دعوى مكنته وجاه شهود شهدوا له دفع اليه مائة درهم ،
 « أعطاه منه من من الحصد ، » يكن من بين الشهود : « عطاء هذه المائة من اديها القدر ،
 فليست شهادتهم ، لانه ادى من من ، حب عليه ، وهذا هو الواجب من نصيب القديس ،
 وانراهم مطلق به عني من عرف ، ولانه يهذه الشهاده ، ثبت دفع مائة من اديها القدر
 المدفوع اليه ، والقول بان يدفع من بين حصة المدفع ، وعلى شهود سفي ان هذه
 الشهادة لا يعمل ما به شهود الشهود ، انه أعطاه المائة التي اديها من المدعي

١٥٣٢٨ - وفي فتوى العسلي : سئل عن مات عتيد ساعدان اذ هذه طلبة
 كلب او امة ؟ يوم مات ، وسعد خزانة كذا طلقها قبل الموت ، قال سنة فتكاح
 اولي ، ويجعل كأنه ضل من بروج ، وقال القاضي الاعاد كذا (سلا) عني السعدى
 من تطلاق اولي ، لانهم ائنه ، مرريه امر مع ، لا عروى ككاح ، هو الطلاق

شهد لرجل انه ارث لثان ، لا وارث له غيره ، فولا دهم به رثا غيره ، ثم شهد
 لرجل اخر بعد ذلك انه ورثه ، لا وارث له غيره ، او لا دهم به رثا غيره ، فليت
 الشهاده ؟ لان لثان لم ير ، لا وارث له غيره ، لا دهم به رثا ، ليس من صلب
 الشهاده ، بل هو امر رثا لثان ، عروى ، فصار وجوده والعدم بمره ، ولا انوفى
 يمكن ، فليكن ان يقرر لانهم له وارثا اخر حال مدعه ، ثم عدت ، ولا ان
 اكثر ما فيه ان من مدعي كلامه ان لا شهاده له بوارثه شخص اخر ، وس لا شهاده
 لي من حقيقة ثم شهد بها بغير شهادته ، فكذلك هنا

١٥٣٢٩ - ان شهد ساعدان على بقر او رجل بمر ، محدود ، لا تضر شهادتهما
 بذا لم يكن من شهادتهما انه لم عني بمره ، لان الاقرار كما يكون على نفسه ، يكون
 على غيره ، وبما على غيره لا يكون حجة ، وبما على نفسه يكون حجة ، فلا من سلة

وسئل القاضي ان مكر لأحسن عني لا يحسن المدعو ، او امر ايمانكم رجلا حتى
 علمه كذب يدعي ، ثم شهد ما لمعلم على تلك المدعى ، فان لا بأس على الحاكم فيما
 فعله ، ولا بأس لعدم مذهبهم مضمونا ، وشهادته جازمه ، اذا كان عدلا

١٥٣٣٠ - وفي نوادر من سمعه عن محمد بن علي بن ابي اسحاق ، قال : عليه

انسان مع ارجل حديد في يده اكله لما قتل لونه وجبه بوجبه انصاعه ، ثم يستطع بعد ذلك ان يماري به انا . الاخرى انه يصور سيماء انصاعه بها بعد ان يكونه اناب بعد الحراجه اولا ، ثم يهوب الام من الحراجه ، فان في ثوبت تنسره نقل لثرونه بوجه ، ولا يصور سيماء انصاعه بهذا النقل بحال ، كان فيه القس صوحيا انصاعه من الانساع ، وسيماء انصاعه ليس حجة في انصاعه

وہو تہذو علی رچولہا اہما اشترکامی حتی یبہر فہما مستشہادہم لآلہ
حقا اعلی لا یوجب العصب من بعدہ عکڑ موحیا لہم من لاشد ۱۰ بکار سہادہما
علم اللہ

رجل في يدك منى، جاء رجل، ولدني من منى، وحيته في اليد - من مقام
المذبح شاهدين تشهد به دعا به، ولا يدري أهو البائع، نعم، السيد، وبغض
بذلك التمس للمذبح

[illegible][illegible]

مانطيسا ثبث أنه لم يكن له ولاية البيع، وثمن الشراء لم يكن صحيحاً، فصار مكشافاً
إقراره، فقلقني بالعدم

وأتى على رواية جماعة في قوله «إن صار مقترناً بانت، ولكن في ضمن
الشراء» وقد بطل القصاص بالتمسك بالأب، فبطل ما ثبت في صحة

وكدلت برقمي العاصي بالملك للأب، ولم يغيثه الأب، حتى مات، كان
التمسك ميراثاً للأب، لأن ذلك قد تقرر للأب حصص العاصي، فلا يبطل بموته، وأبو
لم يقصر العاصي للأب حتى مات الأب، بطلب الولاية، لأن دوام خصوصية أبي وقت
القصاص شرط صحة القصاص بأبيته، وقد انقضت حصصه من الأب بموته، والأب لا
يصلح حصصاً، لكونه مسلماً، فطلب الولاية ضروره

١٥٣٣ - وذكره محمد بن علي محمد في زيادات الوارد من مسالوم ورجلا
شراء، ثم سترن ذلك شيء من آخر، وحده فلأول أن يأخذه من يده، لأنه لا
مسالومه، فقد أمر به، وأنه يحلف بولاية الزيارات، لأن مسالومه على ووليه
الزيارات، يجب إقرار بالملك، بل هي إقرار بولاية البيع لا غير

وقد دلت بحائض رواية الجمع: لأن المسالومة هي رواية جامع وإن كان
إقراراً بالملك، ولكن مذهب لا قطعاً، والمظاهر لا يصح حجة للاستحسان

٥٣٣٣ - ولو أن مسالوم يبي هذا المسالومة أن هذا الطبيب لو له، وقد وكل
هذا مالبيع، وصحب منه البيع، فلم يتكسب شيئاً، ثم أتاه المسالوم به أنه كان لأبيه،
وأنه مات أس، وبركة سران له، صفت بيبته، لأنه لا منافعة في هذا القصاص، لأنه
صرح عند المسالوم أنه من ملك أمه، ألا ترى أنه لو أنسراه، وبعد منه، ثم أتاه به أنه كان
لأبيه يوم أنسراه، وأنه قد وكله ببيعه، وأنه مات أس، وأن بي لسه، صرح دعواه، لأنه
صريح في ضمير مسالوم، وتوبه، لا في نفسه، بل في دعوى من أنسره ببيعه جديد لا
ينقض الأول

وكذلك إذا مسالوم لم ادعي بعد ذلك وجل في يده طبيباً، جرحه رجل واحد في
صاحب اليد باع هذا الطبيب من بقاء دينار، ونقده الثمن، وأقام على ذلك شاعرين،

بوجه أنه الجمع ، لأن شهادتهما يطلَق الإجماع بإقرار ثالث يصدق

ولو أقاموا بيده عن أن الدر كلفت جهاد لو كلف ٢ شهادتهما في الإجماع ، إلا أنه شهدتهما بمشهد في الآخر كذا وكذا جهاد ، وعن أبيهما في الإجماع ، لا تصح دسلفاً ، وقد الحوزة يوافق رواية الشافعي ، لأن الزوجين ، مع تقدم قبيلته عن التوكيد ، في الآخر دسلفاً ، وإجماعه الآخر مصدق يكون بحسبه على رواية الشافعي ، وأنه بالنقص دعوى لذلك نفسه

ثم إذا طلب شهادة عن نفس رتبة الدليل في شهادتهما أنه الآخر كان وكذا جهاد ، وعن أبيهما عن خبر ما ذكرناه ، يظهر بعد ذلك (إن كانا مستجرين معاً ، كانت الشهادة الأولى ، وهي الشهادة عن الإجماع ماضية ، وكان لا جرحاً ؛ لا تبرأتهما شيئاً على أنفسهما ، وعلى بيدهما ، - شهادة الإجماع على جهاد وعن أبيهما - غير أن في مسألة الأب يحكم بطلاق (إجماعه من يوم موت الأب) لأن موت الأب للوكيل في باب الإجماع ، على إجماعه بخلاف موت الزوجين في باب الإجماع ، والفرق عرف في كتاب الإجماع

وإن كان أحد المستجرين جاحداً للإجماع ، كانت الشهادة الأولى ماضية ، لأنه يثبت أنها بالشهادة لأب من شهد لأبيهما ، وشهادة الإجماع له (أب باطله ، خبر) أنه كانت الشهادة الأولى لأبيهما ، ينافي المسألة بحديثها ، كانت (شهادة) لأب من ماضية ، لأنه بين أبيهما بالشهادة الأولى شهد لأبيهما ، وشهادته لأب من ماضية

والذي ذكرناه في معالمة الإجماع فقد قلناه في مسأله التبرأ ، حتى قال الشافعي في قال الدر كلفت له ، أو قلنا كنت لأبديهم سهمهما في بيع (أو التبرأ) كذا وكذا ، وعن أبي الفتح ، وأما أنه على ذلك كله ، فله سهمهما ، وهذا خبر لا يوافق رواية المختص ، أما ما في به أقره ، فله ذلك إن كان ماضياً ومصرفاً ، فأنسأه ، كانت الشهادة الأولى ، وهي الشهادة على التبرأ ، وكان بشر لهما ، وإن كان جاحداً مستجراً ، كانت الشهادة الأولى باطلة عن ماضية ، لو كانت الشهادة الأولى للأب ، ولو كانت بحديثها ، فله سهمها ، فله سهمها على كل حال

سبحان رب

والأخوة، إذ روحها احتسبها، وهي صغيرة، ثم أدركت شهادتها اعتماداً
بشهادتها، لأنفس شهادتهما

١٥٣٢٨- وروايت أمية بن وجيعة، ولها روح اعتقاد، ثم شهادتها أحسوت
بشهادتها، فبشهادتها

١٥٣٢٩- في كتاب المصنفين: تشهد أثناء الروح لئلا يذعن، أو ذعن،
وشهد أثناء أنه حي، فاشهادة على الموت والقتل أولى، في وصايا مصنف المصنف عليه
إذا أقام أولئك الشهود بحر مصنف، فإن كان حاله يسيراً، فيما تشهدو على، فقد
قتلهم، فلا يعمل شهادتهم به، وإن لم يزد على الإنكار، صحت شهادتهم له، وهذا
حسب هذه المسألة في غير

١٥٣٣٠- إذ عاب الشاهدان، أو متابعوا القضاء، قبل الإضمار، فما إذا كانت
الشهادة على أمار، وما هو ظهير المال ما ثبتت مع الشهادتين كالنكاح والطلاق لا يمنع
الإضمار، وفيما إذا ثبت الشهادة على الحد، إن كان الحد رجلاً لا يسوي عتته، وإن
كان قطعاً، أو حلاً، لا يقطع، ولا يجلد عند أبي حنيفة أولاً، ثم رجوع، وقال: يقطع
ويجند، وهو فرجه، وفيما إذا قامت الشهادة على نقصان، انقباض على قول أبي
حنيفة، الأول في محدود، إن لا يستوفي، وهي الاحتسبان بسوحي

وإن عاب أو مان قبل القضاء، فالتحريم فيه كجواب صنف إن حاد أو حاد بعد
القضاء، قبل الاستيفاء، حتى إن في المال ونظره انقباض بنفس، وفي الحد إن كان
وجهاً لا يتخص، وإن كان حاداً أو قطعاً ككذلك عند أبي حنيفة أولاً، وفي قوله الآخر
وهو قولهم، بنفس، وفي النقصان النفس على قوله الأول في محدود، إن لا يتخص،
وفي الاحتسبان بنفس

وإن صنف، أو حاد، أو ثوب، أو حاد عمومهم، وكذا دلت بعد القضاء قبل
الإضمار، معنى المال ونظره بنفس، وفي الحد لا بنفس، وفي النقصان بنفس
قضاء، وبذلك ذلك قبل القضاء، فالتخصيص لا يقتضي في المصنفين كنهاية عند النقص
بلا خلاف، وفي العمى عند أبي حنيفة ومحمد، وقد مررت مسألة لأحمد قبل هذا،
هذه كثر في كتاب أدب القاضي أن الحرج المصنف - ساء به - في حركته ولا يشك

بالشهادة حتى إن الشهود عليه إذا جاء يشهدون يشهدون ما خرج المرد عبد القاضي ،
عقفاضي لا يميل شهادتهم

١٥٣٤٦ - ولو جاء المشهود عليه بالتزكيز حتى شهد به بالجرح المصروع عند
القاضي ، لا ذكر بعده ، مسألة في شيء من الكتب ، وذكر شيخ لإسلام في شرح كتاب
المعامل أن القاضي لا يقبل شهادتهم وعقل . يقال : لأن بهم بدء من يظهره هذه
القاعدة بأن يحرق القاضي مراراً ، فبما أظهروها صلوا مسلمة ، فلا يقبل شهادتهم ، فهنا
خبر الشهادة على الشهادة

في شهادت الخادم في امر باب الشهادة على الفتن هو برك السنة لا يوجب
سقوط الحلف ، ذكر شمس لأئمة المروحي في شرح أبي القاضي ، يستصاف في
باب شهادة الألف ، قال : إذا ولدت ثمة الرجل ولداً ، وأدعى أنه مولاهما فحريه ، و
محمد المولي ذلك ، فأقامت عيب فك شاعلي ، فشهد أحدهما أن به ، وكذا على
مراثيه ، وشهد الآخر أن المولى أنكره ، عقفاضي لا يقبل شهادتهما ؛ لأن أحدهما شهد
على الولادة ، وأنب لمن ، والآخر على إنكار المولى ، وأنه لو
قال قيل : كيف يعدم السامع ولادة الولد على فرائضه ؟

قلنا : فصل الولادة بعلمه بطريقين : " ، بالمعاينة بأن الحمل دبت ، كما في باب الفناء ،
أو بالشبهة والسامع ، وكونها على مراثيه يعلم بإقرار موسى إن كانت الوالدة أمه ،
وشرعاً إن كانت الوالدة متكوحة ، لم يتم ولده ؛ لأن له فرائضاً عن المتكوجة وعلى أم
الولد

فإن قيل : إن كان طريق معرفة الشاهد ولادة ولد الأمة على فرائض المولى إنكار
المولى أمياً ولده ، كانت شهادة على الولادة على مراثي شهادة على إنكار المولى أنها
ولدت ، فيبني أن نقبل الشهادة من مسألتنا ؛ لأن شهادة كل واحد من الشاهدين قامت
على القول

قلنا : للشهود به شهادت الولادة والفرائض ، قال فرائض في الأمة إن كان لا يعلمه
الشاهد إلا بإقرار المولى ، فالولادة يعلمها الشاهد بأدعية من حيز إنكار المولى ،

فشهادتهما في حق الفرائض بدعوى علي بن النضر، فشهادتهما على الولادة ما قامت على الدعوى، فلا نسب إلا لولادة، وعالم يقبب لولادة، فدعوى لا يكتفي

١٥٣٤٦ - ومن من الساعات على إقراره في بولادة، وانعكس على نفس ولولادة على دأبه، حيث سجدت بها - لأنهما على الفرض في بعض الأدلة - وعلى فعمل في الفصل الثاني - شهد ساجد على رجل يدعى، سأل القاضي عن الشهود في خله، كونه من بني بنيك سنة "أبى ماك سبه، فقال السهر: يا حبه فخره، فإن بعضه يد سبه، وعطها دوسه، فقد قبل تنس هذه الشهادة يجوز أن كانت بك سبه وقد تحسن السهابة، ثم صار بعضها عند ذلك ذو سبه، وعلى قيس ما إذا شهدوا بولادة فقالوا له سألته، فظنوا أن هذا جبار سبه، لا لا قبل الشهادة، ومن قبل أحد عبود الشهادة، حوّل أنها كتب له سنة وقت عمل الشهادة، والأمر صار من جبار سبه، على أن لا تنس شهادتهم في مسألة اندار

١٥٣٤٧ - وفي وثوق شخص الإسلام^(١) الأمر حذفي امرأة أذهب من مهرها كتب عظم سبه، وشهد اليهود لها بآلف عده مهرها، في الدعوى يحضر شهادة اليهود، يحسن بالعديات

١٥٣٤٨ - وفي الدعوى على آخرته بغيره منه هاته، الفصل عظمي، والفصل عظمي، وأنشود سبه: بعض منه قطريه، في شمس لأشبهه، وشهدوا بالفرضي لأنس شهادتهم، وإن شهدوا على إقراره في بعض نقل، ويسمى أن يفتل لا تصح هذه الدعوى، لأن الدعوى رفع من الجهول - لأن المدعى لم يبين قدر كل واحد منهما

وفي موضع أبى - لو كتب في القحضر سبه على رفق المدعى، لأنس بصدقه لا يحضر، لأن المدعى في المدعى أن يثبت السهاده هذه الدعوى سكي، كما قال المدعى هذا عن منكى، وعلى آخره درهم، وقال عمالة سها من عبد بعهمة، ولغبه وخمسالة من من مدع بعهمة ولغبه وحده، ما قبلين شهدا بصدقه خمسالة من من عبد - وشهدوا بصدقه من من مدع، فإنه يجوز

(١) هي الأسماء

(٢) حكاه في الأصل (١) وقال في ط نسخة

أولى، ويجب على المشتري أن يقضي البيع خمسة أثمانه أخرى سوى ما أعطاه في سؤال، وقال محمد الرضوي، ويكره وهذا عند المشتري بحسماته.

من سأل عن الخلاف في هذه المسألة راجع إلى بره إذا ما عثر على البيع، حل بفسخ البيع، قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يفسخ، لأن الرهن دون البيع، فيبقى البيع بألف درهم صحيحاً، فصار النعم رافعاً عن المشتري من المشتري بحسماته فلم يصح إلا أن يشتري بيته أنه أرثها في سؤال بحسماته أثبت لنفسه على الباقي حسماته درهمين، وللبيع على المشتري ألف درهم، فبطلت حسماته بطلبه فصار، ويجب على المشتري رد حسماته أخرى على الباقي، وعند محمد يفسخ البيع برهن، كما لو كان حكمة يميناً.

ومن سأل عن من قال البيع لا يفسخ بالرهن عند محمد، كما هو قولهما، إلا أن صحته لا ينفي بالبيع مع ذلك، لأن المشتري متى ألب، قرار الساع أنه رده من المشتري في سؤال، فلا يصح دعواه أنه باع منه في رمضان، وأبو حنيفة وأبو يوسف قالوا هذا الكلام في حد الثمن، لأن المشتري سبه كما أثبت إقرار البائع أنه رهن من المشتري في سؤال، ما يثبت إثبات إقرار المشتري أنه اشتري منه في رمضان، فلا يصح دعواه أنه ارهن منه في سؤال، فعلم أنه هذا الكلام في حد الثمن من غير ما قالوا، إن الرهن دون البيع، فلا يفسخ به البيع.

١٥٣٢٧ - إذا كانت الدار في يدي رجل يشترها منه أدهاء آخر، فإن المشتري يشتبه حصلاً لئلا يبيع، لأن الشراء العاصم فيد الفسخ للمشتري بعد القبض، والمالك يشتبه حصلاً لئلا يبيع.

١٥٣٢٨ - إذا كان بين شركتين شركة مبرم أو غير ذلك، سأل أحداهما، جاء رجل زاعماً على أحدهما أنه اشتري من الغائب حصته، فإنه لا تقبل بيته؛ لأنه يلزم بيته على الغائب، وليس له حسم حاضره، أم إذا كانت الشركة لا معية الإرث ظاهر، وأم إذا كانت الشركة بجهة الإرث، لأن أحد الورثة لا يشتبه حصلاً من باقي الورثة، وما يدعي على باقي الورثة، وإنما يشتبه حصلاً من أبيه فيما يدعي على أبيه، ومهد دعوى الشركة بوجهه على الغائب، لا على أبيه، فلم يشتبه.

الحاضر حصاً عن الثعالب، فهدية ثابتة لا على حصر فلا يحل خلاف ما نزلت به
مبدأ بينهم، وأمر على ما هم أنه التمرين بمصداق الشهادتين الذي يرويه عنه
حب يقضي بذلك عن صاحب الثعالب، لأن هذا التمرين يوجب خضوعاً عن الميت،
وعن باقي التوراة، فبما هو عن على الميت، والدعوى هي أن على الميت، فإن المدعى
أنه على السواء على الميت، لأن صاحب التوراة خضعاً عن الميت، كما هو الذي روي في
على الميت، وبعض التوراة حصر، وأن يقضي خضوعاً، فإنه ينصب التوراة خضوعاً عن
الثعالب، كذا هو

١٥٣٤٩ قال محمد بن أبي الأصبغ: ثوب في يدي من، فشهدت هذين
للمدعي صاحب التوراة أقرب من، سوب لهدية عن، وسهدا عن من المدعي أنه
أقر أن هذا الثوب، بصاحب التوراة، بهائره ليشك، وسوب التوراة، أو مدعيه، حب ثابت،
لأنه لما جعل التوراة بين الأمرين، جعل كسبهما معاً، فبطل الأمر به، ويرك
ثوب في يد صاحب التوراة، كما لو كان، فلو كان يفتقر إلى قدم كل واحد منهما، فبطل
أن صاحبه اقترانه بها، ووفقاً وتاريخ أحدهما أسبق، فإنه يقضي بغير بصاحب التوراة
الأخر.

هرف من، وسه ما، سمع يوماً، فإن كنت تذهب، لأن هذا التوراة، لأهلها التوراة
يوت، يجعل كسبهما معاً، ويوقع الأمران معاً، فبطل، فكذلك، حبلاً فبطلت، أما
إذا وقت وأثبت ذلك بالسنة، حصار التوراة التوراة باليمين كالتوراة، وبما عينا أن
أحدهما أثر لصاحبه من، من أثر صاحبه به بعد ذلك منه شهر، يقضي للمدعي
أخيراً، لأن الأمر، الأمر يقضي الأمر، لأن الأمر، مما يرد ما لرد، فبطل الأمر
له لأجله، فبطلت، فبطل الأمر، من إقرار لصاحبه، وودد بالأمر، لأن بطل الأمر
الأول الثاني، فبطل الأمر، لأن الأمر، فبطل الأمر، لأن الأمر، فبطل الأمر

قال في الكتاب ولا يشك هذا التوراة، فقد قرئ من التوراة، فمن التوراة
من، فبطل على محمد، لأن الأمر بينهما، فبطل الأمر، فمن كل واحد منهما
شيع على صاحبه، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر
تعي من، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر، فبطل الأمر

لأخيهما وفي الآياتين من القرآن - ماله، فهو مالو ثبت معاملة
ولو عد أن أحدهما سبي هذا العين هو صاحبه بالمال، ثم شراؤه صاحب
منه عند شهر، بقضى لأخيهما وقتاً، معمم أنه لا تعرفه من لأخره من البيع
هذه مضايقة أحدهم من هذا الطغي، وقد لو قد يرد من محمد هذه التعريف على
أحدهما، وحكم في غيرهما جميعاً بقضى لأخيهما تاريخاً أو أرادته التعريف في
الشك، فإن الشك في ماله الأمر أنه يقضى لأخيهما تاريخاً، لأن تاريخ البيع
الإقرار الأول، وليس بكنة مسألة البيع أنه يقضى لأخيهما تاريخاً، البيع الثاني يسح
البيع الأول، من يبيع البيع الأول على ماله، ويصح البيع الثاني بعده فاعترفاً في
الشك، وبما أراد به التعريف في الشك

أما جواب من الغندين واحد - ومن سلب من مال، من محمد هذه التعريف
التي هي حكم والخبر، لأنه ثم يرد بماله البيع ما إذا ادعى كل واحد منهما على
صاحبه البيع، وتاريخ أحدهما أقس، كان الدين أولى

وإذا مسألة البيع ما إذا ادعى كل واحد منهما السراء من ماله، وأخيراً وتاريخ
أحدهما سبوا، كتاب الثاني أول، وأراد مسألة الأمر ما إذا ادعى كل واحد منهما
أخراً صاحبه، وأراد تاريخ أحدهما سبي، يقضى لأخيهما تاريخاً، فاعترفاً من
الدين على هذا لو صح ثابت، كما ذكر محمد بعد هذا إذا ادعى كل واحد منهما
الشراء على صاحبه

مسألة إذا ادعى أحدهما على صاحبه أنك استرعت هذه الفار مني صد حسن،
وادعى صاحبه عليه أنك استرعت هذه الفار مني صد سيئ، فهي صد سيئ، ولا يسه
هذا الإقرار، هذا، معر مسألة السراء بعد، وتاريخ محتمل، يبيع بهذا التفسير أنه موضوع
المسألة القديمة، في البيع ما إذا ادعى كل واحد منهما البيع على صاحبه، كما أن موضوع
مسألة الإقرار الذي أحد منهما ادعى الإقرار على صاحبه، لا أنه ثم يرد بقوته من
مسألة البيع، فهو صد سيئ أنه يقضى من ادعى التبر، صد سيئ، فإنه من ادعى كل
واحد منهما صد، على هذا الوجه، يقضى لأخيهما وقتاً

[illegible]

۱۸۶۵- و در سال ۱۸۸۰، پس از مدتی که در آنجا به سرانجام رسیده بود، به سوی ایران بازگشت و در آنجا به سرانجام رسید. در آنجا به سرانجام رسید و در آنجا به سرانجام رسید.

[illegible][illegible][illegible]

بالعين ، لا ادعى خبره ، ولم يطل بینه شرعاً ، كما ادعى عليه ان يقر به ، فادعى عليه ان يقر بذلك ، ولو
 شرد في قامة البينة ، فبأن يثبت على البراءة ، فكذلك هذا ، وكان قد جرت به ما هو شهد
 به هذا القاضي : شهد خبراً بالإنابة ، فإنه يقتضي بطلان ما هو شهد به من شهادة ، لأن
 بینه مدعى البيع قد ثبتت بقرانه ، ولأن القضاء بيمينه من مدعى مع البراءة لا
 يثبت ، لأن القصد من الإيجاد الاستبعاد ، ولا يمكن الاستبعاد مع وجود البراءة

وعول من قال : بأن القضاء بيمينه ، خاصة قوله : لأنه ما يثبتان مدعى بینه ، وأما
 الثاني يقتضي بطلان ما هو شهد به من واحد ، والقضاء بيمينه من المدعى مع البراءة من وجه واحد
 بطل ، يشكل بمسألة ذكره من باب الرجوع عن النكاح والطلاق

١٥٣٥٦ - وعرضاً ، أنه شهد شاهدني هل رجل بالنكاح بغير العلم ، ومهر
 مثله حسب سألته ، وشهد من أن الطلاق قبل الدخول ، وأنه ضمن قضي بالنكاح
 والطلاق جميعاً ، وأن بعض بینه من وجه واحد ، ومع هذا حار ، وطريقه أن يقصر
 القاضي لا يقع فتنكاح والطلاق ، إذ لا يتصور وقوعهما معاً ، ولا بد من مرأى على
 الوجه الذي هو ، فكذلك اسم لا يتصور إلا بعد وجوب الدين ، فلا يبعد ما هو
 قضى القاضي من أن يبعد من مرأى عند ما يطل من مدعى بینه من مرأى القاضي
 عليه

فلا قيل : لأن المدعى عليه مدعى بینه ، فأن يثبت أن بینه من
 به ، والرافعة لا رجوع بيمينه ، بمعنى : لأن الدين ، يجب بقرانه ، مدعى عليه ، من
 بسط بيمينه بما يقر به مع ما لا يثبتون ؟

وجواب أن يقال بأن أسس وجوب على المدعى عليه بقرانه من وجه صحيح
 البراءة : لأن البراءة لا يكون إلا بيمينه ، وجوب بيمينه ، ولكن يقتضي بيمينه من وجه
 الإسماء : لأن الإسماء ، يكون بعد أن وجوب تكثيره ، وأنه بعد اليمين بيمينه ، فلا
 يمكن القضاء بها من الاستبعاد ، لأن إثبات حق الاستبعاد مع البراءة لا يتصور ، وإذا
 لم يثبت الدين من الاستبعاد ، لم يقصر شهادة البراءة بيمينه على ما يجب ، ما يثبت ،
 فلا يضمن إلا أن يثبت المدعى بینه

ما هي أقسامه ، وماحت التذييل منها ، غير أنهما عالميان في بدنه ، وماحت لجميع
بدنه خمسة جميع ما في البدن ، وماحت الخمسة بدني خمسة ريع ما في بدنه ، فهي قوله
في حجة يسم ما في بدنه ماحت أنثني على طريق الشاهد

فَعَمَلُ الْأَمَارَةِ بِصَاحِبِهَا مِثْلُ مِثْلِهَا بِأَجْمَعٍ فَيُعَارَى عَنْ رِجَالِهَا
بِصَاحِبِهَا الْفَتِيرِ وَذَلِكَ أَنَّ صَاحِبَ الْأَمَارَةِ يُصَفِّدُهَا، لِيُصَفِّدَ بِهَا
الْحَقِيرُ بِالْأَمَارَةِ

يقولون ان ربع ما في هذه، وهو نصف حصص جميع ابناء عبد الله، فلهذا
فيه، فيقسم بين صاحب نصفه، وعلى قوله ابي يوسف وعمر بن محمد يقسم ما في يد صاحب
الثلث بين صاحب الثلث والجميع وبين صاحب النصف اربعة اقسام، وهو الثلث والثلث والثلث
لأول صاحب النصف يدعى ربع ما في هذه، وذلك سهم من اربعة سهام، وصاحب
الجميع يدعى جميع ما في هذه، وذلك أربعة اقسام، فيقسم بينهم اقساماً، ويكون لكل
صاحب النصف، اربعة اصحاب، بعضها منهم لصاحب ما في ايديهم، وصاحب
النصف، حصة عشر سهم ما في هذه، وصاحب الجميع يدعى جميع ما في هذه،
وصاحب الثلثين يدعى نصف ما في هذه، فيقسم ما في يديه ثلثين بين حبيسه على طريق

فتقربوا لا يابا عنه لصاحب الشكر فيمن ولد علي بن أبي طالب عليه السلام
حبيب البشر، فأباحت له حتى مات جميع ذلك بلا منة

بقي هناك مدس آخر، سبوت سبوت عتيق، فيه، فيقسم برهمن بھتان، وغانما
يعلم ما هو يدع حب، نصف من صاحبه نظر بن العول الزلا، لأن صاحب القلي
بعض نصف ذلك، ودينه سهم من مهمي، وصاحب جميع سعي جميع ذلك،
وذلك سهمان، فيقسم بينهم ثلاث كيدا

هذا إذا لم يمتعه به، فإن أنفق أجمعه إليه فإن بقره في رحمه ممتعه، فبقول
على ما قيل يدرى صاحبها ولا يدرى على ما قيل يدرى لأبيه أم أمه متفقاً في الأول،
وإن كان ممتعه بمقتضى الدر ما حب له، وفي بعضها خارج، وبه صاحب البه في
دعوى الثالث المطلق غير مشبوه، وبه الخارج مقبولة، وإن ثبتت به كل رحم ممتعه

صاحبه سهم لصاحب طرح، وصاحب النصف مافي ايدهم، وصاحب الثلثين مافي
معرالهدهم، لانه في يده، وصاحب اجمعين يدهم جميعه في يده، وصاحب
النصف يدهم لانه ربع مافي يده، مملوك لغيره في جميعه مملوكه في يده، صاحب
الثلثين على طرح مملوكه

عقود لا يترفع له منصف مع صاحب الجميع كما روي عن ربع مائة من
صاحب الثنتين، وثلث مدين بجميع المزار ونصف مدين، فليس له نصف أحد
لجميع بلائها على هذا ربع مائة، وهو نصف مدين ثلث جميع المزار، وقد
أثبتت مزارعتهما فيه، فليس بينهما نصيب

و علي مولي أبي يوسف : محمد بن قيس بن أبي عبد الله السمرقندي صاحب
الجميع و أبي صاحب : مصنف أحكامنا على طريقة الجوزي ، لقبة : لأن صاحب
الكتاب مدعى في مدعيه ، ذكبت سهم من الزكاة السهم ، و صاحب الجميع : علي
جوزي بن أبي يونس ، ذكبت : أي أتم ، فقصم سهم الجوزي

وہی شکل ہے کہ اللہ، بخلاف خداوند سداۃ کے، حقیقہً ہی اہلہم۔
 و صاحب اللہ ہے، مگر اہلہم ہی نہ، و صاحب اجمع یعنی جمیع مائی پندہ۔
 و صاحب اقلہ یعنی نصف مائی نہ، فقسم مائی بدینہ بہم عند اہل حقیقہ علی
 طریق اقلہ و کثور، لا مائہ صاحب اکثری دینار ادا ہی نصف مائی نہ، و هو
 صاحب جمیع ادا، و خدا خدا کہ جمیع ذلک بلا مائہ، ہی ہائے مائی آخر،
 السبوح منہ و کتبہا، و فیہا سبھا بہما۔

عندهم فلم يأتى بهما نصفين صاحب بغيري المون ليلته لا
صاحب تقضى دعوى صنف باب وذلك سهم من سهمين وصاحب لجميع يدعى
جميع ذلك وذلك سهمين وثلاثة سهام ثلاثة

[illegible]

سهم على ما هو به، صاحب، لا على ما هي به، يسهم في يد كل واحد منهم من صاحب

والقسمة عند أبي حنيفة على طريق المزرعة، فيجعل الدار على اثني عشر سهماً، لأنما يحتاج إلى حساب يسهم ثلاثة أرباع، لأد في يد كل واحد منهم ثلثه جميع القطار، والثلث الباقي في يد صاحب النصف يتقسم ثلاثة أرباع، وأقل حساب يتقسم ثلاثة أرباعاً اثني عشر، فيجعل سهم القطار اثني عشر في يد كل واحد، هم أربعة أسهم

بني إلى صاحب الجميع، فيقول في يد أربعة أسهم، وبه جماع في يده عند مقبوله وبه سهم في يده مقبولة، فيعطى لكل واحد منهم ما ادعى على يده ثمانية غنور، صاحب النصف، يدعى نصف ما في يده، وذلك سهمان من أربعة فيعطى له ذلك، وصاحب النصف يدعى ربع ما في يده، وذلك سهم، فيعطى له ذلك بثلث في سهم آخر في يده لا يذهب أحد، فيترك ذلك له

ثم نحو إلى صاحب النصف، فيقول في يد أربعة أسهم، وأنه مقسوم من صاحب الجميع وبين صاحب النصف طريق المزرعة، ولا مزارعة لصاحب النصف مع صاحب الجميع عند ادعى أربعة، وذلك ثلاثة أسهم، بعد ذلك لصاحب الجميع بلا مزارعة، وفي الربع، وذلك سهمان من مزارعتيها، فثلثه يسهم نصف، فلكل واحد السهم بالنصف، فيقسمه من يورث الكسور، فيجعل سهم الدار على أربعة وخمسين في يد كل واحد منهم مائة وستة وخمسة

ونحو إلى صاحب الجميع، ويعطى صاحب الثلثين سهمين، في يد أربعة، وبعض صاحب النصف ربع ما في يده سهمين، وفي سهمان لصاحب الجميع لا يذهب أحد

وبني إلى صاحب الثلثين، ويعطى صاحب الجميع ثلاثة أرباع ما في يده بلا مزارعة، وذلك ستة، ويتقسم طريق، وذلك سهمان من صاحب الجميع، ويورث صاحب النصف سهمان، لا يورث مزارعتيها فيه لكل واحد سهم

ثم نحو إلى صاحب النصف، ويعطى صاحب الجميع نصف ما في يده بلا

مترعة، وذلك أربعة، بقى ما فى يده أربعة يقسم بين صاحب الجميع وبين صاحب الثلثين نصفين، لاسيما ما زعمنا فيه، فيقسم كل واحد منهما سهمان، لقد حصل لصاحب الجميع من يده سهمان، وما فى يد صاحب الثلثين سبعة، وما فى يد صاحب النصف ستة، فجمعه ذلك خمسة عشر، وحصل لصاحب الثلثين ما فى يد صاحب النصف أربعة، وما فى يد صاحب النصف سهمان، فذلك ستة، وحصل لصاحب النصف ما فى يد صاحب الجميع سهمان، وما فى يد صاحب الثلثين سهم. فذلك ثلاثة، وجمعه ذلك أربعة وعشرون، وهذا هو خبرج قول ابن حنفى

وأما على قول أبى يوسف ومحمد، فالقسمة على طريق الميراث والمصارعة، فنقول: نعمل الميراث، أو لأعلى ثلاثة أسهم؛ لأن ما فى يد كل واحد منهم ثلث من سهم واحد، فيجوز صاحب الجميع وصاحب الثلثين إلى مدعى النصف، فيقسم ما فى يد مدعى النصف سبعة أثلاثاً، لأن مدعى الجميع يدعى جميع ما فى يده، ومدعى الثلثين يدعى نصف ما فى يده، فيقسم ذلك سبعة أثلاثاً، ونفى يده سهم، فانكسر هذا السهم فثلث

ثم يجوز مدعى الجميع، ويدعى النصف بقى صاحب الثلثين، ويعبأ ما فى يد صاحب الثلثين به. أما دعوى: لأن صاحب النصف يدعى مع ما فى يده سهم من أربعة، وصاحب الجميع يدعى جميع ذلك، وذلك أربعة، فيقسم بينهما حصلاً، وفى يده سهم، فانكسر هذا السهم لأحسابى.

ومدعى النصف، ومدعى الثلثين، إلى صاحب الجميع، وبأحدى جميع ما ادعى ما فى يده، ولا يأتى به القسمة على طريق الميراث، أو على طريقة مدعى؛ لأن ذلك إما يكون حجة على يد لا حاله أسعة، ولا مذهباً ليدعى صاحب الجميع؛ لأن صاحب الثلثين يدعى نصف ما فى يده، وصاحب النصف يدعى ربع ما فى يده، فيأخذ كل واحد منهما تمام ما ادعى ما فى يده، وهو يده سهم، فيأخذ صاحب الثلثين نصفه، وصاحب النصف ربعه، فيبقى له الربع، فانكسر هذا السهم بالربع، فانكسر

(٦) حكاه فى الأصل، وكان من طوم قنجه

(١٧) حكاه فى الأصل، وكان من طوم صحى

كتب الرجوع عن الشهادات

هذا الكتاب يشمل من

المجلد الأول، في بيان صحة الرجوع عن الشهادة، وفي بيان حكمه

المجلد الثاني، في بيان بعض استنباطات الشهادة

المجلد الثالث، في الرجوع عن الشهادة في الكاخ

المجلد الرابع، في الرجوع عن الشهادة في الطلاق، الخلع

المجلد الخامس، في الرجوع عن استجابه في الكاخ والطلاق والدخول جميعاً

المجلد السادس، في الرجوع عن الشهادة في المعتق والكتابة والتبني والاستبراء في
المعجم

المجلد السابع، في الرجوع عن الشهادة في البيع والهبه

المجلد الثامن، في الرجوع عن شهادة في تولد، طلاق، ولادة

المجلد التاسع، في الرجوع عن الشهادة على الشهادة

المجلد العاشر، في الرجوع عن شهادة في الحدود والجلب

المجلد الحادي عشر، في الرجوع عن الشهادة في الهبة والوصية والقرعة والقرعة
والزبدع والهبه والقبضه والإجارة

المجلد الثاني عشر، في الرجوع عن الشهادة على الامة عن تدبيره وأخيه لأمره عن

الدين وما سبيل بذلك

الفصل الثالث عشر في رجوع الشاهدين عن الشهادة في ذات الوقت

الفصل الرابع عشر في رجوع المأهولين عن الشهادة في الزمان

الفصل الخامس عشر في رجوع أهل الذمة عن الشهادة

الفصل السادس عشر في التوبة

المصطلح الأول

في بيان شرط صحة الرجوع عن الشهادة، وفي بيان حكمه

أما بيان شرط الصحة فنقول: شرط صحته على الخصوص مجلس القاضي حتى لا يصح الرجوع في غير مجلس القاضي.

وشرته تظهر فيما إذا ادعى الشهود عليه عند القاضي الرجوع الشاهد في عيود مجلس القاضي، وأذكر شاهد ذلك، فتراد الشهود عليه إثباته، إليه أو لوكه استخلاص الشاهد، يس، ذلك، لما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى.

١٥٢٥٩، إذا أقر الشاهد عند القاضي أنه رجع عند غيره، صح الرجوع، وطريق صحته أن يرجع هذا رجوعاً مستداماً من الشاهد، لأنّه يعتبر ذلك الرجوع متى كان في غير مجلس القاضي، وإذا اشترط مجلس القاضي لصحة الرجوع، لأن الرجوع فسخ للشهادة؛ لأنّ الرجوع يجب صدقاً بأنه بالشهادة، وبسخ الس، إثبات صدق، كصح البيع وأشاعه، يعتبر بابتداء الشهادة، ثم شرط لابتداء الشهادة مجلس القاضي، فكيف يشترط كصحتها مجلس القاضي.

وأما بيان حكمه فنقول: رجوع الشاهد إن كان قبل المصداق يصح في حوزته وفي حق غيره، حتى يجب من شاهد التعوير، ولا يعضي القاضي بشهادة على الشهود عليه، وإن كان بعد المصداق، كان له حصة أو لا يمول. ينظر إلى حال الرجوع، إن كان حاله عند الرجوع أفضل من حاله وقت الشهادة من العدة له، صح رجوعه في حوزته وفي حق غيره، حتى يجب عليه التعوير، ويعقر العقب، ويرى الحال على الشهود عليه.

وإن كان حاله عند الرجوع مثلي حاله عند الشهادة، لم يعد له أو لوكه، يجب عليه التعوير، ولكن لا ينعس عليه، ولا يرد للشهود على التعوير، ولا يجب

بشهادته، وإن كان مالا، وإن كان لإتلاف بعض ماله، فلا ضمان على الشاهد
لهذا، لأن الإلتلاف بعرض كالألتاف، وإن كان يعرض لا يبدل، فمعرض العرض لا
ضمان، ويجب الضمان فيه ورأه

١٥٣٦١ وإن كان لإتلاف بعرض عرضي أصلا، يجب ضمان الكل، وهذا لأن
في الإلتلاف الخيالي إنما يجب الضمان على التلقب جبراً حتى التلقب عليه، وهذا للمضي
موجود في الإلتلاف المحكي الخاص بالشهادة، ثم إن كان المشهود به شيئاً، فلمقتضاه
عليه أن يجزي الشاهد بعد الرجوع، فيض المشهود له، نعم من المشهود عليه، أو لم
ينقض به، وإن كان للمشهود به ديناً، فليس للمشهود عليه أن يصح الشاهد للمال،
ويما يصحها إذا استوفى، يشهد به ذلك من المشهود عليه، هكذا ذكر طبع الإسلام في
شرحهم، والشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرحه، لسوى بن العيينة والنسب،
وقال: "ليس للمشهود عليه أن يفسى الشاهد في فصل العين ليس أن يؤخذ العين من
يده، كما في فصل الدين".

والفرق على ما ذكره شيخ الإسلام أن ما يجب على الشاهد من الضمان عند
الرجوع ضمان إلتلاف، وضمن الإلتلاف متبعية لكل، بمعنى كان المشهود به شيئاً،
فالمشهود كالأمر من ملكه بشهادته، عند اتصال القضاة بها، ألا يرى أن تصرف للمشهود
عليه فيه بعد ذلك لم يرد، فهو أرك العين من ملكهما بأحد الضمان منهما، لا تنتمي
للمالقة

١٥٣٦٢ - أما إذا كان للمشهود به ديناً، فالمشهود ما أزال شيئاً من ماله، بل أوجها
عليه دوتاً بعرض، فهو مستوفى الضمان من الشهود قبل أن يستوفى المشهود له ذلك من
المشهود عليه، يعني به، المأثلة: لأن المستوفى يكون شيئاً، والعين حرة من الدين، ويظهر
إلى قيمة المشهود به يوم القضاء، لأن وجوب الضمان عليهما بالإلتلاف، والإلتلاف
حصل بالقضاء، يعتبر القيمة يوم القضاء

ثم بين الشيخ احتمالاً أن بعد ما رجع الشاهد عن الشهادة، هل يشترط قضاء
القاضي بالضمان لو جوب الضمان عليه أولاً يشترط؟ وإذا كان الرجوع عن الشهادة في
عرض الشاهد، ونفس القاضي بالضمان عليهما، فذلك بمرلة إقرارهما بالدين في

الرجوع حتى لو مات من مرضهما، وعليهما دوزخ عسره، به يدعيه الخصم، لأن ما وجب عليهما بذلك بمرئاة إفراد في الطرفين، وجب بغير، وهذا شاهد بزوج، مكان دعي الطرفين من هذا الوجه.

١٥٣٦٦ - وإد أقرني المشهود عليه الرجوع عني الساعد، وأراد استحقاقه، ثم إثباته باليمين، بعد عني وجوب الأول، أن يدعي الرجوع عند غير القاضي وهي هذا الوجه لا يستلزم الشاهد، ولا يسمع به المشهود عليه على ذلك، لأنه يشترط وجوباً باطلاً لا يتعلق به حكم لأد الرجوع في غير مجلس القضاء باطل، فلم يصح دعواه، فلا يرتب عليه السخط ويسمى البينة، الوجه الثاني أن يدعي رجوعاً في مجلس القاضي آخر، وأنه عني وجوباً أيضاً الوجه الأول أن يدعي رجوعاً عند قاضي، ولا يدعي قضاء القاضي عليه بالرجوع، وهي هذا الوجه لا يستلزم أيضاً، ولا يسمع به المشهود عليه، لأن دعواه لم يصح، لأنه ادعى رجوعاً غير موجب القضاء؛ لأن الرجوع عن الشهادة لا يصير موجباً للصلح بين الخصم، لأن الرجوع في صبح الشهادة، فهو غير بالشهادة، والشهادة لا توجب الحكم قبل اعتبار الخصم بها، حتى لو أقر الشعي إن شاء، ما شهد به: مشهود عند قاضي في مجلس قاضي آخر باليمين بقضي له بذلك القاضي الآخر، لا يسمع به، فكذلك الرجوع لا يصير موجباً للصلح قبل اعتبار الخصم به، فهو عني قول: إنه دعواه لم تصح

الوجه الثاني أن يدعي رجوعاً، وقضاء القاضي عليه بالرجوع، وهي هذا الوجه يستلزم الشاهد، ويسمى به المشهود عليه على ذلك، لأنه الدعوى قد صحح لأنه يدعي رجوعاً موجباً للصلح، يرتب عليه السخط، سمى البينة

١٥٣٦٧ - وإن رجع الشاهد عن شهادته عند غير القاضي الذي شهد عنده بالمال، وقضى عليه بالصلح، ثم يرد ذلك حتى يحاسبه إلى القاضي الذي شهد عنده أو في مرة، فقامت عليه البينة بالرجوع، ويقضاء القاضي عليه بالصلح، فهذا القاضي ينقد ذلك عليه، فيدبر، بأناء الضم، وكذلك لو شهد عليه ساجدان عند القاضي أنه أقر أنه رجع عند القاضي من القضاء، وقضى عليه بالصلح، فهذا القاضي يقضي بینه بالشهادة، ويلزمه الصلح سواك أعلم-

الفصل الثاني

في رجوع بعض الشهود عن الشهادة

١٥٣٦٥ يجب أن يقدم كل الخصم في باب الرجوع عن شهادة من حوينا،
على، وهو جواب لصدور بلاء من قبله، لا الرجوع من رجوع، ثم يرد شاهد ثلاثة
على رجوع من قبله درهم مثلاً، ونقصي الثمانين مثلاً، ثم رده اثنان منهم
منناهم المثل

والرجوع واحد مثلاً، فلا ضمان على الرجوع، وهذا لأن حرب الله في
الخصومة شهادة شاذين، لأن ما رآه على الخصمين في هذه الخصومة فصل في حق
القضاء، إلا أن الشهود كانوا أكثر من سبع، نصف ألف، ورجوع من قبله
لخصمه لا رجوعه لاستبراء حالهم، فإذا رجع واحد مثلاً، استبرأ جميعه
الاستبراء، ففي أن نصف كتاب مصاديق الشهود التي

وإذا شهد عدد من الشهود الثلاثة، ورجع واحد منهم فقدم من يقدم
بشهادته - جمع حق ولا يضمن الرجوع شيئاً وإذا جمع اثنان منهم، فقدم من
يقوم بشهادته - رجوع حق، فكأن أشرف شهادة الرجوع نصف حوينا، ويجب
ضمان ذلك النصف عيباً لاستبراءهما في ذلك

١٥٣٦٦ وإن رجوع واحد من الشهود الثلاثة مع جمع من يدين، فجميعها نصف
الضمان، لأن المرائين قد يمدون رجوعاً، فكأن شاهد باعرج رجلاً، وجمع واحد
منهم، وهذا جمع، نفس الرجوع نصف الحق، لأنه يدين من يقوم بشهادته عيباً الحق،
وإن رجع واحد من أربع، فجميعها مع سائر ثلاثة من بقوه شهادته ثلاثة أرباع
الحق

(١) حكاهم ظوه وكان في أصله وصدف

(٢) ورجوع من طوم

ج ۶۱ - کتاب الرجوع عن الشهادة ۱۹ فصل ۲ من بعض اليهود عن ۹ جان

۱۵۳۶۸ ۱۰۱ صید جلال واسره ۳۰۰ رجوعوا فلا سبنا على المرافة لان لواء

الواجده له سنده لا تصدق عنه الرجال، فلا ثبت موت حي اني سنده

۵۳۶۸ وان شهد رجلان ولم يثبتوا، يرجعوا يعني من انهم لم يثبتوا

لان سندهما الرجوع، فانه لا خلاف في سندهما رجل، غير انهما سندهما لغير ثلاثة
رجل

۱۵۳۶۹ - وان شهد رجل واحد، فهو قوة ثم دعوى، فعلى قوله اني يوصف

وهو محقق في نفسه، غير انما هو واحد على نفسه، لان السوءة في ۶۰۰ من

مقامه رجل واحد، كتب في حيا لا يثبت، حتى ان السوءة وان كتب لا يقطع الشك

سواء فيهم، وكذا في حيا لا يحتاج، وصار مقامه واحد، لان رجوع سندهما، ثم رجوع

واحد منهم

۵۰۰ ص ۵۰ ح ۵۰، عليهم انما انما سنده عن الرجل، وحصة شهادته

على انفسه، لان حيا لا خلاف كل بيتي من نسوة خمس مقام، من الاير، انه

يطلع احكم سنده، رجلان اسره، كما يفتح سندها، رجوع، وصار يفتح سندها

كأنه شهد ستة رجال، رجوع حصة سنده، وان جمع بين سنده، فلا سبنا على سندها، فان

رجوعهم ثم رجوع سندها، فبعضهما وعلى التماس، فان قال رجوع سندها، فبعض

ذلك، فعليه وعلى النسخ سبنا نصف ذلك

۱۵۳۷۰ - وان شهد رجل وثلاث نسوة، ثم رجوع برجل مع امرأه، فبعض

صبيها صبيها، وان يكون يثبت على الرجل حصة عدله، لان السوءة وان كثر،

فبعضها أقدم منه، وان واحد حيا لا خلاف واذا رجوع جميع، وكذا نصف الرجال

شهادة الرجوع، وان سنده، سندها رجوع، وانما هي راجعة الى السوءة، فبعض

هم من يعرفه، فبعضها نصف المال، فمرفقا ان احده قد يثبت في حق النصف، فبعض

سندها الرجل، فبعضها، فبعضها، فبعضها، فبعضها

وعلى سبنا من ابي حنيفة، يجب ان يكون سندها ذلك، فبعض عدله، فبعض

الرجوع، لان السوءة في سبنا من السوءة، فبعضها، فبعضها، فبعضها

٢٤ - كتاب المروغ عن السيد - ١٩ - الفصل ١٠٠٠ - عن السيد مر ٩ و ١٠
 في كتاب دل امراء و سادات معاصير و حوزة فقه و شافعية و ملايكه و الزمر و حيداء و حكامه
 شهادت و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله
 حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله
 حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله و حلاله

الفصل الثالث

في الرجوع عن الشهادة في النكاح

١٥٣٧١ - ٥٠ حدثت امرأة نكاحها على رجل ، وأقام على ذلك به ، وقضى القاضي ذلك حاك منهم ، ثم رجع القاضي عن شهادته ، فإنه يطر من مهر مثلها وإلى المسمى ، وإن كان مهر منها مثل المسمى الذي شهد به الشهود ، أو أكثر من المسمى ، فإنهم لا يقسمون لزوج سنة ، لأنهما لو حبا لغير موعود بعدله ، فإن مهر مثلها مثل المسمى أو موعود يريد عليه أن كان مهر مثلها أكثر من المسمى ، ولا يجلب موعود بعدله ، لا يوجب على الشاهد سنة

وإن قيل : يدفع البضع كيف يصلح موعوداً عن المهر ، وإن مهر عن ماله ، ومما دفع البضع كسبه بعد مال ، بدليل أنه يشك في قبول ديناً في البعده بد ٦ عليها

فإنه مع البضع حاله المدحول في ذلك أعطي به حكم مال موعوداً ، بدليل أن الشرع جاز للاب أن يزوج أمه نصف مهر امرأة بمهر منها من مال الصغير ، ولو لم يملك إلا مال الصغير إلا موعود بعدله ، ألا يرى أنه لو حالف به الصغيرة بماله ، ثم يهر ، وإن كان المسمى مثل مهر منها ، فلما جاز الشرع للاب النكاح لأمه الصغير ، علمنا أن مبيع البضع يعتبر ، لا عند المدحول في المالك ، فصح ما عرفت

هذا إذا كان مهر منها من المسمى أو أكثر ، أما إذا كان مهر منها أقل من المسمى ، بأن كان مهر منها ألف ، والمسمى ألفين ، فإنهما يقسم ألف درهم لزوج ، لأنهما اتفقا على تزوج قدر ألف درهم من غير موعود

١٥٣٧٢ قال ولو ادعى رجل على امرأة النكاح ، وأقام على ذلك بينة ، وأقره حده ، وقضى القاضي عليه ما بالنكاح بالبراء ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فإنهما لا يجهتان للمرأة سنة ، سواء كان المسمى من مهر منها ، أو أكثر ،

[illegible]

المصطلح الرابع

في مرجوم هي الشهادة في الطلاق والخلع

١٧٠٠ - ١٧٠١ : در مسجد جامع علی و هیئت علمای آن در عهد و عهد آخر و به
 حقیقتها نشان داد، و لم یکن به روح دینی بها، و قصی خلفی ناصر الله، و صفت شهرت
 و حضور آن سید دینیه، و اصلاحات علمی شیوه داند، و علی سید و الایات بهدای
 آن بهدای، و به روح بهدای سید و روح بهدای، و به روح بهدای سید و الایات، و به
 شیوه داند الایات بهدای سید

يُتَابَعُ قُرْبَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةُ بِإِسْتِثْنَائِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ خُفِيَ بِهِمْ، لَوَدَّ بَعْضُهُمْ أَنْ يَجْعَلَ
أَيُّ أَحَدِهِمْ مَعَهُ عَمَلِي الْإِثْلَاقِ، أَوْ لَوْ لَا يَجْعَلُهُ، مَعَ بَدْعِ الْإِثْلَاقِ مِنْ الْقِسْمِ، وَالْقِسْمُ
مُتَوَاحِدٌ مَعَ مَالِكٍ لَا يَفْعَلُ، لِأَنَّ حُكْمَ التَّوَحُّدِ حَرَمَ جَمْعِهِ، وَلَا يَحِلُّ هَذِهِ الْخَاتَمَةُ
مَعَ الْقِسْمِ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ لَا يَسْتَعْلِجُ وَلَا يَفْعَلُ، وَلَا يَجْعَلُ بِإِذْنِهِ لِمَا لَمْ يَنْقَضِ

[illegible]

والفرق بين الفلاني هل التصويف وإنما يجب التمسك على الساهد عند الرجوع
بدا على بقائه من بعض نهر بعد وجوده حسب التمسك به وهو ثمرة الحقيقة لا من
بين المروج إلى المجرى بها. والفرق بين وجوده حسب التمسك به في معنى يختلف حسب
قوة سمع بعضه بعد بدا عند أوجاعه لا بدلا عند انقضاءه من مانع تصحيح وهو
الافتقار بعد أنه حجب لا يمكن الإحاطة بقدره فلا عند الإجابة عليه. أو هو لم يركب
عليه ما لا بعد وجوده حسب التصويف نوره حسب التمسك به رجب بدلا عند انقضاءه من

ج ١٢-٥. و. الرجوع من التبرعات - ٤٩ - العمل: الرجوع عن الهدية في إطلاق وإلحاق
لها خلع. وبقدر ما به خصتها من الميراث؛ لأن التبرعات مبرأة من موت الزوج من
حيث العدة، وحدثت قبلها عليها التبرع، غير أن ذلك، عند
الرجوع. خلاف بمسألة الأولى؛ لأن في مسألة لأرمي ثم خلع عليها الميراث
لأنها لم تستحق ميراث بعد، ولم ينقطع طهرها. انتهى، وهو سنة الإجماع على ما مر
فهذا لا يفسد بها شيء، ولا يفسد الخلع، فإنه في هذه مسألة شيء؛ لأنها مبرأة قبلها على
الزوج شيئاً، بل أبرأه من طهر الطهر

الفصل الخامس

في الرجوع عن شهادة في النكاح والطلاق وانه يحول جميعاً

١٥٣٨٠ وإذا شهد رجل وامرأتان على طلاق امرأة، وشهد امرأتان ورجل على دخوله بها، ونقض القاضي بالطلاق والصدق، ثم رجع جميع عن شهادتهم، فإن على شاهدي الدخول ثلاثة أرباع مهر، وعلى شاهدي الطلاق ربع مهر، لا ساعدي الطلاق تشهد بصف مهر بعد شهادتهما انقضت. شاهد الزور يثبت بشأه لا بما شهدا عليه من الأهر، فكأن شاهد من نصف، عند الرجوع فيه من عند النصف عليهما على كل من ربع مهر، وهو ربع نكاح، وقد نفي شاهد الدخول بالشهادة نصف المهر، فكأن ضمن ذلك النصف نصف خاصة، فكأن على من شهد الدخول ثلاثة أرباع مهر من هذا الوجه

فإن قيل: كيف يجنب العمان على التبريقين وهم بعد شهادتهم ما أوجب على الزوج المهر فبذلك، بل يقول ما كان عليه عقد النكاح؟

قل: لأن هذا لإيجاب، كان بعد رجوع سبب انقضاء، بل أن من رجع انقضت عنه الرجوع في العرفه ما كانت من قبل الزوج، بل من القاضي، والعرفه الحائية لا من قبل الزوج بل من سوط كل المصدق، كما لو رعت في الدخول بها، فهو لا يثبتها بالدخول أو بالطلاق، لكن يثبت جميع المصدق عن الزوج، ولا يثبت جميع المهر من رجع شاهدي الدخول شهدا، ويثبت المهر من رجع شاهدي الطلاق شهدا، والإيجه بعد وجوب سبب انقضاء من محلي الحساب مستند، لأنما حسب المصنف عليهم من هذا الوجه

١٥٣٨١ - وبه رجع الزوجين لشاهد على الدخول وحده، نصف ربع المهر، لأن نصف المهر ثبت بهانه شاهد الدخول. وشاهد الطلاق، وقد بلى بهذا انطلاق على شهدا بهانه نصف النصف، ولا يقضي الرجوع من ذلك النصف شيئاً، وانقضى الآخر نفي به شاهد الدخول، وقد بقي من يقدم شهادته نصف ذلك النصف، وهو

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٦٠ - فصل الرجوع على من كان في الطلاق والدخول
المرأتان، فكان الثالغ بشهادة هذا الرجوع نصف ذلك النصف، وهو الربع، فكان عليه
نصفان الربع من هذا الرجوع

١٥٣٨٦ - ولو رجع شهود الدخول كلهم، فعليه نصفان النصف الذي عهدها
بالشهادة؛ ولو لم يرجع شهود الدخول، إنما يرجع شهود الطلاق، فلا شيء عليهم؛
لأنه يعني على الشهادة من يقوم بشهادته جميع ما شهد به فهو الطلاق، ولو لم
يرجعوا على هذا الرجوع، وإنما وجهت امرأتان من شهود المدعوى، وامرأتان من شهود
الطلاق، فلا ضمان على الرجوع من شهود الطلاق، وعلى الرجوع من شهود الدخول
من الزوج، وهو ربع النصف الذي تفرده به شهود المدعوى

١٥٣٨٧ - وإن اتفق الزوجان على أصل النكاح، وحلفا في التسمية، فقال
الزوج نزوجك بغير شيء، وقال المردة، تزوجني بألف درهم، وجاءت بشاهدين
شهدتا أنه تزوجها بألف درهم، وقضى القاضي بشهادتهما، ثم طلق الزوج المردة عند
القاضي، ثم رجع عن شهادتهما، فأتتهما بضمائم بلروج فصل ما بين التهمة إلى تمام
الخصمان التي غرر الزوج؛ لأنه لو لا شهادتهما بالسمية لكان يخلص الزوج من التهمة
فيما لمعه الزيادة، هي التهمة بشهادتهما، وهذه زيادة حسب بغير عرض؛ لأن ثبوت
النكاح غير مرتبط إلى شهادتهما، ليحصل ما حصل للزوج من ذلك ما دفع البضع عوضاً
عما أوجب عليه؛ لأن النكاح كان ثابتاً قبل شهادتهما بتمام الزوجين، بخلاف ما إذا
كان الزوج حراً، لأن ذلك يوم الطلاق هي ما دفع بغيره للزوج مضاعف إلى
شهادتهما؛ لأن ملك النكاح لم يكن ثابتاً قبل شهادتهما، فكان ذلك يوجباً بغير

١٥٣٨٨ - وهو شهد آخره على الدخول قبل الطلاق، ثم طلقها الزوج، وأكرم
القاضي الزوج ألف درهم، ثم رجعوا، فعلى شاهدي الدخول خصمان خاصة، لا
يشترط في شهادتهما التسمية؛ لأنه لو لا شهادة شاهدي الدخول، لكان يبرأ الزوج عن
خصمائه أو جبا عليه شاهدي التسمية بالطلاق قبل الدخول، وإنما بقي تلك الخصمان
بشهادة شاهدي الدخول، لكان ضمان ذلك عليهما خاصة، وعلى شاهدي الدخول
وشاهدي التسمية فصل ما بين التهمة إلى تمام الخصمان الأخرى ضمان؛ لأن الزوج ذلك

ج ١٤ كتاب الرجوع عن الشهادات ٦١ - الفصل: الرجوع منها عن النكاح والطلاق والدخول
 القدر للزوج بشهادة العرفين لولا شهادتهم، لكان يتخلص الزوج بقدر المنعة هو التي
 ذكرنا.

١٥٣٨٥ - إذا طلق الزوج المرأة بين يدي القاضي، فإن سم يهدفها بين يدي
 القاضي، فشهد شاهدان آخرين على الطلاق قبل الدخول، والزوج يجمعه ذلك
 الطلاق، ثم رجعوا من شهادتهم على شاهدي الدخول وشاهدي التسمية فصل ما بين
 المنعة إلى تمام الخمسمائة نصمان، لما ذكرنا، وتفر المنعة على شاهد التسمية وعلى
 شاهدي الدخول وعن شاهدي الطلاق قبل الدخول أثلاثاً، لأن ذلك القدر نصف
 شهادتهم جملة.

١٥٣٨٦ - وإذا شهد شاهدان على رجل أنه تزوج هذه امرأة على ألف درهم،
 ومهر مثلها خمسمائة، والزوج يجمعه ذلك، وشهد آخران بالطلاق قبل الدخول،
 فأجاز القاضي شهادتهم، لم يرجعوا جميعاً عن شهادتهم، فإن على شاهدي النكاح
 مائتين وخمسين، وعلى شاهدي الطلاق مائتين وخمسين، أما على شاهدي النكاح
 مائتين وخمسين، لأنها أوجب على الزوج ألف درهم خمسمائة بهر من، فلا يجب
 ضمان ذلك عليهما، وخمسمائة بهر حرقى، يجب ضمان ذلك عليهما، إلا أنهم إذا
 أوردوا الطلاق قبل الدخول، سقط نصف المسمى، وذلك خمسمائة نصفه، وذلك
 مائتين وخمسون، وعليهما ضمانه، ونصفه وذلك مائتان وخمسون، ما يس عليهما
 ضمانه؛ لأن ما سقط من الخمسمائة شائع في النصفين، فكان الباقي على شاهدي
 النكاح مائتين وخمسين، وأب على شاهدي الطلاق مائتين وخمسين، مع أن المسمى
 ألف، والشاهد على الطلاق قبل الدخول يضمن عند الرجوع نصف المسمى، فينبغي أن
 يكون عليه خمسمائة.

والجواب، أن نصيب الميسر أن يكون الواجب عليهما خمسمائة، إلا أن ما كنا هنا
 القياس لقصوره، بيان الضرورة أنه سقط بالطلاق قبل الدخول، خمسمائة، وبقي
 خمسمائة، وهذه الخمسمائة الباقية تصبها من الخمسمائة التي على شاهدي الرجوع
 ضمانها، ونصها من الخمسمائة التي ليس على شاهدي الرجوع ضمانها النصف الذي

ج ١٤ - كتاب الرخوع عن الشهادات - ٦٦ - فصل: الرجوع عنها في النكاح والطلاق والدخول
ضمنه شاهد التعريض من هذه الخمسة^(١) الثلاثة، لا يضمنه شاهد الطلاق، فكان على
شاهدي الطلاق ما شاهد وخمسونه من هذا الوجه.

١٥٣٨٧ - ولو شهد آخران أنه دخل بها عن رجوع شاهدي النكاح، وشاهدي
الطلاق، ونفى القاضي بشهادتهما، ولزم الزوج ألف درهم، ثم رجعوا، فإن على
شاهدي النكاح الخمسمائة لفر ما أوجبوا على الزوج به من عوض لا يشاركهما في صدق
هذه الخمسمائة، لا تمتد هذا الطلاق ولا شاهد الدخول، أما شاهد الطلاق لأن شاهد
الطلاق ما أوجب على الزوج إلا نصف الألف، وقد ضمن بقدر ما أوجبها على ما تيقن
[بعد هذا]، فلا يضمنان من هذه الخمسمائة غش، وأما شاهد الدخول لا يشاركهما
في هذه الخمسمائة، وإن أكد هذه الخمسمائة على الزوج، لأنه لو لا شهادتهما على
الدخول، لكان يسهل خمسمائة بالطلاق قبل الدخول، لأنهم وإن أكد هذه الخمسمائة
إلا أنهما لم يوجبوا، وهذا النكاح لو جباها، لصار ما شاهد الدخول من حيث إنها لم
يوجبها هذه الخمسمائة بمنزلة صاحب الشرط، وشاهد النكاح بمنزلة صاحب العلة،
وصاحب الشرط مع صاحب العلة إذا اجتمعا، كان الضمان على صاحب العلة على ما
هو عرف.

ولو أن الخمسمائة الأخرى فتلاوة أرياعها على شاهدي الدخول، ووجعها على
شاهدي الطلاق؛ لأن شاهدي الدخول تعدل ليجاب نصف هذه الخمسمائة، فيكون
هذا ذلك عليه، والنصف الآخر حيث يشهدان التيقن، فيكون ضمان ذلك عليهما
صحيح، وهذا دعوى في هذا نظير الجواب فيما إذا كان مهر ما هذه الخمسمائة لا
غيره، وشهد شاهدان بالدخول، وشاهد الطلاق، ثم رجعوا، وهناك ضمان لخمسة
عليهم أرياعاً، بهذا كذلك.

١٥٣٨٨ - قال محمد بن أبي الجهم: "وإذا شهد شاهدان [بالدخول] لأمرأة على
رجل أنه تزوجها بألفي درهم، وصهر مثلاً ألف درهم، لنفسي القاضي بذلك،

(١) روي عن يحيى النخعي

(٢) روي عن ج

(٣) روي عن ج

ج ٦٤ - كتاب الرجوع عن سبواب - ٦٤ - المصنف: في الرجوع عن سبواب - المصنف: في الرجوع عن سبواب

وقسمت المرأة الأكف، ثم شهد أحدهما أن الزوج دخل بها، وحلفها بطلاق، والزوج يجحد، فهو القاضي بسببها، ثم رجع الشهود جميعاً عن سببهم، فالزوج باطل، وإن شاء ضمن شهيد النكاح ألف درهم، لأسم الزوجين ألفي درهم، وهو صانع التضييع الذي بها فسد عند الدخول في ملك الزوج، وهو مهرها، وألف ثروته معير عوصي، فبأربعين درهمين لا يضمنه، وما لم يجد مهر عوصي يدرهمه ضمانته. وإن شاء ضمن شهيد الدخول والطلاق ألفي درهم، لأنهم بشهادتهم تردد عليه القين جميعاً، لأن النهر قبل الدخول كان يشرف البقعة برفقة حديدة من قبل مرأى، فغير ذلك، فشهود الطلاق والدخول بشهادتهم حروا عليه ذلك، والتميز حكم لإثبات من وجه، فلهذا كذا، أن بعض شهود الطلاق والدخول ألفي درهم، فلو ضمن شهود الدخول والطلاق ألفي درهم، يس له صوب شهود النكاح، لأنه رجع إلى جميع ما عزم تعلقه، وليس لشهود الطلاق والدخول فيما يرجع على شهود النكاح، لأنهم ضعنوا بجهنم، وهو غير النهر على الزوج، ونسبهم من جناية على حشهم، فلا يكون لهم حق الرجوع على أحد به صنف، كما في كتاب العاصب

وإن ضمن شهود النكاح ألف درهم، يرجع على شهود الدخول والطلاق بألف درهم آخرى، لأنه متى لم يدرهم حلف درهم، فراجع مدب على شهود الطلاق والدخول، وكان لشهود النكاح أن يرجعوا بالألف التي ضمنوا للزوج على شهود الطلاق والدخول، لأنهم يبداء الضمان ما هو مقام الزوج في انضمام، وقد كان للزوج حق الرجوع عليهم بذلك لألف، فكذلك قام مقامه، ثم حلفت برأيه في حق حصر تلك الألف، ذكر في الرمي عن الشهادات من الميسرة أن شهود النكاح هم القين، ثم يردون ذلك وذكر في مع أن الزوج هو الذي حلف به، ثم يردونه إلى شهود النكاح

هو وجه أنه كتاب الرجوع، وهو أن الزوج في ضمن شهود النكاح المدعى أنهم يضمنون حلفه في الرجوع بها على شهود الطلاق، فحلفت ولا يهتبط اليهم، كما قلنا في ذلك، أن ضمن العاصب الأول، كان للعاصب الأول أن يضمن العاصب الثاني، وبعض الضمان بنفسه بنفسه، مقام الثالث، كما هذا

ووجه رواية الجمهور، وهو أن السبب الذي يضمن به شهود الطلاق، والشهادة على ما يؤكد شهره، وهو الدخول، وهذا السبب إذا جرى بين الزوج وبين شهود الطلاق والدخول، لا بين شهود النكاح وشهود الدخول، فيكون حق القصر للزوج، وإن كان القصر منكم بغيره، وهو شاهد النكاح، كالوكيل في باب البيع من القصر ثم، وإن كان القصر منكم بموكل، كذا هيأه معاصي العاصب الأول مع العاصب الثاني، لأن ذلك جرى بين العاصب الأول وبين العاصب الثاني بسبب برحق المصالح عليه، وهو العاصب المصوب لبيده، وبذلك عاصب الأول صار العاصب المصوب لملكائه من وقت العاصب الأول، فصار العاصب الثاني موحياً العاصب بنعاصب الأول، أما هيأه بخلافه

١٥٣٨٩ - ولو جاز شهود النكاح وشهود الدخول والطلاق، وسهلتوا عند القاضي دعوى، كانت العبارة بحالته، فإن عصى القاضي شهادة شهود النكاح لولا، بأن طهرت عدالتهم، ولا، فهذا الفصل الأول من هذه، وإن انقضت الشهادة بشهود الدخول، ولا، بأن طهرت عدالتهم، ولا، وهو قوله، أن يشهد شاهدان أن هذا الرجل دخل بيده، ثم أودع من بحكم النكاح وطلقها، وشهد اشتراد أن هذا الرجل تزوج هذه المرأة لأول من أمس على ألقى عروهم، فعملت شهود الدخول والطلاق أولاً، فعصى القاضي على الزوج بمصادق البضع، وذلك مهر صلبه، وهو ألف درهم، ثم عدلت شهود النكاح، فعصى العاصي عليهم بألف درهم أخرى، ثم رجعوا جميعاً، ثم يعصى شهود الدخول والطلاق، إلا أنما، لأنهم لم يزوجوا، لا موجب البضع، وهو مهر المثل، لأنهم اتفقوا بالدخول بنكاح لاسمية فيه، وموجب مهر المثل لا غير، أما الزيادة، لا يكون اسمية صحيحة في العقد، ولم يظهر ذلك بعد، وبعض شهود النكاح أيضاً ألقا أخرى، وهو الزيادة على مهر المثل بغير عروهم، وذلك مضاف إلى شهادتهم دون شهادة شهود الدخول، فيكون ضمان ذلك عليهم.

ولا يرجع كل فريق على الفريق الآخر بشيء، أن شهود الدخول والطلاق ظاهر، وأما شهود النكاح فلا زال الزوج لم يكن له حق لصحاب شهود الدخول والطلاق هذه الزيادة، بخلاف، الزيادة على مهر المثل ما ثبت بنهادهم، فلا يكون ذلك أيضاً من

فصل في مقام الرجوع، وهو شهود النكاح

وإن ظهر بعد عدة المصاهرة، فبعض القاصي شهاده معاً، ثم رجعوا جميعاً، فهذا هو، لو قضى القاصي شهادة مهرد النكاح أو لا سواء، لأن القاصي إذا قضى بالشهادة عن حسب ما شهد به الشهود، بهود المدخول إلى مهرد المدخول محكم النكاح، ما وجب ذلك بمرتب المدخول عن نكاح، إلا أن يقدم المحكم بالمدخول، فإذا لم يقدم المحكم بالمدخول، صير إلى الأصل، وذلك بوجوب سبق النكاح، وهذا هو معنى ما صرح به النكاح أو لا سواء.

وكذلك لو كان مهرد المدخول شهدوا على أفراد زوج به زوج هذه المرأة، ودخل بها، وظلها ثلاثاً، قضى القاصي على الزوج مهر سنتها، صير إلى المهر الزمان، لأنه ثلاثت معاً، من جانب المرأة قد ثبتت هذه الشهادة على أفراد الزوج أنه مردوها عن ألف درهم، وقضى القاصي عيب بالنكاح بمرتب، ثم رجع الشهود جميعاً عن شهادتهم، فخرجت في كل قول قيساً د شهدها عن معية المدخول والطلاق، وعلى معية النكاح، والمر بآراء التبيين بالذات معية

ولو أن مهرد النكاح وشهود المدخول والطلاق ذكر معاً، وقضى القاصي بشبه ذنب معاً، ثم رجع مهرد النكاح، فحكمهم ألف درهم، وهو لألف الزمان عن مهر أقل لإحدى ذنب، غير عوض، فإن رجع شهود المدخول بعد ذلك، حكمهم الزوج ألفي درهم، ألف من ذنب الزوج، وألف أخرى عطية الزوج إلى مهرد نكاح، لا أمر قبل هذا.

وإن رجع شهود المدخول ولا، حكمهم الزوج ألفي درهم، ثم رجع بقصبتها الزوج حتى رجع شهود النكاح، فلا ضمان للزوج على شهود النكاح عن سخط في النكاح فإن لأحد الزوجين أحد يصح شهود المدخول، فقد لزم شهود نكاح

فإن قيل كيف يصح هذا لإبراء، وإن صحه الإبراء، يعتمد بعدم إهم حبوب والتباعد، ثم يكنى في معنى شهود النكاح وهذا يصح مهرد المدخول، لأنهم لم يرجعوا بعد

فإن إذا صح باعتبار أن يرجع شهود النكاح ويظهر منه عند الرجوع من

ج ١٤ كتاب الرجوع عن الشهادة = ٦٧ = قصص الرجوع عن الشهادة عند النكاح والطلاق والفسخ
 شهود النكاح، ثم رجوع جميع من شهداتهم، ضمن شهود الدخول مهر مملوك، لأن
 حال ما قصص القاضي بشهادتهم التسمية لم يكن ثلثه والدخول في نكاح لا
 تسمية فيه، بوجب مهر ثلث، فحصل الفسخ بشهادتهما بمقدار مهر الثلث لأعرس، فحصل
 الرجوع لا يضمنون، لأن ذلك القدر، وبعض شهود النكاح ثلث أخرى، وهو الألف
 الزائد على مهر ثلث، لأن القاضي إنما قضى بالألفين بشهادتهم لأن جري قضى
 بشهادتهم^(١) كل الدخول بمهر ثلث، وردة للزوجة عند الدخول لا بألف الفسخ، فحصل
 الفسخ بشهادتهم بالألفين، ألف من ذلك حصل بخرس، وهو مانع البصع، فلا يجب
 صلاته، وأما من ذلك مهر هو ص، فيجبه ضمها

بشهادتهم من يرقص القاضي بشهادة شهود النكاح، ولا؛ لأن هناك نكاح مع
 تسمية الألفين كذا، بشهادة شهود النكاح، لكن لم يضح الفسخ، بالمهر بشهادتهم، وإنما
 وقع الفسخ، به بشهادة شهود الدخول والطلاق، وهذا بخلاف، ولا يرجع أحد الطرفين
 على الآخر، لما قلنا من أن سرائله تعالى أعلم بالصواب، وبه مرجع والمآب -

مع ١٤ كتاب المرجوع عن شهادتهم - ٦٩ - مصنف مرجوع عنهم لعنف وندم في الكتابة
التيهم، فإنهم يضمنون التصديق عند الرجوع عن القبيحة شجب

والفرق أن سب وحرمه صيانة القبيحة بما في آلة اليد، وإزالة سبب شرقة، ولم
يوجد شيء من ذلك في فصل التبرير تماماً؛ فجاءت صحت التصديق القبيحة، أما هي
فهي المكنة سب، وجوب صحت القبيحة قد وجد، وهو أنه يدعي في عدمه من غير
عوض يحصل^(١) به في الجواب، فيضمن كذا في التصديق

وإذا ضمن السامع أن يبره العبد للمولى وجب على المكتتب ببل المكنية على
جموعه، لأجله بأن السامع، بأما مقام المولى في حق تلك الحد، إذ لم يقومه عنه في
حق تلك المكتتب، واعتبر عده في هذا المأثور، والبرر يرجع عن المكتتب
صحت الكسبة، فكذلك استبعد، وبم يقتضى الكتابة ما لم يرد به، بخلافه إلى السامع،
وإذا لم يكن يسمى دول التورث، فكانت هناك، وإن عجز مكاتبه في براءه، كما
تؤاخذ، لأن الرتبة بعين هي صحت المولى، فإذا تصدقت الكتابة، لم يحرم في صحت
المولى، ويرد المولى عن السامع، بل أحد مهمل، لأن الجواب للتصديق، وهو أنه يد
المولى قد انقطع، مبرور السامع

١٥٣٩٥ - ١٥٤٠ م محمد في جامع - ١٤١ - هـ، شهدان على رجل في سؤل له
أعني عده في ربه، وكذب ليه المديون الشهود التي ذرهم، وكذب قيمته في
مصادقاً، فلم يعد إلا حتى صارت قيمته ثلاثة آلاف درهم، ثم عدل وأعطى
بشهادتهم، ثم رجع، فبعضهم بعد يوم أعظمه فلهذه، ودب ثلاثة آلاف درهم، لأن
الشهادة إنما يصير صحة بواسطة اتصال، التصديق، فحشر وحده يوم القدر، وهذه
الحصانة، فذلك أن العنق ست تعصب القاصي مهلة التورث، وإن لم يكن به ولاية اعتناق
عبد العبر.

ووجه ذلك أن الناس، لا يمكن أن يملكوا غير العبد، بل لا التصديق، فالحصانة
تلك، فذلك، ولما ثبتت بضم، القاصي بشهادة التورث، لم يجب المصنف، بل لا به

(١) كذا في نسخة السبع، ركن في الأصل يحصل

(٢) وفي ظ. عن

(٣) يدر في

ج ١٤ - كتاب الرخوع على الفقه امام - ٢٠ - الفصل ٦ - الرخوع عن بعض العبد والسيير والكتابة

القضاء يثبت ما يثبتان الخصمان ابتداءً، وعدمه من جنس هذا في كتاب ادب القاضي

١٥٣٩٦ رواه ابن ابي رجب على رجل انه عبيده، وادعى عليه بوجده وعمره،
وقضى القاضي بكونه عبد له بيته فثبت عليه، ثم اعترف على ذلك، ثم وجع لاشهدني
عن شهادته، فإنهما لا يثبتان المشهود عليه شيئاً، لا يذن العتق ولا يدل ما انفكنا عليه
من اخرى. أما من العتق، لا يدل فاعتق وجب على نفسه عتقه بمعه، لا
بشهادتهما

فإن من المال وان وجب على المشهود حله بمعه، لا أنه مضطر في قبول هذا
القضاء لإحياه حقه في ملكه كما كان، فهو عمرة صاحب العتق، ليس السبل، وهذا
الاضطرار قد من قبل شهادتهما عليه بالرق، فكان وجوب المال مضاف إليهما.

فلما ائتمروا وجب بقبوله وحله حتى يمال، إنه مضطر في القبول، فيكون
الوجوب مضافاً إلى نفسه، وقد وجب بقبوله، ويعد العتق ليس بالوجوب
مضطر في هذا الإيجاب من جهة الشاهد، واعتاد جانب المولى ليس إلا وجوب المال
لا يكون مضاف إلى انشاءه، واعتبار جانب العبد وجوب المال يكون مضافاً إلى
الانشاء، فلا يثبت لإضافة إلى الشاهد بالثبوت، وأما صحت بدل ما أتبعنا وإن كان الحر
يحصى بالإتلاف الحقيقي، لأن إيجابه صحت الحر بالإتلاف الحقيقي عرفه بحال
القياس بالنقص، والنقص هو، وهي الإتلاف الحقيقي، ومنه الإتلاف منه الحرية، وأجراه
الحر لا يكون ورأى في الإتلاف الحقيقي، وفيه إتلاف صفة الحرية هو جزء الحر. فيرد
هذا إلى أصل النقص، التمس لي إيجاب المال بمصلحة ليس بمال

١٥٣٩٧ وإذا شهد شاهدان أنه أعطاه الشيء، وشهد آخر أن أنه عتقه من ماله،
وقضى القاضي بقبوله، ثم رجعوا جميعاً، فالصحة على ما عدى الإعتاق، لا
على شاهد الدين، لأن القاضي قضى بشهادة شاهدي الاعتاق، لا بشهادة شاهدي
التدبير، لأن القضاء بالتدبير مع الإعتاق لا يثبت، وإن كان ينصرون فوجبهما على الصحة
بأن كان التدبير أو لا، سم العتق

(١٦) يدعى

(٢٦) رواه من رواية الشيخ

الشيء الذي شال، فكانه سم شهد له^١ الفريز الثاني، وما شهد الفريز الأول، ثم
وجموا، وهناك يسميان ليلة تعبهم للمولى، هناك كذلك، ثم يكون حكم الأحرار في
خواجه وجروده ولصاحبه من رمضان؛ لأن القاضي أئب حريته من رمضان وبقيته
العائلة كالنات معيه، ولو عايناه أنه أعظمه من رمضان، كان حكمه حكم الأحرار من
رمضان، فكذلك هذا، ولكن لا يصح الأولين فيه العبد يوم قضاء القاضي بعينه، لا
في أول يوم من رمضان، فمن حق إحياء القبيحة عن أساهدين جعله حراً من حيث
قضى له القاضي بعينه حتى يصح قيمته يوم قضاء القاضي بعينه، ولا يصح قيمته في
رمضان، ولا معنى كذلك، لأن الشاهد إنما يصح بالنسبة والحيوة، والنسب والحيوة
للمولى وعده حصلت يوم القضاء، فيصير قيمته من يوم القضاء، وإن كان حراً قبل
ذلك، هذا كما قد في المعروضين في حق الولد يستحق يوم الخصومة والنسب، وإن
عثر حراً لأصل، لأن المولى يعتق يوم الخصومة، كما هنا

ولو شهد شاهدان على رجل أنه اعتق عبده ثم ادعى أن أول يوم من رمضان وأحضر الفدية ذلك، وبعضه من وأخذه ثم وجعه من شهادتهما، فلهما بها الفدية القيمة أو تم تصديقها حتى شهد آخران أنه اعتقه لأول يوم من رمضان أو من يوم أول، فإن شهادته لا تخرب مفسدة، ولا ضمان على الأولين، وهذا هو رأي برهان ومحمد، وقال أبو حنيفة: لهذا العريق الثاني غير مفسدة، ويجب الضمان على الأولين.

١٥٣٩٩ وهذه المسألة هي مسألة أخرى، لأن البينة عين على المصدق من غير دعوى الحد غير مقبولة، وشهادة الغريب الثاني غير مقبولة، وشهادة العريق الثاني خطت عن الدعوى؛ لأن دعوى المصدق أنه أعفقه من عدم لأرب بعد دعواه أنه أعفقه من حد العام، وجوده والعدم بمنزلة ^١لكان^٢ التناقض، فلا تكفي شهادة الغريب الثاني لهذا، وإذا تم فصل شهادة العريق الثاني، صدق كأنهم لم يشهد الغريب الثاني، ولو لم يشهد الغريب الثاني، وبما هي المسألة بمجالها، كذا على لصريق الأرب الصانع، كذا اختار وعندهما دعوى العبد ليس بشريد، فتقبل شهادة الغريب الثاني، وظاهر إطلاق القضاء

١٥٤٠ - وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كاتب عدله بألف درهم إثني منه ،
وقيمة أحمد حسماله ، ونقص القاضي بالكتابة ، ثم رجوع عن شهادتهما ، فإن القاضي
يحجز لثولتي ، فيعمل به . إن شئت احتجرت قضيتي الشاهدين حسمانة قيمة العبد
للعدول ، ودر شئت حرر ببيع الكتاب يقول الكتابة إثني اجله ، لأنه وجد من الشاهدين
سبب حسمان ثمنه العمد ، وهو إثني العبد عن يد الثولي بالكتابة ، ووجد سبب اتباع
الكتاب يبالغ بالكتابة ، وهو عدد الكتابة ، فيحجز الثولي ، والمعبر بعدد أن قيمة العبد
خمس مائة ، وثمناً وجب حانة على الشاهدين ، وبذل الكتابة ألف درهم ، وإيه مؤجل ،
فكان التحجير بعداً من هذا الوجه ببحر ، فإن احتار الثولي بضمين الشاهدين لا يكون له
اختيار اتباع الكتاب بدون الكتابة أبداً ، وإن اختار اتباع الكتاب لا يكون له نقصين
الشاهدين أبداً ، إلا في حصص راسدة ، وهو قد يكون الكتاب كثر من القيمة ، وإنما
نقصين اختيار ضممين احصاهم إراده الآخر ، لأن الشاهدين بمنزلة التمسين لأنهما أو لا
العبد عن يد الثولي من ظهر عرض يصل إليه للحال ، والكتاب بكرة عاصب المصعب ،
لأنه ثبت للكتاب يد على نفسه بغير رضا الثولي بعد سبب ضمين وانقصوب منه متى
اختار تضمين المصعب ، أو تضمين عاصب المصعب . يرى الآخر من المصعب ، لأنه
ملك الرعية منه . كتب في القس ، ويعد الرعية ، كما في الدر ، وإبداً ملك الرعية من
أحدهم ، لا يمكن التمسك من الآخر ، فكان اتباع أحدهما يرى ، الآخر من الضمان ،
فكذلك هو .

فإن اختار بضمين شاهدين كان للشاهدين أن يرجعا على العبد بدون الكتابة على
نحوه ، فإذا ذكرنا أنهما بأداء الضمين وهو ما في مقام الثولي في بدل الرعية ، وهو بذل
الكتابة ، فإذا أقرى الكتاب ألف درهم ، ونقص الشاهدين ذلك ، فإنه يطلب لهما من ذلك
خمس مائة ، لأن رأس مديهما ، ويتصفان بالزيادة ، لأنه ربح مائة من كسب خيب .
وهي شهادتهما الباطلة ، ذب بمنزلة المصعب ، هكذا ذكر في الكتاب . ولم يذكر فيه
خلافاً ، ويجب أن يكون هذا على قول أبي حنيفة ومحمد ، لأن من قول أبي يوسف
يطلب له الربح ، لأنه ربح ما لم يضمن ، وإن كان يستغده من كسب خيب .

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٧٤ - فصل ١ - الرجوع عن الشهادة ، يدبر والكشف
 المصنف الأول ، ولم يقدم بوجود سبب الضمان ، أمر الثاني ، فكان مصحراً في
 مصنف الأول ، فكان تمرله ما لم يعلم بحسب الثاني ، إلا أنه ذكره إنسان أن يصح
 الأول ، وثمة كان كذلك فكان به أن يصح قسمته ، وسبح الثاني ، فكذلك هذا

١٥٤٠ - وثمة الثاني الذي حين رجعت عند القاضي لم يجزئ القاضي الأول ،
 ولكن المولى جعل مرقفه ، فكانت حتى حصل منه مائة درهم ، أو ما يعينها ، برئ
 القسمة من الضمان ، لا بالساهدين في حق المولى بمرته الضمان ، ومخالف بمرته
 عامر ، بل عامر ، عن هاتين ، والمقصود منه متى اختار يصحح حدهم ، برئ الآخر
 عن الضمان ، عدم رجوع الضمان على الآخر ، ولم يقدم ، فإنه قد صحب الأول ،
 وكان غصب عنه الآخر ، ولم يقدم الغصب بشيء ، برئ الثاني من الضمان ، فكذلك ههنا
 إذا احضر بعضهم للكتاب ، برئ شاهد من الضمان ، عامر بحسب القسمات على
 الساهدين ، أن علم برحومهما أو لم يعلم

قال ما خلا غصبه واحد ، وهو أن يكون لكاتبه أو من الغيبة ، ما كانت
 الكتابة آتية ، والبيعة التي ، متى أصبح للكاتب بالكتابة ، كان به أن يرجع على الشاهدين
 بالفضل على الكاتب إلى عامر ، لأنها آتية هذا المقدر من ذلك ثلثي غير رضا ،
 ومبرر عن من ، فهذه ما ذكرت للمولى متى رجعت

وكان بمرته ما لم يشهد شاهدان أنه ، أو غيره فلائذ ، وبهذه ألف بحسبته إلى
 ألف ، وتبع بحده ، واحداً السبع السبعين بحسبته ، كان له أن يرجع على
 الساهدين بحسبته أخرى ، لأنها آتية هذا المقدر من ذلك ثلثي غير رضا ،

ولا قيل ، هذا حين بداهة الكتاب أو لشري إحصاءه ، السبع من حيث
 إن الكتابة وتبع حصتها بغير ، مما لذلك ، وهذا أحسن السبع لكاتبه أو المستور ، يجعل
 كونه أحدها ، ولا حذر بمرته يشاء الكتابة والسبع ، ولم أنسا الكثرة ، السبع بحسبته ،
 وبهذه ألف لم يكن له على أحد ضمان ، فكذلك هذا

١٥٤١ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ٧٤ - فصل ١ - الرجوع عن الشهادة ، يدبر والكشف
 الثاني ، وكان في ذلك برئ الثاني ، وكذا هذا ، فأنما في سؤال المصنف الأول ، وأنما بعد
 الرجوع ، والموافق

٦٤- كتاب الرجوع عن سيئات ٧٤ الفصل الرجوع عني العبد العاصي لا يتركه
 الله لا يرحمه ولا يرحمه له، فقام يقول عني ذنب بيته، فإن العاصي لا يقضي
 بالكتب سنة اولى

وهذا المذهب الذي لا يتناول على رواية كعالم به من سنة على رواية
 كتاب سفره جعل محمود عن يمين الفصح، حقا، هو قال د. ك.، فترى حقا،
 لا يقضي ما من لأن يفتي بفتح، والمذهب هو يملك نسخ كتابه، ما يحرم به.
 فكري محمود، د. ك.، والوال فصح الكتاب، سنة وحسن شبهه بيته يولي
 بالكتب، فذلكم هو

فأما على رواية كتاب الرجوع يجب أن يقضي بيته ثوبين أو ثيابا مكنة
 جاك، وهو مائل للفصح، كما قال في أثره، إلا أن من الراس ثوبين أو
 به، وهو من الراس، أنكر الراس ذلك، فهو يقضي بيته ثوبين أو ثيابا مكنة
 مائل للفصح، كالمذهب هو، لا يتركه لي يتركه عن ربه في كتاب الرجوع

وجه الفرق بين أن يقضيه يلو به إلى من كان لا يقضيه دوران المذهب لأن
 سنة هو أن د. ك. مذهب مذهب آخر، وهو لا يقضي الفصح الذي في ربه
 محمود عنه، حتى د. ك. مذهب الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة
 مع محمود مكنة لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، لا وجوب مذهب عبي، أنه متى فتح
 كتابه، لم يتركه، لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة
 إنكاره لم يقض به لأن المذهب لا يتناول ما لا يقضيه

٢٥٤٠٣- ١٩٠٧ مسألة تركه من د. ك.، من كان سبب في يد
 الراس، وجعل د. ك. من، هناك يقضي لا يقضي من مع نكار الراس، لأن
 امرأته ما من لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة
 بعد هذا، إذ سبب الفصح، لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة
 بسبب على د. ك.، لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة
 من يملك الفصح، على غيره نكار الفصح، لا يحد سببا، لا ذوات الفصح، فذلك مذهب ما عليه، فإن المذهب بالكتابة

ج ١ كتاب الرجوع عن الشهادة ٨٩ فصل الرجوع عن الشهادة في جميع الوقائع

المقصود لا يقتضي القصاص بين الموقوف لهذا الشيء لأنه يرد في جميع هذه المقتضيات
فقد يدل على ذلك، وكذلك، صدر كل فريق متفقاً على أنه يجب النصف من غير
أن يكون ذلك مستحقاً بسبب الشهادة الغريبة، لأن ذلك، فلهذا نص في فروع النصف بوقائع

ثم قال في مسألة هذه أحد من الفريقين لا يضمن بعد عيب شيئاً، وفي مسألة
الوقوع قال يضمن كل فريق حتى لم يثبت له بالوقعية نصف قيمة المصدق

والفريق أن التمسك إنما يضمن عند الرجوع قدر ما تضمني لشخصي بسببته، وفي
مسألة قيمة المصدق، في نفس الشهادة كل فريق يفتقر لشهادة به قيمة نصف المصدق، وقد
سلم لكل واحد من الشريكين نصف المصدق، ففي يمين واحد من الفريقين ملك شيئاً على
الذي لم يشهد له.

ثم في مسألة أن يضمن المصدق في كل واحد منهما ما يضمنه في جميع القصد،
وإنما يصح من الاستبعاد بحكمه، ثم حرم الثالث بشهادة الغريب الآخر، فكان كل فريق متفقاً
على أن يضمن له الذي لم يثبت له بيمين المصدق، فخص به نصف القيمة، فلهذا اقرت

١٥٤٥٧ - حرر في يمينه عبد، قيمته خمسمائة، جاء رجل، ودفعني أن أصاح
عليه باع بعد عتق يأنف درهم إلى مئة، وقيمته خمسمائة، وأقام على ذمتي مئة، وعرضي
القصاص بينهما، ثم رجعت عن شهادتهما، فبأنني بالخيار، إن شاء فبعض الشهادة قيمة
للعبد خمسمائة حقة، وإن شاء باع المشتري بثلث درهم إلى مئة، فإن ضمنني الشهادة
فقد تعدد خمسمائة حقة، كان عتقود أن حرره المشتري بثلث درهم إلى مئة، فإن ضمنني الشهادة
فلتباع لما ضمنني الشهادة بعد أن دفعهم مقامهم، ويحدون البيعة من مائة ما كانت
للبائع، وإذا رجعت عن عتقهم، فبأنني بالخيار، إن شاء فبعض الشهادة قيمة
للعبد مئة حقة، وبذلك خمسمائة، وبذلك فإن بمسألة الاستبعاد، بما عده المصدق ختم،
وعن الشهادة

ولو شهد بالبائع ألف درهم حقة، وضمني للقصاص باليمين، ثم إنني بالخيار
فأحل للمشتري البيع إلى مئة، وضمني للقصاص بالخيار، ثم رجعت عن الشهادة
جميعاً، فبأنني بالخيار، وذهب ألف درهم، ولو كانت الشهادة بالخيار مع الشهادة
بالعبد مئة حقة، وضمني القصاص شهادتهما، كما بالخيار، إن شاء فبعض

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادة ٨٢ - الفصل ٧ الرجوع من الشهادة في البيع والهبة

التعليق قصة العدد معصية حالة، وإن شاء نبي الشري بألف درهم لمن سة

والعرفي أم من الفصل لأول النقص الخلل صا، مضب به، (دسم مقلون القضاء
بالنقص الشان ما يبيع لنفسه به، صا النقص الخلل معصية به، دعوى شهد، هذه ما لأجل،
تقد حوتا عليه إمكان الأحد، فبعضنا عند الرجوع، أم من الفصل الثاني صا النقص ما
صا مضب به، لأن لدن نقصه ما يبيع القضاء بالنقص الخلل، وهو لأجل، فلم يكونا
موقوفين عليه إمكان لأحد، فلا يضمنان

الفصل الثامن

في الرجوع عن الشهادة في الولاء والسب ولولاده

١٥٤٠٨ - قال في لاصحي: وإذا ادعى رجل على رجل من بني سب، والآخر
 بمحمد بن عموه، فأقام الأسبينة به، ونفى القاصي بذلك، وسب سببه، ثم
 رجعا، فإنهم لا يصحون سبب بلاء، سواء رجعا في حال حبه، أو بعد هوانه؟
 لأنهم ما انفكوا عالا، إما الزمر، السب، والسب ليس مما، وكذلك لا يصحون لغير
 طوعة ما وره الأسبينة، لأن استحقاق الميراث مصاب في موب الأبي لا إلى
 نسب، بل في سبب شهادتهم، وهذا لأن استحقاق الميراث، بل كان لا بد له من الموت
 وانسب، إلا أن ابن سب آخرهما وجردا، فيصير الاستحقاق إليه

١٥٤٠٩ - وكذا إذا ادعى رجل ولدا رجلا، وقال: في أمه، ومعنى بي محمد،
 فأقام للنفي البينة على دعواه، ثم رجعا، فهم لا يصحون سبب صراة رجعا، حال
 حال المعتبر، فلو بعد وفاته، لأن متحقق الميراث مصاب في الوقت الذي هو آخرهما
 وجردا، لا إلى الولاء الذي سبب شهادتهم

١٥٤١٠ - ومن شهد الرجل أنه ليس حد ثقل، وراويه، لا ويرب له غيره،
 والقاتل يقتله قتله عمه، ونفى القاصي بمسؤوله بالنقص من قتله شهود له،
 ثم رجعا، فإنهم لا يصحون سبب بلاء، لأن القاصي من بني سب،
 ولكن يصحون كل ما يورثه من أبيه، لأن الشهادة من ثبوت بؤلة الميراث، لأن
 استحقاق الميراث مصاب في نسب، الذي سبب شهادتهم، لا في الموت، لأن
 نسب آخرهما، وقد انفكوا الرجوع عنهم فقاموا بطلان دعواه، فلهذا
 خصوا بخلاف لئلا يؤولوا

١٥٤١١ - وأما إذا شهدوا بقاء بؤلة بؤلة بؤلة، ثم رجعا،
 شهادتهم، فإنهم يصحون جمع ما يورثه الميراث، لأن استحقاق الميراث

١٤٤- كتاب الرجوع عن الشهادة ٨٤ الفصل ١، الرجوع عنه في تولاه وانس

في هذه الفصول ما مضى من تولاه وعلى هذا إذا شهد في مكان آخر ، ، علم الرجوع
بعد قضاء الغاشي بالكفر ، ثم رجوعا عن شهادتهم ، ولكن الرجوع عنهم حال حياة
الزوج ، فلا ضمان عليهم

١٤٥- ، ، ومعه ، بالكفر بعد موت الزوج ، ثم رجوع ، صورا احتسابا من
غير ثلثين ثلثه ، وعصر ما ذكره

١٤٦- وهو شهيد أو رجل مسلم ، كان يهودي ، ان يهودا قد أسلم قبل موته ،
وقلب ابن كافر ، وقضى لقاضي بالخير ، كذا الأسر ، ثم رجوعا عن شهادتهم
فيهم بعد موت الأب ، جميع ما ذكره ابن النعمان ، لأن سبيلنا في الإتيان بالسنة
للإيمان من الأسر ، فإنه مضى إلى ما استشهد به يهود ، وهو سلام ، لأنهم
شهدوا بعد موت الأب ، وإذا أسلم كافر ، ثم مات وبه بئال مسلم ، كل واحد منهما
يذكر أنه أسلم من موته ، وإنما على ذلك شهدوا ، وقضى القاضي بفسخ شهادتهما ، ثم
رجوعا عن يهود بعد الأسر ، فيهم بعد موت جميع ما ذكره ابن النعمان ، لأن
استحقاق ميراث في حرمه الأسر مضى إلى ما ثبت بشهادة يهود ، وهو إسلامه من
موت الأب ، لأن ميراثه بسلامه من موت الأب ، لا بسلامه من حاله ، وإسلامه
قبل موت الأب ، شهادة يهود

١٤٧- قال حنبل في يدي رجل لا يعرف أنه حر أو عبد ، شهد سلمان على
بكر صاحب الدابة ، وقضى القاضي بسببه ، ثم مات الأب ، وقضى القاضي
بإبراء لهما ، قضى ، ثم رجوعا عن شهادتهما ، فوليها ، لا يفسدان شيئاً ، لا للزواج ولا
قيمه ، ان يبرأ فلا يستحق الإبراء هنا بعد ، في ميراثه ، وأما قيمته
فلاهم لم يتلقوا عنه ، منك الأب عنه ، قاله يعرف أنه عبد ، لا الحر ، أنه في ميراثه
عدم ، إلا أن يعرف خلافه ، وكذا يعرف

١٤٨- وهو كافر من يدي رجل عبد صغير ، وأنه صغير ، لا معتق ، عن
أحدهما ، وصاحب اليد يدي أحدهما فلو كان له ، حتى يبت كرميا لم يكن لدى اليد
نقوله ، ثم شهد يهود عن حياة صاحب اليد ، أنه أقر أن هذا الصبي به ، وسعد يهود

١٤- كتاب الرضى عن شهادته - ٨٥ - الفصل ٨ الرجوع عنه في الإقرار ولله
 شهود، أنه اعتنق هذه الأمة، ثم روجها على ألف درهم، والرجل يحدد ذلك،
 بعض القاضى بشهادتهم، وأكرم الرجل النكاح واشتد العتق، لم مات الرجل، ثم
 رجع اليهود عن شهادتهم، بأن يهود الأسرى يهود نفسه لأسرى، ثم روجهم بالإف
 يحصه من مبرات، فإنهم لا يهودون ذلك القدر، وشهود حقل لأمة يصمتون جميعاً
 الأمة للوثة المعروفين، ثم يحد من الشراف

وكان يهودي، لم يهود كل فرس جميع القيمة، لأن من رجع عن فرس، أو يشهود
 له ليس بمرتد، وأن جاع نفسه مودود للمرتدين لا يصبغ، من ذلك،
 وقودت للمروون يهود في جميع ذلك، فيصرون جميع القيمة، كما أوردوا
 "لا يرون أن يهود يهود بعد حرب كلوي"، وهي أسأله بحالها، فإن في كل
 فرس يضمن جميع القيمة، وهريرة ما قلنا، كما هي

حبل في حرب عن هذا، إن ذكر على الكتاب مؤلف أبي حنيفة، ووجه أن يحد
 بأن في رجم الشهود عند الرجوع من حصلت الشهادة منهم، حياة مومي، إنما وجب
 عليهم من قصة الأس والأمة، ثم من الرجوع المعروفين، وبما عد أبي حنيفة، لأن في
 رجمها أن النكاح والسب، ثم يحد ثباتاً فقد ثبت بمصداق القاضى، أما النكاح فلا
 القاضى بذلك يستأنكح بولاة القضاة من غير ماله، وممن "بشهادة الزور
 عند أبي حنيفة، إذ أمكن، ثم يحد حنيفة الزوجين الآتية، ثم يحد النكاح
 بقضاة الفخري، وإذ كان من رجع فتشهود أن النكاح ثبت بمصداق القاضى، كان في
 رجمهم أن يحد بمبرات يحد، والبعض الثاني للثورة المعروفين، فكانوا مفرين
 بعض القصة (عبراً ١٤٢٠) مومي "لا يرون" بعض القصة "لا يرون"، ثم يحد
 صدقة في الشهادة كدنه، ثم يحد بطلان قولهم ببعض يمسها مكديب، مخرج^(١)
 منهم حصصاً من عهدها من هذا الوجه

(١) هكذا في الأصل، ومومي، ومومي القاضى يسأله حال حياة الزوج، يحد، وفيه ما
 يحد القاضى يسأله، ولا يحد من غيرية يحد، إلا أنه يشهد الزور

(٢) يحد مومي

(٣) هكذا في الأصل، وفيه، وفيه الصحيح مومي

ح ١٤- كتاب الرجوع عن الشهادة - ٨٧ - "عنه" الرجوع عن الشهادة، والاسم
والاسم وحده في حله، فكون الاستحقاق مضافاً إلى الموت الذي هو آخرهما
حينئذ لو كانت الشهادة بعد موت الموتى، يصبو ذلك، لأن الاستحقاق في هذه
الشهادة مضاف إلى ما يجب به الشهادة، والكساح والشهادة.

١٥٤١٢- قال ولا بد من شهود الكساح للمهر إلا إذا كان له من أكثر من مهر
أقل، بحيث لا يستند الفصل إلا بما يصفها "من الفصل" بخلاف ما إذا شهد بذلك
بعد موت الموتى، وبما تضمنه المهر للزوجة للمعروف، وإن كان المهر من مهر
الموتى، لأن الشهادة بالكساح من كانت في حله الحية، ومهر مثلها مثل نسبي، أو أكثر
من نسبي، فيجب عليه من الرجوع حلفي معروفين، أو يرد عليه، لأن الكساح
قد ثبت بقضاء القاضي، وعنه ما يصفها حلف من مهر، ولا يصحك شيئاً،
بخلاف ما إذا كان المهر من، لأن قصر الفصل حصل الأبحاث من عرفه،
فصلان الفصل، فكون ذلك موروماً، هذه هي الزوجة المعروفة، لأن
الكساح قد ثبت في عمومهم بغير القاضي، بخلاف ما إذا كانت الشهادة بعد الموت، لأن
الكساح لم يثبت بغير القاضي، علم بغير منافع ضمنها عوضاً عما لم يجد عليه من المهر،
ينبغي إيجاباً لا عكس.

١٥٤١٩- قال محمد في الطلاق رجل له حارسان، وكل واحد منهما ولد.
ولمعه في ملك الزوج، وشهد شاهدان أحدهما للزوجة بغيره وأمه، رجلان
من حالي محمد ذلك، وشهد شاهدان أحدهما للزوجة وأمه أن الرجلين، والرجل
يحدث ذلك أيضاً، ونفس القاضي بينهما، وتعمل لأن من الرجلين، والآخرين
أمن^(١) وتدل، ثم حج الشهود جميعاً عن شهادتهم، وهو يدل على الموتى، والآخرين
أمن وتدل: لا بد أن حوزة شهيد لا يصير في حوزة المتهود عليه، ولا يصير في حوزة
الشهيد بإيجاب الخصمان عليه، والمساواة في حوزة الخصمان نفس وجوبه، فلا
كأن الشهادة والرجوع عنها حبان، أو لم يكن، فإن كان الزوجان كبيرين، حصل كل فريق
في الشهود فيهما، أو لم يكن، أي شهد به، وعنه الاستدلال في الأمة التي شهدت

(١) هكذا في حوزة، وذلك في الأصل، بحسبها.

(٢) هكذا في طرود، كان في الأصل، من.

یہاں ہمیں یہ معلوم ہوتا ہے کہ جو لوگ اللہ کے رسول کے ساتھ تھے ان کے لئے اللہ نے جہنم کی آگ سے ایک نیا جہنم بنا دیا ہے۔ یہاں ہمیں یہ بھی معلوم ہوتا ہے کہ جو لوگ اللہ کے رسول کے ساتھ تھے ان کے لئے اللہ نے جہنم کی آگ سے ایک نیا جہنم بنا دیا ہے۔ یہاں ہمیں یہ بھی معلوم ہوتا ہے کہ جو لوگ اللہ کے رسول کے ساتھ تھے ان کے لئے اللہ نے جہنم کی آگ سے ایک نیا جہنم بنا دیا ہے۔

هذه رسالة من شيخنا، ماذكر محمد في الكتاب ما ذكر، وبالله التوفيق والهدى
رجعوا عن الرجوع، وهو صدق في السهولة، وقد سألني الرجع، فأجابني
بأن علي الرجوع، فلا شيء، وإذا كان ما قبل المال، فليس فيه شيء، لأنه
والرجوع إلى الرجوع، لأن الذي سألني عن الرجوع، فليس فيه شيء، لأنه
الرجوع إلى الرجوع، لأن الذي سألني عن الرجوع، فليس فيه شيء، لأنه
لأنهم لم يذكروا، لأن الذي سألني عن الرجوع، فليس فيه شيء، لأنه

مسماح محمد بن خالد ، على بر جمع كس فيروز من السجود في باب في باب في باب
 وهذا والله يا هذا ، هو رجع من سر الرجوع ، وخلصوا عن الرجوع ، وخلصوا
 في الكتاب في باب ، ورجعوا من كل طريق من السجود ، ان الله لا يهدي
 قوما فجرا ، لأن رجوعهم معهم ، بعضهم ، أو يكون ، أن لا يرد من باب هذا
 قوله أصلا ، على هذا ، الصديق ، نكس ، بعد أن ، أو يحصل من يكون ، رجع
 اسم لم يعمد ، لأن من لا يعمد له ، (الذي) ، السجود ، به ، على
 هذا ، لا يكون ، نكس ، به ، نكس ، نكس ، لا يبدل ، ولا يبدل ، لا يبدل
 يا هذا ، ولا يرجع كل من رجوع من السجود على (الذي) ، السجود ، به ، لا يبدل من يبدل
 منه ، له ، بعد ، نكس ، لأن في رجه ، ذلك ، أحد ، هو ، وأن يبدل من يبدل
 به لا على ، به ، ولا يبدل من يبدل ، به ، ركة

خدا ادا کا پتھر کی راند میں چھوٹا ہوا ۱۶۶۰ء میں ۱۹۰۰ء میں پیدا ہوا
صاحبہ، عالمگیری لاہور میں پیدا ہوئے۔ ۱۹۳۰ء میں لاہور میں پیدا ہوئے۔
۱۹۳۰ء میں لاہور میں پیدا ہوئے۔ ۱۹۳۰ء میں لاہور میں پیدا ہوئے۔

١٠٠٠ هـ، فعلى كل من يبرئ نصف حال؛ لما ذكره آقا القوام في الشاهد عند الرجوع عما
تضمنه شهادته. والمفصل يشهد به كل من يبرئ في هذه الصورة بالنصف.

١٥٤٢٢ - وهو يشهد به هذان به أح لأه. وقضى القاضي به سبب المبرأة ثم
شهد أخرى أنه أخ لأب، وقضى القاضي به سبب المبرأة، ثم دعوا، فعلى القاضي
شهادته أنه أخ لأه سبباً، وعلى القاضي شهادته أنه أخ لأب حصة أندرس، لأن
وهو يبرئ على ما تم.

وكذلك إذا شهد مرةً وعدا أحد الزوجين، وقضى القاضي بشهادتهم، فوجه
بطلان هذا إلى القضاء، فمن قضى بشهادته أولاً، فعليه محاماة، وقضى بشهادتهم،
والباقي على الفريق الآخر.

ولو أن الذي ادعى أنه أخ لأب وأم، شهد به مساعدته أخ لأب وأم، وشهد به
مساعدته أنه أخ لأه، وشهد به شاهد آخر أنه أخ له لأب، وقضى القاضي بشهادته،
ثم رجوع الذي شهد أنه أخ لأب وأم، فعليه ضمان نصف حال، وإن لم يرجع هو،
ولكن رجوع الذي شهد أنه أخ لأب، فعليه ضمان ثلث المال. وإن رجع سبب شهادته أنه أخ
لأم، فعليه ضمان سبب حال، وإن رجعوا حصة، فالضمان عليهم كسبب.

قال المحقق أبو العباس: يحتمل أن يكون وجه هذه المسألة أن الشاهد بالأخوة لأب
وأم، شارك الشاهد بالأخوة لأب في إيجاب النصف، فهو محسباً نصف، وشارك
الشاهد بالأخوة لأم في إيجاب السدس، فعلى القاضي عليه، وشهد بالبرء، فثلثت
البرء، وكان مجموع شهادته الآخرين شهادته^(١) أيضاً، فمدرسة ذلك أن الشاهد على
الشاهد بالأخوة لأب وأم، يبرئه عن الآخرين بغيره.

ومعنى قوله: مجموع شهادة الآخرين شهادته أنه شهد بالأخ لأب وأم، ومجموع
شهادة الآخرين هذا أيضاً، لأن أحدهما شهد بالأخوة لأه، والآخر شهد بالأخوة لأم.

١٥٤٢٤ - وفي رواية أخرى أيضاً: على ما ذكره في رواية، وأعطى
القاضي الثلث النصف، ولاع النصف، ثم جاء رجل ودعى، أنه أخو الميت لأب وأم،
فشهد بمساعدته أخوة لأب وأم، وشهد آخر أنه أخوة لأب، وشهد آخر أنه أخوة لأم،

وإن جمع ابني شهدائي (أخوه لأبيه وأمه) فإن ثلثي مائة نصف ما حصل له من الميراث، وإن جمع ابني شهدائي (أخ) لأب - فعليه مائة ثلاثة أثمانه، وما حصل له من الميراث، وإن جمع ابني شهدائي (أخ) لأب، فعليه خمسون نسفاً من ميراث الميراث.

قال طحاوي: أم أنه من إثم منعه من أن يترك ميراثه ما أخذ منه ابني شهدائي (أخ) لأب وأم، وشهادة الذي شهد أنه أخوه لأب، فهو عليه مائة، والنصف الآخر مستحبته شهاده جميعاً، نصفه عن ابني شهدائي (أخ) لأب وأم، ونصفه على الآخرين؛ لأن شهادتهم يورث به، وهذا هو المشقة عن الحاكم الشهيد، ومعنى هذا الكلام أن المدعي أحدكم منهم أب النصف حصل نصف هذا النصف بمسما، وأحسننا إلى حبات نصف نصفه، ونقلت ثلث ثمانية، فحدث ميراث ثلث ثمانية، ثم عدنا إلى أصل الثلث، فوجدنا أنه ثمانية، وفي هذا الأخ لأب وأم، ونفذ قضى أمناضي للمدعي بالأربعة نسفاً من ميراثه، وذلك سهم شهادة الذي شهد أنه أخ لأب وأم، وشهادة الذي شهد أنه أخ لأب، فميراث الرجوع يكون خمسمائة نسفاً على كل واحد يسهم والنصف الآخر، وذلك سهمان، فخصي به شهادة لكل جمعة، وذلك سهم شهادة الذي شهد أنه أخ لأب وأم، ونصفه ودد سهم بشهادة الآخرين، وهذا لأن شهادة الآخرين يورث به، وقد من شهد أنه أخ لأب وأم ولا من الآخرين شهد أنه أخ لأب، والآخر شهد أنه أخ لأب، فجميع شهادتهما أنه أخ لأب وأم، فخصي النصف الآخر مضافاً به شهادة الكل، فيكون نصفه، ودد سهم على الذي شهد أنه أخ لأب وأم، ونصفه ودد سهم على الآخرين، فخصي هذا السهم، فخصي سهم آخر يورث الكسرة، فجمعته ميراثه على ستة عشر، هي يد الأخ لأب وأم، فخصي مجموعهما للمدعي نصفه، وذلك أو بعد شهادة الذي شهد أنه أخ لأب وأم، وشهادة الذي شهد أنه أخ لأب، فخصي ثلثي مائة بينهما نصفان، على كل واحد سهمان، فخصيها وذلك أو بعد

..

(١) روي عن أبيه.

(٢) حكاه في الأصل، وكان من دعواه.

(٣) روي عن أبيه.

١٤٠٠ هـ. تاريخ جليل من الشهادة ٩٧٠ بعد ٨٠٠ هـ. تاريخ جليل من الزلازل والسيوف
 وشبههم. حمله بصددها. ذلك شهادة سيده الذي هو له مع لآل واه، فكون ذلك
 عليه. ومعه. ولب شهادة بشهادة لاخرين بشهادة في واحد اسمهم ومعه
 ذلك في حروف عظمته، واصحاب الذي فيها بالآل والآن في اسمهم من به به، ومعه
 شهادة ايضا، فذلك في به، ومعه نصف ما عبر في حروف، واصحاب الذي شهد
 بالآل حرفة شهد به في ١٠٠٠، ومعه سبع، فذلك بالآل، ومعه لآل اسمان ما عبر
 لصدعي من الجليل، واصحاب الذي شهد بالآل سبع، ومعه في ١٠٠٠، ومعه في ١٠٠٠
 لشهدعي من الجليل

١٥٢٠ هـ. راجي باب رزق الله. في حرمه، راجي من راجي له
 لآل، وقرآن به. لآل، و. فذكر الاس. راجي من راجي له
 وحمل في به، راجي من راجي، لآل، فذكر له في به، راجي من راجي له
 به. ثم في به، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 القاصي عليه به. ذلك لآل، ثم راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 صمد ما وحمل في به، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 القاصي عليه به. لآل ما هذا القاصي ما هذا القاصي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل المعروف به. لآل، فذكر له في به، راجي من راجي له

لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 ورجع على شاهد في لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 فذكر له في به، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له

١٥٢٠ هـ. راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له
 لآل، راجي من راجي، فذكر له في به، راجي من راجي له

١٩ كتاب المروج عن الشهادة ٤٩٩ - ٥٥٥ مروج عن علي الرضا و ١ -
 شهدا أنه أخ لأب. قال القاضي بخصي بأنه أخ لأب يه، ويرجع الإعراف من الأم على
 الأخ لأب ما أحدهم، فسكنس لأخ لأب وأم (ذلك)، فاعاد الأخ لأب وأم أبيه
 من الأخ لأب، فسكنس لأخ لأب وأم [أنتن]، فإذ رفع اليهود بعد ذلك من
 الشهادة، فلا يصح من الذي شهد أنه أخ للأم؛ لأنه قد رجع إلى الإعراف من الأم مثل
 ما أخذ منهم، وبطرس اللدا شهد به أخ لأب جميع الشاهدين بالأخ لأب؛ لأنه قد عصى
 به شاهدين.

ولو كان قام ولا شاهد من أخ لأب، ونقص القاضي بذلك، وحده نصف ما
 هو به الأخ له جاء به من أخ للأم، ثم جاء شاهد من أخ لأب، ونقص
 القاضي بذلك، وأحد من أخ له الأخ لأب، ثم رجعا حسب، فليس كل صريخ
 نصف الشهادتين - ولقد أهدم بالصرف -

(١٩) وبمروج ٥٥٥ م

(٢٠) وبمروج ٥٥٥ م

ج ١٤ كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٠٣ - تفصيل: الرجوع عن الشهادة على الشهادة
 أنصاف المال، الثمن على أحد الأولين، وانضم على أحد الآخرين؛ لأن الفريق الأول
 أثبت جميع المال، أثبت فام مقام شاهدين، والفريق الثاني أثبت نصف المال لأنه قام
 مقام شاهد واحد، إلا أن ذلك النصف شائع في النصفين، فإذا بقى واحد من النصفين
 الأول، بقى به نصف الحق، وإذا بقى واحد من الفريق الثاني بقى به نصف الحق^(١) للنصف
 وهو الربع، إلا أن هذا الربع شائع في النصفين، من النصف الباقي يبقاء أحد الأولين.
 وفي النصف السالم يرجع أحد الأولين، فصار نصف الربع، وهو الثمن ما خلا من
 النصف الذي بقى له بقا أحد الأولين، فلا يظهر ذلك. ونصفه وهو الثمن من النصف
 السالم، فبقى^(٢) "دست القدر يبقاء أحد الآخرين، فكان الباقي من الحق بالشاهدين
 الباقيين خمسة أثمانه، وكان النصف يرجع للراحمين ثلاثة أثمانه، فبجبت صمدان ذلك
 على الراحمين، ولكن لألأ، لأن الفريق الأول لأوجب لكل المال، والفريق الثاني
 لأوجب نصف المال، فكان الفريق الأول مثنى ما أثبت أحد الآخرين، فيكون النصف
 عليهما أثنان، ولو لم يرجع إلا أحد الأولين، كان عليه مع الحق، لأنه بقى بقاء صاحبه
 على هذه الشهادة نصف الحق، والآخران قيساً بنصف نصف الحق، إلا أن الشك
 بشهادته نصف الحق تماماً بصفه، وهو الربع كما بقى بقاء أحد الأولين، ونصفه، وهو
 الربع كما سقط يرجع أحد الأولين، فبقى من النصف السالم بحكم بقاء الآخرين على
 الشهادة نصف، وهو الربع، فيكون الباقي في التفاصيل ثلاثة أرباع، نصف الرابع الربع
 فهذا.

ولو رجع الآخران مع أحد الأولين، ضمنوا نصف المال، لأنه بقى من يقوم
 بشهادته نصف الحق، فيكون النصف نصف المال، ثم ضمان هذا النصف يكون بصفه
 على الرابع من الأولين، ونصفه على الآخرين، لأن أحد الأولين أرجح نصف الحق،
 والآخران لأرجح نصف الحق أيضاً، فصار حال واحد من الأولين كحال الآخرين، فلهذا
 كان الضمان عليهم جميعاً

ولو شهد ضمانان على شهادة شاهدين على رجل بألف، وشهد شاهدان لآخرين

(١) رد من هذا عدم

(٢) رد من طوقدوم

١٤ - كتاب الزجر عن الشهادة - ١٠٤ - نفس المراجع عن التمهيد على الشفاء
على عهد شاه عباس اعظم ملك الأتراك حسنة وفعلى الشافعي ١ - راجع واحد من
هاتين ، ثم واحد من هاتين ، عليهما تصانيف ، وصف ، هكذا ؟ من جامع - وذكر من
الأصل " كتاب وصف النمل ، ذكر ابن برصفت " عبيد بن زياد ، وهو احتيل
فكر من ، وهو عباس ، روى عنه . لأحكامه - والله أعلم

الفصل العاشر

في الرجوع عن الشهادة في الحدود و الجنایات

١٥٤٢١ - واد شهد ساهدان علي رجل بسرقة ألف درهم بعصب من وصاله
وقضى القاضي بها ، رقع يده لسهوة عليه ، ثم رجعا عن شهادتهما ، لأبعد حسنة دينية
فليد للشيء عليه ، لأبعد اللغا على شهود عليه يد ، ويكون ذلك من بينهما ، لأنه
وجوب إثباته ، ولأنهم يعملوا لإزالة ، حيث شهدا بالزور ، والعائد لا يقبل عملاً ولا
اعتراضاً ، ويصمان الألف أيضاً ، لأنهما كما اتفعا على الشهود عليه ، بله الله عليه
الأنف .

١٥٤٢٢ - 'رصد شهيد غير رجل بالرفاء وشهد ساهدان عليه بالإحصاء ،
فأجاز القاضي شهادتهما ، وأمر برحمته ، ثم رجعا جميعاً عن شهادتهما ، بأن شهوداً قزما
يفسرهم عليه ، ويحدون حد القدي عدد علماء ماثلثاته ، ولا ضمان هي شهود
الإحصاء ، وهذه مسألة تقدمها مرت في كتاب الحدود من هذا الكتاب

١٥٤٢٣ - واد شهد ساهدان علي ، حتى أنه أعق عليه ، وشهد عليه أربعة بالزنا
والإحصاء ، وقضى القاضي بشهادتهما ، وأعتقه ورحمه ، ثم رجعا عن شهادتهما ، فإن
علي شهوداً لا يثبتون ، وبمته لولا ، لأنهم أنفقوا عليه مائة الفيد غير حق ، وهي شهوداً أربا
الفيه [لأنهم أنفقوا بشهادتهما حر] ، لأنه الحريه قد ثبت نفسه الله هي ، وتكون الثانية
الموئى إذا لم يكن للمرحوم وارث أخير من المصليات

فإن قيل : الإشكال عنه من وجهين ، أحدهما ، كيف نجح اليه سمرى ؟ والله نى
كان جاحقاً المعتر ، ولما كيف يجب بطلان للموئى عن عس وحمه ؟

قلت : أما الأول ، القاضي قد حكى بحقه ، ودعم الموئى بعد ما قضى القاضي عليه
بعلاقه غير مد ، وما الثاني ، عند انقضاء ثبوت بطلان هي إجابته ولديه جد من النفس

أو جأ عليه كف حرمه بغير عوض

وأما إذا لم يسمع دعواه من الخصم في ذلك لم يحن ما يصحح عودته في مال الذي أقره عليه؛ لأنه متى بطلت من جهة الله في كل حال من حيث لا يشعر إلا أن المولى يستحق على دعائه بغيره. فبعض من كان له حقه، وإن بطلت الدعوى بنفسه^(١) بعد ذلك من جهة طلبه من كماله، حقه بالصلح، ولا يفسد ما يصحح عودته في المال إذا استعاد، يلتزم المولى من جهة من يسمى به من قبله أصله مدفع يصحح في ذلك النكاح، على أن يصرح جرح مدفع يصحح إفي حق مروج حقه من المال، وإن لم يحن ما يصحح النكاح، وإن روج طلب ما يصحح المودة من جهة بطلته من كماله، حقه، قصار قصي النكاح أصلاً. لا سيما من حال يصلاح بغيره من ما لا يستدركه من المال من جهة من يسمى به من كماله، حقه، واختصاص ظير النكاح، فيجوز رد كماله

وكذلك لو كان هذا الصالح قبلاً دون نفسه، يرد له ما دعي المصالح في عهد الأثر، و... فلا شبهة. عليه ما عهد الرجوع من جرح الخواص في عهد نفسه بطريق آخر. في العهد الأول، لا يحن ما يرد على نفسه على طبعه، فإذا صار محصاً إلى العهد من يرد من يحن من عليه القصد من... من بعض كماله من صالحة الردية. وإذا كان له من... بإقناعه وإذنه وحكمه من السب، لا حكمة للثقة الملقى، لأن كل من يرد من جرحه أصل نفسه، لأنك حكمة من الدين، بخلاف ذلك للثقة، فيصار مدفع مدعي، والخصم تبعاً من هذا أهله

١٥٤٣٧ وردت شهادة من قد ار على رجل أنه عدا في يوم عطف رجوعه خطا. عداً فيها رضى، والخصم الذي يحن في ذلك، ثم رجوعه عن شهادته بعد بطلته ورش تلك عداه رضى، على اليهودية التي أقر من كماله إياه فيه حقه خطا، فإنه من ذلك عدا رجوعه بكون القصد من... رجوعه لأن القصد بطلته بالثقة، وإنه بطلته من كماله، والرجوع عنه

(١) بطلت من كماله

(٢) وردت من كماله

(٣) وردت من كماله

ج ١٢ - كتاب الرجوع عن الشهادة - ١١٠ - الفصل - المرفوع عنه في أحد من المجتهدين
ويصحب يهودا بن حنانيا، لا يسم شهداء بحسب المرفوع عنه، لا يسم شهداء بحسب المرفوع عنه، لا يسم
الشهادة، فإن كان الف مع العلم بالخطية لا يسم شهداء، وهم يسمون المجتهدين معروفة
للمرفوع عنه (مرفوع)، فكانوا يسمون شهداء إياه عنه، شهداء صميم الله

١٥٤٤٦ - وهو حصر الشهود جميعاً عند القاضي، تشهد شهود الختابة وشهود
المعنى ما قلنا في مسألة الثانية، من المبرور بحالة القضاء، لا حال أداء الشهادة، لا مرفوع
الشهادة إنما يصير حجة بمقال القضاء، بما، فإن ركن شهود العس أولاً، فخصي
القاضي، ثم ركن شهود حجة بمقال القضاء، وهو ظهير الفصل الثاني، وإن ركن يهود الختابة أولاً،
فخصي القاضي، ثم ركن شهود المعنى، فهو ظهير الفصل الأول، وإن ركزوا جميعاً،
ورفع القضاء، فالمعنى وحده معناه، فهو وما لو وقع القضاء بالخبرة أولاً، ثم المعنى
سواء، وإن كان كذلك لأن القاضي إنما يخصص على حسب ما شهد به يهود، والشهود
شهوداً ما جازاه سافراً، لأن يهود الختابة شهدوا أنه حتى أورد من أمس والمرفوع عنه،
وشهود المعنى شهدوا أنه أخذ من، فإذا وقع القضاء بشهادتهم معاً، كاد القضاء واقعاً
باجتبايه أولاً، وفيه أربعة، صارت هذه المسألة وثلاثاً، أسأله سواه

١٥٤٤٦ - وهو شهد شاهدان على رجل أن عبده قتل عاتلاً خطاً أولاً من أمس،
واشلى يطم بذلك، وقبضه بعد ألف، وشهد آخر أن عبده قاتله من، من دخلت
الدولة، فأبى حر، ثم شهد آخر أن له دخل لحدود اليوم، نفس القاضي بالختابة وبسنته
وبالحذاء عن موسى، ثم رجع الشهود جميعاً عن سبقاتهم، فشهود الختابة يخصصون
القبض، وشهود البين يخصصون عردة آلاف درهم، ولا يسمون عن يهود امسوط،
وهو يهود دخون الله

ولو كان مكان الشهادة على معلقين اتفق مدحوب الله، شهادة عن شويش العو
إلى فلا، بأن شهد شاهدان أنه سفل من امر عبده في العو إلى فلا، يخصصه من
شبه، وإن شهدوا بقرينة، يخصصه من شاء، حتى لا يخصص من، فخصي، شهد آخر أن
ولاً أن عبده يهود، وما في مسألة مجازها، كان انضمام عن شهود الاعتناء، لا على
شهود العو يخصص

والذي ان صعد العبد ما يجب على من اوجب انفسه، فهو ممسأة الأولى
شهود تسببهم منه او حده من لأن الحق إنما يشهد بكلمة الإعتق، وشهود
طبيعي هم الذين شهدوا وأمسوا كلمة الإعتق، إلا ان بعد جرحه بالشهادة كان مائة
كلمة^{١٢} إلا ان^{١٣} د. د. روال مانع كان العتق مصاحبا إلى كلمة الاعتق، وذلك لأن
شهود الجاهل، دون شهود السرد

وفي المسألة الثانية فشهد الإعتق هم الذين أجازوا كلمة الاعتق، وشهود شعور
إنما أجازوا شعور صبره، وقد من إليه ما كانا نفس عبيد، وجب به مقام بئس، ثم الحو
من المولى، لا يشهد بكون كلمة الاعتق، فكذلك من قدم مقدمه، وكلمة العتق إلى ست
يشهد الإعتق، وشهود الشعور، شهد الحرة

١٤٤٤ - روى محمد بن الإمام، ساعد الله شهرا على رجل أمه عليه السلام هذا
الرجل عبيد، شهد محمد بن الأشهد على هذا الرجل الآخر بئس، فدل برهنا آخر حل
عسفا، والآية بدعيان، ولا ورث تهلين تلقول غير عدى لا يبرهن نقضى تصدق
بالقصد من، وهذه لا يبرهن جمعا من فتى أحد الآمين، وقال سمعت ابن عبد
صناعت دية نفوس

على فقال لأمر من واحد من الآمين أحد يصعب دمه بدهاب، ولو لم يبرجدا على
شهادتهما، ولكن جاء أحد الآمين حيا، فلو لم يبرجدا على أن يصعب الدية إلى ساء
الضامان، ولا شاء الأب الغافل الذي جاء به حيا.

ولو كان لقول من رجل واحد، فقصى القاصى به بصدقه، فكتب الأب
بلسه، ثم رجع الشاهدان من قبل أحد الآمين، فلا صمد عسفا لأن الأب إذا كان
واحدا، فعليه العتق بصدقه وحده، ويصعب صبره، لا يبرهن أن يساعدهم لو لم
يرجع عن شهادتهما، فرجع أحد الآمين حيا، ثم يفرق الشاهدان شيئا

١٤٤٤ - روى محمد بن الأشهد أن علي بن رجل أنه سرق من عبد الله بئس عظمه بئس.
وشهدا عليه بئس، انه سرق من شهر و بئس عترة دناير، وقضى القاصى عليه

ج ١٤- كتاب الرجوع عن الشهادات - ١١٤ - الفصل ١ - الرجوع عما في الأصول والاعتقاد
ليس من ضروراته حياته عدم إسهاد الأصول للفرع عن شهادتهم، ولكن يرد المولى
النية على العاقل.

١٥٤٤٨- ربحاء الشاهدان الأصلان، وأنكر الإسهاد أصلاً، لم يصح
إنكارهما من حز المرعي حتى لا يجيب عليهما الضمان، ولا يجيب الضمان على
الأصلين أيضاً، وهذا لا يشكل على قوله في حقيقة وأبي يوسف، لأن الأصلين لو رجعا
عن شهادتهما، بأن أثر أنهما أشهدتهما ساطل لا ضمان عيب منهما، فهو أولى.

وإنما يشكل على قول محمد: لأن عتله لو رجع لأصلان عن شهادتهما ضماناً
لأن شهادة الأصل صارت منقولة إلى مجلس القاضى، فكأنهما أشهدا أنفسهما ثم
رجعا، والعذر محمد بين إنكار الأصول للإسهاد بين رجوعهم عن الشهادة؛ لأن
شهادة الأصلين عند محمد، إنما تنصرف منقولة إلى مجلس القضاء حكماً، لا حقيقة؛
لأنها موجودة في غير مجلس القاضى حقيقة والشهادة في غير مجلس القضاء، لا
تكون سبباً للضمان، وإن ظهر كلب الشهود في الشهادة، فاعترضوا بحكم حال الرجوع
الأصلين، واعتبروا الحقيقة حال إنكارهما بالديليين بقدر المكان الممكن.

وإن قال الشهود نحن أشهدنا بما نأكل، ونحن يرمونهم يعلم أنهما كاذبان، لم
يصحما شيئاً في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، خلافاً لمحمد رحمه الله، وقد صارت المسألة
مع حجتها من لدن، ويزيد حجتها وصوحاً، فلو "العمل بالشهادة على الشهادة،
بخلاف القياس، لأن المنقول إلى مجلس القاضى شهادة الأصل في غير مجلس
القاضى، والشهادة في غير مجلس القاضى ليست بحجة، والقضاء بما ليس بحجة لا
يجوز، لكن ترك القياس، وجعلنا شهادة الأصل كالموجودة في مجلس القضاء حكماً
ضرورة إحياء المصروف، ولا ضرورة إلى جعلها موجودة في حق القضاة بعد الرجوع،
فجى على أصل القياس - "لأنه أحتم بالصواب -

ج ١٤ - كتاب النجاشي من شهادات = ١١٧ - الفصل ١١ النجاشي من شهادات لا يرى
 على الرواية من شهادته من جهة ظاهره وأما من جهة باطنه، وهذا لأشبه برأيه العبد أحسنه
 بعدة أئمة ملكه من جهة الواجب، ثم بعد ذلك، ولا وجه إلا، لأن العبد على هذا، أثره له
 صار ملكاً لنفسه من له ظاهره وأما باطنه، ولم يصر محلاً بسبب ذلك على الواجب، وعلى
 الرواية التي قلنا، بعدم هذا القصد، باطنه، يصير العبد ملكاً لنفسه من جهة باطنه، ثم بعد ذلك
 جهة الواجب في الباطن، فيحذر له أن يأنفقه، ويستقيم به سرّاً، وكل جناب عرفته في
 الجهة فهو الخدم من الباطن، ولا في الظاهر، وهو الرجوع، فإنه لا رجوع في الباطن،
 بخلاف الجهة على ما ذكره.

١٥٤٥ - وإذا كان رجل على رجل ألف درهم، وهو مفرط، فادعى رب الدين
 على المدين أن يدفعه عنه، فقبضه منه، ولقد يورث محمد ذلك، وشهد شاهدان
 بذلك، وهما العاصي بالدين، شهد بهما، ثم رجعا عن شهادتهما، فهذا الحسنة على
 وجهه، الأول أن يرجع بعد موت المدين، وفي هذا نوحه إن لم يكن في صفة العبد
 فصل على الثاني، ولا يورثه عاقبة، وإن كان في قسمة المدين على الدين، صحت
 الفصل للرئيس، لأن في برجه، لأن أولاً يده عن المدين نحو من بعده.

وهو الوجه الثاني، أن لا يده عن الفصل على الدين من غير رضا، ومن غير
 عوص، لو حقه الثاني أن يرجع في حال حياة المدين، وفي هذا نوحه لا ضمان عليهما،
 وإن كان في جهة العبد فصر على الدين، وكان ينبغي أن يضمن، نعم، لأشبهه أولاً
 يده عن الفصل بغير عوص، كما هو وجهه، وهو موت المدين، وهو مفرط، وهذا لم يورث
 الفصل، لأن في برجه من الفصل حال حياة العبد، فصل بينا يورث يده عن
 المضمون، لأن الفصل لا يمتاز عن المضمون في الدين، وهذا صار الكل محبوساً عن
 القرض.

وإن سميت حكم الرئيس عن الفصل حتى يهلك القرض منه، فبما
 يجب الضمان عليه، في المضمون، لأن المصلحة فيه عن المضمون حصلت من قبله،
 فلا يجب الضمان في القرض، لأن حكم المصلحة لا يحد بحكم الأسبق، أما بعد
 هلاك المدين، يبقى الفصل، لأن المضمون بعد الهلاك يصير ملكاً
 للمرتبة، وهو الفصل لا يصير ملكاً، وإذا رتب التبعة بعد الهلاك، والنفق من

ج ١١ - كتاب الفروع من سبأ د ب = ١٢١ - فصل ١١ - راجع عهد في المصاحف الأخرى
من الآخر - وقد سمع ذلك [مصدر هذا] "أدى، فكان إنساناً نمر من

وعلى قول من يقول بأن عمدة الإمام نيت مقصود، الف في الظاهر وفي
الباطن، فكانت الحوام في الظاهر، وفي الباطن لا يجب الإجابة ولا يجب الإجابة.
فكان له أحد قدر الآخر من من الشاهدين في الباطن حتى ظهر - والله أعلم -

الفصل الثاني عشر

في الرجوع عن الشهادة على الشارب وعلى الذين
وعلى الإماء عن الدين وما ينصل بذلك

١٥٤٥ - أوصى رجل منته ذممه وشهد به مساعد عن إحدى امرأته عليه
بذمهم، وشهد آخر عن رجل المدعى عليه أنه قتل، وشهد آخر على إحدى امرأته
عنه بملأه ذمهم، وشهد عن إحدى المدعى عليه أنه أربعة ذمهم، وشهد آخر على
أحد المدعى عليه بجمعة ذمهم، فوجد على هؤلاء المدعى عليه أنه لا يثبت على
شهودهم، فدل ذلك على أن بعض الشهود لا يثبتون لأنهم كانوا
محلفين واحد، لأن على الأربعة شهادة، وهو ثابت في الحديث، لأن الأربعة
في الحديث، ولا يثبتون ببعضهم البعض، إذ ليس عليه إلا شعبة واحدة، وهو
ثابت.

وإن رجع الشهود الأربعة كسب في مجلس محشمة، فعد أي يوسف
آخر، وهو مؤيد محشمة، فعد أي واحد فقصر بالأربعة يثبت، فعد أي يوسف
أول هذه أمثلة محشمة، فقصر له بجمعة، لأنه شهد على أربعة، شهدان الرابع
وإحدى، فقصر بأربعة شهدائهم، وشهد بذلك غيره من الثاني والثالث، فقصر
بالأربعة شهدائهم، وشهد بالآخر ثلاثه الأول والثالث، فقصر
بهم وأهم، فعد بهم، فعد صم إلى أن شهد الأول المصادق سالت والمخمس، ولم يصح
إليه إلا مساعد سالت والرابع، وكما فعلت هكذا، لأن جميع ما شهد به السائل من التماسه
فصلى به مرة، وجميع ما شهد به الرابع، وهو أربعة قد قسم بينها مرة، والشاهد متى
فصل جميع ما شهد به مرة لا تقضى شهادته ثلثاً

فإن عذر من عصى جميع ما شهد به مرة، لأنه شهد بأحد عشر، وقد عصى

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادة = ١٦٦ - قضا ١٢ - مرجع حد علي بن مالك وادريس الزردي
 يشهدته الأربعة ، وكذا ثبت له ما قصي مجتبى ما شهد به من ، لأنه شهد بالثلاثة ،
 وقد قصي شهادته بالدرهمين ، فلهذا سمى الحدس وثلاثين إلى الأوك ، سمى إذا قصي
 سبعة دراهم عداس بوسع الأوك - ورجع للثبوت عن شهادتهم ، حسن دلي شاهد ما
 قصي القاضي شهادته ، فالأربعة حصل القضاء بها شهادة رابع ، أحاسيس ، قضبان
 ذلك بالسوية ، والفرع من حصل القضاء بها شهادة اثنين ، الثالث ، كان سمى ذلك
 عليهما ، والدرهم الواحد حصل القضاء بها شهادة الأوك ، والثالث وحده سمى ، فكان
 حصل ذلك عليهما

وعنه أبي يوسف وآخر وهو قول محمد لا يقضي بأربعة دراهم ، كان فسمان
 الدرهم الأول عيهم حساسا ، لأن القضاء به وقع بشهادة خمسة ، وسمان الدرهم
 الثاني يكون على كافي ، سالب ، اربعة واحساس فرمان ، لأن القضاء به ، مع شهادة
 هؤلاء ، وسمان درهم لثلاث يكون على الثلاث والرابع ، وخمس اثلاثا ، لأن القضاء
 به وقع بشهادة هؤلاء ، وسمان الدرهم الرابع يكون على الرابع ، والحاسيس بسمان ، لأن
 القضاء به ، وقع بشهادتهم

١٥٥٥٧ - وفي نسخة رجل مات وترك مائة درهم فادعى درهمه فادعى
 رجلان كل واحد منهما مائة درهم ، وأقام شاهدين يحضرون من "الوارثين"
 وعصى القاضي كل واحد منهما بمائة درهم ، وسمعت لفته فزوجة بينهما مصحفي ، ثم
 رجع شاهدا أحد الرجلين عن عصبية درهمه ، وقال له بكس نه لا خمس درهم
 حرما لغرم الآخر لثلاث الخمسين ، وذلك ستة عشر وثلاثان ، لأن من درهم ارجحوا أن
 حتى الآخر ضعف حق الذي شهد به ، قال ارجح قسمه مائة بينهما اثلاثا ثلثها ، وذلك
 ثلاثة وثلاثون رست ندى شهد له ، وثلاثها ، وذلك ستة ، سمون وثلاثها بالأحرى ، ولما
 سمعت لفته سبها بسمان شهادتهم بالمائة ، فغير مظن من الآخر مائة على ثلاثة
 ، ثلاثين وثلاث إلى خمسين ، وذلك ستة عشر ، وثلاثان وهو ثلث الخمسين ، فيضاهيه
 ذلك القدر

١٥٥٥٨ - وفيه الخط رجل مات وترك ثلث درهم ، فادعى رجل على لحيث

ج ١٤ - كتاب الرجوع عن الشهادات - ١٢٧ - الفصل ١٢ - خروج مهاد عن لاد والمدير والادارة

يتحقق الطالب من أخذ من المدبرين وتقوم إمكان الأخذ بمن سرية الإنفاق على ما عرف، والنسب إلى الإنفاق سبب الضمان إلا أن الوكيل بشر تفويت إمكان الأخذ؛ لأن بعين أشد الوكيل يغرب إمكان الأخذ على المالك من غير أن يحتاج منه إلى تحمل فعل فاعل مختار، وهذا هو حد المباشرة. والنسب مع المباشر إذا جتمعا، كان الضمان على المباشر إذا لم يصح الإنفاق موقولا إلى النسب أو الإنفاق ههنا لم يصح موقولا إلى النسب "أ" لأن المالك مختار في القبض، وليس يجبر عليه، بخلاف القاضي؛ لأن القاضي يجبر على القبض، فيصير فعله موقولا إلى الشاهد.

١٥٤٦٦ - وبدا شاهد (رجلان) "أ" على رجل يالف درهم، وشهد رجل واحدان عليه بتلك الألف، بمائة دينار، ومضى القاضي بالكل، ثم رجع الفريق الثاني عن التماسه دون التدابير، فلا ضمان عليهم؛ لأنه قد مضى على درهم من ستة المصلحة شهادته، وهو الفريق الأول، ورجع الفريق الثاني عن الدرهم، لا يكون رجوعاً عن التدابير، ولهذا قال، لا ضمان عليهم، وإن رجعوا جملة ضمان التدابير على الفريق الثاني خاصة، وضمان الدرهم على الفريق الأول والثاني ضمان، لأن الدرهم ثبت بشهادة الفريقين جميعاً.

١٥٤٦٧ - قال محمد بن "أخامع" أربعة شهود على رجل بأربعمائة درهم، وقضى القاضي بها، ثم رجع واحد منهم عن ماله وواحد منهم عن مائتيه، وواحد منهم عن ثلاثمائة، وبقي شاهد واحد ثم رجع، فبطل على الراجعين خمسين درهماً أثلاثاً، وهذا لأن المبرء في هذه الباب لبقاء من بقي من الشهود، لا الرجوع من رجع، وبشهادة حدفت مقدار ثلاثمائة وخمسين؛ لأن الراجع عن مائة سبب بقى شاهداً بثلاثمائة، والذي لم يرجع بقى شاهداً بأربعمائة، فبقي على ثلاثمائة شهادة شاهدين، فلا يجب ضمانها على أحد، وأما أدلة إرائة فعلياً شاهد واحد، وهو الذي لم يرجع أصلاً، فبقي بقاءه نصيباً، وذلك خمسون، هو قرب أن التالف مقدار خمسين، فيجب على الراجعين هذا القدر، ويجب عليهم ذلك أثلاثاً؛ لاستوائهم في إيجابه

ج ١٤: كتاب الرجوع عن الشهادات ١٢٩ فصول ١١ في شرحها عن مالك والشافعي والإمام
 مصنف الألف خمسمائة، وعليها شاهدان الخمسمائة ربيع الألف اثلاثاء، لأن
 الخمسمائة الأخرى بنت شهادة الأربعة، وقد بقيت عسبة من يقوم به بعضها، فكان
 الخلف من الخمسمائة الأخرى بعضها، وهو ربيع الألف، ويكفي ذلك على التمامين
 ثلاثاء، وربع إحدى الألف وأحد ساعدي الخمسمائة كان على أحد عشر هدى
 الألف ربيع الألف، ولا شيء من أحد ساعدي الخمسمائة

الفصل الثالث عشر

في رجوع الشاهدين عن الشهادة في باب مورث

١٥١٦٥ - قال محمد رحمه الله في رجل مات وترك عبيدين وامه وأموالاً،
 فشهد شاهداً لرجل أن هذا نكاح أبيه وامه ولرثته لا ورث له غيره، ونفى القاصي
 له بالعقدين والامه والأموال، ثم شهد شاهداً بعد ذلك لأحد العبيدين بيمينه أنه ابن
 الميت، وأحد القاصي شهد بهما وأعطاه الميراث وحرم الأخت عن الميراث، ثم شهد
 آخر أن عبد الباقي ابن الميت، وأحد القاصي ذلك كله، وجمعه وارثاً مع الأول، وقسم
 المال بينهما نصفين، ثم شهد شاهداً أن ثبوت دعوى هذه لأمه في حضانة وصحته
 ونزوحها، ونفى القاصي نكاحها، ونفى لها بالنهر، وجمع لها النسب، وكل واحد واحد
 محمد صاحب ابن بكر، وورثته، ثم وجع شاهداً للطلاق بهذا المال الأول عن
 شهادتهما، فبقيت بضمين جميع قيمة المالين الأولين الثاني، وأدولة بهما لتسليم
 سبعة أمدب مالين الثاني، وتبني للفرقة، ويضمان جميع ما ورثه لاس الأولين الثانيين
 الثانيين، ولا يضمنان ميراث المالين الأولين، أما بضمين جميع قيمة
 الابن الأولين الثانيين الثانيين، لأنهم في رجوع أبيهم، فللمالكين الأولين
 على الميت، وتبني نصفه، وحل ذلك ميراث بين الابن الآخر، وامرأة على حقة
 أسهم، لأنهم في رجوعهم عن الابن الأولين الثانيين، لم يكن وارثاً، ولا يضمن
 القاصي، لأن الأب ميت، والنصف لا يتبع بغيره، فبقيت شهادة الرجوع معدومة
 الأب، فصار ميراث بين الابن الثانيين، وللأمه جميع القيمة على سبيل أسهمه وقد صدق
 الابن الثانيين، وأمدب في ذلك حيث جدد أدولة المالين

والد بضمين جميع ما ورثه الابن الأولين الثانيين، لأنهم بضمين أسهمهم
 الابن الثانيين، لأن شهادته حصلت بعد موت الأم، فكان استحقاق المالين الأولين
 الميراث مضاداً بشهادتهما، ولا يضمنان ميراث ابن الميت، لأنهما لم يتحاضرا
 المرأة سبباً من عليها ميراث، لأنهما في رجوع الأب، سواء كان للميت ابن واحد

ج ١٤ كتاب الرجوع عن الدنيا ١ - ١٢١ الفصل ١٢ الرجوع عنها في باب الجوارح

لأنك من ذلك ورد مستوفى عنها من جميع أصولها ، فمما يستوفى من قيمه
الأس الأول : لأنهم بعد موت الرجوع ، فيستوفى لأصلها منهم بعضها ، وإنما
استوفيت المدة لما جعلها لا تصح لها ، سبعا ، وكفيلة ٧ بصحة بلأح منها ، لأنها
استحق بسببها عن الأخ ، حتى علمه سببها غير هذا ، وهو شاهد الأس الثاني ،
فهي من الأخ على من ، شهادته حجة نافية في حوز استحقاق الأب عليه هذا الذي
ذكرنا ، وإنما كان يكذب بعضها بعضا ، ويرى علم أنه هو خلوثة دون غيره ،

فأما إذا صدق بعضهم بعضا في كونه ووثقا ، وبأنه المسألة بالباب ، فإن ما يرد
الأس الأول ، لا يصح للابن الثاني ، ولا للمرأة شيئا ، وإن صار من غير عهد الرجوع
أبهما أثناء الابن الأول ، وما روي في الأس الأول من الأس الثاني ، لأنه ، لا تثبت لها
صداق الأس الأول في ذمة الأب ، فقد كسبنا السامعين فينبغي أن يثبت لهم ما من
الصحة ، ولا غير ، بطل تكذيب نظريته ، كذلك لا يصح الأخ ، وإن رجع
شاهد الابن الثاني ، فإنه يصح فيه الأس الثاني ، والأس الأول ، وإن رجع على
سببها أسهم ، ويثبت أيضا جميع ما رويته الابن الثاني ، والأس الأول ، ولا يصح
لأبها شيئا من البس ، ١٠٠ ذكر في المسألة الأولى ، وهذا ما كان يكذب بعضهم بعضا ،
فأما إذا كان يصدق بعضهم بعضا ، فلا ضمان عليهم ، لا رجع ، ولا غير ، لا يرد
في المسألة الأولى ، وكذلك لا ضمان للأخ شيئا ، فإن رجع ما عهد ، أنه أيضا ، غصب
فيها للمرأة من الابن الأول ، وإن يصدق ، ويضمن لهم ، وما رويته الأب أيضا
سبعا ، وهذا إذا كان يكذب بعضهم بعضا

فإذا كان يصدق بعضهم بعضا ، فلا ضمان عليهم في شيء من ذلك ، لا
يذكر ، وهذا الذي ذكرنا ، أنه إن نسب ورثة كل واحد منهم شهادة ، فدين على حقة ،
فإن إن نسب ورثة كل شهادة مدعين ، أو شهادة لغيره ، سبب لابن الأول ، وإنشأ ،
وبين غيره ، وبذلك حجة ، وليس في ذلك ، وكذلك في عدم موت المولى ، ثم رجعا
عن شهادتهما ، جميعا ، فحجرات في حيز الخصم فلا شيء ، فإياه في جواب في المسألة
الأولى حتى إذا حجب بعضهم بعضا ضمان حصة الأس الأول ، بين الأس الثاني ، والمرأة
على سببها أسهم ، ويضمن ما رويته الابن الأول ، الثاني ، ولا ضمان للمرأة من
ذلك شيئا ، ويضمن ، فيبة الابن الثاني ، والأس الأول ، والمرأة ، وأبها ، ويضمن

صاحب المديعة: هذا المروج لا يرجع بمصالحه

والنموذج ما وجدته في كتاب المديعة من المروج من الجهاد من حيث هو
في المديعة، وهو نموذج من المروج من الجهاد، حتى يرد المديعة، ويرد منه المديعة، وهو
مروج من المديعة من المروج من الجهاد، وكذا لا يدفع خصومه من المديعة، لا ترى أنه لا
يدفع خصومه وكذا صاحب المديعة لكونه قائماً بمصالحه، ذات من يذهب بشخصه
المديعة، ومن صاحب المديعة بالبراءة بسبب ذلك، لا طريق للمديعة من المديعة،
ولهذا لا يجد المديعة من المديعة، والمروج من المديعة، والمروج من المديعة، والمروج من المديعة،
مقام المروج

ثم إذا قلنا القديس بهذا الشهادة، دفعه إلى المديعة، هذا رجل، وهو المديعة، أنه
أحد القديس المديعة، لا يبعد عنه ولا يبعد عنه، هذا هو المديعة، لأنه لا يبعد عنه
مديعة، والمديعة المديعة، لأنه يبعد عنه، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
الخصم، وهو المديعة، لأن قال في المديعة، وهو يبعد عنه، وهو المديعة، وهو المديعة،
المديعة

ثم إذا قلنا القديس بالشهادة المديعة، يأخذ المديعة من المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
الآخ مقدم على المديعة من المديعة، فإذا دفع المديعة، هذا هو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
المديعة، لا يبعد عنه ولا يبعد عنه، هذا هو المديعة، لأنه لا يبعد عنه، وهو المديعة، وهو المديعة،
وهو المديعة من المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
من المديعة، هذه المديعة، هذا هو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
رجع المديعة، هذا هو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
ما يبعد عنه ولا يبعد عنه، هذا هو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
سيرة المديعة

فإن من هذا ما يبين أن المديعة المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
رجع المديعة المديعة

فإن المديعة المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة، وهو المديعة،
فإن المديعة المديعة

ج ۱ - کتاب در حقوق عہدہ سہ سالہ - ۱۳۵۰ - فصل ۴ - شرح صدر بر باب اولیہ -
 ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ

و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ

الاثر فی التوبہ فی نفس التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ

۱۲۶۶ - و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ

۱۲۶۷ - و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ
 و ان تادیب اولی است از آنکہ با التوبہ و توبہ و اخصیفاً ، الاثر خاص فی نفس التوبہ ، لا یزید
 ظهور علیہ سہودہ ، نہ بالاجماع ، بل بالایضاح ، فزیادہ فی حد التوبہ ، سہودہ

الفصل الرابع عشر

في رجوع الشاهدين عن الشهادة في الوصية

١٥٤٧٦ - قال محمد في الأصل - إن مات الرجل، نجى رجل، وادعى أن
اليتيم الوصية له بأشرف مائة شاة، وأقام على ذلك شاهدين، ومضى المتأخر
بشهادتهما، ثم رجعا عن شهادتهما، ضمنا جميع الثمن مورثا، وكذلك لو ادعى
الوصية في حيا حياة الميت، وأقام عليهما شاهدين، فلم يخصصوا له ذلك حتى
مات الوصي، ثم رجعا، بأنهم يخصصون الثلث للمورث، فلذلك استحقاق إلى
الوصية التي ثبتت بشهادة الشهود.

وإن لم يصف إلى موت، وإن كان لابد فلاستحقاق بالوصية من الأمرين الموت
والوصية، وللموت آخرهما رجوعا، وفي باب النسب أضاف الاستحقاق إلى الموت، إذا
كدر الموت آخرهما، وحرفا، بأن كانت الشهادة بالنسب في حيا حياة الأب، وقد
اختلف الفقهاء في مرجح السائلين بعضهم قالوا: إلى أحسنهم رجوعا باختلاف
المرضوع، وإليه مال شيخ الإسلام.

ومرضوع مسألة الوصية أن الشهادة بالوصية كانت حاله أحياء، وبالموت
والقضاء بها بعد موت الوصي، وانتهت لا تصير رجوعا إلا العاص، فرد وحده الفصل
بعد الموت فكليهما شهد بالوصية بعد الموت، ولو كان كذلك كان الاستحقاق مضافا
إلى الوصية التي ثبتت آخر شهادتهم إلى الموت، فكناهما.

وموضوع المسألة الكناح والسب لأن الشهادة والقضاء كان في حالة الحياة، فلا
يكتفي أن يجعلهما شاهدين بعد موت لا حية ولا أميرة، فكان الاستحقاق مضافا إلى
الموت الذي هو حرهما رجوعا لا إلى النسب والكناح الذي يثبت بشهادتهما، وأشهر
شعر الأئمة السرخسي إلى معروفه فقال استحقاق الوصية بعد موت المتعلق لا
بالموت، فإن ذلك الوصي له منجدة ثابتة، فلا يمكن إيفاءه إلى موت، بخلاف
الميراث، فإنه سلاية على من أن يبقى للمورث ما كان من ذلك، لأن الموت له.

له بالثلاثاء مائة الف مرة ان كانت التوبة له بالليل

فرد بين هذه يمينه اذا كان له الشهادتين على يمينه واليمين واليمين ، والقضاء به على العترة ، ثم جمعوا على لا يصح شهادته الا بعد ان رتب شأنا على ما هو قبل هذا

والفرق في لغة يهود الاصح ما تظاهروا على يورث في ذلك شهادتهم لم يحق الاصح في معنى يورث شيئا انما يحسن من الاصح ، لا انقص من الاوسط بحيث قيل انقصا للاصح ، وشهادتهم بالر - جمع من التوبة بالاصح ، لا يجب عود التوبة على الراي انما يقرن ذلك شهادتهم بالاصح فلا يصح

ولهذا قيل ان يورث في هذا ان التوبة رجوع عن التوبة بغيرها ، وتوبة يهود التي ، ليس شهادتهم ، ولو كانت الشهادة بالرجوع عن التوبة الاولى عند اقتران الشهادة بتوبة ، يوجب عود التوبة الى التوبة ، لكن هذه الشهادة لا تصح ، فهي لا تقبل في الشهادة ، فليكن ان يهود الاصح بالرجوع عن التوبة الاوسط لا يوجب عود التوبة الى التوبة انما اقترن به شهادتهم بالتوبة فلا يصح ، بل يفل التوبة منهم من الاوسط في الاصح ، ولا يثبت حكمه انما يكن التوبة خلاصا على التوراة بشهادة يهود الاصح ، لهذا لا يثبت له

لهما هذا القاضي ان يمينه بالثلاث لا يصدق ، في التوبة على ذلك التوراة من حيث الظاهر ، فصار شهادته الاصح شهادتهم بيمينه على التوراة ذلك ، فحصلت ذلك بغيره ، فان اراد الاوسط فحصل شهادته الاصح ، فحصلت لهم شهادوا رجوع التوبة عن يمينه ، وجمعوا على شهادتهم ان انقص من الاوسط انهم يمينه على وصيته ، وحصلت شهادته الاصح ، لان يمينه لم يغير على نقض التوبة الاوسط ولم يظهور خلافه شهادته ، لانه فان انقص بالتوبة ما مع نقضها على ما مر ، لم يغير على انقصه تلك التوبة الا ، لان يمينه رجوعا ايضا ، فلا بد من انقصه به اخرى ، انما هي اخرى ، لا حبيد ، فحصل انقص التوبة له ، لا ارتفاع مانع من العباد ، جمع يهود الاصح عن شهادتهم انقص التوبة

الموجع له الأول، لا يصح الرجوع، أما بعد ذلك فقد عاد إلى مبدأ ما ورد في قوله تعالى: "والرجوع من بعدهم" وقضى القاضي بشهادتهم، فإذا شهد بأمر حبه الناس بعد ذلك مروءة، بعد أنما استب على الوارد وقد ألقاه على القاضي به الأول بالشهادة على الرجوع، فصار متفقاً في الفتى من بين، وصحته مرة أخرى.

عَنْ قِيلَ: سَمِ لَا يَصِيرُ مَا أَدْخَلَهُ الْمَدِينُ فِي مَتْنِ الْوَارِثِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الرَّجُوعِ
عَنِ الْوَصِيَّةِ لِأَوَّلِيٍّ عَمَّا أَخْرَجَهُ عَنْ مَلِكِهِ بِالشَّهَادَةِ الْبَاطِلَةِ^٢

عَلَى أَنَّ الْإِخْرَاجَ مَعَ إِدْخَالِ حَصْلَةِ سَهْدِهِ مَحْسُوسٍ، وَالْإِخْرَاجُ حَصْلُ
الشَّهَادَةِ عَنِ الْوَصِيِّ عَنِ الْوَصِيَّةِ الْأُولَى، وَالْإِخْرَاجُ حَصْلُ الشَّهَادَةِ بِالْوَصِيَّةِ الْثَانِيَةِ
وَقَدْ تَرَى أَنَّ كَيْفَ عَمَّا أَخْرَجَهُ سَبَبُ الْإِخْرَاجِ - الْإِخْرَاجُ

كَمَا نُوْهِدَ عَنْ رَجُلٍ يَبِيعُ عِيْدَ قِيَمَتِهِ كَيْفَ بِالْفِءِ أَمَّ عِيْدَ يَبِيعُ السَّيِّبَ فَلَا، أَلَا
يَبِيعُ أَتَمَّهَا إِذْ شَهِدَ بِهِ، عَلَى عِيْدٍ يَبِيعُ دَرَاهِمَ، بِمِ شَهِدَ بَعْدَ ذَلِكَ لَعَمْرُو عَلَى رَيْدٍ
مَلْفٍ دَرَاهِمَ، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَتَيْنِ، عَمَّا لَهْمَا، وَإِنْ أَدْخَلَا فِي مَلِكِهِ وَاسْتَأْمَنَ
مِثْلَ مَا أَخْرَجَا عَنْ مَلِكِهِ مَا كَانَ الطَّرِيقَ إِلَّا مَا ظَنَّا أَنَّ السَّيِّبَ قَدْ يَبِيعُ، وَهَذَا يَبِيعُ
السَّيِّبَ الْقَتْرَ بَعْضُ مَتْنِ

وَبِ سَهْدٍ بِالرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ الْأُولَى، فَمِنْ بَقِصِ الْقَاضِي بِشَهَادَتَيْهَا عَنِ
شَهِدَ مَالَهُ صَبْهُ الثَّانِيَةِ، بَقِصِ الْقَاضِي بِمَلِكٍ جَمْلَةٍ، ثُمَّ رَجَعَا عَنِ الشَّهَادَتَيْنِ، لَمْ
يَصْحَبَا لِمَا رُبَّ سَهْدٍ، كَمَا نُوْهِدَ حَصْلَتِ الشَّهَادَتَيْنِ بِالْأَمْرِ: "وَلَدَ جَمْلَةٍ، لِأَنَّ الْقَاضِي
بِالْأَمْرِ إِذَا رَقِعَ جَمْعُهُ، فَالْمَنْعَةُ لَا يَمُودُ إِلَى مَلِكِ الْوَارِثِ، غَايَةُ، بِمِ يَبِيعُ لَعَمْرُو إِلَى مَتْنِ
الْوَارِثِ: لَقَدْ قَامَ بِمِ يَبِيعُ لَعَمْرُو إِلَى مَلِكِ الْوَارِثِ، وَهَذَا يَبِيعُ بِالْوَصِيَّةِ الْثَانِيَةِ

عَلَى: "وَبِ سَهْدٍ بِالرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ الْأُولَى، بِمَا صَبْهُ الثَّانِيَةِ مَتْنًا، وَقَضَى
الْقَاضِي بِالْأَمْرِ جَمِيعًا، سَمِ: جَمْعًا عَنِ الشَّهَادَةِ بِمَا صَبْهُ الثَّانِيَةِ حَصْلَةٍ، بِمَا لَهْمَا
الْقَاضِي: "ثُمَّ مَتْنًا عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ الْأُولَى، وَهَذَا مَتْنٌ حَصْلَةٍ
وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَهَذَا لَيْسَ بِمِ يَبِيعُ لَعَمْرُو عَنِ الشَّهَادَةِ، بِسَبَبِ حَصْلَةِ الرَّجُوعِ عَنِ
الْبَقِيَّةِ، فَصَارَ الْمَتْنُ مَوْجِبَ الْإِخْرَاجِ

وَلِي مَتْنُ السُّوْءِ بِمِ يَبِيعُ لَعَمْرُو عَنِ الشَّهَادَةِ عَلَى الرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ

الأولى، يجب انقضاء بانسداد الوارث عند رجوعهما عن الشهادة بالرجعية الثانية، وإذا قضى القاضي بطلب ثبوت الشهادة على الرجوع مبررة، فإن يجب بعد ذلك يجب، فصار انقلابه، حتى يلزم من الأول ما يجب، فيذكر الضمان على اليهود

١٢١٧٨ - وثور رجوع عن الشهادة على الرجوع، ن د : أنه قضى ما لا

لوارث، فصار المقتضى من رجوعه، ولا يضمن الوارث ما يجب، بعد انقضاء الوارث بيان المقتضى، وكيفية الأمر على التمهيد، وتحديد المقدر المقرر فيها شأنهما القاصي، وذلك لا يجب، فإن على شهادة الرجوع، يضمنان للثبوت الوارث، لاقراره أن الشهادة بالرجعية الثانية كانت ماطعة، وأما ثبت ذلك الوارث، وإنما تعدد على الوارث شهادة به غير مبررة، وإن قالوا: يجب رجوعه عن ثبوت الشهادة أيضاً، فإن كان ذلك بعد قضاء القاضي بينهما، فثبت كذا الوارث، صمد يلزم من ثبوت أحد الأمرين، لا رجوع عن شهد، ربما على الرجوع بعد ما قضى القاضي عنهما بالثبوت الوارث، فقد أقر ميسير يضمنان ثبت على أحدهما فلو قضى به الأول، لا لا يضمنان ذلك عنه، ويجب ولا بد من ما دفعه إلى الوارث لا يضمنان، لأنهما يتوالان، يختلفان، حصل من القاضي به الأول، وعلى الوارث، فيستدل، يجب بقراره، عن أنفسهم، ولا يضمنان بعد بقراره على الوارث

ولو كان ذلك بين بعض الوارثين، عند رجوع واحد، فليس من الأول، ولا يضمنان به الوارث شئاً، وكان معنى أن يضمن الوارث ثبوتاً أيضاً، لأن الرجوع عن الشهادة بالرجعية الثانية قبل الرجوع عن الشهادة بالرجعية الأولى، فصار ثبوت اليمين على الوارث، ويضمنان للثبوت للرجوع، والرجوع عن الشهادة على الرجوع بعد ذلك أم لا يلزم من الأول، يجب رجوعه عما أقر الوارث، إلا أن رجوعه، أم رجوع عن الآخر غير صحيح

والجواب أن يقول: لا يضمن الوارث غير صحيح، لأنه لا يضمن من رجوعه عن الشهادة عن الرجعية الثانية، الرجوع عن الشهادة غير صحيح، اتصال الفقه به، لا من غيره من الإقرار أيضاً لا يكون، يجب من اتصال الفقه

ج ١٤٦ كتاب الرجوع عن الشهادة - ١٤٦ - الفصل ١٢ الرجوع عنها في بعض الوقوع

به، وهذا الرجوع عن ما قبل انقضاء نصفه، يسمى رجوعاً عن نصف، فلو ان القاضي حين
سألهما لم يثبت من مكن، القاضي لا يجزمهما لأمر التوابع، بل كان مطلقاً للشهود،
ويستعطف بحسبهم، وهذا لا يقتضي الخبر، فإذا سكر، ومن يثبت، مقتضى القاضي
بالقضاء المذكور، لأنهم عندهم الرجوع عن الوصية الأولى، ومن يوجد الرجوع عن
تلك الشهادة، وانما هو من السان عليها، فكيف جواب به كاجواب فيما إذا عرجوا
اسم ثابتاً على الشهادة بالرجوع عن الوصية الأولى

ولو سمار جزم عن الشهادة على الرجوع، ومن جملة من شهادة الوصية
الثانية، فإن القاضي يفسر نصف الثالث فموصى له الأول، لأنها صامدة بغير أن
سألهما على الرجوع كسب ماطلة، وأن ثبت الوصية للأول، كما رجوع للثاني، وإن
ثبت بينهما بعد ذلك ولا شهدتهما بالرجوع عن الوصية الأولى، فصار مقرر بالاثبات
نصف الثالث على الوصية له الأول بغير موصى

فإن رجعت بعد ذلك عن الشهادة على الوصية، صفت نصف الثالث أيضاً للموصى
له الأول، لأنها صامدة مقرر أن الشهادة على الوصية الثانية، كسب ماطلة، وقد ثبت
كذلك الوصية له الأول، ولا شهدتهما بالرجوع عن الوصية الأولى، فصار مقرر له
بإثبات كل البت عليه، لأنها قد ضمت نصف الثالث، بهما من النصف الثاني،
ولم يذكر ما أسبق من رجوع عن الشهادة على من القاضي بسألهما، أو رجوع عن
الشهادة على الوصية الثانية، بخلاف الفصل الأول

والقاضي بينهما أن من النص الأول القاضي إنما يسألهما من حمله تلك حين
تسجن، وأسما من أحد على الشهادة على الرجوع بعد الرجوع عن الشهادة على
الوصية الثانية قبل قضاء القاضي بالثالث فلو ارتد، كان السب للموصى له الأول، وإن
ثبت على الشهادة على الرجوع، كان الثالث فلو ارتد، بسألهما القاضي لتعريف
الاستحقاق

أسما من أحد من جزم عن شهدتهما على الرجوع المستحق معدوم، وهو الوصية له
الأول على كل حال، وإن الاستدلال في مقدار ما يجب من ذلك أو نصف الثالث،
مقتضى القاضي، لأمر ثبت، ولا يسألهما عن الرجوع عن الشهادة الثانية لهذا

ماتين وخمسين من دين عاد إلى الورثة حوضه ، لأنه لو لا شهادة هؤلاء ، كثر العبد الآخر كل مسجداً للموصي له الآخر ، فلو غادر ربعه إلى الورثة بشهادتهم ، غادر حوضه ، حتى مقدار خمس مائتين بل هو خمس ، فيضمن كل فرد

ولما ماتان وخمسون للموصي له الآخر ، لأنه لو لا شهادة كل فرد لقص للأخر بكتاب العبد الذي أوصى له به ، فلو غادر بعضه منه مقدار ربعه ، وذلك قدر الثلثين وخمسين دهماً بشهادة هؤلاء ، فيضمنون له ذلك العبد

ولو كانت فيه أحد العتق لعتق ، وحده العبد الآخر ألفاً ، وثلاث مائة ألفاً ، بل كان له سوى العتقين ثلاثة آلاف درهم ، ففي لكل واحد من الموصي لهما بلثي عيده ، لأن الوصيين حصصاً بأكثر من الثلث ، فبرد إلى الثلث منه دهم بإجارة الورثة ، وذلك ألفاً ، فيقسم الألف بينهما على قدر حصصهما ، وحز أحدهما من ألفي درهم ، وحز الآخر من ألف درهم ، فيقسم الألف بينهما أثلاثاً ، فله لصاحب الألفي ، وذلك ألفه وثلاثمائة ، وثلاثة وثلاثون وثلث ، ولك لصاحب الألف ، وذلك ستمائة وستة وستون وثلثان ، فلو رجع الشهود من شهادتهم ، ضمن الذي شهد بالعبد الأربع ألف درهم وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ، وثلث الألف من دين الورثة ، وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثبت للموصي له الآخر ، أما الألف للورثة ، لأنهم وإن أسرجوا عن ملكهم ألفاً وثلاثمائة ومائتين ، فقد ادخلوا عن ملكهم ثلاثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثاً ، لأنه لو لا شهادة هذا العربي ، لكان يضمن بكل العبد الآخر للموصي له الآخر ، فلو عاد إلى الورثة ثلث مائة وثلاثة وثلاثون ، وثلث من العبد الآخر بشهادة هؤلاء ، ولا يضمنون ذلك العبد ، فكان يضمنون عليهم قدر ألف درهم

وأما ثلاث مائة وثلاثة وثلاثون وثلث للموصي له الآخر ، فإنه لو لا شهادة هذا الفريق الآخر ، لكان كل العبد الآخر مستحقاً للموصي له الآخر ، فلو غادر عنه ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث بشهادة هؤلاء ، فيضمنون ذلك العبد

حال وصم الذي شهد بالعبد الأذن للموصي له الآخر ستمائة وستة وستون وثلثان [ولا يضمن الورثة شيئاً ، أما لا يضمن الورثة ، لأنه إنما امتنع على الورثة

بشهادة أحد الفريقين ثلث الأدوار، وقبضه مسجاة وصته ومسحوب وسدأ أو قد أدخلوا
 من ثلث العزمي من ثلث من العبد الأربع، وهو ثلث الأربع، وإنما يصح
 للموصي له الآخر سبعة سنة وستون وثلاثاً لأنه لو لا شهادة الفريقين، لكان كل
 العقد الآخر مستحباً للموصي به الآخر، فحق يقضي عنه مسجاة وصته وستون وثلاثاً
 - شهادة هؤلاء، فيصير به ذلك العقد

رجل ملك وركب عشرين ليرة كل واحد مسجاة ألف درهم، وثبت ماله لقب
 درهم، شهد ساجد ابن أبي لاد من هذا العقد لهذا الرجل، فحق يقضي به، ثم
 شهد آخر أن اثبت رجوع عن ذلك الوصية، وأوصى بهذا مريد لا من هذا الرجل
 الآخر، ويقضى له ألف درهم، ثم رجوع الوصية عن هذا مريد، فلا يصح على
 الفريق الأول، لا بوثقة ولا بموصي به الآخر

لما التزم بالثبوت من آخر جالعبد الأول عن ملكه، فلا يصح هذا
 وصي ما رجوع عن بوضعية لأوس، وأعد إلى عوارب، فقد رفع ذلك الإخراج، وقد
 للموصي له الآخر، فلا يصح الأول ما شهدوا عنه، بوصي به الآخر سنة،
 والفريق الثاني يصحوص بموصي به الأول قبضة عيمه، لأنهم بعد لأن عليه
 يشهدونهم، ولا يصحوصون بوثائق سبعة، لأنهم لا يخرجوا ملكه الذي عن ملك
 الوارث، فقد لمجدوا مريد لأول في ملكه شهادة

ولو كان العبدان بغير حد من ثلث، فلا ضمان على الفريقين لأول لا
 للوارث، ولا للموصي به الآخر، كما ذكرنا في الفصل الأول، أما الفريق الثاني
 فيصير الموصي به الآخر بوضعية عيمه، فلا يصح لأول، ولا يصحوص بوضعية
 بوثيقة قبضة العبد الآخر، ولا يصير العبد الأول عمة عن عبدة إنسان، بخلاف ما
 سبق

والمرية، أن العبدان بغير حد من ثلث، فحري السائر أو أدخلوا، فعبد
 الأول في ملكه عوارب بوضعية الإخراج قبضة الثاني عن ملكه، إلا أنهم كانوا يفرود على
 إخراج العقد الذي عن ملك الوارث من غير إدخال العقد الأول في ملكه، كان، فبعدان

ويعلم من أن هذا يعود به نصف قيمة العبد الثاني، لأن العبد الأول صار عوضاً عن النصف من العبد الثاني من قبل أن الغريب الثاني يسكن من امرح نصف من العبد الثاني عن ملك ثور ب من قيمه اذ جعل الأول في ملكه، ولا يملك من حواش النصف الآخر عن ملك الثور - لا يوجد الأول في ملكه، صار لأل عوضاً عن أحد نصيب العبد الثاني الأخير

١٥٤٨ - وفي مواد من مباحثه عن محمد وحسنه، فلهذا من هذا أنه الرعي يبيده هذا الأسود بملان، ونصفي انصافي به، ثم شهد بغيره أنه رجع عن وصية لصال الذي أوصى به بالحد الأسود، وعن كل وصية أوصى به، ركن أوصى بهذا الحد الأبيض بملان، ونصفي انصافي به، وأصل الوصية في الأسود، ووجه إلى الثور والثور ج واحد بذلك، ثم جمع شهادتين فلهذا شهد بالحد الأسود، فلا ضمان عيشة، وهذا صاهر، لأنهما شهدا بأن الثور الأسود عن الثور إلا أن القضاء لا أصل الوصية في الأسود بعد ذلك، ووجه الثور، بعد انقضاء ذلك الإقرار

قال راجع شاهد الأقر "فمن الثور في هذه العدة وخبثا عمتهود له بالأسود قيمة الأسود ب صواب قيمة العبد الأسود للمشهد به بالأسود فهو ظاهر، وأن ضمان قيمة الأبيض الثور فهو مشكك، وهو خلاف ما ذكره قبل هذا لأن مشهد الأبيض وإن أعرض الأبيض عن ملك الثور، بعد ادخل الأسود في ملكه - والله اعلم -

الفصل الخامس عشر

میں رجوع اہل لزمہ میں ابشہاد

١٥٢٩٩ ديار شهدة على ذي الحجة أو حرره بعده، لو ماله، وقضى
القاضي: "هاتره" مرجعاً، فمبنيها قيمة الخبر وعمر مثله، لأن الحمر والخزير
منهم سهم بمنزلة النواة وأكل من الحلمين، والجواب في الحل والسداد في المطمئ
الشاهد عند الزعم بعضهم سنة ٩٩٠ وقسم الشاهد نكدها

فإن أسلم الشاهد، ثم رجع عن شهادته، فصان به تحرير عنه حتماً، ولا ضمان، فخير عبد أبي يوسف، وعند محمد بضمان قيمته لأب الشاهد بلاف حكام، فخير الإيلاء، حتى، والامتناع إذا نكح من زهر أو غيره، ثم أسلم للثالث، وهو المطلوب، فليس فيه الحث، ولا ضمان، فخير محقق، لأن الشاهد يجب عليه ذلك قبل الشهود عند الرجوع، والثالث عليه، وهو الظاهر، إذا أسلم، ويسمى المطلوب، ففي التحرير تحت القيمة، وفي الخبر لا ضمان أصلاً، عرف ذلك في كتابه المصنف - والله أعلم بالصواب -

الفصل السادس عشر

في المشرقات

١٥١٨٧ - إذا ادعى براء على زوجها أنه صاحبها من مضيق عمره عشرة درهم كل شهر، وقال الروح: صاحبها على خمسة دراهم كل شهر، فسيهد سجدته أنه صاحبها على عشرة درهم كل شهر، ونقصي القاضي بذلك، به رجماً عن سجادتها، قال: يحل إلى معه منها، فإن كان عليه أكثر، فلا ضمان عقيب لروح، لأنهما مني افتت على المصنف، وحينئذ بدله، كان يقول من: يرأسه به هذه الآية، كما في النكاح عند أبي حنيفة ومحمد، وما عهد حقه مثلها، فسيهد به، فيكون الظن هو لها، وصار نصفه عشرة دراهم، من جهة المشرق على الروح، وهو سجدتها ما أوجب على الروح، فلا، فهذا، لا ضمان عليه.

وإن كان نصفه صاحب خمسة دراهم مثلاً، فإنها بضمان لروح خمسة في أقصى، لأن، مستحق على الروح في هذه، بصرفه خمسة دراهم لو لا سجدتها، فهو سجادتها الروح على الروح الزائدة من خمسة بحيث لا يمكن دفعها عن يده، لأنه لا يمكن دفع الضمان فيما مضى، ولكن لا يسقط في المستقبل، لأن، هذا الضمان في المستقبل ذكر في لروح، بأن يرد إلى نصفه.

١٥١٨٨ - إذا ادعى الزوج على الروح لأمه أنه كل شهر خمسة مائة، فمضى لذلك منه، لم يهد شاهد له عد أوفاه، فنفقه، وهو رابع القاضي، ثم رجعا عن شهادهما، فإنهما بضمان ذلك للمنفقة، لأن نصفه نكح به تصديق في الماضي بقضائه لزوجها، وإن وجدته قضاء هذا، فصار نصفه، ما مضى فيها من الروح، والنفقة سائر الزوج، وبو سجدات المصنف، فإن أحرقه، جرى انقضاء، وهو من القاضي، فلا يهد به رجماً بمائة كذا.

قال: وكذلك يوالد، وإن ذى رحم محرم من فرض القاضي به عقدة هكذا ذكر

شهادتهما فأراد نقاضي أن يضمنه قيمة العدة، فقالا نحن نحيي بهما هذين حريين
يشهدان أنه لم يمت بعد، عند عشر سنة، قال: قبل ذلك مهيناً مستحسناً

١٥٢٨٧ - وفي يوم ربيعي من ثلث رجب ادعى حريته على حرة، وبيها
لها، ادعى لهما حد بشار، وأبو لهي في يديه أن يكون حرية بمدعي، وأن يكون
القضية بينا لحدارية، فحد مدعي ساعدي شهد أن اختاره بمدعي، وحاد شاهدني
آخرين شهد أن أصبه بحد الحاربه، فإن النقاضي يقضي بالحاربه، وأب مدعي، فإن
قصر مدلت، ثم رجع إليه أن يشهد أن الحاربه بمدعي، فود النقض بقسمهم قسمه
العد رقبته ولها، لأن النقض بما غرض بالوئد شهادتهم أن الحاربه حريته، لأنه
استحقاق من الأص، نكر ما كذا، محي من حال الوئد، وهو سح لها، تكا، وهو
بالوئد، كما شهد به حاربه

١٥٢٨٨ - وأثبت رجل في يده عدد كثير من مال من العدة، وثرك مالا
كثيراً، فحد رجل، وادعى أن حد عده لأحد من كذا العدة، وأبو لهي في يديه أن
يكون القصة للمدعي، وأن يكون مال لحد، فجاء القضي شاهدني شهد أن العدة منك
المدعي، وأنه تلى كان العدة في يديه، وجده شهود كثير شهدوا أن مال لمدعي، وقضي
النقض للمدعي بالعدة، ثم رجع المدعي شهد أن الحد لمدعي، فربهم بمسود
المال للمدعي كذا العدة، ثم ما في يده، وطرفه ما قل

قلنا ولورجع الدين شهد الحريه على ما وصفت لك، وقسمهم القاض
منه الحاربه وقسمه الوئد، ثم رجع النقض شهدوا أن القصة له، لأنه شهدوا
بأنه لم يمت بعد، على الدين شهد بالوئد قيمة الولد

١٥٢٨٩ - قال وهذا امر به رجل ادعى على رجل أنه يبيع له ولته حطاً، ومات
مب، وجاء بيته شهد على المدعي عليه أن قطع يدوي مدعي حطاً، ولم
يشهدوا أنه مات مب، وجاء شاهدني آخرين شهدوا أنه مات من قطع اليد، ولم يشهدوا
على الخاطم بالقطع، فمن النقض بقضي بقضي بقضي بقضي عاقبة المال، وإذا قضى
القاضي ذلك ثم رجع شهر، على دفع الحد حصة، فربما يصعد جميع القصة
لأنها شهدوا على أحبارهم، من نفس القاض عليها بذلك، ثم رجع للدين شهدوا

١٣٩٩ رد المحتار مع شرحه، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت
 اول، و فصل العاشر فی رد المحتار، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت،
 رد المحتار، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه
 اید بری الشاهدان عن ضمان و ان ذلک انما یصح ان ٥٠ فی الشهود علیه
 یثبت، لأنهم وحدهم إلى الشهود علیه برغم الشهود علیه، و برغم من ان یثبت ان
 اؤا الشاهدان عن مدع بحکم مدع منک، لأنهم لا یثبتون مدع مدع
 منک للشهود علیه مع العاشر بن علی، فانک انما یثبت علیه، لأن العاشر ان
 معنی بالمدع من ٥٠، والعاشر یثبت مدع من ٥٠، فانک لا یثبت علیه، و علی
 انک عن مدع مدع برغم الشهود علیه، لأنهم لا یثبتون مدع مدع
 اؤا مدع الشهود علیه عن المدع، لأنهم لا یثبتون مدع مدع، کما فی
 الفصل

فصل فی رد المحتار، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه
 مدع برغمه، و عن المدعین، انما یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 جهة المدعین الشهود علیه، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع

فصل فی رد المحتار، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه
 بالمدعین، لأنهم لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 بالمدعین، لأنهم لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 انک یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع

و ترجمه معنی در بیان و شهود علیه بیعت، ترجمه معنی در بیان و شهود علیه
 انک یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 اؤا الشاهدان عن مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 الشاهدان عن المدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع

و فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع
 له، و اؤا الشهود علیه مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع من ٥٠، فانک لا یثبتون مدع مدع

انما من عند جرم مع هود الذين شهدوا على لأم أنها عمة عن شهادتهم.
فيمه يضمنون فيه لأم ورواه، وقد مررت المسألة من قبل

قال ويسوي في هذه المسألة ان يكون القاصي نفس يدب معاً، لو قصي لأمه.
ثم قالوا: لا بد أن لا يوجد القاصي.

٥١٩٦ - وفي نسخة قال ولو ادعى منه من يدي من، أقام بينة لها
فمه. وحكي عاظم. ثم أقدم المدعى بيته على يد من يدعى عليه لأمه،
وقصي القاصي بها بمدهن، ثم جمع القاصي شهد لأمه، فإن القاصي بمسهم حصة
لأمه، ولا يصنع من قال شيئاً، ولا يسيه نبال مهت بوند، لأن القاصي لأمه،
ولم يولد ليس من لأمه

ألا يرى ان لأمه خصني في رها حتى يورثه. ربه. بحكم عن ولدها، وألا
يرى ان القاصي كان في يد غير مدعى عليه، فإنه يدعى في يد من يدعى عليه لأمه،
يعرض. ر. ر. الر. ١٤٤٤، فإن قالوا لو كان في يد من يدعى عليه، ومشهد
الشهود انه ابن لأمه، ثم بطلت القصة عن شهدتهم، وبطلت القصة إذا كان في يد
المدعى عليه. وقد قال صمد: الرو حيفة ونور يوسف ومحمد رحمهم الله
لو أن رجلاً لم يلد في يديه بها كلب لهذه الأمه، به در. بها كلب لها قبل أن يمكها
مولاهم. ثم يصدق عن ذلك، وكانت الأمه ثوب لأمه همد، ولو لم يصح من
يديه أنه ابن هذه الأمه، به در. ثم وثقه عن أن ينجب مولاه همد، كان يقول موت
- والله أعلم بالصواب، ذيل الرجوع والمطلب -

بسم الله الرحمن الرحيم

وحيث الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الإقرار

هذا الكتاب ينسب على ثلاثين فصلاً

الفصل الأول في بيان شرط جوارح وحكمه

الفصل الثاني في بيان ما يكون إقراراً وما لا يكون

الفصل الثالث في بيان ما يقع بالإقرار وما لا يقع

الفصل الرابع في بيان ما يقع بالإقرار وما لا يقع

الفصل الخامس في بيان ما يقع بالإقرار وما لا يقع

الفصل السادس في الإقرار على نفسه والغير وغير ذلك

الفصل السابع في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل الثامن في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل التاسع في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل العاشر في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل الحادي عشر في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل الثاني عشر في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل الثالث عشر في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل الرابع عشر في الإقرار بالمال والشيء وما كان

الفصل السادس عشر في أن يكون الإقرار في شركة بين شركاء

الفصل السادس عشر في متى يموت ملك لقرنه، ويموت به غيره، أو يورث الأثر به من وجه آخر

الفصل السابع عشر في إساءة الإقرار في حال ما في صحته وسر به حقه

الفصل الثامن عشر في جمع بين السبب المتأخرين لإثارة

الفصل التاسع عشر في إقرار الزوج على غيبه وعن غيره، وفي الإقرار بمسئله نفسه، والإقرار بشيء به غيره، في إقراره على نفسه في مشترك

الفصل العشرون في أن يكون الإقرار في إقراره، هذا الفصل يثبت على أنواع

الفصل الحادي والعشرون في إقراره وإقراره بعد الموت

الفصل الثاني والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل الثالث والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل الرابع والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل الخامس والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل السادس والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل السابع والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل الثامن والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل التاسع والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل العاشر والعشرون في إقراره في إقراره، في إقراره، في إقراره

الفصل الأول

في بيان شرط حوز الإقرار، وحكمه

١٥٤٩٧- فبشرط حضور الإقرار على الخصم من شدة الضرر مما يجب تسليمه، لم يقرب، أما تسليم عبء كماله أو فقره في يده، أو بطله منه كماله أو فقره في السنة، فإن إذا كان المقر به، بحيث لا يجب عليه من فقره، كما الإقرار به لا يجوز، كما لو اقر أنه باع من فلان شيئاً أو استأجره منه شيئاً، أو اشترى منه شيئاً بئس، أو غصب منه كذا من ثمره، أو حقه من حنطة، كان هذا لا يجب على البتة، لأن المقر به بحيث لا يجب من شيء إلى المقر له، لأنه أقر سبع ناسد، وأحولة فاصلة، وضراء ناسد، وهذا التصريح بما يوجب القصد لا يوجب التسليم، وحكمه شرعاً ظهور المقر له لا سواه ناسد، لأنه أحذر عن الأمر خاص، وحكمه الأخير عن الأمر ماضٍ ظهور المقر به لا سواه ناسد.

ولهذا قلنا إن الأمر لا يوجب التسليم بصرح، ولو كان منك مسدداً صحيح، وكذلك لا يوجب الإقرار بالعقلاء والذلل مع الإقرار، ولأنه صريح مع الإقرار، ولهذا قلنا من كثر ثبته بال، والمقر له يعلم أنه كاذب في إقراره، فإنه لا رجل له عناية وبين الله تعالى، بل لا سلمه عليه نفسه، فيكون عليك ما بعد منه على ميل إليه، فثبت لا يخل له إذا جحد على كرهه ما قبله وبينه، فثبت أنه كاذب في إقراره. ولكن إنما يفسر الإقرار بصرح في حق ملك المقر به حتى يحكم بملكه المقر له المقر له بنفس الإقرار، ولا يوقف على تعيين المقر به.

أما من حق لم يفسر عليك مسدداً صحيحاً عليه حتى يخل به المقر له، وبعد ما وجدته انصدج من المقر له لا يعمل، وإذا ورد الإقرار بعد ذلك، ولم كان كذبت لأن الأمر لا يحمل الصديق والكذب، ويحمل حوق صور المقر له بسبب الإقرار، كما يوهم في النهاية، فاعلم حراً، وأظهر في حق ملك المقر به المقر له من غير دوا وتصديق، وفي

نريد ان نقرر له، ان مدد مدته انقضى به في ذلك، فقتلته بصادق على ان يد مدته له كان خطاه
 يبطل الزود، واما الادارة الاولى، وهو مطير مالمو تقديلا لسم، ثم بعد ذلك لادته، فانه
 يرتفع الإقانة، ويعود منك ذلك البيع، كذا ههنا - والله اعلم بالصواب -

لأحدهما بقدر ألف درهم، والباقي للأخر

وعني تحريم العبد يرى، لما قال: "أفلاء في مالي ألف درهم، فهذا إفراء له بفنائه، وعني في حكم الإفراء أن هذا إفراء بالشركة، وقال بعض أصحابنا إن كتابه ماله محصوراً بهذا الإفراء بالشركة [وإن لم يكن ماله محصوراً] فهذا إفراء بالوجود في الموضع، ولو قال في درهمي فهذا إفراء بالشركة، ثم إن جعلنا هذا بمنزلة الشركة ولو عين المقر له ألف من ماله، وقال: تلك الألف هذه، هل يكون هذا إفراء بالشركة؟ لا، لأنه أقر له بألف من ماله، واختلف المتأخرون فيه، منهم من قال: يكون رد الإفراء، لأنه ادعى خلاف ما أقر له، لأنه أقر له بالشركة، وادعى العين، فكذلك ذلك ضرورية، فيكون هذا دعوى مستأداً، فإن أقر بغيره بذلك دفع إليه، وإلا يطلب من المدعي المجهدة

ومهم من لاد لا يظن الإفراء بالشركة، إذ ليس من ضرورة دعوى الألف المبيعة رد الإفراء بالشركة بخلاف أنه كان شركاً بينهما، ثم انقسم، فيكون هذا دعوى التسمية منه، فإنما حلف الآخر، ولم يثبت التسمية في الإفراء بالشركة على حاله، وإن عني امرئاً نقلاً من ماله، وادعى أن هذه الألف تلك الألف يبيعها، ويجحد المقر له، كان القول قوله؛ لأن المقر أقر به بألف درهم في جميع ماله، ثم ادعى قطع حظه من الشركة بسبب التسمية، وهذا أنكر المقر له انقطاع حظه من الشركة، والقول قول الشكر

١٥٥٠٤ - ولو قال: به من مائتي ألف درهم، فهذا مئة صحيحة حتى لا يجبر على دفعها إليه، وليس بالإفراء، وإنما لم يكن إفراءً لأنه جعل له ألف درهم من ماله، وإنما يصير له ألف درهم من ماله بسميكة، وأنه ينافي بالإحصار عن كاش سابق الذي هو تفسير الإفراء، وإنما جعل مئة مع أن المنة غير مذكورة، والسبب من جهة كما يكون بالهبة يكون بالفرض؛ لأن سببه إن لم تذكر تصدأ، هذا ذكر من ملخص ذكر اللام؛ لأن اللام يستعمل في الهبة لا في الفرض، فنقول في الهبة: وهبت لك، ويقول في الفرض: أقرضتك، والثلث انقسام، كما ثبت معاً، فكانه قال: لك من مالي ألف درهم عيه، ولو قال: هذا الألف لك، كان إفراء، ولم يكن مئة من جهة حتى إنه يجز على التسليم

والفرض، أن من هذه المسألة أصابع الألف إليه ملام التسمية ولم يصف إلى ماله

١٥٥١٢- وإن قال يا بني: سمعته من أقراني جنتين من ياب، وصحى ما لا معلوم.
 فقال لفظاً بـ م أريد به جنتين من ياب، كان هذا من الذي لم يرد في ادعاء الأوز؛
 لأن قوله: سمعته من أقراني قوله أيضاً بالعربية، ذلك لئلا يقال: سمعته
 من ياب، ويسعى أن يكون من محمد، وعلى قول أبي يوسف لا يكون إعراباً في
 قوله أيضاً بالعربية، ويكون من أقراني جنتين من ياب، فذلك من ياب مازي أو من
 جنتين من ياب، لهذا لا يكون إعراباً من الثاني عند ادعاء الأوز عليه.

١٥٥١٣- وفي 'سمع الأصم' إنا قيل لرجل لم نكتب ملائ، فقال: كذا
 كان مكتوباً في السرج المصمود، أو قال: فقلت عدوى، فهذا لفظان، فهو بالقتل،
 وعلمه الغيبة في حاله إن لم يفر بالعدد.

١٥٥١٤- وإن قال يفر، أفضى الكراهة الذي لي عليك، فليس ذلك يفسر
 لرسول الله من يكرهه، لئلا يقرر، وكذلك إذا كان هذا التقدير في سـ موزون، فقال
 أرسل هذا من يكرهه، وأما أرسل وكيلاً أعطيه ليل، أو قال: أرسل من يكرهه مني،
 أو قال: من يكرهه مني، فهذا يقرر، لأن ذكرها مع حرف الكتابة وهي حرف قبله
 بمؤنة ذكر الكنى عنه.

١٥٥١٥- وإن قال أعطى لألف نسي لي عليك، فقال: قلت الرجل كسب
 عدى اليوم، فهذا يقرر، لأنه ذكر مع حرف الكتلة، وهو حرف التاء، وقد إنا قال
 أعطى بها شهراً، أو قال: حرم بها شهراً، فهذا يقرر.

وفي أنسى إذا سسر من عليك ألف درهم، فقال: سمعته من ياب،
 شهراً، أو قال: الذي أعجب، فهذا ليس بإقرار، وكذلك إذا سمعته من ياب،
 يفتقر إلى ما أعجب، فهذا ليس بإقرار، ولو قال: أعطيتك سم الفاء، فهو إقرار،
 وفي هذا الموضع إذا سمع سم هذه الألف، فهذا يقرر، وإذا سمع سم خلاصة التي
 أفتيت، لم يغل 'إقرار'.

١٥٥١٦- وفي شرح المراسم الأصم: إنا قال لغیره: أعطى لألف التي لي
 عليك، فقال: حتى يدخل على منى، أو قال: حتى يأتي على منى، كان هذا إقراراً،
 لأن قوله: حتى لا يبدئه، فيجعل مربوطاً بما قبله، فكانه قال: أعطيتك، لأنه التي

ج ۳۸ - کتاب الامار - الفصل ۲ - ما يجوز امرار وما لا يجوز
عنه يدان على رأي علامي، وهو ان لا يجوز امرار ولا انفسه
الامر، هذا امرار

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۹۵۹ - ۱۹۶۰ء میں علی رضا کو ذیابیطس میں مبتلا کیا گیا۔ لیکن اللہ تعالیٰ نے
 اس کے لیے جبرئیل اور میکائیل کو بھیج دیے، انھوں نے اس کو دیکھا کہ وہ اپنے
 لیے کچھ بھیج رہے ہیں۔ لیکن وہ ان سے کہا کہ میں اس کو نہیں چاہتا۔
 انھوں نے کہا کہ میں اس کو نہیں چاہتا۔ لیکن وہ ان سے کہا کہ میں اس کو نہیں
 چاہتا۔ لیکن وہ ان سے کہا کہ میں اس کو نہیں چاہتا۔

یہ ادھر سے 'ح' تک انصاف سے لگا کر من مانی ہے، آتش لعلی
خلیہ، ماہیہ میں 'ح'، 'ی' کو 'ا'، 'ا' کو 'ح' میں

(۱) جگہ پر سے دور رہنا۔ لایکون ہٹاؤ اور ا۔ دھند میں لایکون۔ بھڑکنا اور ا۔

(٢) ما بين، معالجته، ساعدت من لاجلها وإقلاصه، حذره، م.

١٥٥٢٠- دعي على آخر عشرة ذراهم، فقال الدعي عليه: ليس جعله مراعياً
 درهم فدان است، بهذا أفقر بال عشرة: لأن الجمله إشرة إلى عشرة، وكذلك إذا قال
 أربع جملة يبيع بدينهم بأقسط، فهذا أفقر بال عشرة، وقال: يبيع درهم باني مائة است،
 لا يكون أفقر بال عشرة

وفي المتن: إذا قال مبيعاً إلى عليك ألف درهم بفرار، فقال: أصاب خمسة
 مئة قلا، أو قال: أصاب خمسة مئة منها، فلا أثر فيها، عند أثر بمحملة، ولو قال: وأما
 خمسة قلا، لم يفسد، فهذا السر يقر

١٥٥٢١- وفي إفراء الجميع: إذا قال الرجل للغير: لي عهدت أئمت بدينهم،
 فقال الدعي عليه: لم أر الصدق أو البقي، فهذا كله بقرار: لأن هذه الألفاظ لا
 تصلح للاشتبا، فتجوز مبررة بما تقدم، وهذه الألفاظ، وإن كانت تصلح حواش
 تقدم من حيث إرد، ومعناه: عليك أن تدعي الحق، يصلح جواباً من حيث التصديق،
 معناه: فذهب على الحق إلا أنه ترجح احتمال التصديق على احتمالي براء بحكم عليه
 الاستعمال، والمرحوح سابقاً للاعتبار بمقتضى الراجح

وكذلك إذا قال: أحق أو مبيعاً أو صدقاً، وكذلك إذا قال حقاً أو حقاً، مبيعاً
 يميناً، صدقاً صدقاً، وكذلك إذا قال: الحق الحق أو البقي البقي، أو الصدق الصدق،
 فهذا كله إفراء، ولو قال: الحق حق، أو البقيين يمين، أو الصدق صدق، فهذا ليس
 بإفراء، ولو قال البير، أو قال براء، أو قال البير، أو قال براء، لم يكن شيء
 من ذلك إفراً، وأجانب عنه المسألة

١٥٥٢٢- ولو قال مبيعاً، ليس عليك ألف درهم، فقال مبي عليه: مع صفة
 دينار، فهذا لا يكون إقراراً، لأنه عطف الألف على الدينار، والدينار غير واحدة
 فكذلك الألف

قال أئمة: أن ثبت، ومضى إنا كك الذي لو دعي الدينار مع الألف، فله أن

(١) ما بين القوسين سابق من الأصل وألفه من ط، م

(٢) هكذا في ط، م، د، وكان من الأصح هذا ليس بإفراء، وهو قال: الحق الحق أو البقي البقي،
 أو صدق الصدق، فهذا بقرار

قد يكون حياءً، وقد يكون سطلاً، ونتم بسعة استعمال هذا حسب ما لم يجهز
الشرح موجزاً

وجاء في كتاب الأثر ١٧٧ - فصل ٢ ما يكون إقراراً به لا يكون
درهم في حياضه فهو إقرار به بخلافه ذكره في الأصل وفي الأصل أيضاً
قال في كتاب الأثر ١٧٧ - فصل ٢ ما يكون إقراراً به لا يكون سطلاً، ولو
قال في كتاب الأثر ١٧٧ - فصل ٢

والأثر في الكتاب وصك أن يصك في دفتر براديه باسم وفي كتابه الثاني
كتاب في الإقرار، رسمناه شهرة لا يصح العمل، وكنت في ترتيبه لا
بالصحة، فلا يصح في كتابه، حتى يكون عند إقراره صريحاً، لا كتاب
أول الكتاب الثاني في كتابه براديه في كتابه، فكله في ترتيبه
نعم في كتابه، فيكون في كتابه براديه في كتابه، فكله في ترتيبه
يوجد في كتابه لا يصح في كتابه، وفي كتابه براديه في كتابه
فقال في كتابه، أما في كتابه ما في كتابه براديه في كتابه
لذلك، حتى لا يصح اسم كتابه، كتابه براديه في كتابه
الحق، فكله في كتابه براديه في كتابه، ولو قال في كتابه
قال في كتابه، يصح في كتابه، إقراراً

١٥٥٩ - وفي كتاب الأثر على ألف درهم، في كتاب أو كتاب، كتاب ذلك
جائزاً، بخلاف ما إذا كان كتاباً، أو قال في كتابه

والفرق، وهو أن الكتاب ذكر، وإرادته العمل، هو الكتاب بعد قصد يكتب
كتاباً، ويذكر براديه المكتوب، كما في كتابه براديه في كتابه
في الأثر، فمما لا يصح، لإرادته العمل، في كتابه براديه في كتابه
في كتابه، فكله في كتابه، فكله في كتابه، فكله في كتابه
محققاً بالسرط، ومثبت في كتابه براديه في كتابه، أو من كتابه
محمداً كان إقراراً، وكنت في كتابه براديه في كتابه، وكنت في كتابه

[illegible]

۱۳۳۰ - در سالهای علی که درجه دوازدهم را در "فقه" اتم
در این سالها در این سالها

۱۵۶۳ء اور ۱۵۶۴ء کے عرصے کی تحریکات میں اسلام آباد میں مسلمان، شیعہ اور
مسیحیوں کے درمیان کی گئی ایک شیعہ تحریک میں مسلمان، شیعہ اور مسیحیوں
کی ایک جماعت نے شیعہ اور مسیحیوں کے درمیان کی گئی ایک شیعہ تحریک میں
مسلمان، شیعہ اور مسیحیوں کی ایک جماعت نے شیعہ اور مسیحیوں کے درمیان
کی ایک جماعت نے شیعہ اور مسیحیوں کے درمیان کی گئی ایک شیعہ تحریک میں

و کا پتہ: لاہور

[illegible]

الحقيقة، وحده الاستصحاب أنه علق شرطه بوجوده لاعتبار معنى، لأن العلق بالشرط فيه إعلان على ألف ذمهم، لا يكون الألف في ذمهم، وقد علق شرطه لم يعرف وجوده في الحال، فيكون بعضاً لا تسجراً، كما في الطلاق، وإذ اعتبر تعليقه كان باطلاً لأن الإقرار يجب أن يكون معنى، فإن انقضى به جحد حلف يستقر به، والإقرار باطل بالتعليق كالحلية والبيع علق بالشرط

ولو قرأه فليس إعلان على ألف ذمهم إن شاء الله، كان الإقرار باطلاً، لأن هذا إقرار علق بالشرط، والإقرار بالشرط باطل

١٥٥٣٣ - ولو أقر فقال لعلى على ألف ذمهم إن شاء الله، أو جاءه من أشهر، إن جاءه الأصح، إذ أقر الناس، كان إقراراً صحيحاً، ويجب على من ماله ما ذكر قبل هذا أن يكون الإقرار باطلاً لأنه إقرار علق بالشرط، والإقرار العلق باطل، لكن ترك الصبر في هذه الفصول يعرف الناس، فإن في العرف لا يربطه بتعليق الإقرار بالشرط، وإنما لا يثبت الإقرار عن معنى الأجل، من الدس مؤجل بتفسير حالاً بالموت، ورأس الشهر والمطر والأصح من أجل الناس، يثبت حليته بكلام في هذه الفصول للعرف، وإذ كره العرف في هذا فإن يذكر لأجله عن معنى الأجل، حصص في هذه الفصول مقر بدني مزاج، والإقرار ليس مؤجل صحيح إلا أنه لا يعلق القرص دعوى الأجل، لأن معنى الإقرار محمول على دين الجدة، والأجل في دين التجارات لا يثبت إلا بالشرط، بخلاف ما تقدم، فإنه لا عرف له، بخلاف حليته، فاعتبرت الحقيقة، وهي الحقيقة، هذا معنى الإقرار بالشرط، والخبر في بصلح حول الأجل، وما كان من أحسن الناس، وذكر في الإقرار لا يجمع صحة الإقرار، وإن كان في صورة التعليق، وما لا يصلح حلول الأجل، ولم يكن من أجل الناس، فذكر في الإقرار يجمع صحة الإقرار، وهذا معنى قوله، إعلان على ألف ذمهم إن كنت ملان، أو يردحلت لغيره، وما أشبه ذلك

١٥٥٣٤ - ولو قال إعلان على ألف ذمهم في المطر أو الأصح، بهذا معزاً والكلام فيه أظهر، لأنه لو قال إن جاء الأصح، إذ جحد المطر صح، وحمل الإقرار على مؤجل بالعرف، وهذا معنى بالشرط، وذكر كلمة إلى التي سمعنا استعملين

٥٥٣٥ - لو قال لفلان علي ألف درهم إن مطرب سماء، وإن هت
الفرج، كان هذا لا يرد في الأمر قبل هذا الكلام إلا أنه عن معنى الأجل حتى
يجعل مقترن بنسب موجب، المعروف، وما ذكره من حال الناس، فوجب العمل
بحقيقته، قال، أنه في الجمعية معقولة، ولو قال لفلان علي ألف درهم إن حصل
مناخو، هل إلى مربي بالهجرة، وفلان حاضره يسمع ذلك، كان جازماً، لأنه في المعروف
بأن هذا الكلام جازم لا معنى إلا أنه بالشرط.

٥٥٣٦ - من يسمى من أبي يومئذ قال إن قدم فلان، أو قال إذا
قدم فلان، فله ألف درهم، فهذا باطل، ولو قال بنت علي ألف درهم إذا قدم فلان،
فهذا جائز، لأن العتاق يسمى أنه على القدم، وهو، بأنه كمن لي بما عليه إذا
قدم.

٥٥٣٧ - لو قال لفلان علي ألف درهم إن حلف، أو قال على إن حلف.
أو قال علي إن حلف، أو مني حلف، أو حلف، أو مع يمين، أو مع يمينه.
فحلف فلان على ذلك، وجعل الحلف، فإنه لا يرد حلفه، لأنه إن حلف، أو حلفه
بشرط، فكأنه باطل، وهو عطف بدخول، أو عليه فلا.

ولو ألقى العتاق عليه ألف درهم، أو قال إن حلف عتاق، أو قال عتاق، أو
أو قال إذا حلف، أو مني حلف، فحلف على ذلك لا يوجب حلفه، لأن ما يرد
معاقبه بالشرط، والمراد إن علق بالشرط، فحلف، أو قال حلف، أو حلفه
ألف درهم، كان لاسماً، صحيحاً، وكان جازماً، بحلف نصف الصد، ولو قال
عصيتك هذا، لعبد من ساء الله، فلا يجوز ما طلق عبد محمد، ولا لا يثبت صحيح،
وعبد مني يوسف، لا يثبت، ولا طلق، والإقرار صحيح.

نوع آخر

٥٥٣٨ - لو قال أسير مني عتقي هذا الذي في يدي، أو قال أسأجره
من عتقي، مني، بعد أسير، وكذلك إذا قال، أسير مني، أو حلف مني،

أشرح قاضي، أخصي خدم علي، قال: سمعته يقول أنه أفراء لأن نعم له ذكر اسمه،
وإذا بقدر بلده، خرابت نفسي إيمانه، ثم ذكره، فكانه من أسرى عليه
عقله أفرد في ياي، وشرح بقائه أفرد، ولو كان لا من هذه المسائل، لا
يكون أفرداً لأن قوله لا يحصل مني أفراء، لأنني سئلت من العبد، فكيف يجوز
سئلت، كأنه قال لا أسرى عليك، ويحصل أفرداً، فلا يحتمل قوله أفراء

١٥٥٣٩ - وهو قال بغيره أخصر فلا تأكله عني ألف درهم، كان أفرداً لأنه
أفرد لا يحصر غيره، وقد عده (الاف)، وظاهر عقله ودينه بعد عني أنه أفرد بالاحتيال
عما هو غير باطل، كما هو أخصر عنه ما دلّ فثبت على ألف درهم، من حيث هو يفتي
[بأنه عقله ودينه لا يحصر، فكذلك الأمر بالاحتيال من ألف سبب يحصل أفرداً
بالاحتيال يفتي، وقد يكون محقق إذا كان عنه ألف درهم

وكذا إن قال أخصر فلا تأكله عني ألف درهم أو قال قل له بقره عني
ألف درهم، كان هذا أفرداً، وهذا الأمر نفي فلا تأكله عني ألف درهم، أو آفء
وكذلك إذا قال أسهر أو أفراء على ألف درهم، كان أفرداً، لأنه أمره بما يسهل عليه
بالألف درهم بغيره، أي كان عنه ألف درهم لولا

وقد نوّاه، ثم فلا تأكله عني ألف درهم، ذكر أفراء، وكذا إذا قال بغيره
أخصر فلا تأكله عني ألف درهم، أو قال أخصر فلا تأكله عني أسهره عني ألف درهم،
فهو أفرد، أو قال بغيره، فصار معه، فهذا كله أفراء

١٥٥٤٠ - وإذا كان نعم، لا يحصر فلا تأكله عني ألف درهم، فهو أفراء، وهو
قال لا تشهد لفلان عني ألف درهم، فهذا الأمر يافرد، فكذلك ذكر محمد في أول
باب ما يكون إذا أراد من لرب حكى لكرحي دعهه، فتدبرح ان له لا تحصر
لا يكون أفرداً، ومن ذكر عنه، وفيه من الكتاب أخصر عني صفة دعوى لمعط أفء
محتملاً قال في حر هذا كتاب لا تشهد لفلان على نائب درهم مخالفة بغيره، أشهد

فكذلك قوله أخبر، ولا يخبر إلفه سوى بهر الشهادتين وبه خبراً ٢١ عطف الخبر على
 أنه هناك، ومتنازع في ما ذكره محمد في أول الباب صحيح، وإن قوله لا
 يخبر إلا قوله، وإن قوله لا يشهد ليس بإقرار

والله في سبيل الله الشهادة واجب، وقوله لا يشهد من غير أن يكون سبب
 الإقرار واجب ما روي، أنه لا يخبر ليس سبباً، فقوله لا يخبر سيكتم، كأنه يقول وجوب لئال
 له على شيء، يعني وبهت، فلا يظهر باختار له وقد لفت، ر نعم سمع "أثمة المبرح" ٢٢
 أنه فيه رواية، وليس ما ذكر في آخر الباب لا يخالف ما ذكره، لأن في آخر الباب
 وضع المسألة بعبارة "إن قلنا من جحد وتقى لبيان حاله، ثم قلنا على شيء، فلا نجزم أنه له
 عليه نقض من هم، ومن قلنا من جحد وتقى" كان قوله لا يخبر مخالفاً لقوله أخبر،
 ولا يشهد مخالفاً لقوله يشهد، وما ذكر في أول الباب من وصف بها ما لا يتم ينقضه
 جحد، وعند ذلك قوله لا يخبر لا يخالف أخبر، وقوله لا يشهد يخالف قوله يشهد

وفي معنى ما قال لا يشهد وإن عصى به، سمعنا، وكذا قال لا
 يشهد أي يعني عصى به، كان حراً ولو قال "كسروها من صليها، أو اكتسوها
 طلاقاً ابتداء، فهذا إقرار أنه قد فعل، وليس هذا من قوله لا تحسروها، لأن هذا
 يقع لا تحسروها به، وليس يقع في الوضحة الآخر اسمه ما يمكن، لأن الكتمان
 لا يكون إلا بالكتمان، ويراد "اكتسوها طلاقاً لم يكن إقراراً بالطلاق لأنه يحتمل أن
 يكون معناه اكتسوها، طلاقاً كبير هو سرقته أعلم

نوع آخر فيما به حل في الإقرار العام

وما لا يد حل وما يتصل بهما من الأحكام

١٥٥٤١ ذكر محمد في الباب الأول من شهادت الخاتم "إذا قال طرحتا"
 جميع ما في يدي من دينار كثير من عدد، أو غيره لملان، بهذا الإقرار صحيح لأنه

(١) ما جاز العلم من ما جاز الأصل في قضاء من طه، م

(٢) في م وزعم نفس لألثة المبرح من سرقته

(٣) مستطرد من م

ليزعمها عن أرض مصر وشارعها على القصر. فقال لأن النسخة ليست من الأرض،
والبناء لم يخرج من الأرض

وعندها يسبح في القصر أن تستمر والحق 'سم لا يسبح، وانسحب للأرض،
هكذا الإمبراطور، بالحق والحق، قواماً بالأرض، ولا كتب البناء

وتو قال القصة التي هي عليه النسخة بعلال، لا يصح مفر له بالحيلة لأن هذا
الاسم لا يبنى شجرة به، ما حوت، "، فلا يقال لا يكون ببراءة بالحيلة أفقده

١٥٥٤٩ - وم. مراد من مسأله حتى ثبوته سب وجب، المراد من التحليل في
أرض، كان كتب التحليل بحيث لا ينجح الأرض من البرق، بعض كانت التحليل المشهورة
بعضه سفس، هذه النسخة مع الأرض وإن كانت " لا ينجح الأرض من البرق، فله
مصحح من الأرض، لأن له هو، صح التحليل من الأرض، فيكون له كل حيلة مع
الأرض بقدر عذقه،

١٥٥٤٩ - ودكر محمد في إيراد الأصل، ما هو نسخة أو نسخة في مسأله أو
أرضه، ذهب النسخة والنسخة، ناسخها من الأرض، ولم يذكر في النسخة نسخة ما
يدخل في الأرض، ما في نسخة أخرى أنه يدخل ما، ما فيها حتى لو كانت
أسيرة، وبما في ما نسخ منها حتى كانت للمعونة

وحد نفس جناب به، لتأنيق قال، بعضهم يدعي موضع عروقها الكبرى التي
هي شدة جوع وبما موضع ما يشع من العروق الكبرى لا يدخل، وبعضهم قالوا
يدخل فيه من الأرض مقدار ما يكتب مع من العروق التي لا يبقى ذلك تحتها يدور،
والزيادة على ذلك لا يدخل، وبعضهم قالوا يدخل مقدار ما أحد مثل النسخة من
الأرض، إذا قدم البعض من كيد النسخة، والباقي لا يدخل، وقال بعضهم يدخل
مقدار خلط النسخة ومقدار الإبرام

١٥٥٥ - ولو لال المروغ على هذه، في بطلان، فبما " المروغ دون
الأصل، هكذا ذكر في النسخة قداسة ونسب الرزق كان نسخاً لأن المروغ ليس بها

١٥٥٥ هكذا في ر - الأصل، وفي ر - لا هذا الاسم يبنى شجرة، ما

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

وفوراً هذه الأوصاف بملان وحيلته في ذلك عهد الأوصاف لملان لأصحابه
من الأوصاف مع الحيل لملان

١٩٤٥- وكنك في هذه الحيز أصولك لعلنا ونمرج في ذلك التحليل مع اسماء لعلنا، لأنه ينبغي، أو ادعي بحقي، يستحق عليه بحكم الأجر، وإلا لعمرة من يستحق عليه بحكم الأجر، بالتحليل، بعد ادخل انفسه بحكم الإقرار بالتحليل، ولم يدخل انفسه، بحكم التحليل.

[illegible][illegible]

الشيء، ومقام ملك للقر في البيت لا يتصور وإنما ملك غيره من البيت بعد التحويل؛ لأنه لا يتصور بقاء ملك غيره طارئاً على ملك الغير، و قد لم يتصور بقاء ملك في البيت، وإنما ملك الغير من البيت بعد التحويل؛ لأنه لا يتصور طارئاً لا يفسخ ملكاً شوب ملك للقر في البيت وإن كان مقرراً، بل يتصور مستثاء، و كان دعوى، و بالذات في هذا المقام لا يصح، وإن كان موصوفاً

ولو كان هذا المستثنى، ولكن هذا التمييز كان جواباً عن كونه مما إذا عدل وهذا التمييز، أن يكون يسر من حقوق الاستثناء، و كان قد قدم مقام الاستثناء مجازاً

١٤٤٥ - ولو كان هذا المستثنى لكان إلا ما هذا في البيت، و قد لهذا الاستثناء لا يصح، و يكون التمييز مع هذا، و قال

أقول بين هذا وبينه إذ حال هذا، المقار لبيان الاستثناء، حيث يصح الاستثناء، و يكون ما هذا التمييز يتصوره، و التمييز هو أن الشيء، من غير الإقرار بالبقاء، حيث لا يكون على الأرض لا مقصوداً، كما في بيع الدار، و إن كان في بيع الدار يدخل ما لا مقصوداً حتى لو تضمنت اسم الدار، لا يسمه شيء من الثمن، و لكن يتخير المشتري

فلما ولا يجوز استثناء ما يدخل تحت الإقرار ببقاء، كما في إقرار بالبيع إلى من أسس دحلته أو بده، أو ما شبه ذلك، وهذا لأن الاستثناء يخرج عن معنى مقصوداً من اللفظ، فلا يجوز إحصائه إلى ما دخل تحت الإقرار ببقاء، إلا ما في أن الإقرار بقاء كانت صفة للمعد مقصوداً، لم يجر إحصاءه إلى ما دخل تحت البيع بقاء، قد هيأ، و إذا لم يصح هذا الاستثناء صراحة جردة والمدم بمرقعة، ولو ائتم هذا الاستثناء، فليس أو الأرض مع أنه يكون للمصير به، و قد هو، و بخلافه، حيث لأن البيت دخل تحت الإقرار بالبقاء مقصوداً، كما في بيع الدار، حتى لا يسحق البيت لسلط حصته من الثمن، و استثناء ما دخل تحت الإقرار مقصوداً صحيح، و قد صح الاستثناء صراحة بما عدالت

وذلك لأن هذا الاستثناء لبيان الاستثناء غير محمول عليها، فإنه لا يصح

دهوى ملك حادثة، وكذا الإقرار بملك مطلق يحصل للإقرار بذلك من الأصل وحصل الإقرار بملك حادث، ولهذا صح التصريح على الأمرين في الدهوى والإقرار جميعاً.

فتا والقسم هـ الاحتيازي جميعاً في كل واحد منهما على ما في دهوى ذلك المطلق والإقرار بذلك المطلق معتد لتكافؤ التناهي، فاعتبروا بحكمه، أي من الأصل في الدهوى والشهادة، وفسرنا أصل تلك الحادثة في باب الإقرار، بهذا العمل بالاحتيازي، لأن لو ثبت باحتمال الملك من الأصل في الإقرار، وجعلنا "الإقرار بذلك المطلق إقراراً" بذلك من الأصل، ثمنا العمل باحتمال الملك في الشهادة؛ لأن الشهادة أقوى من الإقرار، لأب حجة في حق التمس كفاً، والإقرار حجة في حق القهر لا جبر، فإذا استحسن الملك من الأصل بالإقرار أولى أن يستحسن ذلك بالشهادة، فيتصل بالعمل بالاحتيازي، فعملنا على التوجه الذي قلنا؛ ليسك العمل بالاحتيازي، وإذا جعلنا الشهادة بالتمس سبباً في ذلك من الأصل صار كأن الشهادة شهدت بالملك من الأصل، ولو شهدوا بذلك أيضاً، استحسن المشهود له الأولاد، فكذلك هنا، وإذا جعلنا الإقرار بذلك المطلق إقراراً بالملك الحادثة صار كأن القهر صرح أن المهر قد ملكها عند حادثة، وهناك أثر له لا يستحق الولد؛ لأنه يحصل أن الولد بعد ملكها بها، فلا يستحق الولد بالشك

١٤٥٥٧ - ولو كان في يد رجل حاتم، ففقر أن هذا الخاتم لفلان، وعنه في، فإذا أدهى أولى، ولو قال الخاتم لفلان إلا فعنه، فإنه لا يصح الاستدلال، لأن القصد إنما يدخل تحت إقراره بالخاتم سماً لا مقصوداً. كما في الفقه مدخل القصد تحت مع الخاتم تبعاً، واستثناءه مدخل تحت الإقرار تبعاً لا مقصوداً لا يجوز.

ولو كان في يده صدوق، وجه منع، قال. هذا الصدوق لفلان والناع لي كذا كما قال، لأنه لو تم بدع لناع نفسه وسكت كان الناع له؛ لأن الناع به يدخل تحت الإقرار بالصدوق لا مقصوداً ولا تبعاً للصدوق؛ لأن الناع ليس يتركب في الصدوق

(١٤) حكاه في ط، كان مرقبه السخ جعل

(١٥) حكاه في ط، وفي الأصل وفي م الشاهد الأول

حقن بکیر باغنه ویک باغنه با مسکت عن ذکر اللہ : ہر ادویہ اویہ بکیر باغنه

[illegible]

١٩٥٩ - يونيو / أيار : وكان منتهى هذه الذكرى في زهد في فدان ٢٥ - الأدهس
والبناء سمير له .

والله اعلم بالصواب، واليه المرجع والمآب، السبب في حصول هذه
الأمراض، وبهذه الوسائل، الثلاثة التي يحصل المرض بها، انداء بطلان، وبما هي
المراد التي يحصل بها بطلان، وبما هي الوسائل، الثلاثة التي يحصل بها بطلان،
والمراد بطلان، هو، وبهذه الوسائل، التي هي، على ما هي، ان يدعو من الإقرار
لأنه صحت الإقرار، والدعوة من الإقرار، وهو، ان يدعو من الإقرار لا يصح.
والله اعلم بالصواب، واليه المرجع والمآب، وعلى غير هذا لا يجوز.

١٥٥٥٩- ١٥٥٦٠، عرناطة، حقوق إيفال ... هذه الدار هي ونقوشها الخالدة
كان البناء لأرض لسمير، لأنه كان بناء هذه الدار هي، بعد ادعى البناء لنفسه،
فلم يجد وأرضه لفلان، بعد حصل من إبانته سمير به بعد للأمر، وإن كان
أرضها إلى بناء فلان، كان الأرض له وبناء فلان لأنه كان ولا أرضها هي
بعد ادعى لأرض نفسه، وبعد بناء أيضا لك بعد لأرض، بعد قال بعد ذلك
وبناء فلان، فهو أكثر بفلان فالبعض ما اتعد، لأن لأرض ليس سابع لبناء
مختلف ما إذا قال ... إلى وأرضه لفلان، فربما البعد يكون بفلان في الأرض إلا
بناء مع الأرض، وإما إذا قال أرضها لفلان، وبناء هي كان البناء الأرضي "المعظم
له الأرض، لأنه كان بفلان فبعد حصل من إبانته سمير به بعد للأمر، وإن كان
بعد ادعى لنفسه بعد ما تم لغيره، والغرض بعد لإلزام بعض ما تنو له الإمبر لا

يعتبر

وَأَمَّا يَدُوْلُ رَهْبِ يَعْلَانَ وَبِئْسَ مَا عَمِلَ آخِرُهُ كَذِبَ لَأَرْضِي وَبِئْسَ لَطْفُهُ لَهُ
الْأَوَّلُ! لَأَمَّا حَصْلُ مَعْرِ الْأَوَّلِ بِبِئْسَ لِمَا لَأَرْضِي، فَيُذَا قَاتِلُهُ وَبِئْسَ مَا عَمِلَ حَصْلُ مَقَرِّ
عَلَى الْإِلَهِ لَأَعْلَى نَعْمَهُ وَبِئْسَ دُكْرُهُ أَنْ إِيوَارَ لَقَرَّ عَلَى نَعْمَهُ [جَانِزَ عَمْرٍ وَبِئْسَ مَا
عَمِلَ]

ولما ابدى قاتل بقاءه معلان، رويها الخلاله فجر، كان كذا قال، لأنه لا أثر ما بينا.
 لولا صبح فخره لغيره، لأنه لم يرضى بصفه ^{التي} فخره لارض بعد ذلك تميزه بعد
 الخوي فخره بذلك لم يرضى بالادب، فيكون مقرر هي ع، وهو المقوله
 الأول، والقرار بالإسناد عن غيره لا يصح

١٥٦٦- وهو مسمى بـ «فني تقييد هذا الحاتم في لاصد» فإنه انت، أو قال. هذه المنطقة لي إلا حلقها لأبنتك. وقال هذا السيف لي لأحبته، وأخيراً إلى «جائله. فإن ذلك» انت. أو غاب. هذا الحاتم لي إلا سلطانها «جائله» وأخيراً أنه يقول هذه الحبة لي. «فالحقول عني ما أقر به المقتر» عصب ذلك ينظر إلى ثم يكرر في مخرج المقتر به صورو كالمشرب يواصر المقتر ما أسرع والدفع إلى خسر له. وقد كلفه في السرع صورو وسبب لمعصره. يعطيه خفة ما أقر به. فله ذلك. وهذا قول أبي حيفة وأبي يوسف رحمهم الله أعلم

سوخ لکھو:

١٥٥٦- دس ہجری لکلاں، ہند لکلاں کا یہ من السلام، عزیز علی
 اودت بہ خیرتہ فور العارہم بم یصدی، وکشدکذا علی، ہند دس لکلاں، وهو دس
 ع، اؤفال، ہذا الخیر، ہند لکلاں، وہ متاع ہروی

ولو قال: هذا غريب إعلال وجهه ذهبي أو قاتم همه حوس إعلال وجهه حطة،
وقال: حيث تحس خراب نفسي اخوانيا^{٢٧} صلو، قال: بل يقع هذا على ما يصح
الناس. وما يلحق به، ولو قال: بين هذه المنطقة والسبق: في السبق يلزم به حطة عملة

(١) ما بين الحقوق، صانعة من الأهم وأنبأه من قد، قد، م.

(٢) ما بين الحقوق ما نأخذ من الأهل والبناء من ...

ويروى قال فلانة بنت النخعي تفلان، فلقب كد فلان، ويروى بطلة هذا النخعي.
فلان، فهو صامر الجبهة؛ لأن طبعه تليقه تليقه، أما الظهارة ليست بـ
تليقه

وهو اسم من ميم هو محمد قال في قال هذه الرواية لفلان، وهذا ما كان
الله للفرقة، ولم يكن له الرواية؛ لأن الله ليس في الرواية - والله أعلم -

من آخر

٥٥٦٢ في منظر من ثي يوسف إد قال طه في يمينه هذه الخطه من
رجع فلان، بعد إد أنه لم يخطه قال لأنه أصابها إلى مذكرة ولد وحده مرة أي من
عمن فلان، وإنما طبع هذا على النخعي، وأما البعد عنك، ولو قال هذا من
روى في إرمي عن أبي كسري فلان، لم يكن هذا إرمي، لأنه صرح بالإصافه
بالنخل، ولو قال هذا النخل من طبع فلان، عهد ليس بـ، لأن النخل هنا
النخل من المثلث، ويروى هذا من طبع فلان، عهد إد، وكذلك لو قال
هذا النخل من أدب فلان

وروى بشر عن أبي يوسف إذا قال هذا من طبع فلان في يمينه من عهد فلان.
أو قال هذا النخل في يمين من عهد فلان، قال أدب، لأن أو الحبيب، هو
إبراهيم، وكذلك أولاد خير أو كذا فلان، وفي من أن يكون الكل على لسان
تكملة منحنى في الدين

قال الأثرى أنه يروى أن أمي هذه حرة ثم إن عنها بعد ما ولدت، فإني
لأعجب سبب وكذا إذا فـ أمي هذه ملوك فلان، فبني أن أصبحها وولدها
استحسن

وروى هشام عن محمد بن إد قال هذا النخل من طبع فلان، هذا النخل من عهد
فلان، من م قال أبو يوسف، ولو قال هذا أحد من بـ فلان، هذا النخل من طبع

[illegible][illegible]

۱۵۵۴۲ الثالث الیکنب علی یومین علی و بنه الرماله ان یفلان علی
 ۱۱۵ الیکنب علی الیومین و الیومین الیکنب علی الیومین

۱۵۵۶ھ - الزمیع کتاب حساب، وهو ما یکتب التجار فی محاسنهم ودرہ حسابہم، تصنیف اہل کتاب فی محاسبة حلالہ فی الفلانی ودرہ حسابہ، لا یحیی علیہ ذلک ان یشہد علیہ من غیر بیہاد، ورس الخاسرین من مال، اذا قال فی ذریعہ حسنة فان یفلان علی کذا وکذا، ہما بعد مر سوما، ولا یقولون الا سیدہ علیہ السلام ان انتجار کذا یجوز ان یتکون عکس، ویریدون ان الو حیرت والخرم، ویمسسون منسبہ علی بعض بیاد، فہذا التکتاب ترجمہ مرصہ

١٥٥٦٩- وذكر في باب ما سكره إبن القيم قائل الرحمن وحدث في كافي قد
تخلل على ابنه، ثم ذكر في ذكر أو حالي، بعض، قال كتبني
أن تخلص على كذا، بعد، فـ، على، ذكر مسمى، لأنه السرخسي أن حذوه في أنه
من قائل، أي يذكر العبد أن ما به مكتوباً فيها يحط بها، لا م عنه، لا أعلم

لا يكتفى في بزدكاراً^(۱) ظاهراً غائباً إلا بقائه على الناس وبسبب عليه، فعلى هذا إذا
قال الشيخ رجعت في ديار كى شخصي فلان على كذا فهو إقرار بمرم

۱۵۵۷ - وهو قال كتب لفلان على صكك مائة درهم كان هذا إقراراً^(۲) لأنه لو
القرار^(۳) ما كان من مضمون كسب صكك^(۴) لأنه الصك لا يسمى صككاً إلا بالاشهاد
على نفسه بمعنى قوله كتب صككاً لأن مقتضى لا يسمى صككاً لم يذكر فيها شهادة
الشهود وإنما كان صكاً لا يسمى صككاً إلا بالاشهاد^(۵) كالأقرار بمرم، كالأقرار بمرم
الصك بإقرارك بالاشهاد على ما في الصك.

وكذلك لو قال كتبت بخط يدي شهادة فلان وفلان العباسي أن فلاناً على الصك
درهم كان إقراراً^(۶) ولو كتب على نفسه مائة درهم صكاً والعزم ينظرون إليه^(۷)
ويعلمون ما كتب فيه لو قال بمرم^(۸) فهو إقرار^(۹) لأنه أمرهم^(۱۰) بإشهاد صحيح^(۱۱)
لأن كتابته الصك إقرار بالاشهاد على ما في الصك، وكذلك لو قال كتبت بخط يدي
شهادة فلان وفلان العباسي أن فلاناً على ألف درهم، كان إقراراً^(۱۲) ولو كتبت على نفسه
ألف درهم صكاً، انقروم ينظرون إليه ويعلمون ما كتب فيه لو قال بمرم^(۱۳) فهو إقرار^(۱۴)
إقراراً^(۱۵) لأنه أمرهم بإشهاد صحيح^(۱۶) لأن كتابته الصك وانقروم ينظرون إليه ويعلمون ما
كتب فيه^(۱۷) وانقروم عليهم ما في الصك سواء، ولو قرأ عليهم الصك وقال لهم
اشهدوا، غنى حتى غشوا بما في الصك كان إقراراً^(۱۸) سواء لعدم^(۱۹)

ولو شهد بهما^(۲۰) وسمعوا^(۲۱) وسمعوا^(۲۲) فهو حجة، وإن كان معصراً^(۲۳)
يعرف ظاهره^(۲۴) بنسب، وكذلك ما يكتبه الناس بعد بينهم يجب أن يكون حجة فكأن
العرف^(۲۵) وأنه أسلم^(۲۶)

(۱) ما بين القمحين من خط من الأصل وإشهاد من خط، ص ۱۵۵.

(۲) ما بين القمحين من خط من الأصل وإشهاد من خط، ص ۱۵۵.

الفصل الثالث

في بيان ما يصح الإقرار وما لا يصح

فقول: كتب يصح الإقرار بالمعلوم يصح بالمجهول، ألا يرى من ما ذكر في "الأصل" أنه إذا أقر أنه عصب من فلان شيئاً، ولم يرد فيه يصح بغيره، وقد أقر بعصب شيء مجهول، وأخص أن كل تصرف لا يشترط بمصحبته وتحققه وإعلام ما صادفه ذلك التصرف بالإقرار به مع الجهالة صحيح، وذلك كالعصب (والله أعلم) فلا بد من الجهالة لا يصح صحة العصب ولو دعيه وتحققهما حتى إنه من عصب من رجل مالا مجهولاً في كيس، أو ورعه مالا مجهولاً في كيس، فإنه يثبت الردية والعصب ويثبت^١ حكمهما، وإن تصرف بشرط لصحته وتحققه، إلام ما صدقه ذلك التصرف، فالإقرار به مع الجهالة لا يصح، وذلك كالبيع والشراء والإجارة، فإن من أقر أنه باع من فلان شيئاً، أو أقر أنه جبر (من فلان شيئاً)، أو اشترى من فلان كذا، وكذا الشيء لا يصح إقراره، ولا يجبر المقر على تسليم شيء، وهذا لأن الثابت بالإقرار كالتبعية، ولو عاب أنه باع شيئاً مجهولاً جبراً^٢ شيئاً مجهولاً، لا يجب عليه تسليم شيء بحكم هذا البيع، وهذه الإجارة لكونه فسخاً، فكذلك ثبت بالإقرار، ولو عاب أنه عصب شيئاً مجهولاً، أو أودع به شيء مجهول في كيس يؤمر الرد، فكذلك إذا ثبت ذلك بالإقرار

١٥٥٧١ وإد: صح لإقرار بالعصب مع الجهالة، يؤمر بغير البيان حقاً للمقر له، فإنما يثبت، فهو على وجهين أحدهما: أنه يمين وهو مال منقوم، سحر القدر لهم وللقائير، وما أنشبههما، وأنه على وجهين: وإن صدقه المقر به فيما بين ولم يدع عليه رواية كإن على المقر تسليم ما بين لا غير؛ لأن بيانه خرج علاناً لمحصل إقراره، ووجد انتصديق (من المقر به، وإن صدقه ثبت) بين لكن ادعى عليه الزيادة بغيره تسليم ما بين

(١) ما بين المقرين ما أتت من الأصل وأنته من طه، فم.

(٢) ما بين المقرين ما أتت من الأصل وأنته من طه، فم.

المقرر له ما عثر به ، والقول في الزيادة قول المقرر مع يـ

١٥٥٧٢ - وكذلك إن أُمِرَ أنه نصب شقة أو بغيره ، تَوَرَّعَ ، صحح الإعراب ، ويرجع في السابغة ، وكذلك بما مر به نصب طرء وحال في منه ، صحح بيانه ، لأن بيانه خرج ملائماً لأمره ، وصبر كأنه حال من الاجتهاد ، نصبت هذه العارة ، فعند ذلك ينظر إلى صفة المقرر فيمنه غير ، أحدها لا يعبر على المقرر ، أن قدما فيه غير ، وأدعى ذكره أسرى - فظنوا قول غير في ذلك مع ليحيى

أو كذلك لو قال نصب دُرء ، سم قال في البصر صحح بيانه ، فإن صفة المقرر له في ذلك ، تخطه ولا يمين على المقرر ، وإن كلفه وأدعى دار شري ، والقول في ذلك قول المقرر مع اليمين ؟

ولو ثلث في هذه العارة التي في يدهما أو حل ، ولو حل اثنين في يديه العار يكون فوته لا يصدق على صاحب بيده ، لأنه لا يجوز عليه ، ولا يصح المقرر للمقرر به شبهة العار عند أبي حنيفة رأي يوسف الأحرار ، وعلى قول أبو يوسف الأول وهو مواله محمد بن يحيى المقرر قيمة العار للمقرر

١٥٥٧١ - وإذا أُمِرَ أنه نصب هذا المصدم هذا ، أو من هذا ، وكل واحد منهما يذميه نفسه ، كان إعراباً غلطاً ، حتى لا يحجر على البناء ، فلو لم يرد هذا ، بينما إذا قال نصبت من فلان هذا المصدم ، أو هذه الأمة ، حيث يجرد الإعراب ، حتى يجسر على البناء ، فعند جعل جهالة المقرر به مدحه صحة الإعراب ، لم يجعل جهالة المقرر به مدحة صحة الإعراب

والصريح أن جهالة المقرر له لم يحل العمل بالإعراب ، لأن نصيب ، لا يمكن إلا بعد الحيز على الجرد بغير صاحب الحق معصوماً ، ويعبر الحيز على البناء ، لأن صاحب الحق أحدهما ، يمين ، لأن الغيب لما يكون من أحدهما بعداً ، لأن الأمر به ، وهي متاع هذا لا يحجر على تبيين من يزمير بالتكثير ، لأنه لو أُحْجِرَ عن التبيين ، ولم يتذكر ، فإنما يبين وبما يصدر الحق إلى من يمين بمسحوق ، ولقته لا يجوز ، وأمر جهالة المقرر به لا

[illegible]

فأما إذا سلف بها، فندري عن دعوى كلى: إسد سبها لأن راى، يصطليها،
عاجد لغيره، وانه يكون له ذلك، في قول أبي يوسف لا، وعلو، سبها،
كما قيل اختلاف، ثم رجع أبو يوسف عن هذا، وقال لا يجوز اصطلاحها بعد
الخطاب، قالوا لا ربه عن أبي حنيفة في هذا المسألة

وجه قوي الأول، وهو أن محمد بن الميمون الذي به واجهه حرر الاصطلاح
على الخلف (موجود بعد احب) لأن ما كان له من واحد، بعد الاصطلاح قبل
اختلافه، لأن الدمع من جواز الأمر تقع لما مر. بعد الإقرار حلف، فبعد كأنه
أحسبه، بعد إلا أن من له حق جعل انصرف للأحرار، ولو كان كذلك كان له ما أخذ
لعبه، وكذلك هذا، ثم معنى موجود بعد الحلف، لأن ما من جواز الإقرار أن
يقع، ولا يقر قائم، لأن الإقرار لا يرفع بالحلف. ألا يرى أن من أمر به حرر الخلف به

أنكر حلفه القاضي ، فإنه لا يظن إقراره حتى لو أقدم عليه على الإقرار بعد ذلك
فقدى له بذلك ، كذا ههنا .

وجه قول أبي يوسف الآخر إنما كان لهما أخذ العبد متى اصطفاها ، لأن المانع من
جواز الإقرار ارتفع ، وذلك المعنى معلوم بعد الحلف ؛ لأن مانع من جواز الإقرار يرتفع ،
والإقرار يرتفع ؛ لأن القاضي لما حلف لكل واحد منهما مع نفسه بإقراره لأحدهما ، فقد
كفبه عن إقراره لأحدهما ؛ لأن القدر لا يستلطف ، ويتكذيب القاضي كتكذيب القدر له .
ويتكذب القدر له برفع الإقرار ، فكذلك هذا محال ما وردت من الاستنهاد ؛ لأن
القاضي حال ما حلفه لا يعدم بالإقرار ، وهذا علم ولا يدرى لا يستلطف ، وإنما يستلطف
الإنكار علم أنه رد ، قراره لما حلف لكل واحد منهما ، وهذا ارتفع الإقرار ولو جاز
الاصطلاح بعد هذا ، ولم يجز بحكم الدعوى كالصلح على الإنكار إلا أن الصلح
على الإنكار لا يجز بعد الحلف ، وإنما تقرر له لعل له عنده رده ، ولم يمس ما عي ،
والقول في البيان قوله ، فإن بين شيئين لا قيمة له يجب أن يكون على الاختلاف الذي
ذكرنا في العصب - والله أعلم -

الموصل للبرامع

فليس باب من يصح له الإفراز ومن لا يصح

[illegible]

١٥٤٨ الوجه الثامن إذا بين من لا يستحقه جواب حاله من صغير ، فإن قال
قاضي نظر فقلنا على أحد وجهين - سيعر أو بالإنجارية أو بالأداء - أضف أن هذا الإكراه
مطعون ، لا يلزمه شيء ، ولا يصح هذا الإكراه من أهله ، لأنهم يبعدوا عنه ، على ما
يؤيد من أنها لم يستحق ذلك على أحد من الجارية ، لأن الجارية لا يجوز ولا يتجره له ، وإذا
لم يكن الجارية أهلاً لاستحقاق الدين بالسبب الذي قرره ، كان ما قررناه من سبب
المنع من الإكراه من غير الإكراه لا يمتنع به حكم وجوبه وعنده يرد له ، وكان شعب
قرره قطعاً فلا بد من ذلك ، وعنده ، بل على صحة لا يرد له ، لأن رضى عنه ، لأنه
مصدق على نفسه ، بخلاف ما لو بين من يستحقه من أهله ، فإن ذلك استلزم من
الوجوب والتجريب ، لأن من سبب من كونه ، وبخلاف ما لو أمر له مع أن عبده له ، فله
بأن يبيع وإنجاريته ، لأن الرضى من أهل أن يستحق الدين به ، حسب ما قررناه ، لأنه
أنه يجره له ، لا يجوز من نفسه ، بخلاف الجارية ، فإنه من ما من ضمن مطلقه
ولم يصر إكراهاً من نفسه ،

فازت بموسم لا يفتح نرا ١٥، ولا يتبرع به ١٠، إلا أن ذلك لم يحل له
صحب إفر ١٥، وذهب محمد بن نيت إلى أن هذا الإقرار بعد من أهله وأهله وبعد أحمل

[illegible][illegible][illegible]

تَكَلَّمُوا لَهُمْ بِكَلِمَةٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَلِمَةٌ فَهِيَ كَالْخَيْبِ الْمَخْتُونِ ۖ وَالَّذِينَ لَا يَرْجُوا عَذَابَ اللَّهِ الْكَبِيرِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۚ

١٥٥٨٧ ثم الزاى كل هذا شخص من علماء بيت المقدس، والصلح لا يكلم ولا يعمل، فكيف كانه رداً أو عقل عدو له الذى به ولاية الحرة على نفسه على حسنة ومحب، وعلى قول أبى يوسف [يجوز] لا يجوز، وهو قوله لا انكساره عندهما لا يصح من غير قبول الكفوف له، وعلى قول أبى يوسف يصح كما قالوا فليس آكل الحنظل من رجل، وقد يكفى عن العاصب حده، فمضى قولهما انكساره بائنه، وهو قول أبى يوسف، ويجوز له حده، وقد آله عن مؤيد.

كتبه الشيخ

[illegible]

١٠ - ما بين القنصلين في المرفق من لأحد واستاد من ح. م.

2000

(۳) هرگاه از آن مشخص شود که

(1) \mathcal{H} is a Hilbert space.

٥٥٨ هـ - وهو ما وجدنا أنه كسر عن هذا اللفظ لخلل ماله من هم، وهذا
 التصور لا يمكن ولا ينبغي، فإن هذا جائز، ويبرم الكسر لأنه بعد عن شرط صحة
 الكفاية في جانب المكتوب عنه أمر، ووجهه بالكفاية؛ لأن الكفاية من حيث العلم كونه
 عنه حقاً بالكمال حتى يسهل رصده، ثم يسهل رصده المكتوب عنه لأنه يوجب له
 حقاً، فيسهل رصده، كما هو واجب له أيضاً يسهل رصده الكفاية من جانب المكتوب عنه
 بضرورة ما كمل له وجب علم المكتوب عنه، وتصوير وجوب الأمر من اللفظ وإن كان لا
 يمكنه ولا يعقل، فإن سبقت حاله في أن لا يفسد الفاضل له نفس

ثم قال محمد الأثرى أنه قال كملت لك عن بيان ولا عادت بالإنهاني
 أقره شخصاً، وهم بأنه يقدم بعد من غيبته، صاحب الكفاية، ولم يمان، لأنه قد
 يصور وجوب ما له على اعتبار أمم، وإن لم يقدم بعد من غيبته، فإن سبقت رصداً
 حتى كسر ذلك، أو أحوال غيره بجملة علمه، فخصني الأمر، فعب، وقد ثبت له على
 ثبت، فكدت لك هذا، ثم الله عليه ما هو عليه -

١٥٥٨٥- وهو أن القس يهاجر على فيه عيسى بعد موته، أو أن يرد بعد نسيها،
 جزاء: لأن الإفراء على أبيه بعد موته إفرار في الحاصل ما وردته من أمه، وإفراره بما
 ورث عن أبيه فاحترت له في مظهر الردية، وما دخل تحت إبدان ذلك بمرلة
 النافع، والبالغ له أن على أبيه سبيل أن له يكن معه ولرب آخر صح به ربه، واستوفى
 ذلك من القرعة، وإن كان معه وراث آخر، وكذب القدر من إفرار، فإنه يسوي جميع ما
 أفرجه من حصته عدد، إن كان حصته ثلثي بذلك، وإن كانت لأبي جهر حصته، فكان
 هذا

١٥٥٨٦- وإذا أم القيس لم يحجوز عليه يمين، أو عصب، أو عارية، أو ربه،
 أو جراحه، أو حد، أو نكاح، أو طلاق، أو حلق، لم يكن له، أو حد من حد، أو
 سوقه، أو ثوب من ثوب، فإنه لا يجوز، لأن الإفراء تصرف بصر بصغير، والصبي في
 حق التصرف بالثمن مفسد، به يتصلان عقده، فهو بائع، وكذلك يعمى عليه
 والعمى، لأن لثمن ودهن من عاهة من أهل الله والسيير، والمعمى لا يبيع نفسه
 الإفراء شرط، عاهة السكران فإفرار، وحجر في الحقوق كلها إلا بغيره، فإفراءه
 تعالى، ومالقة، وكان يجب أن لا يصح إفراره، لأنه لم يبق من أهله إلا ربه، ولا يبيع
 حد السكر، فكان يجب أن لا تصح تصرفاته، وإن كان ذهب عمل بسبب هر في ذلك
 عاصي، كما هو حسب رأسه شمس، حتى جنى، إن الخراف عنه أن العاصر كدس، إلا أنما
 تركا القياس فيه بدار الضميمة، وأثر التورود في السكران بخلاف القياس، وقد ذهب
 عقده بعمية، ثم رد سبيل به، الدخول لا يكون ولقد في الذي صرف رأسه حتى
 ذهب عقده، لأن التورود بعد ذلك مشكوك فيه، فيرد إلى ما ينضميه القياس، ومن الإفراء
 مالقة قياس واستحسان عن ما عرف في موضعه. والإفراء بحدود الخالصة له بالقياس
 لا يصح، لأنه يتدرى بالتسديد، وله حكم فيه تنبيه، لأن العقل ذهب من حيث الحقيقة
 فإن اعتبر موجوداً من غير حكم، فإفراء من الأخرس إذا كان يكسب ويحمل حائز من
 القصاص وحقوقه من كدها ما خلا الحدود، وهذا مستحب، والله من لا يسوق
 لقصاص من الأخرس ما كانه، حقه القياس في ذلك وهو أن الكتابة من على أنضى
 والقصاص لا يستوي بعدد الأثر من الخمر، فكان لا يصح في بالكتاب وديته التي

اعتقل لسانه ما به ودلبيه ، فخلودا خلاصة لله تعالى

وجه الاستحسان في ذلك ، أن قصاصي من حالص من العباد حتى يسقط معهم من له القصاصي ، وقد عذر استعماله بما هو الأصل في الإفراز وهو النطق ، لأن النطق به مأثور ، فوجب استيفاءه بالبدن حالة الضرورة ، ألا يرى أن من دخل على إسماعيل شامراً سريه لم ينع إلى عبده أنه يما دخل لم يقطه جل له نفس ، وإن كان عفا ملاً عن إفراز الشاهر فيه برهه قبله وكذلك عفا ، بخلاف شهادة السيد مع الرجا ، لأنها جعلت بدلاً من شهادة الرجل ببعض الكثرة ولا يثبت أصل من هذه الخلة بحسب ، ولما هنا الكثرة جعلت بدلاً عن الإفراز والإتيان بما هو الأصل في الإفراز وهو النطق حيسر يمكن ، لأن النطق مأثور منته ، وبخلاف ما لو اعتقل لسانه لأ ، لا يستبد به هو الأصل في الإفراز يمكن ، لأنه لم ينع الأساس عند النطق ، بخلاف ما يحسب فيه ، وبخلاف الحدود الخاصة لله تعالى ، لأنه لم ينع استعمالها بالبدن حال من الأحوال ، بخلاف الفشل .

فإن هذا الهدف من يسوقه مكتوبة الأخرس أم لا ؟ فالوا ليس عن علمنا ما في هذا رواية مبسوطة ، ولذا استغنى عن الشايخ فيه ، بعضهم قالوا يستمرى لأن لم ينفك فيه حقاً ، فكان من طرق العباد ، فكان بمنزلة القصاصي ، ومنهم من قال لا يستوفى ؛ لأن معظم حق فيه لله تعالى ، فكان ملحقاً بمنزلة الخفوق التي نصبة لله تعالى ، ألا يرى أن عفو الخفوق لا ينعى بخلاف القصاص - والله أعلم -

١٥٥٨٧ - العبد الساحر إذا أقر بدين مروحل دمه أو دمه حائر ، سواء كان عليه دين محيط بنفسه وبما في يده أو لم يكن ؛ لأن العبد لما هو في الإفراز عما دخل تحت الإذن كالحرس ، والإفراز مما دخل تحت الإذن ثم " يصبح إقراره ، وإن كان عليه دين محيط بنفسه ، وبما في يده ، وإن تضمن إقراره للثاني إطلاق حي الأرب ، لأن دين الأول وجب متعلقاً بقرنه وكسبه ، وذلك لأن الحالة متحدة ، وهي حالة الإذن ، فيجعل باتحاد الحالة كأن الإقرارين وقع معاً من حيث الحكم استحقاقاً ، إن كانا متعلقين جمعية ، كما فعلناه . هكذا في دين امرئ في جنات أو إفرازه للثاني ، وإن كان ف وجب عليه للأول وجب

(١) حكاه في دهم ، وقال من لا أصل وقد لم .

(٢) حكاه في الأصل وهو ، كما في طواف جواز حكاه عن جواز

مكتشفه عليه، لأن حالة متحمسه، وهي حالة الرعي، يجعل ما بعد المطالبة كأنهم وقفاً من حيث اشكركم، فلم يقدم ما بعد الحقيقة، وإن كان من قبل الحقيقة. بخلاف حين الصحة مع عرض، لأن الحققة مختلفة، فلم يقدم ما بعد الحقيقة ولا باعتبار اشكركم، فكان من حقيقته وحكمها، والثاني نفس إبطال حق الأول، فلم يصح لي حق الأول.

وكذلك لو أقر بوجده أو عازى، لأن التوديع والعارية، بخلاف تحت الإذن، لأنهما من توابع التجارة، لأنه لا بد للتجارة من شراء، غير أن يفسد مال بمال، فإنه يفسد في القسمين، فكان تجارة، وتجارة داخله تحت الإذن وبمراة، ثم دخل تحت الإذن حتى.

١٥٥٨٨ - وإن أقر بولاه شيء، في يديه، حل للمواري أن يأخذ منه به من يديه؟ فهذا على وجهين، فإما أن يكون على العبد من الأولم يكن، فله أن يأخذ من العبد من كثر للمواري أن يأخذ من من غير إقراره، فله أن يأخذ من العبد من كثر الإقرار أولى، وإما إذا كان عليه شيء، فإنه ليس له أن يأخذ من الربة الزهيدة، لأن المواري يحلف للعبد من إكسابه، بخلاف التورث، فالتورث في أملاكه.

ألا يرى أنه يأخذ من بعض من دين العبد كالتورث من مواري، ثم عذر لمؤثره لا يصح حتى يصح إبطال حق على غيره، بأن كان صريحا، وكذلك لا يصح إقرار العبد بولاه إذا تضمن إبطال حق على غيره.

وكذلك لو أقر بدين للمواري فاطمرب على التمسيد الذي لم يده، فأقر بدينه بما في يده للمواري، ولو أقر العبد بمذنب له بالجنابة إن أقر بجنابة موجهة بمصال، بأن أقر أنه قتل إنساناً حياً أو قطع يد إنساناً عمداً، أو خطأ، فإنه لا يصح من، لأن الجنابة غير داخلية تحت الإذن، لأنها ليست بتجولة، فمن المحذور مبدله من مال، وضمان الجنابة مصلحته من ليس بمال، وماله يجعل تحت المال لا يصح إقراره، ولا يؤخذ منه، لأن بيعاً للأفراد يريد أن يظن حق التولي في ماليته، وهو مبني في هذا لأفراد لأنه يلحق بالتولي، فإذا ورد ضرراً من غير أن يدعو بنفسه فوفى ذلك، ولا منه، فإما إذا أقر

هذا العهد صحيح الإبراء إذ كان العهد الملقوق به لا لأنه لم يرد في رجل يحب الإبراء، ولكن لأنه خير منهم في هذه الإبراء، وقدمت لأن المائل لا يبر. كان حتى نفسه ومحبته ضرر خصوصاً ما به كان عمله من ضرر ويجزئه أكثر مما ينفع غيره، وهو المولى؛ لأنه مستحق بالنفس على هذه الروح، وعلى ما هو في ذاته، لا الهمة من يورده حتى أقر صلي العهد، ربه، انشئت لتبصر من هذا الأمر هل هناك إبرة أو لا، والثابت بآليته به الطريق صحيح، وبراءة عقد العهد على الإبر.

٥٥٨٩ - ورد، أن يسرقه صحيح، فيقرؤه سواء كان موجباً بقطع أو لم يكن [إن لم تكن] "موجباً لتفريع، فيها الإبراء بالعقد - سواء كان موجباً بقطع، أو قد إقراره بالمرء برب أحد وإقراره بالمرء بعد الإبراء حرام، وإقراره بأحد حتى قبل الإبراء، فيعقد الإبراء على ذلك، بقرائه بضمود على الإبراء، وإن كان ينسب إليه المولى؛ لأنه غير مسبب من هذه الإبراء، على ما مر. ولا يصح إبراء العهد الآخر غير مراد؛ لأنه إقراره بإقراره على الحب الإبراء لأن هذا على الحب الإبراء فيجوز له أن يشاء من تزويج الشجرة، والتمكك ليس شجرة، وما هو من دافع شجرة، وما لم يدخل الحب الإبراء، فالحال فيه حد الإبراء على ذلك، وليس الإبراء في غير المراد لا يؤاخذ به بعد إذا كتبه المولى. فكانت بها الإبر.

٥٥٩٠ - ولا يجوز إبراء، ما كلفه بعض لو كان صحيحاً، لأن الكلفة عند هذا سبغ من كوجه، وشجرة صبيحة، فلا يكون حلاً للحب الإبراء، وعلى قول آخر صبيحة الكلفة لغيره وسرع، فيكون ناقصاً في معنى الشجرة، فلا يذبح الحب مطلق لإبراء ما كلفه، ولا يجوز إبراءه، حتى في ذلك، ولا يمكنه في ذلك، ولا يجوز؛ لأن هذه المفسرات غير داخله الحب الإبراء؛ لأن حبب بغيره، ولا من تزويج الشجرة.

ولو أمر سبغ كان يصح على من يفرق بينهما، لأن الكسح عند هذا حبب الإبراء، فالحال بعد الإبراء كان على هذا، وقيل لا بد لو حررت تروح امرأته، فإنه يفرق بينهما المولى، فكانت أحد.

١٥٥٩٢ - وهو صرح فقال: «فإن علي عليه السلام قال: «ما من شيء إلا وله حظ من الله»

معدوم لأنه ثم أنه وجب عليه حد مطلق مدونة من الله ما من شيء إلا وله حظ من الله

الحد في هذه النصوص يتصرف في الوسيط من غير أن يفسد الوسيط من غير أن يفسد الوسيط

لهذه العقيدة: «ما من شيء إلا وله حظ من الله» فإني قد علمت أن هذه هي المسألة

مستوعبة عن ذلك: «لأن الوسيط والحد في حد لا يجب عليه من الله حد مطلق من

العقود: فوجب عليه من الاستغناء عن الحد: «العصب» من الله: فكانه قال: «فإن

علي عليه السلام قال: «ما من شيء إلا وله حظ من الله» فإني قد علمت أن هذه هي المسألة

وفي هذا قوله: «ولا يرمي به» وبسط: «كذلك» من الله: «ما من شيء إلا وله حظ من الله»

جامع

١٥٥٩٣ - وهو قال: «فإن علي عليه السلام قال: «ما من شيء إلا وله حظ من الله»

ولا يلزم أن يكون الوسيط من الله: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

يتصرف إلى الوسيط: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

يجب في الثانية بعد المبدأ: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

وإذا استوفى الحدان في الثانية من الله: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

حاصل حاله: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

الحد في هذه النصوص يتصرف في الوسيط من غير أن يفسد الوسيط من غير أن يفسد الوسيط

لهذه العقيدة: «ما من شيء إلا وله حظ من الله» فإني قد علمت أن هذه هي المسألة

مستوعبة عن ذلك: «لأن الوسيط والحد في حد لا يجب عليه من الله حد مطلق من

العقود: فوجب عليه من الاستغناء عن الحد: «العصب» من الله: فكانه قال: «فإن

علي عليه السلام قال: «ما من شيء إلا وله حظ من الله» فإني قد علمت أن هذه هي المسألة

وفي هذا قوله: «ولا يرمي به» وبسط: «كذلك» من الله: «ما من شيء إلا وله حظ من الله»

جامع

١٥٥٩٤ - وهو قال: «فإن علي عليه السلام قال: «ما من شيء إلا وله حظ من الله»

بینه: «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق» «لأن الحد مطلق»

صرح: «هو الاستغناء عن الحد: «العصب» من الله: فكانه قال: «فإن

ويكون الموت قوة في اليد ويصنعه فيما يشاء اطلاق العبد في العدمه وبم يتركه بمسما يحتمل
 فيقول له عنى سب حتى لا عنى سبه لا يحتمل حملا له انه عنى المصلاح ، والله اعلم
 بعمره لم يجر حلفه غير مقيد بسبب ، فالمسألة عنى الا خلاف ذلك ، وبذلك من عرض يحتمل
 عنيه ويكفر بخطاب فيه ؟ جواب هو نعم

١٥٥٩ هـ ، وقد أتى في هذا في لفظي عنى دأوه أزعج أم سباً أو محيلاً ، كما
 جاء في قوله تعالى ، أنه لا يكفر حتى لا يكفر حتى لا يكفر حتى لا يكفر ، لأن التبار والأوحي
 واليسبب والاسم لا يجب في اللغة معصية حدث بوجه ، ولا يجب في اللغة ما يقبض
 اليه ، لأنه لا يجب في اللغة ، فيجب حمله على بعضه ، والله قال عصب من
 فلان قرصاً أو داراً ، فيمر برد العين إن كان في يده ، وإن عجز عن رده ، فعلى قوله في
 حيلة وفي يوسف الأحمر لا يقبض للصيغة ، وعن قول من يربس لأفواه وهو أفواه
 محمد بن يعقوب - والله اعلم

الفصل السابع

في الإفراء بأخذ الشيء من مكان

١٥٥٩٧ - وهو أن رجلاً أقر أنه أخذ ثوباً من دار به وبين أخيه ، فبدأ يشترط
الثوب لي بصفه ، فقال لأخيه من هو من ؟ فإن القول قول الآخر مع يمينه ، وإن أقر بأخذ
الثوب من مكان ممنوك به وبين أخيه ، والإفراء بالقبض من مثل أخيه ، كالأفراء
بالقبض من يده ، وذلك لأن بلفظ من أخذ حصول المسكن ، ووضع ليدع عن الذنوب
الشريكة ، ولو كانت به دار كلها مذهب الغير ولم يشترطه حق الأخوة والوصية ، بأن كان
مسأجراً أو مسموماً ، كان القول للسأجر والمسموم من أحد من الدار ملكة ، لأنه
إذا كان له حق الوصية ، فالظاهر يشبهه أنه هو الواسع ، يكون الأول فواء ، وإذا كان
له حق الدخول والوصية ، وكان الذي أخذ منه شريك به وبين أخيه ، لأن يكون
القول فيه قوله أولى

١٥٥٩٨ - وإذا أقر الرجل أنه قبض من بيت فلان ما لا يؤمن ، فبدأ
تفلاته ، كان ثوب قول صاحب البيت لأنه أقر بالقبض من بيت أخيه ، وليس للفلان
فيه حق الدخول والوصية ، فيكون القول قول صاحب البيت ، كما لو أقر بالأخذ من
يده ؛ لأن الإفراء بالأخذ من مكانه ، وليس للفلان فيه حق الدخول
والإفراء بالأخذ من يده سواء ، وقد قال عليه السلام : على الهدى أحدث حتى ترد

وكذلك لو قال : صنعت من صدوقه مائة درهم ، أو من كيسه ، أو ماله ، من
مقطعة ثوباً أو روبا ، أو مالاً من عربة ، كثر حنطه ، أو قال : من حبيته كزبر ، أو من رومته
كز حنطه ، ضمن له في كل ذلك من

١٥٥٩٩ - ولو قال : قبضت من أرض فلان عدلاً من رطل ، فلا يبرؤ فيها

(١) حكاه في الأصل رتب ، وكان فيء قريبه وهو طح سرح

(٢) وفيه على ما مر

نراه في كتاب من من رفق: فإنه يفتنى به من رفق به صاحب لا في لأية أنه
محسن للفرد من من - غيره - ليس للفرد من من - غيره - الوحي الوحيه ، يكون فيه
كما لو أقر بالاحد من بينه على أن يقيم نبيته في كذا من جهة ، لأنه لما كانت متروكة
له فيه ، فقد أتى به من ذلك المكون لأنه لا يعلم أن هو يكون به أم لا ،
فهذه شبهة شبيهة به ، به - المصعب - لما كانت في رفق بين صاحب الأخرى بين
الاحد من من - غيره - هو الوحيه في ذلك من في مكارم ، فالله هو من من - غيره -
فهذه هكذا المصعب من من - غيره - فكذلك في طبع من من - غيره - في من من - غيره -
ولا يعرفه من من - غيره - من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
كان حاله هذه كذا الفرد من من - غيره - لأنه ليس من من - غيره - لأنه من من - غيره -
من من - غيره - هو الوحيه ، المصعب ، في من من - غيره - من من - غيره - من من - غيره -
في من من - غيره -

١٥٦ - رفق - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
و من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
فكذلك في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
أو من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -

١٥٦ - رفق - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -

في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
الاحد من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -
في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره - في من من - غيره -

[illegible]

ویرتوئل آئیڈیال: درحقیقت، یہ ایک ایسا خیال ہے جو ہمیں اپنی زندگی میں اپنی مرضی کے مطابق بنانے کے لیے دیتا ہے۔

[illegible][illegible]

١٢٦٠ هـ. وسم الف به حديد فباعه طرقي فوافقه الوصل في الف والحق
عنه فباعه من مائة الى ثمان مائة فباعه من مائة الى ثمان مائة
فباعه من مائة الى ثمان مائة فباعه من مائة الى ثمان مائة
فباعه من مائة الى ثمان مائة فباعه من مائة الى ثمان مائة
فباعه من مائة الى ثمان مائة فباعه من مائة الى ثمان مائة
فباعه من مائة الى ثمان مائة فباعه من مائة الى ثمان مائة

الفصل الثامن

في الاختلاف الواقع بين المقر والمقر له

هذا الفصل ينحل على أنواع:

١٥٦٠٤ - النوع الأول قال محمد بن الحناص، ومحمد بن أبي عمير: أخبرت منك ألف درهم وديعة، وألف درهم عصباً، فصاحت الوديعة، وهذه الألف هي القصب، وقال رب المال: ضاع العصب وهذه الألف وديعة، قالقوب بن الولد قال: فبأخذ هذه الألف، ويصرم المقر ألفاً أخرى، وهذا لأن اختلافهما في ألف ألفان لا يبعد؛ لأنه يجب ردّها عصباً كانت أو وديعة، وإنما يبعد اختلافهما في ألف الهالك، فإنها متى كانت عصباً يجب ضمانها، وإن كانت وديعة، لا يجب ضمانها، فيعتبر اختلافهما فيه، وإن اعتبر اختلافهما فيه صار تقدير مسألتنا كأن القصب قال رب المال: أخبرت منك ألف درهم وديعة، وقال رب المال: لا، بل أخبرت عصب، وهناك القول قول رب المال، وهي مسألة كتاب الوديعة

١٥٦٠٥ - من كان المقر قال: أودعني ألف درهم، وأخبرت منك ألف درهم عصباً، مضاعف الوديعة، وهذه الألف يعيها هي العصب، وقال رب المال: لا، بل ضاع القصب، وهذه الألف يعيها هي الوديعة، قالقوب بن الولد: لأن تعتبر اختلافهما في الهالك، وإن اعتبر ذلك صار تقدير مسألتنا كأن المقر قال رب المال: أودعني ألف درهم، وأخبرت منك ألف درهم، وقال رب المال: لا، بل عصب، وهناك القول قول المقر، وهي مسألة كتاب الوديعة أيضاً

١٥٦٠٦ - رجل ذكرني دنانير - [خلفها إلى الجيرة بدوهم، والأخوى إلى القصب بدوهم]، والدان بدوهم الجيرة، فحصل عصب إلى القصب، عصب إلى الدان، قال: ب الدان - عصب الدان التي أكثرت إلى الجيرة، وأنت ضامن، وقال: المستأجر - عصب الدان التي أكثرت إلى القصب ولا ضمان عني، قالقوب بن الولد: لأن اختلافهما في ألفان لا يبعد؛ لأن المسأحة يرى عن ضمانها بالدفع إلى

الثالث، والما بعد خلافهما في الهمزة، فخصر اختلافهما في الهمزة، ويخصر تعديل المستوفى كذا المسأله قال كرمي الهمزة في القاصيه، وقد روت النحاس لا، في كرمي إلى الحيه، هناك القول بروت ثنتين، لأنه لو انكر انكر، أصلا كذا القول قوله، فكذا إذا انكر انكر إلى عاصيه

نوع آخر

١٥٦١٢ - رجل أقر أنه من أهل الفقه، كتب به عنه، فقال فلان قد مضت من هذه لألف، وبه يكن لك على شيء فاقترعوا، ويرميه رد الألف على القدر له، ولكن عد أن يخلط القدر له ما كان له عليه شيء، لأن المعر أقر من الضمان، وهو أحد ما المعبر، ادعى لشيء من الضمان، وهو كقول من أنما جرد له على المخوفه، ثبت المعر به رد الألف، ولم يتبشعوا فيه بمجرد

وكذلك لو أقر به بعض من قال ألف درهم كتب عنه وفيه به، وقد القوله أن جرد إلى قبضته من، بونه يزمر القدر له المال على القدر، وكذلك بولاً، قال له من ألف درهم رد وجهه، روى القدر له ما، حبساً، قال القدر قول القدر، ويؤمر القدر ما بعض على القدر

وكذلك لو قال نصب بوجه فلان، وعد كتاب فلان على روفان وجهه فلان، عسرى عسره، به نصب له، وجهه إليه، طلق صاس في المسيل كليا

١٥٦١٨ - وهو قال يكتب فلان يسي هاتم أخرجه منه، وعان آخره فلا هذه القدر، به نصب، ثم خذتها عنه، وقال فلان كذا رد الألف، وقد أخذتها من طلق، فالنص أن يكون القدر في القدر، يزمر القدر به انداد على القدر له [وهو هذا في رصف ومحمد، وفي الامتحان القدر، هو المعر، ولا يؤمر برد القدر على القدر له] وهو قول ابن حقيقه وعلى هذا القدر من، لا يحسن إذا قيل له

(١) ما بين القدرين ما بين من الأصل وبنيته، به، به، به

(٢) ما بين القدرين ما بين من الأصل وبنيته، به، به، به

(٣) ما بين القدرين ما بين من الأصل وبنيته، به، به، به

هي هذه التباين لا ينبغي أن يكون، في الواقع، هي بالإجماع. الله به، وقد عرض محمد
 بن الأصيل في الصورة على خلاف أصح.

فقد انزعجت من هذه الصورة على الرغم من اني لم اكن قد ارعيت
على هذا الترتيب على ان ارفع كفة يانعة لولا اني لم اجد اني يمكنني
من ان ارفعها وان يمكنني من ان ارفعها

۱۵۰۰) فی التمس من عی فحطه من غیر له بدیهه لای، ردایه لای
 نور، لای هله انه وینه، لای هله انوب کلمه وایعه لای، لای عایه لای
 اجاره، لای فیل، مکس لای بدی لای، فحطه لای، لای لای، لای لای، لای لای
 من لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای
 لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای
 لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای
 لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای
 لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای، لای لای

لأننا إن جئنا بنو، حر، لفر، حدث لا يعني الشيطان عن الآء، لا، استيفاء
لدى، مضمون، سى، مسوح، سم، نفع، المذنب، فتد، أثر، يسفاه، دستيف، ثم، دعى
يدعى، الفرس، سمعنا، نفسا، عن، الآخر، وذلك، صكر، قسم، شبه، المال، ب، الثوب
خطا، فلان، خمصى، قد، برعة، ونه، يقر، نرك، حمة، لا، قد، نعم، المذ، يلا
حلال، لانه، بهر، سبب، الشيطان، وعن، الآخر، وكذا، كذا، الصنيع، وانما، بهر، ونو
كأن، ظن، معروف، د، دفر، و، د، لو، انداد، حال، حزنه، ولنا، ونفسه، ما، فالتوا
قول، المذ، بلا، خلاف، و، به، بهر، بالصواب

(١) مقتدر في الأصل، يراد به طومر الخلق

نوع آخر من هذا الفصل.

١٥٦٦٠ - قال محمد بن "الجامع الصغير" رجل لأن أخيراً أخففت منك ألف درهم وديعه هلكته، وقال صاحب اللال: لا، ولكنك أخذتها، عصيكة قال: ألفى أقر يأخذها مني، ويؤاخذ. أعطيتي ألف درهم وديعه هلك، وقال صاحب اللال: لا، بل أخففتها، فصبا، فلا صبا على الفقر.

والنقص في المسألة الأولى فقر بسبب الضمان أولاً، وهو الأخذ، ثم ادعى ما يبرئه من الضمان، وهو لإدراك الأخذ، وفي المسألة الثانية فقر بسبب الضمان، بل التكره، فلا ينقص إلا أن يتكفل.

وفيها أيضاً، رجل قال: هذه الألف كانت وديعه لي عند فلان، فأخذتها منه، فقال فلان: كذب وهي لي، قال: ياخذها فلان منه، دوى ذلك من أبي حنيفة، وجرى على قول أبي حنيفة من هذا وجهين إذا قال: خذت هذه أخرجتها ثلاثاً من كذا، ثم ردها على، أو قال: ثوب هذا أخرجته ثلاثاً ففسده، ثم رده على، فإن القول فور الفسخ، وسوى أبو يوسف ومحمد بن "المسائين". وقال: القول قول الفقير له، ويؤمر الفقير بالرد عليه.

والمتدبر لكل من القوي لأبي حنيفة من شروطهم، والمقول عن إمام الهدي ليس منصور المتردد أن لا يقر بالضرورة لا يكون مراراً يستعير باليد قصداً، بل ضروره الإقرار. نحن لا نضع، فلا يثبت به اليد للفسخ به، لا من حكم الاستيفاء خاصة، فأما من حق الاستحقاق على فقر فلا، لأنه لا ضرورة فيه، أما الإيداع فثبتت اليد قصداً، فكان امرأاً للمفسر له باليد مطلقاً، فخصم من حق الاستحقاق على الفقر، وقد فكرت مسألة الوديعة في النوع الأول، وذكرنا قول أبي حنيفة ببعلاف ما ذكر في الجامع الصغير، وبذكر في النوع الأول رويته الأصل، فصار عن أبي حنيفة، مسألة الوجبة إذا ذكر الإيداع أولاً روايتان.

١٥٦٦١ - قال محمد بن "الأصل" إذا قال الرجل لفرسه: أخرجني هذه الفلقة التي في يدي، وقال صاحب الفلقة: ما أخرجتك ولكنك عصيتني بها، فإن لم يكن المستعير ركبا، فالقول قوله ولا ضمان، لأنه لم يقر بسبب الضمان، فإنه لم يقر بإحداث فعله.

من الله به ربي و بر محبت صاحب الزمان عليه السلام يا سادات صانعي الدين بعله فينا

فيلزم على قدر ما يحدث عمله فيه، وهو انفس منتهى لافتر بالماله.
 واليه يتم من عدمه، وهو انفس منتهى لافتر بالماله، وهو انفس منتهى لافتر بالماله، وهو انفس منتهى لافتر بالماله.
 صاحب الدنيا لا يملك نفسه، فانه انفس منتهى لافتر بالماله، وهو انفس منتهى لافتر بالماله، وهو انفس منتهى لافتر بالماله.
 من به وهو الاذن، كذا فيه

[illegible]

وكدت في حال ذلعي إلى عروبة، أو أعطيت عارية، فلا فساد عليه لأنه لم يصب الفجر إلى عروبة، إنما أعطيت إلى صاحب ذلك، لأن ركوبه وفعل ما لم يصب به عاراً، حدث عاراً به مثله، وجعل الأخر، فهو به ومن؟ لأنه أمر بأخذ ما لم يصب به، فلهذا هو بمنزلة الإبداء، وحيث أن الإبداء بمنزلة الإبداء إلى الفجر، لأنه لم يصب به عاراً، لأنه لم يصب به، إنما يصب الفجر على ما لم يصب به، وكان عروبة فيه كالحوائج التي لا تبيع، فلهذا وصفتي هذه الدنيا، فقال صاحب القصة لا يلعب عبيد، لم يفسد، ورد على الخلفاء ملك وقصه كذا صاماً، فكذبته

[illegible]

عليك النعم، وإن جعل يقول أحققت حريته لأنك أنت على وإن لم يجب التصديق على المقر من النعم، لا يجب مصادقاً على ذلك القبح كدوده، أما المقر فظاهر، وإنما الآخر علته أن صاحب هذا الحكم أبيع، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكمال، والكمال من الواحد بحكم البيع بل قد اتفق أن يكون يادى البيع حتى لا يكون مستحق القبح، فاما بعد فإنه يكون مستحق القبح، فيكون غاصباً، وقد انصرف إلى "الأحد يادى"، صار كل صاحب الثوب مال - حسب ما يادى قبل بعد النعم، ولو صرح بهذا، كان "الأحد يادى" مائة لأن لاهه بالآخذ غير - قبل قد نسم، فإنه لا يجعل له الأخذ "يسير" فإنه، فقد تصدعنا على أن الأحد كان يادى، إلا أن صاحب المال بعد هذا يدعي عليه شيئاً وهو ينكر، فيكون المون حوله، كما قال - حسب هذه الدراهم ودعوى، وبش الآخر، لا، بل أحسب قرحاً، لا صحاح على الأخذ ما سم بعض، فكذلك هذا، فلا يسو كان صاملاً لأن النعم بعد ما يجب الأخذ يادى البائع قبل قد النعم، لا يكون يادى الشئ، وإن يكون بحكم ملك المشتري، فلا يصبر ثالث مفراً أنه يادى في اللبس بأقرء الأحد منه يادى، وقد سم يثبت إذن الملك، فقد رجع من مكر ما هو حسب ضمان في ملكه، وهو اللبس، لأن أنه ادعى - يادى، ولا يصدق لا بينة - وهذا اختلاف ما لم قال - أحسب عاربه، وقال صاحب الثوب - لا، بل أحسبها جارة، فإنه لا يقضي، وإن ركبا، لأن لاهه بالآخذة يملك الكسبه، ولا يثبت العون (وإذا لم يملك أحداً) "الركوب ما عار من حكم الإذن، لا بحكم الملك، وانشرى بينا - العين والضمعة جميعاً، فلا يكون الركوب يادى البائع بعد ما ثبت أحده يادى - البائع قبل قد النعم

١٥٦٣ - وقد أثر - من أن علته أعظمى هذه الألف درهم، وحال فلان - من غصبه، فهو صامس لسراهم، لأن إعارته الدرهم من - لأن النعم حقيقة لإعارة غير عمن، لأن عاربه اسم لملك الضمة مع هذه العين، ولا ينكر الاتصاف باسم مع مع يقاء عيب - لأن سمعه الدرهم من الوصول إلى غير ذلك، ولا يتبها استيفاء هذه الضمة مع قيم الثمن، وإن تعدر العمل بحقيقة النقطة - وأمكن أن ينضم مجدلاً من القرص على ما عرفت في كتاب لمارية والودعة - كذا قرعاً - وقد كان لرفه بكان الآخذ مال -

(١) حكاه في كتاب، وقال في الأصل وم إلا غير فقه

(٢) ما يرد له قوله من مائة في الأصل وأنت في مائة م

نحوه حتى، وكان لأحر عيسى، ونحو قوله ذلك كان صائبا لأنها معطوفة على كونهما
موصولة عن المندرجين عنهما، كان، أو حكا، وإن الاختلاف في ذلك المندرجين عام يشهد
النسب لاختلافهما به، ويثبت أنهما عليه، وهو المصداق، وهكذا، جواب في شدة
غير ثم انهم من ذلك، وابتدأ لأنه يمكن فرضه بحال المندرجين، لأنه يمكن
الاستغناء بها مع هذا المندرج، فلا يجعل كلمة عن مقولهم، لأن العمل بحسبة قلعلط
محكي، فلا يجعل محكي عن غيره.

فلما قيل في محكي، ولو كان محكي العمل بحسبة المندرجين، فإن الرجل قد سمي
لغيره ليغير به مبداه، أو يجعل مبداه الأمرى أنه لو سمي على هذا، كانت مبداه
لم تكن فرضا، فقد صرف به، أي يكون مفعلا بحسبة المفعول

والجواب عن هذا أن بدل بحسبة المفعول إن شاء الله تعالى، من هذا الوجه، ولا أنه
يحالف المندرجين بعد أن سمي في الكليل والمبورون لاستغناء به عن سبيلين آخرين
لا الاستغناء به مع مبداه الذين، كما يحتمل على الجواز إذا جاز العمل بالحسبة أصلا.
جاء على الجواز، لأنه قد سمي بحسبة، لأنه قد سمي على هذا.

نوع آخر من هذا النوع

١٣٦٩٠ قال محمد بن جرير الطبري رجل قال لغيره هذه لأتبدد به إلى
في من وديعة كنت تسمى، وعن المقري، ليس في عينك وديعة، ولكن في عليك ألف
درهم، وشهد في كبر الأمرين، لا شيء، البعوض، لأن، أو له، وهو الذي به
بعض كعبه، وسمي به، وهو الذي لم يسم لغيره، لأنك، ثم بذلك، وهو الذي قد
تأخذ هذه الألف بدينه، ليس به ذلك، لأن دينه لم يسم به، أو عائد بغيره إلى مصير
الفر من لوديعته، لأن كان الذي وهو الذي لم يسم به، عمل بغيره، وكان له أن يأنزل
الألف لغيره وديعة، لأن إصرار على الأمر والتكذيب، يستلزم به الإقرار.

(١) هكذا في نسخة السبع، وكان هو لأحر مبداه

(٢) هكذا في نسخة السبع، وكان هو لأحر مبداه

(٣) هكذا في نسخة السبع، وكان هو لأحر مبداه، عمل بغيره

فإنه قد ورد في فقرته أن لا يكون له ذلك، لأن ذلك الإقرار السابق قد مطلق بالتكذيب، ومن يوجب ذلك
فقره آخر، فالتصديق من مصاديق الإقرار، فالتصديق فلا يعمل، والتصديق به، كل ما كان أهله
للمادة فعلى حد.

١٥٦١٥ - ونقول في فقرته لك على ألف درهم، فقال فقرته، ليس لي
عليك درهم، ولكن لي منك ألف درهم من نفس جميع جيبته، وأنكر فقرته ذلك، فإنه
يقضي به بالألف؛ لأنك انتقل على "وجود الألف" في الذمة، لأنهما مختلفا في
نسب، ولكن الامتياز في النسب على هذا الوجه لا يرجع اختلاف في الحكم، لأن
الواجب بالفقره من دين في الذمة، ومن التبع بهذه الفقه، فلا يعتبر عند اختلاف

١٥٦١٦ - بولان امر هذه الألف التي في يدي فصبها منك، فقال فقرته
ما غصبه، أنكر من جيبته ألف درهم من نفس مع [مصلحة]، أنكر فقرته ذلك، فإنه
يقضي عليه بالألف؛ لأنها منه، على وجود الألف في الذمة، لأن الفقرتين فقر
مطلق، إلا أن الفقه يعتبر بها بعد تعديل الذمة، بعد تعديل الذمة في الذمة، فصار
عدا إلى الفقه من هذه الوجه، وفقرته لا تفي الدين عسرياً، فهو معني دولهما. بعد
علم وجود الألف في الذمة، من أراد فقرته أن يأخذ هذه الدرهم بعبثها، وأراد
الفقره أن يدينه درهم آخر، فذلك إلى الفقره، لأن حق فقهه صار به، والتصديق
ثم يدين إلى الدين

١٥٦١٧ - ونقول في هذه الألف وديعة لك عندي، وقال فقرته لي سكرت
وديعه، ولكني أنكر منك، أنكر فقرته الفقه، فقلتم له أن أحد باب الألف بعبثها
لأنهما اتفقا على فقرته، لأن فقرته يثبت الألف أنصار أنيب بسبب كاسد للمقر له في
المطل، فإنه يثبت أنيب وديعة عندي له، والفقره يقول بكذا، فذلك في نفس
إني أنكر منك في الحال، حيث وعم أنه منك من اتفق بالفقه، إلا أن الفقه لما تم
بببب لا يمكن المقر به بببب والملك المقر له، فببب ملك المقر له بببب، فلهذا كان

(١) وفيه خلاف، لأن الفقه على ما اتفق على وجوب الألف
(٢) يستدرك من

[illegible][illegible][illegible]

١٤٠٢٣ (١٠٠٠) كسوف الشمس من فلان كسوف الشمس، إلا أني تم
فصل: لأن ذلك تم بعد غير خمسة عشر يوما وهذا الظاهر، فإنه تم بين الفلكين
على، ولا يصحى المراد بالمراد: أن المراد من جود المراد: وجوب فصل على
المسرح: قوله من، ر. ك. مراد من الفلكين لا يجب له. ر. ك. وناشر الفلكين
فما يصح من جود: أن الفلكين في الفلكين، وناشر الفلكين
دعي الأصل

١٤٦٢- دوفال لفلان عم كعق هم من مو هذا البلد، فهدو مسأله طر
 وحيرو الاول ان يكون عد في بلد لغزو، عني هذا ان يذهب مع ١٠٠٠ من
 من هذا كعد هم ان يذهب معدهم قيسه يسما، ك يذهب مع ١٠٠٠ من
 سون من هذا البلد، والد كعق كعق فهدو هم من مو.

د. محمد صالح المنجد د. محمد صالح المنجد د. محمد صالح المنجد د. محمد صالح المنجد

لا يفرقه شيء لاختلافهما، لأنهما لم يتحدافا على الوجوب، فإن لم يفرقا فمما انفرد به بالكف
درهم بدلا من هذا العبد، فإن لم يسلم له العبد، لا يسلم بغيره بدله.

ولو قال العبد عبيدك، وثالثا عبيدك غيري، ولبسته ربي عليك ألف درهم
ثمة، فإن يفرقه ألف درهم؛ لأنهما استلغيا في نفسه التي وجدها لألف، وانفصلا على
الوجوب، أما مطالب ثلاثة دعي وجوب ألف درهم بسبب يده عبيد آخر اشترى منه،
ونفسه وهو أقر بأمر وجوب بدلا من هذا العبد، فقد سلم له هذا عبيد، وقد تصادقا على
الوجوب، وانفصل في جهة الوجوب، وفي مثل هذا ينقص ذلك درهم، كما لو أقر
هذا لفلان على ألف درهم من عصب، وقال فلان لا، بين فرط

١٥٦٦٥ - الوجه الثاني أن يكون العبد في يد المقر له، وفي هذا الوجه إذا صدقه
لمقر قيمته أقر به، فإن لم يدر يسقط الشخص، ويأخذ العبد؛ لأن بيع هذا العبد بيب
صداقتهما، مصار كالتب معاينة، قالوا عاينة أنه شيء من هذا العبد، والعبد في يد
البائع، يقال بمشترى الله الشخص وحده العبد، فكذلك هذا

ولو قال: سمعتك هذا العبد، والعبد عدي، ربح منك عبيد آخر، وقبضته
منه، لا يفرقه لألف؛ لأنهما لم يتصدقا "على الوجوب"، لأن المقر ما أقر بوجوب
الألف حطفاً، ويأمر بدلا من هذا العبد، ولا يسلم له هذا عبيد، فلا يكون مقرا
بالوجوب

ولو قال: العبد عبيدك ولي عليك ألف درهم من ثمن عبيد خر قبضته مني، فإنه
يلزمه ألف درهم؛ لأنهما تصادقا على الوجوب، وانفصل في جهة الوجوب،
والاختلاف في جهة لا يبيع الوجوب من تصادقا على الوجوب، وفي الآخس لو
قال: اشترى من فلان عبيد مائة درهم من ثمن جارية غير معينة، وإذا لم يقبضها،
لأن هذا المنة بالبيع، وثمة يتأخر باعتزال المال

١٥٦٦٦ - ولو قال: تصلان على ألف درهم من ثمن حمير أو غيره، أو من
حر، أو منه، أو دم، إن صدقه الطلاق، في ذلك، فإنه لا يفرقه شيء من هؤلاء جسدًا،
لأن التاب يبعد فيها كسائب معاينة، ولو عذله ببيع حمير أو حرير، أو حرًا، أو كلب

فرهم، ثم مكى عدس، وكذبت هذا، فأما إذا كذبه في نكت، وقال: سي عيك قلعة
فهم من شئ متاع نصيب، قد افتر، لا، بل من شئ نصيب، دون عدو قول لمجر حصة
لا يصدق، وصل أم فصل، وين، به ألف فرهم؛ لأنه فتر موجب ألف درهم، ثم رجم له
ثم مكى واحداً عليه، فكان راجعاً عما شربه. فلا يصدق، كما في حال (البلاد) على
ألف درهم من شئ متاع، عليها، إلا أني له أخفى، فإنه لا يصدق في قول أبي حمزة:
لأنه أثر في موجب رثة ادعوى بوجوب تأخير المطالبة إلى (أبد) فله يصدق، وما أم
مصلحة، فكذلك هذا، وعلمت يصدق إذا وصل، ولا يصدق إذا فصل، لأنه فتر
فالجواب "أ" وبين ذلك سبباً ينافي الجواب، فله يصدق في ذلك إن كان مرصداً، ولا
يصدق إن كان مقصوداً، كذبه بالطلب في الجهة: كما مر قال لعل على ألف درهم
مر تمن متاع ياغبها، لا، اس به أخضه، وكذبه بالطلب في جهة، إن وصل عدو،
والفصل ثم يصدق، فكذلك هذا.

١٥٦٢ رمي عثمان بن حذافه بإذافه إلى الله من درهم حرام، أو
قضى. وما في لاديه. قال لاسي لا تحزى بطل الحرام معه حلال جائز، لعل ثوبا
عنه ليس يرد، ولو زال ملان على تكف درهم صحيح فصدقه حلال، فلا شيء عليه.
لا تفتقه أنه حسن، وإن زال ضرره بل هي كرم عليك حق، فالقوس مؤنة - لأنه قد
يأكل، ثم ادعى بطلانه، لا يصديق، وعلى عثمان ف. - علي أنه درهم دورا
رد بطلان، إن صدقه حلال، فلا شيء عليه، ومن كذب لزمه مال

نوع آخر

١٥٦٦ھ - وزیر اعلیٰ الرحمن صاحب قلعہ علی علیہ السلام فرم سے جس میں: جو
فرس، کافرانہ، رواج اور سحر، کہنے لایمادی عند میں حسد، جن آم
فصل، ویزمہ نام فرمہ جہاد نقد اللہ، وقال أبو یوسف، محمد بن واصل صدق
وکریمہ ملائم، اب محصل لا یصدق ویزمہ انج جہاد عند اللہ، کہ موبہا، ان قوله

(۶) ایکٹ ۱۹۷۲

(۷۲) سامی القوی صاحب الاموال وگیتہ من عندہ ہے۔

ج ١٤ - كتاب الزماني - ٢٢٧ - الفصل ٨ - الاختلاف الرابع بين الحق والقرينة

فأما إذا دعوى البراءة من عب الزبانية في جسد شمس نطفة تسميه ، وإن نوع آخر من الشهود من حب لمر ، كما كان إلا أنه العبرة في باب الاستثناء بلفظ ، وليس كما ثر فإن لفظة هي كمر حقة من من مبيع لا أنها تدعى ، لأن لو كان ولا أنه ردى ، بيان مبيع ، وليس دعوى البراءة من العيب ، لأن الحقة في حب الأوصاف أنواع ثلاثة ، حرة ووسط ودية .

١٥٦٢ - ولقد قالوا : لو اشترى حقة مثلاً ، أو حرة رديته لا يكون له الرد بالعيب . فلهذا صح مرصولا ومقصولا ، فأما دعوى البراءة في العيب دعوى ردية العيب في النعم ، لأن النعم نوع ماله فلا بد من أن يكون بيده العيب ثم يبيع في ذلك محكماً ، كما في سائر الأمور ، وإذا كان دعوى براءة من العيب لم يصح إذا جحد الآخر ، وصل أم حصل كما في جانب المبيع .

فما سألنا من مسألة الحقة أن لو قال : لفلان هي كمر حقة من نمن مبيع إلا أنها بخسة أو مسوسة ، ولو قال هذا لا يصح مرصولا كان أم مقصولا ؛ لأنه يأن عيب في الحقة ، فيكون مدعي البراءة عن العيب في النعم ، وأنه لا يصح مرصولا أم مقصولا كما هنا ، هذا إذا قال : لفلان على ألف درهم من من مبيع أو عرض إلا أنها ريوف أو مبرقة ، فلما إذ لم يقل ، ولم يبين بجهة ، ثم قال : هي ريوف ووص

فإن القصة أو جعفر لم يذكر هذا في الأصل . نمن مشبه من لائق ، هو على الاختلاف ، وهو الذكر نمن ، ومنه من قال جهنم يصدق جمداً ، لأن جمده يحب على بعض الوجوه دون البعض ، فلا يجب مع الاحتمال .

١٥٦٣ - ولو قال : لفلان على ألف درهم إلا أنب سبعة أو رصاص ، عند محمد دعوى ردية من أبي يوسف ، هذا ظير قوله إلا أنها ريوف وهي رواية أخرى عن أبي يوسف أنه يصدق ، وهي وانعاب انطافئ إذ أو قبصر ألف درهم ، ثم قال : هي ريوف يصدق ، وهو مال مستوفى لا يصدق ، وإن مات ، فقال ورثته . هي دعوى ، ثم يصدق ، وهو مال لفلان عند ألف درهم ، ثم قال : هي ريوف يصدق ، ولو مات ، فقال ورثته . هي ريوف لا يصدق ، لأنه صار دين من مال الميت ، وهي للضرورة والحبب إذا مات ، مقر ، هذا ورثته . هي ريوف لا يصدق .

٥١٦١ - وفي كتاب التصغير إذا قرئوا فيها ألف درهم، ونصب ألف درهم، ثم قال إنها يروى بمدى وإن فصل، وهي بين حدة، والمرضى فالفصل، وتوكل في العصب الودنية لأنها ستوفى أو ربما من مدى إذ وصل

٥١٦٢ - في معنى إذا قال غصبت ألف درهم، وسكت، ثم قال هي يروى بمدى من موز ير حبيبة وأبي يوسف، ويصدق في الودنية، وإن قال، هي سكتة بمدى إلا إذ وصل، وتوكل في هذه المسائل ضروره مقطاع الكلام عنه، ثم وصل نعر أبو يوسف أنه يصح به الاستئذانية

٥١٦٣ - وفي الزمر عشرة ألف في قرقر أو من مبيع ثم قال هي من الكسبة، ثم بعد ذلك وصل، ودلا بمدى في الزمر من إذ وصل، وأما في البيع فلا يصلو في موز أبي يوسف لأول، وقال محمد بن عبد الله عنه مائة الف، وكذا الخلاف في موزة عن عشرة دراهم ستوفى من قرقر، أو من مبيع، ولو قال، غصبت عشرة ألف، أو قال، أو من موزة عشرة ألف، ثم قال هي من الكسبة بمدى

٥١٦٤ - وفي كتاب أبيه لشيخ الإسلام أن لمسلم إليه إذ قرأ بقصر من لادن، ثم ادعى الزم إليه، وجميعه على أنه لو حله إن كان أقر بغيره، غير أنه في حقه، ولم يقره، أو ما شاهده لم يقره، لا يسع دعوى الزم إليه، وإن كان أقر بغيره الدرهم، فالقول بغيره السلم، وإني عليه من ضلعت إليه بياضاً، وهي الأحكام، القول بمسلم إليه مع يمينه، وعلى رب مدع الزم أنه لو

ولو قال، مدع، ولم يرد، فالقول للمسلم به بعد كد في موزة نصب فيدرهم، بل أوى، إلا يروى في قوله نصب الدرهم لو ادعى أنها ستوفى أو رصاص، لا يكون مدعى، وهي موزة نصب يكون مصداقاً، وفي قوله غصبت يكون مصداقاً، ولو قال لملان عن عشرة مثاقيل فضة، ثم قال هي سكر، أو قال مثاقيل على تصديره، ثم قال هي من صرحت ذلك النوع من زراعه، أو قال هي من نقد كذا كذا إن كان قال عن من غصبت، فإنه يصدق عندهم حبيبة، وصل أو فصل، كذا لو قال، لا أن يروى، وإن قال من قرقر أو من مبيع، إن كان ماسماً بعد لبيده فإنه يكون مبدقاً عندهم حبيبة، وإن لم يكن نقد، بل إن فعل له بمدى

عنهم جميعاً، كما إذا قال: لا يب وهو، مفصولاً و. ب. ص ذكر أنه يصدق، ولم يحك فيه خلافاً من متبعي من قال ما ذكر في الكتاب عربياً أي يوسف ومحمد، وما على قول من جهة لا يصدق كإبراهيم إلا أنها يروى، أو يبرح، وهذا لأن قد يندفع إذا كان لا يبرح في هذه البلد، كان يبرح هذا البلد، فكان قد روى: إلا أنها يروى سواء، ومعه من قال بذكر في الكتاب قوله، وعلى قول هذا المذاهب يحتاج إلى حجة إلى الفرق

والفرق أن دعوى البرائة دعوى عبية في الشمو، فيكون مدعى البرائة هي العيبة والبيع يترك، مما قد يبرح سواء، وقد بلغه كتاب ليس دعوى عبية، إنه هو مائة مائة، وقد أقر بذلك أهم، وأحمل النوع، فيض فيه بيانه

وإذا قال العبرة أصبحت في مائة درهم في كبر حصه، ثم قال بعد ما سكت إلا أني لم أتخذ منك والبر، الاسم، لا، من قبضته، فالقول، قول رب السلام مع يمينه استحساناً، وفي القياس القبول هو المسم إلى

وكذلك هو قال: ألعن عشرة ذراعهم إلا أني لم قبضها، أو قال أقرضني عشرة ذراعهم إلا أني لم أقبض، يبر على قتياس والاستحسان على ذكره

١٥٦٢٦- وفي الحساب إذا قال لعنة ألعن ألف درهم، رسم يدفعها إلى، فإن قال ذلك مفصولاً لا يصدق، وهو صلي، وإن كان كلامه موصلاً، لا يقول له وكنت إذا قال ألعن ألعن نفسي، لكن ثم يدفع إلى، ورسم كلامه

١٥٦٣٧- ولو قال دعوت إلى الفناء أو تفتني الفداء لم قبضه، ولا لم يوسف لا يصدق، وهو مائة (أو قال محمد) يقول، فونه، ولا ضمان عليه، ولو قال قبض منك، لا، وحدث منك الفناء، لكن ثم دعوى حتى أذهب لا يصدق وهو فاسد، وسيكون من مسألة الفرق هي فصل الفقرات بخلاف ما ذكره

نوع آخر

١٥٦٣٨- في نسخة في المصنف الصغير إذا أمرنا بفتح ألفه فدهم من
 ثم صاع ، هـ ودهم فلا ألف درهم ، فوفى نصيبه ألف درهم ، أو قال
 نصيبه ألف درهم ، هـ قال أنصبي ألف درهم ، ثم هي نصف كذا ، كذا هي ذلك
 كنه ، فإن حصل لا يفتى في ذلك كنه ، وإن وجب صدق في ذلك كنه ، لأن هذا استثناء
 من ماله في الاستدلال لا يصح إلا موصولا

١٥٦٣٩- في نسخة في الألف على مائة درهم مائة ، لا الهاء ، حمزة أو
 وزن سبعة ، وبها ، أن في عشرة ثوب خمسة هـ دل ، ستة مائة ، عهد عني ووجهي
 الأول ، لا يدور ، إلا أنه ورد حمزة أو سبعة ، وموصولا ، وفي هذا الوجه
 يصح رتبة ، وإن كان في الألف آخره على ورد ، والـ و على وزن سبعة

الوجه سبب ، لا يدور ذلك موصولا عن آخره ، وإن عني وجهي ، إن كان
 فقد التذلل آخره ورد سبعة ، ويصير أن كل عشرة درهم من سبعة مثاقيل ، لا
 يفتى فيما قال : لا بيان في ، فلا يصح موصولا ، لا استثناء

بيان ، إن كان لا أنه ورد حمزة إلى ذلك بيان بغير ما عني مطلق اسم القدرهم
 لأنه ذكر الله لهم مطلق ، فيبطلون به على وزن حمزة ، سبعة ، كذا بيان ما عني وزن
 سبعة ، ولا أنه بغير ما عني ، يعرف : لأن مطلق اسم الدارهم يعرف له عند ثوب عرفا ،
 كذا الواضع في شيب قدره : لهذا قلنا إنه يصح البيع ، وإن لم يكن فيه الدرهم
 لأن البيع يعرف من مقدار الثوب ، وإنه معلوم ، وإن لم يكن ، هـ عني سم ثوبهم إلى عند
 ثوبك ، وعند بيد درهم بوزن سبعة يكون مقرر بأن درهم بوزن سبعة ، فإذا قال
 ثوبك ووزن درهم ، بوزن ثوبك الحرف ، فلا يصح موصولا ، وهذا بخلاف ما عني
 ثوبهم والدليل من التكرار أنه في آخره سبعة موزون أو تكرر مثله بمحضه ، ثم
 قال : لو أن عني سبعة كذا ، فإنه يصح ، وإن كان موصولا ، لأن ذلك بيان بغير إعراف

(١) حكمكم في خلاف الأسلوب

(٢) وفيه ما لا يوافق

لاسم [والعرف]، أما باعتبار الاسم^(١) لأنه ذكر الحظفة مطبوعة في الإعراب، وأما باعتبار الحرف، فلا يصح معصولة، فلأنه ليس قياساً بين الذين عرفوا بعض حصة من أوصاف الحظفة عند ذكر الحظفة مطبوعة في معانيهم حتى يتصرف مطلق الاسم إليهم، ولهذا لم يشترط شيئاً معه في اللغة، لا يحرروا شيء يكون يراد منه، فكان الأمر به مجعلاً في حق الحصة باعتبار الاسم والعرف جميعاً، وفي حصة ما بين كان بيان تقرير باعتبار الاسم والعرف، صحيح، فأما في الدراهم والدنانير بخلافه على ما مر

١٥٦٤ - هذا إذا كان بيد المالك الذي أمر فيه، ودرهمه، فأما إذا كان يورث خمسة، كما في حوزة، فإن دراهم يذهبون خمسة كل خمسة درهم يذهب درهم يذهب درهم يذهب درهم، وكانت الدراهم في الامتداد على وزن خمسة ثم زيد منه مثقال آخر، فصار على عشرة، ثم زيد مثقال سم زيد عليها مثقال آخر في وزن عشر رطل الله عنه، فصار كل عشرة مبالغ مبالغ، فاستقر الأمر على هذا الإحصاء، فإنهم ما رأوا على خمسة مثاقيل، بل في دراهم يذهبون على ما كان في الأشياء، فإذا كان يورث خمسة، وقد يذهب خمسة، كان هذا بين تقرير باعتبار الاسم والعرف، فيصح وإن كان معصولة، ثم إذا ذكر ذلك، معصولة، وكان يورث دراهم يذهب خمسة حتى سم يصح ستة مائة درهم يورث سبعة مائة مائة لا باعتبار العدد، حتى إذا كان يورث مائة يورث سبعة، ولكنه على حسون يخرج من المعهود، لأن قوله - عند في الدراهم والدنانير - لأن الدراهم والدنانير موزونة شرعاً على ما كان عليه السلام - القصة بالمعصية مثل مثل يورث والدراهم بالمعصية مثل مثل يورث يورث، ولهذا كانت الدراهم موزونة بوزن، كان قوله - عنهما فيهما غير طامحات للشرع، فكان لعمري

٢٥٦٤ - قال - وكذلك إذا قال -^(٢) هي كما يدخل في ائدة بقصد خمسة أي يورث

(١) بين المجموعين - فليس الأمر ولله من طه، م
(٢) أخرجه أبو حنيفة في مسنده من طريق أبي هريرة - رضي الله عنه - ٣٧٣/٣ - ٣٨٩، وفي صحيحه من صفة ٢٥٨/٢ حديثه (٢٢٥٥١) - وفي أبي شعبة في صحيحه ٢٩٨/١ حديثه (٢٢٥٠٣)، واللفظ الأول معصية، وحديثه يورث في معصية ١٢٥/٨ حديثه (٩٨٣)، وفي صحيحه "معصية" (٢٦١) حديثه (٢٥١٩) وأحمد في صحيحه من مسنده ١٧/٢ حديثه (١١٤٤٧)، وإسحاق بن راهوية من مسنده ٣٥٤/١

كل مائة درهم خمسة وسبعين مثقالاً لا سبعين مثقالاً ، في حرم لها كالحجاب فيما إذا قال الإناث وزن خمسة إن ذكره موصولاً لا يفتى إلا كان بعد تسليم وزن كل مائة سبعين مثقالاً ، لأنه بيان بتغيير باعتبار الفرق ، وإن كان بعد تقديم وزن كل مائة خمسة وسبعين مثقالاً ، كما مضى وإن كان مفصلاً ، وقد يكون كذلك ، فإن الوزن يعتد به باختلاف البلدان ، فإن وزن ستم مثقال أكبر من وزن جعدي ، ومسجات مسمو قد أوجع من مسجات أهل بخارى

هذا ، وذكر قوله هي ما يدخل في المائة نقصان خمسة مفصلاً عن الفراء ، إن ذكر موصولاً [عن الفراء] ، إذا ذكر موصولاً^(١) يترادف ، فإن يصح بيانه على كل حال .

١٥٩٤٢ - قال إذا كان الفراء في بلد يقدم مخصص ، بأن أن يعلق عليه مائة درهم عمدًا فهو عس أقل يعود ووثاق وإذا ادعى الطالب الترابه ، كان القول قول الفراء مع عيته ، وفي رواية الأثر لأن أقل صغيرة ، والزيادة شكوك ، فمد منه الأقل لهذا ، وإن جازت له لو جازت أمر أنه على مائة درهم ، وفي البلد يمد مخصصه ، والكل في الزواج على السواء ، فبالحق يتصرف إلى [الأقل وزن] ، وطريقه م فلتا ، والإفراء والحقق في حد ، بخالفان سبع ، فإن من باع شيئاً بمائة درهم ، وفي أسد نفود مختلفة ، وكلها في الزوج عس السواء ، قاله يتصرف إلى أقل سكرور ، حتى لا يجوز الطبع والكنكاح في هذا مظهر سبع ، فإن من تزوج امرأة بمائة درهم ، وفي البلد تقود مخصصه ، والكل في الزوج سواء ، لا يتصرف الكناح إلى أقل النفود ، وعس كاسب التسمية فليد

٢٤٢٢ - وبأن رجلاً بالكنكحة أفتر أن يعلق عليه مائة درهم بصري علفا ، ثم قال من مخصص دائر ، كان مائة هي تنصرف موصولاً لا يصح ، وإن كان موصولاً يصح لأن مائة هي مخصص دائر استاء مضي ، فيعبر بالاسنة صريحاً ، وذلك صح موصولاً لا مفصلاً ، كذا ههنا

(١) ما بين المظنونين من بعد من الأصل ركبته من ط . هـ . م

(٢) ما بين المظنونين من بعد من الأصح والاختلاف من ط . هـ . م

قال ثوابت لو كان لعلان على ألف درهم أيضاً بقدر نصف درهم، إن قال.
 ذلك موصولا يصح، وإن قال 'موصولا، لا يصح؛ لأنه استثناء من حيثير بالاستثناء
 صريحاً، لأن قال لعلان من ألف درهم أيضاً إلا نصف درهم، وذلك يصح موصولا
 لا موصولا، كذا، وهنا - والله أعلم بالصواب -

الفصل التاسع

في الإقرار بشيء مبهم

هذا الفصل يشمل على أنواع:

١٥٦٤٤- ينزع لأور، إذا قال: لقفلان على دراهم كثيرة، معناه (ثلاثه دراهم؛ لأن هذا أقل الجمع الصحيح، ولو قال: له على دراهم كثيراً 'عشرة دراهم في قياس قول أبي حنيفة، لأن محضره أقصى ما ينتهي إليه اسم التراحم، وبعد العشرة يذكر باسم الدرهم، وغلا يلزمه ما نأخذهم، والفتاير الكثيره عند أبي حنيفة عشرة، وعندهما عشرون، فهما صبر الصاب صمما، وفي الجامع الأصغر لا بعد حتى يكون معه شيء آخر.

١٥٦٤٥- ولو قال: كذا درهمان، لزمه أحد عشر؛ لأنه أقل عددي، وليس بينهما حرف العطف [ولو قال: كذا وكذا درهمان، لزمه أحد وعشرون] وكذا هذا في الفتاير والكلي والبورس هكذا ذكر في الأهل.

وفي المدون وفي برادر هشام: قال سمعت محمداً يقول: إذا قال لقفلان، على كذا وكذا، درهمان، أو قال: كذا وكذا درهمان، فهما عند سراه، ولزمه أحد عشر درهمان؛ لأنني إذا نظرت إلى قوله، درهمان، فهو أحد عشر، ثبت له ما مال كذا وكذا، فهو أحد وعشرون، دأبى أن يعقل حس، ولو قال: له على كذا وكذا، درهمان وكذا وكذا ديناراً، فعليه من كل واحد منهما أحد عشر.

١٥٦٤٦- بر قال: كذا وكذا ديناراً ودرهماً، فعليه أحد عشر منهما من كل واحد للنصف، كأنه قال: أحد عشر درهماً وديناراً، وبه قال أحد عشر ديناراً وأحد عشر درهماً لزمه أحد عشر درهماً من كل واحد منهما.

(١) ما بين المصنفين سائط من الأصل وأثبتته من ظاهره م.

(٢) ما بين المصنفين سائط من الأصل وأثبتته من ظاهره م.

موضع آخر

٥٦٥ هـ قال العلامة علي بن أبي طالب في سبب من الإسلام: إن قال
ذلك معصية لا إله إلا الله، ووجهه موجب لا يوجب ذلك بل هو واجب لا يوجب
سائر شئ من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من
الإسلام. في رواية أخرى ما به يلتزم في ما ينبغي من ذلك فهو معنى جوهري. وهذا
مكي تدبر عليه. اعرف، ففتح موضع لا لا مفسر لا

٥٦٥ هـ قال العلامة علي بن أبي طالب في سبب من الإسلام: إن قال
عبادة حتى لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق
لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء
من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من غير محض

و يعرف ذلك من قوله تعالى في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها
فذلك هو الزكوة الذي هو من هذا الوجه وهو قوله إعلان عن الحق لا
يراد به إيمان من الله وإنما هو إيمان من الله في الزكوة والدين بها في الزكوة
والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة
والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة
والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة والدين بها في الزكوة

٥٦٥ هـ قال العلامة علي بن أبي طالب في سبب من الإسلام: إن قال
الاعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق
لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء
من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من غير محض
لأنه لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء
من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من غير محض
لأنه لا يوجب في نفسه شيء من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء
من غير محض لأنه أنما يكون إعلان عن الحق لا يوجب في نفسه شيء من غير محض

وكانوا قد قسموا بينهم في سفره لأبعد ذلك - إلا أنه لا عي البرد - ثم لم يبق إلا ما كان
حلف الفخر على أن لا يذهب على وجهه.

وكانت في قصص المذنبات - من شاء الله تعالى -

ولو عسر عني، فقال هذا الخلع أو اليس أو التيب أو هذا اليه، من غير أن يوصي لم
جسدك، وأنه جرمي أنت، لا، أ جئت لو سبي النكاح أو لظفاد بدني هذه المرأة،
بصدقه، ولو قال لا حق لي في هذا النكاح، من غير أن يصرح بصدقه، ثم يصدق، وإن
عن عطفه من لا يرضى به بصدقه، وإن قال: يا صليها صلي

٥٧-٦٥- يوقال به في هذه الألفاظ حقاً ثم قال [عرباً الموصوفاً]
 يورخه يصحبني، ما قال له في هذه الملاءة ثم ليس بمسكني ثم يصحبني لأهل نعيم
 ملاءة سيرة موخر من بيت ذرم يستأجره فربما عجب من محمد بن أبيه يعني لك
 صرح حيوان عمرو بن دراج، لا يفتق

عہد می بدی، حلی، دارک، لہری، قہ شریک، ارفان، ہو س کی لہ، عہد پہنچا
پہنچان، ویر، کمال، دہ، ارفان، قہ، سہما، تلاتا

سورة الاحقاف

في تنمية بعض ما أتريد.

[illegible]

بمع آخر

١٥٦٥٧ من محمد بن الأصم وجل قال لعيره، لثني عني هذه سنة،
 ولم يسمها، قبل بمقره، دوح بمسك، وتقم البيه، وسجلت في الأمان سري سنة
 بعينها، وهذه المقر أعدها، بعد فحما عليه، دوح كده في دوح وعين صر ما يقد
 المقر له، تقم البيه عيب في الأمان سري، ويد لم يسمها حنقه، فإن بكل فقد اقربها
 للمقر له، فإحدها انقر به في حنقه، فلا تقي للمقر له، لأن إلى ادها، تقر به سنة
 ثم تلت وفتي اقرب به، يد رد المقر الزاوية، وإن لم يدع المقر به سنة بعينها، يد المقر
 بالبيه، لأن الأمان سري، يد يد به، قللمقر له أن يحسن عن جميع نعمه، فإن
 بكل أحدها المقر له، ون حنقه عني صيها، صا: المقر له سري في عني، فإن كان
 حنقه حنقه صار له حنقه الحنقه، فإن مات عن البيه، قام ورثته مقدمه في البيه، فإن دم
 بسو، وحار عني يعلم، فسمقر به حنقه الحنقه، فإن ولد به، كان بسما على هذا
 احسان سري للاصول، وقد سري حيوانا وافرقي ولعمري

١٥٦٥٨ - ولو قال له في دراهم هذه عشرة دراهم - دراهمه مائة للمقر له
 عشرة دراهم ورد سري، ولا يسمي المقر له أنه في المائة سري، وإن كان فيها ديوب،
 عطا في سري صادق؛ لأنه في دراهمه، فيقبل قوله إن ديوب، وقل له في
 طلع في هذا كرحطة، فإن حنقه لا يعلم كرا، فهو له كله، ولا يسمي بويله، لأنه
 لم يسم لإقرار سري عني، لا إلى الدعة، ويستحلف المقر له، استشهد من ذلك الطلع
 ميتا جوارا يمكن، بهصر سري به، ولو كان احمام كرا وت، مهر به، يد كان ثوبه
 من الكره، فله صيا كرا

ولو كان في يد رجل عشر من النعم، صا: فعلان في شركه سنة، ثم ماتت
 النعم في يد المقر، فقال المقر له، ان حلف ثاني بضمك، أم مرق عني دما، ولم
 يصور المقر شهيد، لأنه، المقر الحنقه، بما آخر بثوث الشركه

دعي الأصل، ان قال فعلان على عشرة دراهم وداس، وقال حيوانا،
 ما ماتت وانفرد من القصة، يد فعلان على عني دما، وداس، أو قال قيود

١٥٦٦ - أي المستقر بشرى أبي يوسف في الأمانى إذا قال ثرجل،
اعلان على عاصب منه إلى مرة فإن له حصة ثلث. ليس عليه شيء، سواء كان عليه أو
غيره، فهو عليه، ولو قال ما بين درهم إلى درهم، فحسبه في موب أبي حنيفة،
وقال أبو يوسف يلزمه درهمان

بمع آخر في الإقرار درهم في درهم أو مع درهم أو قبل درهم، وما أشبه ذلك

١٥٦٧ - قال في الأصل إذا قال ثلثان غني عشرة درهم في عشرة درهم،
وجعله على وجوه، قال المقر عيبه في مع أو قبل عيب الواو، فعليه عشرة
درهم. وإن كان عيبه غني، برحه عشرة أو قبل عيبه، به درهمين ثم
عشرة أو عند علمه، رحمه به، وكذلك إذا قال سوى حليفه كلمة في وهي
القيمة ثم عشرة، لأن الدرهم لا يكون طرفاً للدرهم، ويكره عني درهم في
مغير حيلة، ثم درهم واحد، لأنه أقرب بالكثر منه دية في درهم (لأن كلمة على
للإيجاب في التهمة) وقد في درهم لا يكون مطروفاً في شيء آخر، فعذر العمل بمقتضى
كلمة العرب، فلهذا

وعلى هذا قياس حسن هذه المسائل حتى لو قال اعلان عني فمصر حصة في
عشرة درهم، ثم عليه حصة لا غير، ولو قال له على عشرة درهم في عشرة درهم
في عشرة دينار، فهذا وما يوافق عشرة درهم سواء، وهو قال له
على درهم مع درهم، أو بمعه درهم، أو قبله درهم، أو بمعه درهم، فعليه درهمان،
ولو قال قبل درهم أو بمعه درهم، ذكر في الأصل أنه يرميه درهمان، ورأيت في
بعض الكتب أنه يرميه درهم، لا يكون صحتاه قبل درهم يجب عني ولم يجب بمعه،
وبعضه درهم يجب عني ولم يجب عني بمعه

(١٤) ما بين المقرين - أي من الأصغر وأكبره - في م،

(١٥) ما بين المقرين - أي من الأصغر وأكبره - في م

الفصل العاشر في الخيار والاستثناء والرجوع

١٥٦٦٢ - إذا أقر الرجل بـ فلان على ألفه هم عمره في الخيار ثلاثة أيام، لو أقر، أو أكثر، فإن لما يلزمه، وخيار باطل، صلته مطالب هو الخيار أو نفيه؛ لأن الخيار صاو مشروطاً في الإقرار؛ لأنه لم يتكرر مع الإقرار سبب وجوب المال، بل أقر بالألف مطلقاً، والإقرار بصرف لا يحمل الفسخ بعد وقوعه لأن المقصود من فسخ الإقرار "واضراط خيار في تصرف لا يحمل الفسخ لا يصح"، أما في التكاح والخلع، وإنما عتد به الإقرار بصرف لا يحمل الفسخ بعد وقوعه؛ لأن المقصود من فسخ الإقرار صح انفراده، وبقوله لا يتبعه - مع الإقرار - لأن بقوله وجوب الألف ديناً في صلته، وجوب الألف في التمسك كان بالإقرار حتى يصح بيع الإقرار، عرفت أن الإقرار جازعاً كان، وليس بإيجاب براءة، وإذا كان من هو المقصود وهو المقر به، لا يمتنع بيع الإقرار، ثم يكر الإقرار محتمل للفسخ

فإن قيل الإقرار لا يحمل الفسخ بعد وقوعه، فإنه يفسح مرد المنكره قلنا، الرد من المنكره ليس بفسخ الإقرار؛ لأن الفسخ وقع الشيء بعد بونه، وتكذيب المنكره الحق في الإقرار، ليس برفع الإقرار عن نفسه، فإذا صح التكذيب في حقه ظهر أن الإقرار لم يكر ديناً من أصل في حقه؛ لأنه الفسخ بعد وقوعه، بخلاف البيع؛ لأن البيع تصرف يحتمل الفسخ؛ لأن ما هو المقصود من البيع وهو ملك ي بفسخ بالتساخ البيع؛ لأنه ثابت به، والمقصود من البيع الحكم، فإذا كان الحكم مهلاً بفسخ كان السبب قابلاً للفسخ.

١٥٦٦٤ - حداده رحمه الله في إقراره بأربعة فدان رباطاً عليه، لسمع مدعيه يذكر محمد بن الفضل في الأصل، قالوا: ويصح أن لا يثبت له الخيار لأن المقصود من إقراره خيراً، لا يترتب عليه حكم الإقرار، وما ذهب به من غير خيراً، لا يترتب الإقرار، فلا يترتب عليه حكم الإقرار، فلا يثبت له الخيار.

حداده رحمه الله في إقراره بأربعة فدان رباطاً عليه، لسمع مدعيه يذكر محمد بن الفضل في الأصل، قالوا: ويصح أن لا يثبت له الخيار لأن المقصود من إقراره خيراً، لا يترتب عليه حكم الإقرار، وما ذهب به من غير خيراً، لا يترتب الإقرار، فلا يترتب عليه حكم الإقرار، فلا يثبت له الخيار.

١٥٦٦٥ - حداده رحمه الله في إقراره بأربعة فدان رباطاً عليه، لسمع مدعيه يذكر محمد بن الفضل في الأصل، قالوا: ويصح أن لا يثبت له الخيار لأن المقصود من إقراره خيراً، لا يترتب عليه حكم الإقرار، وما ذهب به من غير خيراً، لا يترتب الإقرار، فلا يترتب عليه حكم الإقرار، فلا يثبت له الخيار.

(١) ما في المتن من الإقرار، الأصل في الإقرار من مدعيه

(٢) هكذا في المتن، الأصل في الإقرار من مدعيه، لا يترتب عليه حكم الإقرار، فلا يثبت له الخيار.

(٣) ما في المتن من الإقرار، الأصل في الإقرار من مدعيه

يبينه أنه مقر ببراءه بأد مقتضى إقراره بوجود ألف في ذمته ، لأن المشتري إنما يحمي ذمة المشتري إذا كان السرقه بائناً ، أما إذا كان للمشتري به غير ، لا يملك النص عليه بالإجماع ، فإذ ادعى الخبير بعد ذلك ، يصير مناقضاً ، ولأن المناقضة ترفع بشخصه المقر به ، ويدون تصديقه لا ترفع ، ومع المناقضة لا تصح الدعوى ، وهذا يختلف ما إذا ادعى البيع بشرط الخيار ، وحده البائع ، فأقام المشتري به على الخيار ، حيث تقبل بيته ؛ لأن هناك لم يكن من المشتري إقرار ببراءه ، لا نص ولا اختصاص ، فلم يكن مناقضاً في الدعوى ، أما ههنا سجلناه

مسائل الاستثناء

١٥٦٦٦ - الاستثناء صحيح بلا خلاف ، وأسباب الكسر من الجنس صحيح في ظاهر التروية من أصحابنا ، وعن أبي يوسف أنه لا يصح ، واستثناء الكمال من الكمال ، مطلق ، واستثناء الفليس من كماله ، بخلاف الجنس لا يجوز ، لأنه ، وهو قول محمد ، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، إن كان من المشتري والمشتري به موافقة في الوجوب في اسمه في عقود المعارضات ، لأن كان كل واحد منهما بعد ، في عقود التجارات في اسمه حالاً وموجلاً يصح الاستثناء ، حتى لو كان لعل على الفهم درهم لإحدى الطرفين ، أو دال ، لا كحظة أو إلا عشرة أفلس ، كان الاستثناء جائزاً ، وطرح قدر قيمة المشتري من المشتري به ، وإن لم يكن بينهما موافقة في الوجوب في الذمة في عقود التجارات ، بأن كان المشتري به يجب في الفهم في عقود التجارات في الفهم حالاً وموجلاً ، والمشتري لا يجب في اسمه في عقود التجارات أصلاً ، وإن كان يجب مؤجلاً لا حالاً لا يصح الاستثناء ، حتى لو قال : لعل على درهم إلا ثوب ، أو قال : إلا خمر ، أو ما أثبت ذلك ، لا يصح الاستثناء أصلاً ، والاستثناء تكلم به وراء المشتري ، وليس يرجوع ، إذ الرجوع عن الإقرار في حقوق العبد لا يصح ، وبصبر مفسر قول الرجل : لعل على ألف درهم ، لا يحسمين درهماً لعل على تسعمائة وخمسون درهماً ، وفي آخره مالين ، واشتري مائة ، ولم يبين أن المشتري من ي قاله ، فهو على

لا عسر، رهم، قد نصيب إياه (عليه) لأنك لا تنزهه لأنه سمع المشرع فصيح
لا عسر، رهم، على استثناء العسر، والعسر يكون مع عسر اسطوف
عنه، ولو كان به عسر ألف درهم لا رهم ففقط، كان لاسماء صحبها
لأنه قد نصيب رهم، لأنك لا ترى ثلثهم لأبى موسى، قد عسرهم
مطلقاً، فك لا يستند، لا عسر، انفساً

[illegible]

۱۵۶۸ رمی مسمی 'و قال أم حنفية: إنا نأمر' علي تعالى علي صفة
 قد عرفت لا غيبا، فعليه - و حسنوا در حقا، و كذا في نظير هذا الجس
 قوله: إنا نأمر، و ما سببه أحد من الأعداء علي الخصم، حد (من المسمى) لا يمتنع
 الشيء، و حد - إلا، عرفت، و إذا، جب الخصم، و ما در حد، و قد استمر الأول
 و هو في بر حد، إذا قال: نأمر، عن عمر در حد، لا يمتنع، و هذا نظير قوله: نأمر
 علي عشرة درهم (لا سيما، فعليه آخر من نأمر)

(1) $\mu_{\text{H}_2\text{O}} = \mu_{\text{H}_2\text{O}}^0 + RT \ln a_{\text{H}_2\text{O}}$

(١) الحيلة في الرعي والصيد والاربع من عصر ذلك اذ لم يزل

(۲) مکتوبی از سوی اهل بیت (ع) در این باره که در آنجا آمده است: «وکتبی در مکتوبه»

12

(۱۵) میں نے بھی نہیں سنا ہے کہ ان کے پاس کوئی کتاب ہو۔

۱۵۶۷۵- احسن من ریاضی کتاب الاختلاف فی وجز قال نعم، لك على
 ألف درهم ولا خصماته وخصماته، قال له يوسف، هذا صانع لألف، ولو كان
 لك على خصماته وخصماته، لا خصماته، قال صانع، هذا أو لك خصماته
 والأستاذ من خصماته حينئذ

۱۵۶۷۶- وفي نسخة قال أبو يوسف إذا كان بيني وبينه، وسيس غيره
 من صنفه، فوعد غير يوسف، بالصلح، ووجه ثوب من ثوب من محمد إذا قال
 لفلان عني ثوب، فهو لا يملكها، وقال لا طرفة عينها، أو لا، قال ما
 أقدمه من ثوب، بها جبر، ولو قال لا سهم، ثم قياس ثوبين، حقه ثوبه
 حقه الأستاذ، لا لأنه جعله سهم غيره من الناس، وعندهما بينهما
 نصف لهما، لا لأنهم مباحه من النصف عندهما

۱۵۶۷۷- وفي نسخة، درهم عن محمد في وجع قال غيره، لك عني ألف
 درهم ووضح الإمام، أنه سبعة، إذا في قيس فو، من يوسف، بغيركم مستوي
 الثوب، حقه ثوبين، فإن كان يدي حال سبعة، فربعه دينار، بقدر كوسون أربعة
 دينار، فلو صرح، فإن كان يدي ثوبين، جعله سبعة، فربعه دينار، ووضح

قال محمد، قال من يدي ثوبين، فطوبه ألف، فوضح قلنا، أنه درهم، ولو
 قال له عني ألف درهم، لا مائة ووضح، جعله سبعة، فربعه دينار، فوضح

۱۵۶۷۸- وفي نسخة من نسخة عن أبي يوسف، إذا كان مني هذا الثوب
 من الدراهم، فليس مائة، لا ألف درهم، فوضح قلنا، فو، من يوسف، بغيركم مستوي
 فلو طوبه ثوبين، والألف دينار، قلت لم يذكر، إنما كان فيه ألف درهم
 غير أن ذكره في من الألف، فلو طوبه ثوبين، فوضح قلنا، أنه درهم، فوضح
 به، فالأستاذ ناض

۱۵۶۷۹- وفي نسخة، إذا قال ثوبين، هذه الدراهم مائة، فوضح قلنا
 فوضح، فإن وجد كلامه بألف قال سبعة، فوضح قلنا، فو، من يوسف، بغيركم مستوي
 جاز، كما قال، ولو لم يكن، نصب أحير، فو، من يوسف، بغيركم مستوي، فوضح

مسائل الرجوع

۱۵۶۸۱- قال ابن الأثير: "إذا كان الحمل على أنثى درهم لا يلحق حلماته، فعليه أنثى، لو أنثى به على درهم أبيه، لا، بل حلماته أسود، عليه فعليه، وكذا الحمل والردى، لأجل أن كاهنه لا، بل إذا ذهب هو من دياره، قبل كذا النظر له، يدرى لما لا حلماته، أحمد أحسن أو حلماته، وإن كان النظر له وحناء، بل كان أحسن، محض برمه لما لا حلماته، ورن كان حلماته، لمحه أكثر اثنتين، وأصلها، يدرى بها إذا كان النظر له واحد، وقد أجمعت على أنها ذكر، من صلاته لأبيس والأشود وأبيد والردى.

ويكذلك إذا كان الحمل على درهم، لا، بل درهمان، فربما درهمان، مستحساناً، يدرى بها إذا كان النظر له، واحد، وقد اختلف الحنفية، فإن كان الحمل على ذكر حلقه، لا، بل ذكر، فربما يدرى كلاًهما، وكذلك إذا قال: الحمل على درهم، لا، بل درهم، يدرى به كلاًهما.

يأباه فيما إذا كان النظر له ثلثان، والحنفية محتلمة، إذ قال: الحمل على ألف درهم، لا، بل قد لا (آخر على مائة دينار، الحلقه على ذكر حلقه لا، بل ولما لا غير على ذكر، فربما، فيما إذا كان النظر له ثلثان، والحنفية محتلمة، إذ قال: الحمل على درهم، لا، بل لثلاثين.

۱۵۶۸۲- أبو نوحان: الحمل على محرم من نفس ذرية، لا، بل جوارده، فهو جوارده، في شرح بعض، رهن عليه، بل جوارده، ككتاب اختلاف، وإن قال: الحمل على فقيه جوارده، لا، بل حركاته، لزمه الجواردي، كأنه خصه جوارده.

۱۵۶۸۳- أبو نوحان: حلقه لا، بل ذكر فقيه، لزمه النكران، اختلاف الحنفية، وفيه أيضاً، لك أنثى درهم من العبد، لا، بل من الحنيفة، لم يدرى بالأنثى، واحد، ولو قال: الحمل على، بل من، لا، بل من حنيفة، لزمه حنيفة، وكذلك لو

(۱) ما بين المقوسط منطوقه الامور، يشهد على ذلك، م

(۲) حلقه من الأصغر، وكان من ط جواردي، ومجموع - جواردي، حلقه، اختلاف من لافان، الإجماع

من هذا نصك لا، بل من هذا نصك، فإنه لم يرد عنه شيء، وبخاصة وهو المتيقن
أن يجعل العشرة من أي الصكر ساء

١٥٦٨٦ - وروى عن رجل عن رجل مائة درهم، وروى عن رجل مائة درهم
أخرى، وكل واحد منهما كفى من صاحب، وكل مال من مئة على وجه، وروى عن
صك واحد فقال رب الدين، فبعت من هذا عشرة، لا، بل من مئة لكل واحد
مهما عشرة، لأنه أمر بالفض من رجلين، وكل واحد منهما حق على حدة، فلا
يصدق على إبطال من أحدهما، ولا فضك تفصل للقدم، وذهب لو كمال من رجل
واحد لرجل واحد، فقال رب الدين، فبعت عشرة من هذا الصكر، لا، بل من هذا
التكفيل لزمه

لو كان لرجل على رجل ألف درهم، فقال رب الدين لئلا يكون، فبعت على مائة
مئة مئة، ثم قال، لا، بل درست بها مع علامك إلى مائة مائة واحدة، لأن من
درهم أرسل بها بيت مع ثلاث، وثلاث مئة مئة بمائة درهم، فبالطالب
صدقت وقد حدثت منه في مئة مائة صدق، لأن من عليه مال واحد، وهذا يصلح
داخلا في إقرار المقل

١٥٦٨٧ - قال النعمان بن حمزة الحموي، هذا إذا قال لزيد بن زيد الدين عشرة
لوصلت بها إليك مع سلام، بغير حرف الواو في أوله (مأف)، كبر حرف الواو في
أوله (أ) عشرة درهم أرسل بها بيت مع غلام، وعنده درهم بعت به بآسيا، فقال
رب اثنين، صفت، بهذا إقرار بدينه والمعتبرين (١)، لأن المار للتعلم بمصنف المتأخرين
وكان الشيخ الإمام عم الدين النسي يقول هذا وجه حسن، وكان يقول ذكر من
بعض روايات هذا الكتاب بغير حرف الواو، ولو كان به كمال، فبعت مئة مئة
لا، بل من كمال مئة، لكن وجه مائة، لأنه فخر بمصنف الدين من رجلين، وكان
واحد منهما مطالب بالدين، بخلاف الفرسون، لأنه لا شيء عليه، لأن إذا كان يصلح
كل واحد منهما على دين، ليس له ذلك، لأنه فخر بمصنف مئة، فأم يصح دعواه غير
ذلك، والاستحالة يربط بيني وبينه

(١) ماير، مطويع، حافظ من، دحل، رئاسة من ط. ف. م.

بعض الاحادی عشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

١٥٦٩٦ - هذا إذا دفع المقر بالإقرار ملكك فلعن، وشي بالقران بالدفع، فاما إذا
 دفعه بالإقرار بالدفع، ولم يلاقه إلا ملكك للطلق، بأن دفعه لألف ودفعها إلى
 ملاق، وحى ملاق، بعد عى وحوى الأول أن يقر بالدفع كونه مأموراً بالدفع من
 جهة الثقل، وأنه عى وحوى أيضاً، إن دفعه لغيره، في كونه مأموراً في الدفع من جهة
 المقر، والمقر، فغير، وإن شاء، دفع الألف إلى الثقل بكونه ملكاً به تصددهم، وإن شاء
 دفع إلى الدافع لكونه كسبلاً، وحقوق التصد ترجع إلى لو كسب، وإن فكر لثاني أن
 يكون المدفع، كسلاً مادم من جهة لا يدفع إلى الدافع، لأنه لا يثبت كسبه، لما ذكر
 لذلك وكسبه، ولكن يدفع إلى الثقل، لكونه ملكاً تصددهم، ولا يصح المقر للدافع
 شيئاً، لأن الدافع مستودع رد ثوبه على الثقل، واستودع رد الوديعه على الثالث
 لا يضمن للوكيل ملكاً

١٥٦٩٧ - فأب إذا فكر المدافع أن يكون مأموراً بالدفع من جهة الثقل، والدفع
 الألف لغيره، فإنه يدفع الألف إلى الدافع، ولا يصح لثاني سبر - دفع إلى الأول
 بقصد أو بعبر مطلق، أو إذا دفعه مطلقاً، فالثاني أمر بشأن مطلق، ولم يقر أن
 الدفع خص به، أو كانت ودعة الثقل عند الدافع، وأمر ملاق بالوديعه لما مقر له
 دفعها إليه، ولو أن الأول ملك مطلق لغيره، ودفعه إلى الأول بغيره لا يصح
 للثاني، فكذا رد الأمر بالوديعه من طريق الأول، وأب رد دفع إلى الأول مغير
 قصده، فكذا لا يصح لثاني شيئاً، وحوى هذا رد - رد، هذه الألف للملاق،
 ثم قال "أ" من ملاق، ولم يقل، إنه الأول دفعها إلى، ودفع من الأول لإقراره أنه
 دفع إلى الأول "أ" بغير قصده، ثم يضمن لثاني، وهذا دفع لا يضمن لثاني

والثقل - في هذه المسألة الأولى تب كونه مأموراً به يقرر دي اليد، لأنه أمر
 أنه دفع الألف إليه، وإقراره أنه دفع الألف إليه بالقران صحيح، لأنه إقرار على نفسه من
 غير أن يحسم إقراره على أحد، وإقراره بقرانه مدفع إلى، هذا الدفع ثبت
 بإقراره كالمثبت عيناً، ولو عاين الدفع إليه، ثم ربه امر لثاني، ثم دفع إلى الأول، لا
 يضمن لثاني، لأن الدفع حصل إلى الأول وحده، ودفع من عنه سلام على اندم

(١) ما بين التعريفين ما قدم من الأسس والبيانات من عدم

(٢) حكاه في ٧ من نقد

٥٦٩٥ - كتاب الأثر - الفصل ١٠ - من الميراث يقع عليه من الأثر

لنفسه ، لأن مدعى العمد عليه أثبت ، أنكر الأثر بالسبع ، لا بعد دفع إلى الأول
فيكون للمدعى أن يثبت مدعى ميراثي بالسبع ، لا مدعى مدعى ، هذا أحد من
وكنته ، لا أنكر المدعى بيمينه ، فلا أنكر يستحق ، د حلف من يثبت الأمر بالسبع
من حلفه ، لا بدفع العمد إليه ، ولا بكل ، ثبت الأمر بالسبع من حلفه ، فلا يكون له على
أحد من ، لا بدفع المدعى إلى الأول ، بيمين المدعى من مدعى ، دفع إلى الأول
بيمينه ، لو لم يبره ، لأن في يمينه من يمينه ، وهو مدعى مدعى ، وهو
أثبات ، ويكن مدعى مدعى أثبات مدعى مدعى ، لا بدفع من مدعى المدعى ، وحلف
لأنه لا حلف لم يثبت مدعى المدعى ، ولا في السبع ، ولا يكون مدعى المدعى ، وإنما به
أنه لا حلف مدعى المدعى ، ذلك لأن مدعى مدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
مدعى له مدعى ، لا بدفع من مدعى ، ولا بدفع من مدعى ، لا بدفع من مدعى ، لا بدفع
المدعى من المدعى ، لا بدفع من مدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى

٥٦٩٥ - كتاب الأثر - الفصل ١٠ - من الميراث يقع عليه من الأثر
من الأول ، لأنه مدعى المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
لأن المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
حق الأول ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
الأول ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
، عتق من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى

٥٦٩٦ - كتاب الأثر - الفصل ١١ - من الميراث يقع عليه من الأثر
مدعى المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
لأن المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
حق الأول ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
الأول ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع
، عتق من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى ، لا بدفع من المدعى

١٥٦٩٧- وأما قال هذه القصة فكان أرسل بها إلى مع فلان وديعة، وكذا
 نقل واحد صحيح، فبما بالأول، فلان قال الأول، ليس من وأدعى الرسول، فهي
 للرسول، فإن كان لشركه عائش، وأدعى الرسول لأن يأخذها عنه، من حيث.

١٥٦٩٨- ومن ما ذكره من أسماها عن أبي يوسف، وقال الرجل هذه القصة
 فكان أرسل بها إلى مع فلان، فإنه ردّها على الذي أخذها له، ودفعت فمبا إلى الذي
 دفعها إليه لما فكر أن يكون للمعبر، قال، وفي قبض فبما أبي حسنة لا يدفع إلى
 الذي رجع أو دفعها به سداً.

١٥٦٩٩- وفي سبب إذا قال الرجل بسلام على ألف درهم جاسم بها
 فلان أو أرسل بها إلى مع فلان فإنه يفرم لكل، فحاشا له درهم وأول رجل
 من بينه جاسم، قال هذا القصة من فلان عصبته من فلان آخر، وأدعى من القصص
 له، وأدعى المحض من أنه عنه، فبما للأول، وهو حر من النسب، ولا
 يصح لشيء، وكذا إذا قال هذا القصة من فلان أرسل به إلى مع فلان كذا الإتيان
 للأول إذا ادّعى هو، أو رسول.

١٥٧٠٠- وإذا قال فلان أن هذا الثوب في يده فلان رصده (بمعنى فلان، وكذا
 واحد صحيحاً به، فإن الثوب للمعبر له الأول، وإذا دفع الثوب من الأول، فبما
 كتاب أبي سليمان أنه لا يصح لشيء سبباً، وهذا الجواب مستقيم على قول أبي
 يوسف، إذا حصل الداع من الأول فبما أنه لا يصح على قول محمد ويصحب
 بضمين على قوله، وإن حصل الداع بضمين، لأنه أقر أن الثوب وديعة عنه للثاني،
 وذكر أنه لا يصح ما في قول أبي يوسف، وعلى قول محمد هو صميم، وهذا
 الجواب إنما يصح إذا كان ثوب المسألة أو الثوب سلم الثوب، بديعة لا يحبط، حتى
 يكون مقراً بإيداع الثوب، فإن دفعه إلى الأول يقضه فبما تكون المسألة من
 الاختلاف، فأما إذا قرأ من سبب إلى المدّعي، فإنه يجب أن يصح لشيء، دفع
 بضمانه للمعبر عنه، فبما؛ لأن الثوب مضمون في يده لا يجوز لمستره إلا أن يكون
 له ثلاث أسرار لا يمكن للحرج منه، فبما أن الثوب لثانيه له سبب إليه به حصة فبما أنه

في ربيع، فهو من القدر المعتبر لأمر به لأمر به، ولا شيء ينفذ به شيء، لا يمكن ينفذ
 القدر الثاني مالا منه، وإنما يصح أن يقرر لأمره أوجب في حاله الثاني للأمر.
 وبالإقرار الثاني من أن شخص لنفسه، وصار مائة المثل عن الشيء. بالإقرار الأول، قد صار
 شيئاً للثاني من هذا الوجه، وإن صار شيئاً للثاني، لا يكون شيئاً شيء من الربح.
 وإنما كان المثل للأمر لأن له على حالة، لأنه لم يجد به لا في حاله عينه، ولا
 بعمله المأمور إلا أن يكون مضطرب له بالوجود، فيقول: يا فلان، أنت لم تدع إلى من
 الائتم التي أمرت به بنفسه، وإنما هي قتلان، لأن كان الأول قد دل على هذا
 الوجه، فهو أيضاً من لآخر من قبل ما قبله ولا ربح من أحد منهما، وإنما ذكرنا في
 المقابلة كذلك في الوجهين، إذ لا بد هذه الألف وجميعه لعلان، ولأنه ثابت، ثم قال
 فقلت فيه أقرب من رديعة علال آخر، فهذا المثل منه، فهو ليس شيئاً، ولا
 يضمن الأول، لأنه لم يجد في وجهه.

١٥٧٠٤ - وذكر في المسمى أيضاً بعد هذه المسألة روي عن سماعة عن أبي
 يوسف في رجل لم يدر بعد أن أنه لعلان من علال القلاني، ثم قال: لو كنت فيه شيئاً
 لم يزل أودعه. نصبت به للأمر، وكان به أن يسهو ويهمل، ويصور أمره فيه، كما
 يجوز في غيره، من قبله الأمر، وأدعى الإقرار، فقلت ذلك كله، وغضب الأول،
 وضمت القلاني كان في يده فهدم للأمر، لأنه أملي ودره. ١٥٧٠٥، وذكر بعد هذه
 المسألة يروي عن سماعة عن محمد بن الحسن أن هذا المال الذي في يده رديعة علال،
 من كماله بنفسه، وأمر به رجل آخر، ويقرر له الأول علال، والمال ما بين يديه،
 من كماله الثاني فيه، كما أن به حله فيه، ويكون شيئاً منه لذي الأمر له لمرّة.
 وكذلك في المقابلة، أن المال ما بين يديه، وبالأول علال. فقلت أن يعاصمه، ويصمه
 إليه بعد ذلك، فإن جاء الأول بعد ذلك، وأدعى نصبت به منه.

١٥٧٠٥ - من رواية سماعة عن محمد بن الحسن في رجل في يده ألف درهم قال:
 هذه الألف، أمرت به، أردت به فلان، فقال: القدر له هي من نصيبه شيء، قال فلاني
 أقصمها إلى القدر، فإن جاء مردع بعد ذلك، ولم يكن أنه يكون ينفذ به، صحر القدر له
 ثانياً أخرى لمردع، ولا يرجع على القدر له شيء، لأن الإقراره ينفذ به كما قيل في الإقرار.

الفصل الثاني عشر

في إقرار الرجل يدبر على غيره أو يدفعه له في يد غيره، للأحرار

١٥٧١٠ - قال محمد بن الأصيل : ولما كان لرجل على رجل ألف درهم حين في حاك بسمه ، فأنظر الضارب أن ما في هذا القصب الثعلب ، فهو حاضر ، ويكون حق القبض للموكل ، على محمد بن النكتة ، فقال : إن القصب باسمه برء ، سدا له متى كتب القصب باسمه بكون مأمور ، بالقبض من جهة صاحب الذب ، ولا يكون للموكل حق القبض إلا سركيل من جهة المقر ، لحوازه أنه المقر كان وكيلاً ببيع عين من أعيان صاحبه ، فلو كان ، فيكون النص ملك ، موكل ، ويكون حق قبض الثمن سركيل ، ولا يكون للموكل ذلك إلا سركيل من جهة موكل^(١) ، وذكر في الأضحية السروبة إلى أهل الكوفة أن للمقر له حق قبض الدين بدون سركيله من جهة المقر

١٥٧١١ - قال محمد بن الأصيل : أن حق القبض للموكل دون المقر ، وذلك محمول على ما إذا أقر المقر له أن المقر بأمر سب الدين بده ، وهو كماله لأنه يشبه كونه وكيلاً ببيع ، وحق القبض للموكل ، ما إذا أقر أن يكون دينه من مباشرة سبب الدين ، كان حق القبض للمقر له دون المقر ، ولا يحسب أن يكون المقر عهداً لأن المقر المقر ظهر كونه الدين مملوكاً للمقر له وليس له^(٢) وليس للإنسان حق القبض في مال الغير ما لم يكن وكيلاً من جهته ، فإذا أنكروا ذلك لم يسأل له هذا حق

١٥٧١٢ - قال محمد بن الرضا عن محمد بن الحسين الذي له على فلان إعلان وكان للمقر على فلان مائة درهم في حاك وعشرة مثاقير في حاك ، فقال المقر : إن حيث الدراهم خاصة ، دون القديس ، وقال المقر له : لي ذلك كله ، فإن الدراهم ودينه غير مدبر له كله ، وكان ينبغي أن يكون مدبر له القدر الذي به المقر إذا كان اسم الدين مما يتعلق عليه ، لأن الدين اسم حسن ، واسم حسن يتصرف إلى أدنى ما يتعلق عليه الاسم على ما

(١) وعلى ما نقل

(٢) حكاه في ٢٠ م

۲۰۰

[illegible]

٥٧١٤ د في الامس ولما قاله جني العذراء هم وديعه في يد ايمان.
فأمر بظلم يده بديعه التي هي مقلدة لفلان، فهو حارس لها العذراء هي انصرف
من قديم حتى حاد تحت نعله ثم شاء، وذا حارس صبيك عين لاسر المظهور، ثم
حدث انك لو بالانسان الذي يدعى به عني اسماء الله، فكما يجوز انما والحمد لله
في يد ايمان بديعه، وبك من حق القبيح كسفر يا حاد، بدلهما ابو حاد، ولا يكون
تلقف بـ ن بدلهما

حاشا! وهذا هو الفصل الذي فيه نزل في الإبداع، لأنه حيث خسرته كريمة في الإبداع، وحيث ألغى في الإبداع، أما في الإبداع، فيكون الإبداع، لا يمكن

١٦١ - بحر حمود - بلاد مصر - إقليم البحري - ف. ١٠

[illegible]

(٢) ويؤيد عدم العمل بالاجل

نكرار ثابته حصة لإتمام (سهاد) لأن الإشهاد له بسم الله، وجعل الشاهد نكراراً وعادةً، وبخلافه أسعد ساهدي عند القاضي، لأن ذلك خارجة إلى النكرار ثابته حصة [لإشهاد القاضي من نكرار إقراره في ردة عدله حتى لا يهمل إلى إقامته التي وقت الخصم، وصححكم، وبخلافه إيجاب الإقرار بصلته، والخصم واحد، لأن ذلك جازية في الإقرار، انتهى كذا على سبيل المعرفة، لأن الإقرار بأدلة ثانياً مصداق إلى دالة الحكم بما في حكم، فكون الملة ثانياً مذكورة على سبيل المعرفة، ونكرار من كذب على سبيل معرفته كتاب الثانية إمامة نكراراً

١٤٧١٨ - وهي شرح أدب القاضي للخصم، إذا لم يكن الإقرار مصداقاً بسم الله، فإن كان الإقرار بسم الله في الألفين هي موضعين، وأسعد على كل إقرار شاهدين، فإن شهد على الإقرار الثاني الشاهد، الذين أسعد مما على الإقرار الأول، فعلى من أبي حنيفة ثلث واحد، إلا أن يقول خصم ما سأل، ومن أشهد غيرهما، ذلك من الإقرار في موضع آخر عني حبيبه عمر بن عيسى، فقد ذكره في الإقرار بسم الله، ومن أسعد بدين أسعدهما كان لال مشي على حبيبه، ومن أشهد غيرهما كان لال، وحدثنا، وعبد أبي يوسف وصاحب المال، وحدثني مالك، فلا يرى الآخر في موضع واحد يعني قول أبي يوسف وصاحب المال، وحدثني مالك، وأما على قول أبي حنيفة، فقد أحسن المناهج، منهم من قال: القيس عني قوله أن يكون المال مشي، وفي الاستحسان يكون واحداً، وإليه ذهب شمس الأنعم السرخسي، ومنهم من قال: يجب أن يكون عني اختلاف بين النكراني والطحاوي، فعلى قول النكراني يكون مال مشي، وعلى قول الطحاوي يكون مال واحد، وإليه ذهب شيخ الإسلام

١٤٧١٩ - شرح من أبي يوسف رجل ادعى على رجل ألف درهم عند القاضي، فذكر له، وأدب القاضي، ثم أسأله، فإنه في يوم آخر، وادعى عنه ألف درهم، فذكر له، بها عني ألف، وحدثني من أبي حنيفة، وهذه قول أبي يوسف، وإذا كان أحداً فافترق خمسة ثلثه أكثرهما، وكذا في الشهادة في غير موضعين، إذا كان شهد عني ذلك وحيث معاها في الموضعين، فأشهد من الموضعين عني ألفين أسعد، وإلا، والإقرار عند (١) ما في الموضعين ساطع من الأصل وأثبتته من طه، هـ

ابو ادریس کہ "اے خدا، یہ میری دعا ہے کہ میرے والدین اور میرے بھائیوں کو اللہ تعالیٰ سے ملنے کی سعادت نصیب ہو۔" اے اللہ! تو میری دعا کو قبول فرما۔ اے خدا، میری دعا ہے کہ میرے والدین اور میرے بھائیوں کو اللہ تعالیٰ سے ملنے کی سعادت نصیب ہو۔" اے اللہ! تو میری دعا کو قبول فرما۔

۱۵۶۰ء میں ، یہ بھی ہوئی ، لیکن یہاں وہ بھی اس کے بعد ہی ہوئی ۔
 راجہ دودھ نادر ، - پور علی آبادی الاخر ہم شہر میں ، ان کے لئے ،
 واحد ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ،
 ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ، ان کے لئے ،

[illegible][illegible][illegible]

انفصل الرابع عشر

في الإقرار بمصداق الى صفة من المال أو الى صواب من المال

١٤٧٦٣ قد محمد من الأهل ثلثي حبة دأقر الراس أو لفلان عيه
 مثلي صعد ديب، فله، قال عنه من كل واحد منهما، صعب، و لأسماء في حسن
 هذه المسائل من ذكر معناه، الصفة في صفة من مائة بحسب الصفة من كل
 واحد منهما، لأنه صواب منه أو يثبت الصفة على الصفة، لأنه لو لم يكن على
 صفة، و الصفة في الأمر، كان بينهما صفة، لأنه صواب من الإلهام صفة على
 صواب، حكاه هب، إذ أصاب ثلثي الصفا على صواب، أنعم أن يكون صواب
 انقصر من ذلك صواب، كونه صواب، و هذا على صلات مائة مثقال صفة، و ذهب
 [انقصر من الصفا و صواب من الذهب]

ليس لتغير ما يحمل الصفة أكثر ما ذكره أن يتغير دلالة صواب من الصفا
 والتقصير من الذهب (و مخرج يدك وأرداء يحنل) صفة من صفة ليس به
 ذلك، و يقولون ليس من صفة من ذلك، و أثر في ذلك، لأنه إذا كان صواب من
 و صواب [و أحسن الصفة، أنه لم يذكر لهذه صفة من صواب الصفا، لأنه صفة ما
 من جهة الصواب، لأنه لم يكن صواب حتى ذهب صواب الذي منه بعد بعد صواب صواب،
 فكان صوابه محملا من صواب الصفا، و هو جمع في البيان به]

وإن قيل ليس يحدو الأمر ما كان يحنل على (سجدة) و حمل صواب
 فانه على لفلان على ما كان صواب نفسه و ذهب - حياه - و هو عن هذا دار ما كان
 حياه، و هي بعد الله، كما هي.

قلنا مع هذا لا نرا بالهنيء صواب على آ و صواب، لأنه لو لم يكن على
 من السجدة كان لا يكون بعد الله العرف، لأن ليس كما يحنل ما كان به و هو نجاة

یحب بالاستیلاک ایضا ، وغر خمره ، وما یحب بالاستیلاک ذل کان عجرة لا یحب من
بقا البلد : لان الاستیلاک کما یرد علی بقا البلد یرد علی غیره .

۵۷۷۲ - رمی بو در اس سماعه عن محمد بن اده قال لفلان عنی نصف درهم

ودیناره یوب ، فعنه بنت نصف درهم ونصف دینار ، نصف ثوب ، وكذلك إذا قال

نصف کر حنطه ، کر معبر ، ولم قال علی نصف جد الک حنطه ، وکر شمیر ، کان

علیه من الشمیر کر کامل وأصل هذا أن الکلام کله . کان عنی شیء معبر عبه ، وهو

کله علی الاضمار ، وكذلك إذا کان کله علی شیء بعینه ، وإن کان أو الکلام علی

شیء بعینه ، فالنصف عنی أو الکلام سوائه أعطی بالضرار

يكن ، مثل لا حين يمدد في يدي واستدعيها ، ثم يمد كل واحد منها ، والآخر منه
 يمد صاحبه به فلهذا سمى صواب الخلق ، صواب الناس ، في هذه الكلمة ، وهذا
 في اسمها ، سمى ان يمدد هذه الكلمة به مدد في نفسه ، فكذلك الشهادة - والله اعلم
 بالصواب

الفصل السادس عشر

في نفى المقر له ملك المقر به وإقراره لشبهة أو دعواه المقر به من وجه آخر

١٥٧٢٩- قال محمد بن أبي الصباح: ذكر في يد رجل أنكر، وقد رده هذه الدار
فملا لا حق لي به، فقال ملا، ما كانت هذه الدار لي قط، ولكنك ملا، تريد به رجلا
ثالثا وصدقه الثالث في ذلك، فإن القاضى يقضى بالدور لثالث، ويسمى أنه تكون الدار
للمقر الأول، ولا ينقض بها لثالث؛ لأن المقر له الأول حين قال، ما كانت هذه الدار لي
قط، فقد كذب المقر الأول في إقراره، فيطل إقراره الدار (في ملكه، حين قال المقر له
الأول: ولكنها لملا، فقد أنكر مسألت يملك الغير، والإقرار بملك الغير لا يصح، إلا
تري أن القصص له بالدور باليه إذ قال: هذه الدار ما كانت لي قط، وإن هي فثلاث
وصدقه فلا في ذلك كله، فإن الدار ترد على القصص عليه، ولا ينقض بها للمقر له؛
لأن القصص له لا ملال، هذه الدار ما كانت لي قط، فقد أكذب شهده، لما شهدوا أنها
له، فيطلت شهادتهم، وانتقض القضاء، وعاد الدور إلى ملك المقتضى عليه، حين
قال: ولكنها لملا، فقد أنكر بذلك الغير، فلا يصح إقراره، كما هنا

روسه المرفى أن المقر له الأول كذب المقر الأول في بعض ما أنكر به، وتكفي
أنقر له المقر في بعض ما أنكر به لا يوجب بطلان الإقرار فما صدقه فيه، بيان هذا أن المقر
الأول أنقر بشئين أنقر بأن الدار للمقر له الأول وأنه لا ملل له به، وأنقر له الأول
بقوله: فثلاث صدقه في الشيء عن نفسه بقوله، ما كانت لي كله في إقراره، وتكفي
أنقر له المقر في بعض إقراره، لا يوجب بطلان الإقرار به صدقه فيه، يبقى الشيء عن
المقر الأول صحيحا، فم بعد ملل إلى المقر الأول، ولم يثبت للمقر له الأول أيضا؛
لأنه نفا عن نفسه، لتعين الثالث لنفسه له بالدور؛ لأنه يدعيه، ولا يازعه في ذلك
أحد، وهكذا يفرق في نفس الشهادة: إن القصص له أكذب شهده في بعض ما شهدوا
له به، وصدقهم في البقى؛ لأن الشهود شهدوا أنها له، وليست لنفسه عليه،
والقصص له بطله، ما كانت هذه الدار لي قط ولكنها لملا، صدقهم في أنها ليست

للمعصية له، وكذبهم في آية به إلا أن تكذيب اليهود في السجدة في بعض ما شهدوا به
 بموجب سلطان الشهاداء، وقد كلفه إتيان القرآن الأول وتكليفه لئلا يوصولا خوله
 ما كلف منه الدار في قطر وأما إذا حال ما كانت في هذه الدار فقد، وسكت ساعة، ثم
 قبل وتكلم لفلان وجهه إعلان في ذلك، قبله لا يلفظ بالدار لثابت، ويترك في يد
 القرآن كما كانت، بخلاف ما رد نال ذلك موصولا لأنه إذا سكت ساعة، فقد صدق القرآن
 الأول في الشيء عن بعده، لأن التصديق في الشيء إما كانت ضرورة، إلا لم تثالب،
 ولم يقر لثالث، وقد لم يصدقه في الشيء طالع إعراب القرآن الأول بتكذيب القرآن الأول
 من كل وجه، وعاد الدار إلى ملك القرآن الأول، فجاءه من غير الأول وتكليفه لفلان،
 فقد قرأ لفلان بيت العبر، منه صحيح بخلاف ما إذا حال ذلك موصولا

١٥٧٢٠ وفي سورة هاشم عن محمد بن رجل في بيته ألف درهم، قال
 لرب بل هذه لألف لك ورثت عن أبيك. وقال المذنب في عهد الرجل الآخر ورثها
 عن أخيه، فلا بدع الألف إلى القرآن لآخر إذا كان الكلام موصولا
 ١٥٧٢١- وفي إبراهيم بن محمد بن آدم سألني عن هذه الآية، ثم قرأ الآية
 ثم قرأ الآية ما أصل الدار كانت لأمة، قلت: يد الدار التي ورثه أبيه، وتكليفه إليه أنها
 وصلت إليه من قبل أبيه

١٥٧٢٢- وفي رواية من سألته عن محمد بن رجل في بيته ألف درهم
 فيه، فقال: ربح الدين لألف التي لي على فلان هي مائة، وبسبب بي. وقال فلان
 ما هي لي على فلان شيء، قال لا يبر التي عليه المال، وبو قال القرآن له بالألف على
 على فلان شيء، يرى الذي عليه المال، قلت: من قال إن في ماله هي مسليم إن
 تقول: إيه، هي لي^١

١٥٧٢٣ وفي المتن: رجل قرأه قد أسوفى من فلان ألف درهم كانت له
 عليه، فقال: فلان له كانت لك على إلا أنك ذهبت لي، فقال القائل: قد كنت

(١) حكاه في بعض نسخ وكان لأصل ما مر لي على فلان شيء، قد مسهم أن يقول ليست هي
 له، فله لا يبر الذي عنه لأوب، ولو قال القرآن له بالألف على عدو فلان يستهم أن يقول يست
 هي في بر الذي عنه مال لبر الذي قوله ما هي لودع من عنده شيء

الفصل السابع عشر

في إسناده الإقرار إلى حال يتناقى صحته وثبوت حكم

١٥٧٣٤ - وإن أقر الرجل أنه قد كان أقر وهو صبي لفلان بألف درهم، وقال لقضائه: لا، بل أمرت وأنت بالغ، فالقول قول المبرع بينه، ولا شيء عليه لأنه أضاف الإقرار إلى حالة معهودة، ونحو هذه الإضافة إنكار الزوج لا دعوى الزيادة، فوصفني في هذه الإضافة، كسائر أقوال: تزوجتك وأنا صبي، فقلت فلانة لا، بل تزوجني وأنت بالغ، فالقول قول الزوج، لأنه أضاف النكاح إلى حالة معهودة، ونحو هذه الإضافة إنكار العبد، لأن عقد العبي ليس بعدد على الحقيقة، فيصدق في الإضافة، لا نكح إنكار الزوج؛ لأن العبي بهذه الإضافة يدعى متاعاً من جهة نفسه، وهو كونه صبيّاً، لأن إقرار العبي يقد لا يوجب المال بحال، والعبي معنى من جهة الفخر، ودعوى مانع من جهة الفخر إنكار للوجوب، لا دعوى الإبراء؛ لأن لقضائه ذلك إنكار للوجوب، لا ينكح الإبراء.

١٥٧٣٥ - وقد يخلط ما إذا قال الزوج لأمرأته: تزوجتك وأنا مجوس، أو قال: وأنت بعدة الغير، أو قال: بخير شهوداً، وأنت امرأة لا، من تزوجني وأنت مسلم، تزوجني وأنا ذرعة عن القملة، تزوجتني بشهود غير القول قول المرأة؛ لأن هناك الزوج لم يصدق في الإضافة؛ لأنه بهذه الإضافة يدعى لسداد النكاح، ولا ينكر وجود النكاح، لأن لنكاح الحائز مضمونك في الجملة مع التمتع، بأن كانت المرأة يمثل حال الزوج، وتكون المرأة قلوقة عن العمد، وإذا كان طمعه الجائر تصوراً أشبه في حاله المعهودة التي أضاف النكاح إليها، لم يكن بهذه الإضافة منكر أصل العقد، بل كان دعواً بالمسء، ولا يصدق أحد الزوجين في دعوى المسء بعد ما اتفقا على أصل النكاح، فكذلك لا يصدق أحدهما في إضافة نكح دعوى مسء النكاح.

وكذلك لو قال: أقرت بها في حال مجوس، أو لئن أن الخلق؛ لأنه أضاف الإقرار

إلى حاله معهوده ونحو هذه الأمثلة يدعى مائعا من جهة، وهو كونه مائعا أو كونه غير مائعا، وهو كونه مائعا من جهة، وهو كونه مائعا أو كونه غير مائعا.

١٥٧٣٦ - وقد قال 'أمر به' ذلك بألف درهم، وإن دأبب الفعل وقلة لشركه لا، بل قورب وأنت عامل، إن كان المحبون معهودا، فأخبر به كالمحبوب فيمضي إذا أصاب الإقرار في هذه العصب، وإن كان غير معهود، فإنه لا يصح في هذه الإضافة، ويلزمه المثال لأن الإضافة التي تكون، والمحبوب غير معهود، خروج من الإقرار، وليس بيان ما أحمله كلامه، بأنه أن المحبون إذا لم يكن معهودا، ليس بين، بل غير صحيح في إيجابه قوله. وإن شاء هو ليس مائعا، فإنه قوله 'أمر به' ثلث بألف درهم لأن حالة المقر ليس من محض النقص، فيكون إثباتا لما لم يحسمه النقص، ونحوه ببيان الإقرار. وهذا هو معنى المخرج من الإقرار، لأن المخرج مما يحمله الكلام، ونحوه ببيان الإقرار، بخلاف ما به كونه المحبوب معهودا، لأن قوله 'أمر به' محسوب غير مذكور في بيان الحانة، لأنها مائعة قبل قوله، لكن بما معهوده، وإن هو بـ 'الإقرار' أنه كونه في حالة المحبون، والإقرار حين وجد حسبه كونه في حالة المحبون وفي غير حالة جواب، فكان قوله 'أمر به' محسوب ببيان ما أحمله كلامه صحيح، وإن كان تحت بطلان الإقرار كالأستاذ، فقد هو غير صحيح.

١٥٧٣٧ - 'أمر به' أنقلت منك ألف درهم، أو عبي، أو أن محسوب، كل صانع، لأنه أصاب لأحد أم حانة المحبوب والعبي، وأحد العبي والمحسوب ما العبي حسب قصد، بل يجب بواحد من أحدهما، بخلاف قوله 'أمر به' كتب صيا إلى محسوب، لأن هناك أصاب الإقرار إلى حانة العبيد والمحسوب، العبي والمحسوب لا يخلطان بقراره.

١٥٧٣٨ - قال 'أمر به' أن رجل المحر التي قورب بغيره، ألف درهم عبي، وأما عبد، فإن المال لازم عبه، لأنه أضاف الإقرار بالأخذ إلى عبد، لا إلى المحبوب المحسوب عليه بـ 'الإقرار'، وإن فرار منه إذ كان له ما صحيح مرة، لأنه يتأخر به حرم إلى ما بعد العتق، بخلاف العبي، فإنه لا يؤخذ بقراره، خلاف من لأهوالا، وكذلك عتري إذا أسلم، وأمر أنه إن فرار بغيره في دار الإسلام بألف درهم حرم بغيره بغيره، وإن

تلك بالرمح. لأن صاحب الإفراج رأى حاله لا يفي حقه الإفراج بمسلم؛ لأن الإفراج
شأنه المصمم في دار الإسلام صحيح. لأنه يكاد حق في دار الإسلام يفي ما عهده،
وليست توفى ما به. وكذا يجب في حال. فحق قتلا لا يسلم عدو في دار الحرب، فأقرب له
بكتابه، كمال المال لازم، لأن الإفراج هو في المسلم المستأنس في دار الحرب صحيح.

فإن قيل: ليس أصل الحرب لا يؤمنون به عهده، مع المسلم في دار الحرب من
تخرجوا إلينا.

قلت: لا يؤمنون بذلك بما دخلوا، فلما استأنسوا، وأب إمامنا أدرنا
مسلمين أو دمييين، يؤمنون به. وهذا الطوبى من دارنا مستنسا، فبما أخذ في لزمه
وكذلك إذا أب. فبردت به بألف درهم، وتوفي في دار الحرب وهو في دار الإسلام،
فمن هذا لزمه، لأنه صاف لا يفر إلى حاله لا يفر. وحديث من لا يفر إلى الحرب
للمسلمة والخير في دار الحرب وأسلم في دار الإسلام صحيح. (اد يجوز أن يجب
للمسلم غير طهر الحرب، وأسلم في دار الإسلام والخير في دار الحرب، وذلك لأن
يجب للمسلم رسولاً أو ركبلاً في دار الحرب ليعمل له مع غيره.

١٥٧٢٩ - وهو "رحل قال رجعت. قد افررت من كلف درهم قبل أن يحس،
وقال ذلك الرجل لا، بل افررت من بعد ما عرفت، فبأن المال يلزمه، لأن الإفراج الخبر
صحيح هو. أي: المرفوع عند ما كان حراً، فبما عهده ما عهده، لأنه قد عهده،
فيكون حين لا عهده ما عهده للعهد، وهو في يده، وأب في يده، وهو في يد أبيه
حقيقته، حكى المؤلف من العبد.

١٥٧٤٠ - وهو أن رجلاً أعتق عبده، فقال له بعد ذلك: أعتب بك يوماً
عندي، فلم يمال العبد، فبما عهده العتق، فعلى قولي أبي عبيدة وأبي يوسف القول
قولي العبد ولو لم يصب، وعلى قول من جعل القول قول أبي ولا ضمان.

وعلى هذا خلاف إذا سلم الخبري أو صاف دمي، فقال رجل مسلم قطع
بكتابه، وأب حرب في دار الحرب، أخذت من مالك كذا وأب حرب في دار الحرب،
وقال الخبري: فبما عهده في دار الإسلام بعد ما أعتب، أو صرت دميًا في دار
الإسلام، فالقول في الخبر عند قول أبي حنيفة وأبي يوسف، والمسلم مسلم، وعلى

يقول محمد بن علي بن أحمد بن علي بن أبي طالب: «كأن قاتله في
القرية هذه أنساناً بن أنفول تون دكتور له» - يقره رحمه عليه

١٤٧٤ - وأبى عمر بن الخطاب حين مضى عنها فماتت عن عمره
وقال لا بل بعد ما عيشي في ثوب قور القوي ولا بعد ما عيشي وأبعد ما عيشي
له إذا قال بعد ما عيشي بعد ما عيشي في كل شهر وأنت عيشي وقدره عيشي
لا يا أحمد بعد العيش في ثوب قور القوي ولا بعد ما عيشي

وعلى حد (أنتم حدو) فقال رجل مسلم قطع يديك، أنتم مثلك وأنت
 حريم في دار الحرب، ودار مسلم قطع يديك في دار الإسلام بعد ما أنتصه
 فلقوه قولوا السب، واخبرني نسائي في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف، وعلى قول
 محمد أقول قول الخري ولا يصح

١٤٧٢٦ - وأحمد بن عيسى بن الحنفية، أبو كفاف، مات في سنة الف وثلثمائة، له ابن
الفضل، قال المقرئ: وهو من الصغار، رده عليه.

١٤٧٤ هـ : واجهوا في من أحوالهم طار العبد لرحل قطم بك
 وقد عيده ، وقال ذلك مرحل لا ، بل بعد ما اعتنته من القول دور المحر ، لا يهمل
 فيه

فوجه قول محمد بن أبي ليلى أنه سجد وقطع مصفاً يعني حاشاً مشهوداً، ومحت هذه
الإضافة بكاءً للضم، لأن لأحد المخط في تلك الحالة لا به جيبان الصلبة، وقول
الإنسان مضروب في بك الصلبة، فكذلك في إضافة إنكسر الصلبة، وبه قبل قوله في
هذه الإضافة (والضمة) والأصل في ذلك الحالة لا به جيبان الصلبة، كما به الإضافة
والضمة والأصل في تلك الحالة "مكرواً للضم، والمفعول من إنكسر في الشرع بهذا
الضيق، جعلتموه قولاً، ففي مسألة الوطء والعزيمة وقطع به حر، وليس كما نرى
كأن يقال في هذا من غير هذه المسألة، لأن من هذا المزمع أن قوله "ثمة على أن"

(۱) رقم فـ كـ مـ هـ و ث هـ د ل ا ب

(٣) هكذا عرفه "م" في الأصل. إنك في المصاحف لأن الأعداء العظيم ٧ ورجل العظيم ٨

وعزل أحد المال عن المقر كان من جهة المقر له، وبعد ذلك المقر بالإصلح له إلى تلك الحالة
بدعى المصنف . . . رافع رافه بكرة مكان المقر . . . لا مكر، أما إذا كان المال
مستهلكاً، فالدهوى لا تكفي في القيد إنما تكفي الضمان، والمكر مكر وجوب الضمان
على ما بينا

١٥٧٤٤ - ولحق محمد بن هبة المسائل بين مسائلهم إحداهما رجل قال
لآخر ثقات عينك اليسى . وعيسى اليسى صحيحه . وذهب بعد ذلك، فلا سى . لك
على . وقال الملقود: عيب . وقام عيسى وعينك اليسى داعية، فمن عينك نصف القدية .
فالقول قول المقر له

١٥٧٤٥ - مسألة أسامة رجل باع عبده من رجل . فأمر حل أنه قطع . وهذا
العبد، أنفق من مال عبد العبد، كذا على البيع . وحده شاع من ذلك . وقال المسري .
لا، بل مضى ما مضى بعد البيع . كان القبول قوله المسري

وأعرف رهوان بن ثعلب بن أقر قطع ولحق واحد مضى إلى حالة معهود .
إلا أن يحمد الإحصاء دعوى الميراث من الضمان لأنكر ضمانه بأنه وهو قد
القول . سبب الضمان . . . كان حبي القايح حجة أو دفع غير أبي . . . كانت صحة .
مضى . . . وإن كانت داعية . . . قطع من البداية . . . فأنظر مع المقر له نعماً على
الضمان . . . بعد ذلك المقر بالإمكان إلى حالة تصححه بدعى . . . دفع من الضمان . . . فلا
بعد . . . وكذلك القطع من الضمان . . . سواء كان من القيد أو بعده . . . وأما في الحال
تدعى المسري . . . فكان البدل له بمصلحة الأهل . . . المقر بالإسناد بمرور سنة من
ضمانه المسري . . . وإذا لم يصدق المقر في هذا الإحصاء صارت كأن المقر قال
فأمر من هذا . . . مضى بهذا . . . أخذت من هذا . . . هناك يجب الضمان . . . فهنا كذلك .
أما في المتن لمصنفه المقر بالإسناد . . . الإحصاء مكر وجوب الضمان . . . يكون القول
قوله .

وليس حبيب رابي يوسف - أن المقر أقر بسبب وجوب الضمان وهو انقطع
والأحد . . . فإن نفع وأحد من غير سبب الضمان لمضى . . . لا من وجوب أن يكون سبباً
إنما يخرج بوضاهته . . . حاله معهم قد يئس وجوب الضمان . . . لا محالة . . . ولم يوجد لأحد

كون المقطوع يده، وكرب إذا خرد منه عبداً له لا يباع المصداق لا مفعلة من لعبه إذا
كان مستجراً أو موهوناً أو مديوناً يجب التمسك على لؤس يقطع يده، وكذلك إذا
كان مديوناً، يجب على المولى بيلاب ماله، وكذلك المقطوع يده حريماً لا يباع المصداق
لا مفعلة، فإنه إذا سبقت مكر المصغر، أو كان في موضع أمنه لا يباع المصداق
المصداق على اسم يقطع يده، وكذلك كون المقطوع حرب لا يباع حرب المصداق
عليه يقطع يد المسلم، فإن الحربى إذا شحى بمكر المسلمين بأمان يباع المصداق عليه
يقطع يد المقيم، وإنلاب مال، فإذا تم بكي خاتمة المصداق المصداق مفعلة وحرب المصداق لا
مفعلة لم يكن هو مكر المصداق، بل كان مدعيه براءه عنه عن المصداق، فلا يصدق إلا
حججه، بخلاف مسألة النوط، والغلبة، لأن المولى لا يبيع موهوناً، وإذا
الضريبة من عبده بحال من لا حواء، فمصر إذا خذته إلى حواء الرق مكر المصداق،
ومخلاف قول طر جرج، وهو مفعلة يد، وأما عند، لأن صبح تعدد يد طر، لا يجب
المصداق بحال، وهذه خاتمة ما فيه المصداق لا مفعلة، فكان مكر المصداق لا مفعلة
إني

ومخلاف قوله أقررت وأنا صبي، لأن قول الصبي غير موضع يعلق من
الأحوال، فحال الصبي مفعلة، وحرب المصداق بالقرن لا مفعلة، فكان مكر المصداق
إني

واستشهد محمد بن الكتاب بمسائل حجة على أبي حنيفة بن يوسف، فقال
ألا ترى أن الفاضل المعروف إذا مال لم يعل قصيد عليك بقلان بأكف واحد بها ملك،
ودعها إليه حال ما؟ فاضب، وقال ذلك طر جرج لا، بل أخذت من بعد القول
ظلماء، فإذا القول لؤس الفاضل، ولا صبي عليه، والوكيل يبيع العبد إذا مال بعد
القول، فلو كنت أخذت النقص قبل القول، وملك في يدي، وقال الموكل استهلك
عدي، فاقول قول الوكيل ولا صمد عليه، والوصي بعد بيع الصبي إذا مال
أعفت عليك أم مالك؟ كذا، وقال الصبي لا، بل استهلكك، والموال قول
الوصي، ولا صمد عليه

قال مسيبها وقد، مسائل لأصلح حجة بينهما، لأن فعل لما هي على وجه
 القضاء، وفعل الوكيل على وجه القوامة، وفعل الوصي عليه، وف ذ يوجب القضاء
 محال، محالة القضاء، وبه كالأمة، لم صاية متخية، هو جوب لا محاله، فيكون مكرراً
 - في صيغته -

١٥٤٤ - وإذا أقر الرجل، فعلى هذا العدد الذي في يد من يملك نسريته من نفسه درهم، وبغده الشئ، فإن أقره عليه على ذلك شيء، فهو جائز، ثم به أقر مالك قولاً للأول، ثم نفس لا تنقل إلى غيره، ولا يجب أن يكون بعد ما كانت لا يتصل من الأول إلى نفر لا من جهة الغير، فكأنه اشترى من الأول، ثم ملكه من الثاني، ثم اشترى من الثاني، وإذا كان، فإنه مضموراً لم يكن مضمناً أيضاً إذا ادعى، فيصح دعواه، وسمع به، وكذلك بر كتم البينة على الأول بذنت، ولم يلم على الآخر، وصدقه الآخر، ج، فإن أعزاه في كل طرف فيما ردت البهتان جميعاً إليه، فإذا لم يكن له به، ونكر كل واحد منهما البيع، فإنه يرد إليه على الأول، ويضمن لثانيه فيه العدة، لأنه أمر بائع، أو لا الأول بتقصاء وتبرقظ ١٥٠ لأنه غير أن المرد في يده من جهة كل واحد منهما بالنسبة، وبهني الشراء بهن صدق، فيجب أن يكون الخواب في قاجرات في نفسه، والله أعلم بقصروا.

الفصل التاسع عشر

بشيء إقرار الرجل على نفسه وعلى غيره وهي الإقرار بشيء له، والإقرار
بشيء يبيح ويحرم غيره، وهي الإقرار بشيء ليس له، فمستأنك

١٤٧٩- ٦ أفر، دولة الخلافة على وعلى فلاح ألف درهم، كان مصر على
بعضه نصف ألف، وهو مسمى مع غلة اثنين، كان حمر على نفسه ألف الألف،
وكذلك لو مسمى مع نفسه عدد موجود أو صبي أو حربة أو دعبا أو رجلا لا يعرف،
فمسمى المهر حصته بالنسبة إلى عدد درهم

١٥٦٤٩ روفال . علينا ألف درهم ، ولم يسم معه أحدًا ، ثم قال
عيت معي فلانًا وفلان ، رادعي الطالب إلى المال كنه عيب ، فلما كنه عيبه . وحده لأحد
هذه الفلقة كنه سنعمل في جماعه سنعمل في الواحده ، فان الله تعالى ﴿إِنْ عَلَيْنَا
جُمُعَةٌ وَثَرَانَةٌ﴾ ، ولما ترجع إزاة الواحده ههـ لأثر الظاهر أن الإنسان "فاسخف
بإظهار ما عليه لا بإظهار ما عني غيره ، فكان هذا إقرارا لعني نفسه فلا يصح في
صرفه في الجماعه

[illegible]

١٤٧٦- وبوہ اہل اسلام کی وچل سناقت خراجہ م مارمہ شیخہ وکولت ابو فکدہ علی رحیم متہ لان من علیہ مجہورہ وحوالہ ید فلان مکم علی اثبت دودہہ برمہ اللال کلہ لانہ خاصہہ ہر احدہ الا انہ ذکر بعد الخیمہ و هو متعارف لتعظیم خلق

1448 *Journal of Interpersonal Violence*

(٧) ما بين العنصرين ١٠ فقط، لا اله الا الله، والحمد لله رب العالمين.

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث في جامعة القاهرة
البحوث والدراسات في جامعة القاهرة

١٩٦١- ومي في باريس الكبير عبد الحميد - قال : « انكم على
الحد من كمال لعل يصيب لال الواحد ان يصيبه الله الاسير على قوله ان
١٩٦١- عر في ١٩٦١ في اقرعنا اننا في ١٩٦١ وبعثنا وبعثنا
عصا من كرم حديد على ان يبعث على ان اقرعنا في ١٩٦١

۱۳۷۵-۱۳۷۶ هجری قمری: در این سال، در حالی که هنوز در ایران بود، به امر احمد شهباز، از دوستان و همکاران، به همراه همسرش، به ترکیه مهاجرت کرد. در آنجا، به تدریس در دانشگاه استانبول پرداخت. در این سال، به همراه همسرش، به ترکیه مهاجرت کرد. در آنجا، به تدریس در دانشگاه استانبول پرداخت.

١٩٦٥-١٩٦٦: في مواد من مساهمة في مجلتي "الدراسات" و"الدراسات" في
مجلة "الدراسات"، وفي مجلتي "الدراسات" و"الدراسات" في
مجلة "الدراسات"، وفي مجلتي "الدراسات" و"الدراسات" في

[illegible][illegible] $\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

(۲) جہد میں یہ کام ہی لازم ہے۔

تاریخ و جغرافیہ

قوي عما قبله أحدهما لأبى ربه الآخر فيه ذاكليه أن يكون . يتكأ به

رجل قال لم حنن عصب أن كما ألقى درهم . ولا ورب له غير كذا . فصاحه
 أحدهما بي ذلك ، ومن الآخر بي عنك خمس مائة درهم إن صا أقر منكها ، أو لم
 عصب أقر شئ . قال محمد : لا يحد واحد منهما شيئاً إلا شريكه إحداهما : لأن الله
 أقر به لأبى ربه واحد ، ومن المسألة الأولى أقر به لأبى ربه . ثم دعى سر كسهما ، فخلدك
 ختلفا . والله أعلم بالصواب .

في ذلك إلى أن هذا الإقرار لم يغير الورث، فيصح قبضت من م ث لم يصير ورثاً وورث الورث. وهذا لأن المانع، صحته إقرار المريض للورث تعين من سائر الورثة بالقرينة وقت الإقرار، فإذا لم يكن ورثاً وقت الإقرار، لا يكون من سائر الورثة في حق لقرينة متعلقاً بالقرينة، فلا يمنع صحته الإقرار. وبهذا لا يحل لأنه إقرار سبب قائم وقت الإقرار واحكم يستند إلى سببه، فظهر أنه كان ورثاً وقت الإقرار، وظهر أن حق سائر الورثة كان مشعشعاً بالقرينة وقت الإقرار، وهو المانع من صحته إقرار المريض للورث وبهذا لا يحل ما لو ومب لها، ثم تروجها لأن الله يبيع، والسرع من المريض مضاف إلى ما بعد الموت حكمه، يعتبرى بوقته مضافاً إليه حقيقة، ما أو من مدهم أجنة، ثم تروجها طلب المصلحة، لأب وورثه حال تعدد الوصية، فيكون من سائر الورثة متعلقاً بالله في حال تعدد الوصية، أما مهنتا محلاته.

١٥٧٦ - وأما إذا لم يكن ورثاً له وقت الإقرار، ولكن سبب الإقرار كان قائماً وقت الإقرار، فوثر بذلك السبب لأن وقت الموت، وذلك نحو المريض إذا كان أقرب لأخيه، ولد له، فمات، فمات، ثم مات للمريض، فورثه الأخ كان الإقرار طلاقاً، وقد مر الوجه فيه.

١٥٧٦ - وأما أن يكون ورثاً وقت الإقرار، ثم حصر من أن يكون ورثاً، ثم يصير ورثته، وذلك نحو إن أقر لامرأته، ثم بانها، وانعصب عنها، ثم تروجها، ثم مات، أو كان والى رجلاً، فأقر به بعد ما مر من، ثم نكح الولد، ثم خلفاً ثانياً، ثم مات من مرضه، وفي هذا الوجه خلاف، فقل محمد الإقرار جائز، وقال أبو يوسف الإقرار باطل قالوا من قال محمد بن الحسن، وما قاله أبو يوسف استحسن.

وجه قول محمد، وهو الصواب أن هذا إقرار بعد نكاحه، فلا يبطل إذا صار ورثاً بعد حادث بعد النكاح، فبأنه على ما لو أقر لها بعد انقضاء العدة، ثم تروجها ثانياً.

والقول الثاني بعد النكاح أن الإقرار كان هو موافق بين أن يصير ديوارته، بأن يعنى كل ذلك ورثاً، ويبين أن يحصر من أن يكون ورثاً بالقرينة سبب لإثباته، فبأنه لم يصح سبب

[illegible][illegible]

رحمہ بریں ہیں ہوسکتا دعویٰ انصاف نہ ہو۔ لہٰذا یہ قصہ بتاؤں۔ وہ بھی
 شہر و سرزمین پر ہو۔ فلاں بیچ جائے علی ما تو اجماع ہے۔ یہ صدقہ جو اللہ
 عزوجل نے دیا ہے۔ یہ تو اس کے لئے ہے۔ لہٰذا اگر وہ صدقہ بعد از خلاف و عطفہ عدو
 اللہ ہے۔ پس نہ بیچ نہ کھانے۔ جس کو نہ دے۔ الا جائز اگر کسی شخص نے اس
 پر ہاتھ پڑھا ہے۔ پس اس شخص سے نہ لے۔ نہ اور نہ اس سے دے۔ مگر اگر اس کے بعد میں
 حق اس کے لئے رہا ہے۔ فلاں لاف نہ دے۔ اس سے کہ جس کو نہ چاہے۔ الا تو اس
 خلاف قائل جس وجود و عدم سے کہ فی حق یہ لاف نہیں ہے۔ بلکہ یہ حق ہے۔ خلاف
 نہ لے نہ دے۔ لہٰذا یہ کہ جس نے اس سے لے لیا۔ اس کو واپس دے۔ الا کہ اس کو
 لاف نہ کہ جس نے اس سے لے لیا۔ اس کو واپس دے۔ لہٰذا یہ کہ جس نے اس سے لے لیا۔

[illegible][illegible]

الميراث الميراثي لأنه وهو مكاتب، فمات الميراث وهو مكاتب عنى حاله، فمات الميراث له حاتراً لأنه غير وارث، فإن لم يكن مكاتب، ثم مات الميراث، لا يجوز لأقارب، لأنه يورثه مسبه قائم وقت الإفراز

ولو فكر المكاتب في ميراثه لأنه غير يدين، ثم مات المكاتب، فإن تركه فله ميراثي مثليون وبذلك الكثرة في الإفراز مطلق؛ لأن الأئمة يورثه بسبب عدم، وإن ترك ما يورثه يورثه دون المكاتب، فالإفراز جائز؛ لأن الابن لا يرثه في هذه الصورة

١٥٧٦٤ - وإن لم ير الرجل من ميراثه لامرأته مدين، ثم ماتت امرأته قبله، ولها ابنان أحدهما منه، والآخر من غيره، فإن على قول أبي يوسف الأول، الإفراز مطلق؛ لأنه تم هذه الإفراز بوارث الميت والأجنبي، فيبطل، كما يرأى من إسماعيل لا حتى، وورثت عنى ما يورثه بمانر بيان، إن شاء الله تعالى، وعلى قوله الآخر، يجوز؛ لأن الإفراز حصل لعير الورث، فإن لم ير له امرأته، وامرأته لم تره له ماتت قبله، والذي يرثه لم ير له، وتعتبر هذه المسألة، لأنه في مسألة ميراث، وقعة ثغوى

وصورتها ميراث من ميراث، وبها من الميراث ابن صميم آخر الميراث أن لامرأته الميتة في دمه كذا من صداقها، ثم ماتت، وإن الورثة يكرهون ذلك، هل يعتبر إفراده إلى تمام مهر منها، فقد قيل، لا يعتبر؛ لأن هذا إفراز لميراث، وفيه يعتبر؛ لأن الإفراز حصل بعير الوارث، لأن الميراث الميراث، والميراث لا يرثه إلا، كذا ميتة، والذي ورثه لم ير له، وهو أبي يوسف لأخرى هذه المسألة، بسبب هذا القول، والله أعلم

١٥٧٦٥ - وإن أخر الميراث لامرأته ثلثين، ثم ماتت قبله، ولها ورثة يجزؤون ميراثها لميراث ورثته ميتة، فإن إفراده حاتراً؛ لأنه حصل لعير الورث، لأن الميراث لم يرث من الميت؛ وإن ورثه غيره، وإذا أخر الميراث لانه يدين، ثم ماتت لانس لم ير له، وترك بيتاً، وليس للميراث من، فإن عنى قول أبي يوسف الأول، لا يجوز هذا الإفراز، وعلى قوله الآخر، يجوز

١٥٧٦٦ - وبما أخر لعبد في يديه أنه لفلان، فقال فلان لم ير له، ثم يركب في، وإنما هو لفلان بن فلان بن الميراث الميراث كذا أبو يوسف أولاً يجوز، لا يجوز هذا الإفراز.

[illegible]

میں ذیل ماحول پر مبنی اہم و اہم موضوعات پر مضمون لکھنا ہے جس سے اس کے ذہن میں
 لایا جائے کہ وہ کون کون سے موضوعات پر مضمون لکھ سکتا ہے۔

هَذَا قَصَبُ مَا دَنَا فِي الْأَرْوَاقِ أَنْ يَصْحَاحَهُ وَالْإِسَاءُ عَلَى سَمْعِهَا،
تَكُونُ بِهَا ذَلِكَ الْمَقْصِدُ فِي الْعِلْمِ، الْأَعْيَانُ تَوْجُوهٌ غَيْرُهَا -

[illegible]

١٥٧٦٩- و د بخار عن الموسى - في القصة، و ن ذنا عن مريقتي قبوت
الحصنة فاهم مدین فی حادہ در طریق، لا یصلح إفران، فی حق عرب، تصحیحه، حتی لا
یشتدق لیسر لاه فی عرب، عن ماء الحصة، و یقصد فی غیر ماء الحصة، و سر جم

يده ، وذلك فتح تعذر حق المقر له بالوديعة بما كره لا يوضح حق المقر له بالدين ، وبذلك أقدر بالوديعة بعد ذلك الآخر ، ونعذر بمصلحتها إلى المقر له بالدين ، ونعذر بمصلحتها إلى المقر له بالوديعة بحكم الإلزام السابق من المريض . كان هذا القرار بالوديعة المستهلكة ، والإقرار بالوديعة المستهلكة بقرار بالدين ، فيحصل أن لهذا

ثم ما ذكرناه أن دين الصحة مقدم على دين المرض ، حدث فيما ذكرنا ، نسب دين المرض بإقراره ، فأما إذا نسب دين المرض بتأييد الشهود ، أو طالب دين المرض بساوى دين الصحة ، يثبت فيما ذكر محمد بن الأصل

١٥٧٧١ - وقال أبو حنيفة : رجل استقرض من أخيه مائة ، وعين الشهود دفع المقرض المال إلى المستقرض ، أو استقرض شيئاً بألف درهم ، وعين الشهود دفع الساج ، أو استأجر شيئاً بعينه الشهود ، وعين الشهود قبض الاستأجر ، أو تزوج امرأة بمهر مثلها ، وعين الشهود الكاخ . وعليه ديون الصحة ، وإن منه بغيره مساوى ديون الصحة مع أن ديون الصحة نعمى بماله سابقاً على تعذر أصحاب هذه الديون ، إنما كان كملكه . لأنه لا يظن خفيهم في بعض هذه التصرفات ، وهو الشراء والاستقرار . لأن حق الصرمان يعلمو معنى الأموال وهو المالية لا بأعيانها ، ومن كان سحر ج بعض أموال إلى هذه الوجوه ، فقد أدخل مثلها في المالية في ملكه ، وما أدخل في ملكه صانع لقضاء حق غرماء الصحة من ما يخرجه عن ملكه ، حتى بعض هذه التصرفات إن كان يظن حق غرماء الصحة ، وهو الكاخ والاستحجار ، فإن كان حصل إليه بالاستحجار ، والكاخ لا يصلح لقضاء خفيهم إلا أن ذلك من حوائجه الأصلية ، ومن جنة الأصلية منقذة على حق غرماء الصحة بحقيهم لا ذكرنا أن حق غرماء الصحة في محض مال المريض لا في أعيانها ، وبذلك كان للمريض أن يورث دينهم من مال غيره ، وما أدخل المريض في ملكه في المالية وصلاحيته لقضاء حق غرماء الصحة مثل ما أدى ، فقصته على أن يقدم مهر المرأة على ديون الصحة ، لكن لم يثبت التفرع بالإجماع ، فلا أقل من أن يثبت المساواة ، لأن قضى المريض ديون هؤلاء . حل لغرماء الصحة أن يشركوهم فيما قبلوه . قال : لا يشركون المقرض والسليم . ويشركون المرأة والأجير . لأن المريض بقضاء ديون المقرض ، والسليم لم يظن على غرماء الصحة خفيهم لا ذكرنا أن حق غرماء

لم يكن لي عنه خبر بعد ذلك لأن لم يكن لا حركي ١ أهي منحنى على الأفراس، يسارل
 أفراس في منحنى منحنى، وسوأل من الأفراس من كس حين فر بالردية، وهو
 الحروب للمركبة مع، غرقه النامي بالدين وبين المفر له بالردية، ثم «حاربوا» فقلوا
 قوله لا حركي من ١٠٠٠ كما سمعت القتي هي ١٠٠٠، وسئل، فكانت هي
 حركي لم يكن لي عنه خبر بعد ذلك يعني في مستقبل لا غير

ألا يرويه يوم لا من بي علك، أي حركي كان يصحبه بسلامه سالو
 فث لم يكن عليه دين، لأن برأه حيث لا سقيم، راد عسير هي في نالهي
 واستقبل فيكون يسمى قوله لم يكن لي عنه دين، نحن سمع، ثم تسبق لأجور
 فيكون عسى لأجور، فيكون عن المسألة للمفر له الثاني مع حارب الثوبية كانت
 ثامه وأحد الأفراس، يظن، لا يظن لا يظن، لا يظن بالمد، ويعدى له
 لا حركي في هذه الحالة، لا حركي صاحب الردية إن ع و دوتة، ثم الميكن
 ويظهر ما أفر بالحق، لا يظن به الثاني بالدين هو المسألة معه

١٥٧٤- وقد فر أفراس بالدين ثلثت عه لم جل، ثم أفر بصدده ألف درهم
 حركي حركي، ثم أفر بصدده ألف درهم يعني عيب لرحل حركي، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده

١٥٧٥- وقد فر أفراس بالدين ثلثت عه لم جل، ثم أفر بصدده ألف درهم
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده
 لا ألف درهم، ثم أفر بصدده ألف درهم، لا ألف درهم، ثم أفر بصدده

من مريض، ليس له حد، وكذا ينبغي أن يكون لما بينهما صفات؛ لأن دين مريض ليس بالحد، وإن وجب له من من الفقر حتى مات الجأحه لأنه واجب بسبب لارم، وحدث منه في حادثة للصحة وهو الإمارة أن لقائل على صورته دين، ومن هذا قد يكون في حكم دين الصحة.

لأمر أن من فعل لرحل بما دلت له على هلال، والكفيل صحيح، من مريض، ثم دلت للمكفول به من المكفول منه شيء حتى وجب دينه من الكفيل أيضاً، وعلى المكفيل ديون الصحة من هذا الدين يسوي سائر ديون الصحة، وإن وجب في حالة المرض، لأنه واجب لارم، ويحدثه في حالة المرض.

والجواب وهو الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة الكفالة أن الكفالة حين وجبت منه في المرض صحته، لأنه يهدق على نفسه، لا على الغير، ووجب الدين عليه في المرض بسبب تدب الكفالة، واستند الوجوب إليها لا الوجوب على المكفيل بحكم الكفالة، وإذا استند الوجوب إلى وقت الكفالة، والكفالة كان في حالة الصحة كان هذا الدين دين الصحة، أما عهد الإمارة حين وقع، وقع للمريض، لأنه وقع على الغير، فوقع فاسداً، فإنه يصح بعد ما مات يورث، وموت يورثه كان في مرضه، ولم يكن إسناد هذه الصحة إلى حده الصحة، لأن في إسنادها إسناد الإمارة، لأنها بسبب إلى إقراره على الغير، والإمارة على الغير لا يصح، فلهذا التصريح، انصرفت الصحة على الخلف، فكانت إنباء الإمارة في حالة المرض، وعليه دين الصحة، وبو كان كذلك كان يقوم دين الصحة عليه، فكذلك ههنا، وكذا بمنزلة ما لو أقر من مريض بعش عبيد، وحدث الموت، ثم مات مريض من مرض الفقر حتى غرق العبد، فو به جعل كالمريض في حالة المرض حتى يموت من أنسب إن لم يكن عليه دين، يسمى في جميع نيمه بإد كان عليه دين كما لو أنسأ عتقه في حده المرض، لأن الصحة لإقراره، نسب في حالة المرض، كما عهد - والله أعلم -

موضع آخر

في الجمع بين إقرار ولا جسي.

١٤٧٥ - قال صاحب في الأصل إذا جازع الميراث بعد أن لم يجزى شخصاً
واحد، ثم مات من ذلك الميراث، فلهذا الميراث لا يخلو من ثلاثة أوجه، أحدها المقر في
الشركة، فكل الإقرار في الكسرة عدلهم جميعاً من جهة إقرار لأن جعل
الموت، ومن نصيب لأجسي كذلك ما ظن، لأنه يضمن إقرار الميراث، وإقرار
إقرار بعض، وهو يضمن بهلاً، كان يظن

والفائدة نفس إقرار إقرار، لأنه من جهة بعض إلى لأجسي من جهة لا
والقوات المقتضى، ويظهر، فمصلحة جميع ما أثر مضروب به، وسبيل في ذلك
المشرك في ما صاع يصح من الشركة، ومصلحة يبقى من الشركة، من حق الشركة
في جميع ما يصل إليه، ولا كذا فيه شعير، وذاك، كذلك، كذا إذا انقسم
بقوله لأجسي إقرار إقرار، فكان يظن

١٤٧٦ - فلهذا إذا صدقنا في الشركة، فأما إذا كذبنا في شركة، وقالاً خيراً
الدين لم يكن مشترك بينهما، بل كان نصيبه لي وجب لي بسبب من عبء، وكذا
الأجسي في الشركة، وهو - جميع الدين لي - أولى عليه فمصلحة بسبب على حصة
المختلفة في حصة الميراث

قال أبو حنيفة وغيره من أصحابنا، بأنه لا يصح لإقرار لأجسي، كما هو صدقنا في
الشركة، ومن محمد يصح إقراره حصص الأجسي، وهذا هو الذي أرى أن يصح من
صحة الإقرار النسبة بينهما، فغيره دليل أنه لو أقر له إقرار بخصمائه، والأجسي
بخصمائه كان الإقرار لأجسي جائزاً، فلهذا أو المانع من صحة الإقرار الشركة من حق
مقر له، والشركة حقه، ينشأ بينهما، وإن يضمن إقرار حق الغير كما لم يكن إذا أقر
بالدين، ثم المودعة لأخر، ثم بالدين ثالث، ثم إقرار صاحب الدين لأولئك لم يكن
في عبء دين، وإنما في كذا أصبح هذا أقصى، لأنه في بعض حقه، فصح وإن عسى
يملك حق على الغير، وهو الميراث الثالث

والدليل عليه ما لو أوصى بثلثه فذهب ثلثه لا يبقى، صحته الوصية في جو

الأجبي، وإن سمى بغيره في جو الثواب، فكذلك عند

والمو حيد، ويزيد في ذلك إلى ٥ أذاع من صحة الإقرار الشريكة في
المقر، كما قال محمد، لأن الشركة لم تنصف بينهما، ولا يبقى لأجبي، ولما بقي
الأجبي لا ينصف، لأنه يرى بهذا أني يجب خمسمائة من ثلثه ما لم يكن واجبا
عليه لفساد امرؤه، فلا يصح ما عدا ثلثي، وكان غيره في لو عطف أجبي بالكلية،
فأجاب إجماعهم وزدت الأخرى، لأن الإيجاب، نعم فائدة غير موجبة عليه حقا، فلم
يغير موجب رد حدهما، فكذلك هذا، وعلى الثواب الشركة لا ينصف، لأنه بعد
بهذا المعنى، يجب حل على العبد، ولم ينف حل نفسه، لأنه لم ينصف له حتى يبدأ
الإقرار، فكونه مبدءا لأجبي على المقر، وشهادة الواحد لا تنبئ منهو به، وإذا لم
تكتب الشركة بينهما، لا يبقى أحدهما، حيث الشركة، فيصير الإقرار مائة، كما لو
صادقا على نفسه، لأن صدقهما المهر من نفي الشركة، وهناك ثم يكن مشتركاه
وإذا أقر به الشركة، كذا لأن يسلخ الإقرار، لأجبي، لأنه إذا قال بوجه على نفسه
حقا لأجبي، لم يصح ذلك كما لو أقر له بذلك، بخلاف مسألة أن ديدة، لأن صاحب
الدين الأول، لم يمس حاليه حتى، فوعد الإقرار بعد صبح، ولم يوجب بهذا المعنى حقا
لنفسه على غيره، فصبغ المعنى، وإن بقيت لبطال حق على الغير، كما يجوز التمسك
لأن أقر على نفسه بالعبء من، وذهب نفي الأجبي الشركة من المهر به به صبح، لأنه بهذا
التميز يدعى حل على بشر، وبغير يخلق حقا لنفسه، بخلاف الوصية، لأن الشركة
غير ثابتة قبل الوصية، وإنما ينصب الوصية ابتداء بالوجه، فإذ لا ينصب الإيجاب لثواب
لم يثبت الشركة، وأما هو الشركة، فإذا لم يثبت صحت الوصية لأجبي، فإذا
الإقرار ليس واجب، وإن هو أظهر للمهر به، فيقتضي سبي المخير به، وقد أجزأ في
لغيره كذا مشترك، فتكون شركته سابقة على الإقرار، فكونه إثباتا عند الإقرار،
ولما مانعه جور الإقرار، فصبغ صحة الإقرار، فوقع الإقرار فإبد، فلا يترفع الفساد
بعد ذلك بغير حدهما، ولا بينهما، وكذا هذا، يظهر مسألة لا يغير مسألة

(١) فكذلك في ٥، وكان في ٥، إلا أنه يصح الإقرار

(٢) وهو ٥ جو

من حاله حتى يحس ما التمس بعد الثالث، عند يصح، الأمر ما قد سبق في بقول الله،
 ويكون عند، من سبب ما بعد هذا الذي من تركه، يكون، صبه به، غاية فإن
 احداً فلا سبباً من تركه، فمحمود عليه، كان هذا الأمر، صحيحاً بعد الثالث، ويجوز
 وصيه، فإن ادعى ذلك إلى حلق أكثر من الثالث، أنه يخلط الأمر إلى يدعي علمهم، فإن
 علقوا به برسمهم الزيادة، فإن آخر أثر يرض مع ذنب يدين مسمى، بذلك أو ثبوت، لأن
 القبح عديم على الترتيب، وهذا في معنى الوصية، وهو ما يورث، وهو في معنى
 ماله رجل، فالوصية لصماة الأولى لأنها مضمومة، وهذا مضمون، ويقال قلوباً، ثم
 له في الثلث ما سئم، هذا، فالوصية له بالثالث مرة في الثالث في اثنتي عشرة
 ثم يرض آخر مسمى، بواجده، ويخلف على الثاني

نوع آخر في مرض يفر لوائه

فيقر الودوث ما حشره لغيره وما يتصل بذلك

١٦٧٧٥ - يجب أن يعم ما في تصورات المرض منكم بحسبها وبما
 كهرت القبح، لأن المرض يصر في خلافه، من حشره عن حق العبد،
 لأن المرض لا يرضى من مرضي ولها حال له وده الحواري ويحب عليه تركه.
 بحق الدماء وورنه لا يعلو بكل مرضي، وثالث يرضى مرضي لوب، ومرض الموت ما
 يتصل به الموت، والاصول في الحشر غير ثابتة، ولا يرى أن الموت هل يتصل بها
 المرض أم لا، فلا يعمد بموضع، الوضوء، والمر ما لمحال، فاد من مرضه ذلك،
 وعند أنه مرض الموت، فستكون مرض الموت، لأن كونه مرض الموت،
 والصفة، وهو ما يوصف، وهو سبعة المرض، وهذا، استندت به، الصفة إلى قول
 المرض، عند منكم، وهو يعلق من المرض، والورنه، فظهر من المرض والورنه
 كان صفاً، وف الصفة، لأن الورنه لا يرضى، وأن خفيه المرض، فمما
 يكتسب، مما لا يكتسب، وهذا، ما نقص به كفاً عمداً، لكن ما لم يفتي
 تقاضى يرضى، أو يرضى، فمما علم، وهذا

١٦٧٨٠ - يرضى، ذكر محمد في الخدم، إذا مرض مرضي، ورثه مو

من أعيان ماله وسنة إليه، وذهب منه عت من أعيان ماله وسنة به، ثم مات
لمريض، فلم يبق ذلك حتى جاء الوارث للقرعة، والوارث من رجل أو امرأة
وسنة إليه، أو الزوجة لإيمان صحيح، بدعوى هذه الحجة، حتى يمس

١٥٧٨١ - قال محمد بن حبيب "مريض آخر لا حدود له، ولا مال
لمريض سوى هذا العبد، فمات الوارث للقرعة ليس له عت، لكنه نكاح، حتى
به رجلاً حياً، وهذا لأحس في ذلك، ثم مات المريض، فبعد يومين، لما
دعوا أن تصرفات المريض محكوم بصحتها، وحلها له، فصح أن المريض
للوارث، وصح أن الوارث للأحس

وكان ينبغي أن لا يصح هذا الوارث للأحس، لأن الوارث ما مال هذا العبد
ليس له، فصح كذا المريض من ماله، والإعارة من المال، فصح أن لا يكون له مال، فصح أن لا يكون
للمريض الوارث، كيف يصح أن الوارث للأحس؟ فصح كذا، فكأن الوارث ماله
بعد ما قال محمد بن حبيب، في ذلك، ولكنه نكاح، والأحس

والجواب عن هذا الإشكال، وجهان أحدهما أن المريض ما أثر له هذا العبد
لونه ماله، فقد بقي ماله العبد عن نفسه، وثبته مؤثره، والوارث ما مال المريض،
ولكنه نكاح، فصح أن لا يكون له المريض فيما أثبت به من نفسه في العبد، أما إذا
يقوله فيما بقي من نفسه، فالجواب أن العبد ماله مؤثره، وإذا كذب في بعض ما أثره
دون كذب، فكذب، فماله المريض في بعض ما أثره لا يوجب ماله لأفراد عياله
مكذبه، حتى انتهى أصحاب من لقوه، فقام بعد أن ثبت من مرض، ولم يدخل في
ملك الوارث، حتى المثل ما لا صانع يدعيه لأحس نفسه، لا سماعه في ذلك أحد

ثاني من جواب ما ذكره المحقق، قال رد الإثر من الوارث لم يوجد إلا
متصلاً بمسألة المريض، أما قوله بأنه قول الوارث ليس له العبد، رد الإثر
المريض، وقوله لكنه ماله مؤثره لا يتعلق للمريض في إفراده، لأن الإثر للوارث
لا يصح إلا بعد نفسه، بقريض فيما أثر له، فقد تمضي رد العبد والمصلي بقوله
فلم يصب واحد منهما ليعاد منه، فكأن الوارث لم يصبه، ولم يكذب، ولكن بعدما
أثر المريض بالعبد لورده، فإن أثره هذا العبد ماله، فصح الإثر الثاني،

تلك جهة ، وانما صحح في روى بوارث لأخيه في مسألة ، صرح بوارث بذلك ، كما أضافها

ويؤيد حرج الأمر في الرواية ، ولا يخفى من مسائله في مرض بوارث ، فصرح له بقيمة العبد
بمورثته ، لأن بعد ذلك لم يرض وإن كانت محكومة به بحسب رعايته ، لأن يجب بقضائها
بإخراج ذبهن من ماله ، فوجب نقص خبر بوارث من ماله ، ووجب على الورثة
أن يردوا العبد نفسه ، وقد عجز عن ذلك حكم قرائه ، فوجب عليه قيمته ،
ونكس بوقع حصة ، لأنه لا يستحب له على ماله

١٢٧٨٢ - ثان : ولو كان المفقود الثاني وارثاً لم يرض ، فهذا والاول سواء ،

ويسمى العبد لنفسه ، لأن العبد لا يحل للملوك الثاني من جهة أبيه ، وإن يرضى إليه من جهة
الوارث الأول ، ولا يخفى بين الورثة ، ويحسب بوارث لأخيه قيمة العبد للمورث ، كما
ذكرنا ، لأن جهده ترفع عنه حصته وحصة بوارث الثاني ، لأنها تصادفها على أن العبد
ثالثي ، ولأنه لا ضمان على الأول والثاني ، ولا نفقة للمورث ، رغم كل إفساد حقه في
عقد

١٢٧٨٣ - وكذلك يترك على أبيه توريثه ، صحح الأمر ، وإن جعلناه ،

ويضمن المورث قيمة العبد بغيره ، لأن مع عدمه من نفسه ، لأن رفع الحصة بحكم
الإرادة ، حتى لا يضر بحسب نفسه على نفسه ، وثلاثين سنة ، معزول به الإرث ، فاستبعد
في مكاتب ، فقال الأمر في الأمر بوارث بغيره بغيره ، وفيه بغيره بغيره
نحوه ، ولا يملك بغيره بغيره ، ثم يرد المورث له ، ويجب على المورث أن يرضى
أخوه بوجبات المرض ، فالعبد يستلم الثاني ، لأن العبد إنما يرضى في الثاني من جهة
أخيه ، لأن جهده بغيره ، لأنه لا يرضى بغيره ، فكأنه يرضى بغيره ، ويضمن الآوي
بمورثته قيمة العبد ، كما في هذه الأقوال ، إلا أن جهده بغيره بغيره بغيره ، لأن
الماضي قد عد حقه على له ، وفيه نص في الأمر برفع عن الأول حقه للمورث الثاني ،
كما يرفع عنه حقه عنه ، لأن في نقل الأمر آخيه من ماله أو أمه عليه ، فإنه
لا يضمنه من الأول ، بل يرضى بغيره في حقه ، إن جهده في ربه الثاني في العبد
لم يرضه ، و يرضى ، كما علقه في حقه ، لأن بغيره بغيره بغيره ، لأن بغيره بغيره بغيره

١١١ صاحب المحققين صاحب من الأهل وتبين من هذا

(٢) ماضي المصنفين صاحب من الأهل وتبين من هذا

ولم يقدّم في يد الناس، أحد العبد، وقسم بين العرما، من لم يكن العبد قدّم في يده، طالع مرماه حيار النصير، إن شازوا صصوا الأول، وإن شازوا صصوا الثاني، وإن لم يكن على المريض ذنب، نبت في ثورته حتى أخذ العبد إن كان قدّمًا، وبخيار المتصير، إن كان حالًا.

وفي مسألة نوع، شكك: لأن الأول إذا لم يكن لبعض العبد من نصير، كان يجب أن لا يصح من، لأنه لم يوجد منه إلا مجرد الأعرار الثاني، ومجرد القول في مال الجير لا يوجب الصمان، كالمودع إذا أقر بالوديعة لمير، أو باع الوديعة، ولم يسلّم، فالحواش أن الأوب يأنزروا، سلط الثاني على القبض، وانتقل على نصير مال نصير من الصمان، كالمودع إذا دل فشارك على الوديعة، لم يبع وقت الأخذ، والله تعالى اعلم.

نوع آخر في الر والمريض ما شيعه من وجبه له

في حاله الصحة، أو في حاله المرض.

١٥٧٨٧ يجب أن ينسب بأن الدين فواجب للمريض لا يخلو من أحد وجهين إما أن يكون وجبًا لا عهد هو مال، أو يكون واجب بدلًا عهد ليس بال، الأول هو الثرى، وثمن، بيع، والشئ سحر الأرض والهر وبثل الخلق، وكل وجه من ذلك على وجهين، إما أن يكون له وجه في حالة الصحة، أو في حاله المرض، وإما أن يكون وجبًا على إوارث أو عمر، لأحس: فإن وجب الدين بدلًا عهد هو مال، والمعبر أحس: كان الدين وجب في حالة الصحة، صح إقراره بالاستيهام في حالة المرض، وإن كان عليه دين الصحة، وإن كان الدين وجبًا في حالة المرض، لا يصح إقراره بالاستيهام إذا كان عليه دين الصحة.

والثرى أن الدين (أو كان وجب في حالة الصحة، لا يحرم استحق المرافعة على الر له صاحب الدين بالاستيهام بعدم تغلّي حتى التغير بماله في بيت حاله، فصيح ذلك يعلق حتى العرما، به في مرض مرثه، كيهلا يطل هذا الملق على العرما حتى العرما.

وإذا لم يتصل حق الله به، يجد في مرضه موت، ثم ينصير (أقرب) بالأسف، انطال حتى
اتمده، وإذا لمكتف في حاض حقه صحيح، إذا لم يحصل ذلك طال من الحبر،
فما إذا وجب تدبير في حالة مرضه، فالحريم لا يسحق الإبرار من مرضه صاحب القليل
بالأسف، لأن من الحرمة يمر بها في حال المرض، وليس له من صاحب ذلك
فلا يسحق من مرضه، وهذا لأن بالأسف، كذا يُعطل من مرضه، صحة قوله،
وحتى ماين

١٤٧٨٨ - وهذا الذي ذكر في الحديث لقوله: في حالة الصحة إذا علم وجوبه
في حالة الصحة عليه أو برأيه، وإنما إذا لم يعلم وجوبه في حالة صحته لا يوق
المريض، وإذا من ذات مع ما كان، أمريض لرجل بعينه، قد كنت بعينه هذا القصد في
صحتي وكذا ذكرت صاحب العبد، ثم مستوجب النعم، وهذه في ذات المستري، ولا
يعرف ذلك إلا بعينه، فلو كان العبد قائماً في المستري، أو من بد التبع وهو
الإبرار (أو كان هاتك) لم لا يروى "ألا أنه همت في حالة مرضه؛ حسنة في أول
المرض، وكذا ذكرت ذلك، ولا يقدّر له من حالة مرضه وحاله
الصحة، هي هذه الحجة، كذا لا يتبع محراب المريض بالأسف، كده هو ذلك مرضه
الصحة، لأن التبع قدس صحتها، كذا لا يثبت يدكان ذلك، أم الأسف، ثم
يشد عليه من انطال حق مرضه، الصحة من حيث الله، وإذا به صاحب الأسف،
صحة ماينما في حالة المرض، ويمكن جعله ماينما في حالة مرضه، ثم بعد قيام العبد
بالمرض، أو من مرضه، ورجله ماينما في مرضه، كذا القصد بها وجب نفس مرضه
بداً عما هو مان، وتوادر مريض ماينما في مرضه، أو من مرضه، لا عما هو
حاله لا يتبع، وكذا إذا كان لا يقدّر أن العبد هلك في مرضه، أو من حالة لصحة
مجعل ماينما في حالة مرضه، وقد يمكن أن يقدّر هلك العبد على حالة مرضه، كجوه
حادثاً، فإذا لم يثبت هلك العبد على حالة المرض، كان له ماينما في حالة المرض.

(١) وفيه كذا

(٢) وفيه الاست

(٣) ماينما المرض ماينما في المرض، وجبه من مرضه

(٤) ماينما المرض ماينما في المرض، وجبه من مرضه

[illegible]

والفرق ان الذي قد وجد بدلًا مما ينبغي له، فهو مبرأ من التمسكه بغيره
فإنه قد اعتاد بعد ذلك به لا يظن من الاستقلال بالدين انه الدين، لأن حقيقة لم يكن
متعلقاً بإيدل، لأنه لم يصبح تعبد حقيق يتقدمه شيء، فالأصل هو الدين وأنه أصبح
تعبداً حقيقاً [أي هو تعبد حقيقي]، ولكن كما سبق حقهم يجب عدم رجوع الأمر إلى
إقرار التمسك بالأصل، لأنه لا يتم بحسب ليرة في معنى دينه، إنه نفس بالاستعدادات
لم يستطع ذو العلم روح الفهم، لم يكن شيئاً قد فهمه، وإنما يجب لأن، وأيضاً
في حالة سيرة لا يصبح ما كان يربط غيره، فقد أصبح سبب توبه، والحدس، وأيضاً مع
أخلاق معتدلة للدين، لأن توبه حتى الجرائم للدين، فيجب على من يربط، بصفة خيرة لا
يطلق حتى لا يربط في الجرائم، ويعتق حتى غير ما كان قد كان مع توبه، فهو الجرائم
للدين، حتى أنه لا يستطيع شيئاً بغير حقيقة، ولا يعتبر صفة خيرة لا تدرك من علة
استعداد، ونهاية الآخر.

[illegible]

(۱) قاضی شریعتیں صاف سے الاصل الہیاء سے $\frac{1}{2}$ = ۵ = ۴

(٢) مقتضى ظاهره، والله في الأصل م مع قوله

(*) مرقوم و نقل لایق

للمريض متى أقر المريض بالاستيغناء، سواء وجب الدين من حقه المريض، أو من حالة الصحة، أما إذا وجب في حالة المرض فظاهر، وأما إذا وجب في حالة الصحة فموقوف، إما إذا كان المبرم وارثاً، وبما إذا كان أجنبياً، والدين وجب في حالة الصحة.

والمرئي أن نعلم المرض إذا كان وارثاً، فعلى وجوب البطلان اجتماع سبب ثبوت الحقيقة، أي سبب ثبوت حق الورثة للورثة المبرم، متى أقر المريض بالاستيغناء، وسبب تعلق حق مالي الورثة والمجمع بين التحقيق منطوق، فلا بد من إثبات أحدهما، ودفع إثبات حق براءة المبرم للورثة، متى أقر له المريض بالاستيغناء، لأن فيه إثبات مالا جواز له بحال، وهو حواجز إقرار المريض بالدين للورثة متى أقر به المريض بالاستيغناء، ومطابق حق مالي الورثة ماله له جواز، ولا شك أن إثبات ماله حواجز أولى، فحقن حق الورثة، فلا يصح الإقرار بالاستيغناء بعد ذلك كيلا يضل حق مالي الورثة، فلما إذا كان للمبرم أجنبياً، فعلى وجوب البطلان اجتماع سبب ثبوت الدين، وتعدد التراجع من حيث الحواجز والتعدد، لأن إثبات كل واحد من التحقيق جواز على براءة، فمحصلاً أحد التحقيق بالطريق الذي عينا.

١٥٧٩٢ - قال محمد في الجامع: وإذا وجب برجل على رجل دين ألف درهم في مبحثه، ثبت مرضه وب الدين ألف درهم في يديه أياً ودبقة عنه لقرينه أو للكاتب، وهو من الألف الواجب للمريض، ثم مات المريض، وعليه ديون الصحة وغيره أقرضه بعد ذلك، فثبت له المريض، والمريض مسؤول فيما أقر، وتكون الألف الواجبة بعد هذا بالدين، وبمقتضى الكاتب؛ لأن الإقرار بالوديعة الإقرار باستيغناء الدين، فإن سأل المدين متى دفع في يد صاحب الدين ودبقة، وهو من الدين يصير قصاصاً بالدين، ويصير رب الدين مسئولاً عنه، فكذلك إذا أقر باستيغناء الدين، وقد ذكرنا أن إقرار المريض باستيغناء دين واجب له في حالة الصحة صحيح، سواء كان عليه دين الصحة، أو لم يكن.

١٥٧٩٣ - ولو أقر بألف درهم ووديعة هي أجود من الألف الواجب للمريض، صح الإقرار، لأنه أقر بوديعة ما هو مثل الدين وديانه، فصح الإقرار به هو مثل الدين، لأنه يقع به الاستيغناء، ولا يصح الإقرار بالرباغة على الدين، لأنه لا يقع به الاستيغناء.

أموالنا بطل إفراء المريض، وبقي القريب حقاً لعمراء المريض بنفسهم بسم، لمخص
واقفين على المكاتب والعريم على حاله؛ لأن المريض أو الاستعفاء بطريق السر، فإن
الشراء بما يقع الاستعفاء

الآن ترى أن رب الدين إذا اشترى من مريضه سكت بالدين الذي له عليه، يجوز
ويصير مسوقاً بالدين، والمكاتب والمعريم لما كتب المريض لم يثبت الشراء، فلم يثبت
الاستعفاء، بقي مفعول المعريم، أو للمكاتب بعيونه أو بدين، وعنه ديون الفسحة، فكان
باطلاً

وإن صدق العريم، أو المكاتب المريض فيها فتر، ففي خياره والتفتير [ينظر إلى
كافة قيمة الخيارية وإن ساءل] مثل الدين الذي للمريض على المكاتب أو المعريم أو أكثر،
صح الإفراء؛ لأن الشراء قد ثبت بتفاهته، فصار مفعولاً لا استعفاء، فصح

وإن كانت القيمة أقل من دين المريض، بل كانت القيمة حسمانية، وفيه المريض
الف درهم ففي خياره قال للمعريم أو المكاتب أو المريض حاسب قدر حسمانية،
والخاتمة لا تصح من مريض الدين، وإن شئت أنقض البيع، فإنه حقه بحسمانية، وإن
قُتبت، فاصغر البيع، وعند مجازيه وإذا ما عليك، وإن خبر العريم، لأنه إنقارضى
متعلق الجار به بسم له ما في ذمته بكماله، فإذا زال الأمر إلى لا يسلم له ذلك، لم
يكن راضياً، ليجبر به، وهو نظير لمريض إذا باع وحسب وعنه ديون، فاشترى بغير
إذ جاءه تقضى البيع، وإن شاء أنه القيمة، فكانها

وهي المرامم المبهرجة لا يخير المكاتب أو المعريم بين أن يحدد المبهرجة، ويورد
المقياد (ويوم أن يترك الربوف ويخص المبهرجة ولكن يحدد المبهرجة ويورد الجهاد) لأن
في المرامم رفع المعاهد بل يجب حسمانية أخرى غير ممكن، لأنه يؤدي إلى الربا، وفي
الخاتمة رفع الخاتمة بل يجب حسمانية أخرى ممكن، لأنه لا يؤدي إلى الربا.

ولم يذكر في المكاتب ما إذا كانت قيمة الدين أكبر من الدين، من بغير المكاتب،
وذكر القريب أو بكر البهي أنه يجبر؛ لأن دفع المعاهد بتكميل الدين ممكن، لأنه لا

(١) ويرد العفو من ماله من الأصل وإن شاء من غيره، م. م.

(٢) مذهب المذهب ماله من الأصل وإن شاء من غيره، م. م.

يؤخذ إلى الأرياء، وبعض مشايخ قدوا لا يجبر، لأن دفع المصاهم بمكبل العين غير ممكن، لأنه يصبب صرطاً يسرع الحيار، ويختار الشرط بما حلت فساد صرط، والأول أصح، لأن هذا يجب، نسب حكم لا صرطاً، واختار الأئمة حكم لا صرطاً لا يرجب، - إذا أضررت، كحيار، برؤية، وإن احتار المكاتب، فوالعزم بنفس وجه، ود الجارية والنفاتير عليه.

١٥٧٦٧ - ردال محمد، إذا أفر المريض لكتابته أو فخره يوديع من خلاف جسم المريض حتى يصح به الاستيعاف، لا برد الوديعة على المكاتب، من مذهب عمراء المريض على ما يأتي بعد هذا - ابن خلدون -

والفرق أن من فصل الوديعة المريض فخر بالوديعة قصداً، والاستيعاف بما عليه، والإفرا بالوديعة مذهب من دخل تحت ولايته المريض، إذا كان عليه دين الوديعة، إن تدخل تحت ولايته الاستيعاف، فهذا لم يثبت الاستيعاف، بل الإكراه بالوديعة قصداً، وعليه ديون الصحة، ليس، ثم هذا أقوم بالاستيعاف بالانقضاء، والشرط قصداً، وذلك داخل تحت ولايته بدعته، ومقتضاه كون المقهور من ذلك بئانه بذهب الأصل، ثم الشرط على ما عليه الأصل، بما يصح من ذلك، حددت وإلا انقضاء الاقتضاء بعزم السرط حكم لرد اجتره بم تقص مقصداً الأول، وهو كقول لقوم من سكان اليتيم، في نيس من ضروره من بعض البيع، تقصم تلك البائع (من جميع، يعني لشك في القيصي نلتام) "فهد، وحب، ده عليه عد تقص بعض السع" - و به عدم -

١٥٧٩٨ - قال محمد بن الإمام أيضاً، مريض عليه ديون انقضاء، فقيم رجل يده عمداً، فقتله من ذلك عني ألف درهم، أو كثر لجاناً، أنه قطع به، لمريض خطأ، أو قتل عبده خطأ، أو أفر المريض باستيعافه ما وجب له، وف جبال عليه، صبح بقراره بالاستيعاف، لأنه هذه ديون يجب به لا عما ليس بمال، أم أزم من جرحه المريض فلا شك، وأما ما يجب بسبب ليل لعب قتل ما يجب بسبب العبد يجب بدلا عن الدم عداه، لا بدلا عن المال، هي ما صرف في موضعه، فيصح إقرار المريض بالاستيعاف لما

مر

(١) حكما في ذلك، وكان في الأصل حكى وفيه من

(٢) ما من للقوم ما من الأصل، واليه مرط، هذا

إتبات الشركة به في مالها مع غيرها ما لأنه يومهم ديون الصحة ، وإمراؤها في حال المرض ، فلا يصح من عهدهم في إتبات الشركة إنما " يصح من غيره ، أو زوج ، وهذا حكمه محتلد ، ويجوز أن يظهر من ذي حق حكمه ، من حكم ، فإن من سيء من ماله بعد قضاء الديون بغيره ، الصحة يروح فيما من يصح له أن يقراره بالاصحاف ، قد صحح لأن المال يمنع عرقه ، وهو حق غيره ، الصحة ، قد صحح إقرارها ، وقد أثبت دسده ، يريده ، فكان لزوج الزوج بعد الرتبة

١٥٨٠٠ ولو كان الزوج قد دخل بها ، لم يظفر ، طلاقاً " أو رجوعاً ، ، عرسها ، وأخرت لاسده ، ثم ماتت ، فهذا علي وجهين ، إما أن قبل قضاء العدة ، أو ماتت بعد قضاء العدة ، فإذا ماتت بعد قضاء العدة ، فإن رها ما لا يمتد به صحح ، لأنه من موته ، لأن ، وقد اتفقت من يريه بعد موتها ، وأزوج ثم يريها بعد الموت لا ماتت بعد قضاء العدة ، وإذا ماتت قبل قضاء العدة لا يصح إقرارها

أما في الصلح مرضي فمقتضى نوره ، قد التزم ، أما في طلاق سائر : لأن المنع عن هذا الإقرار كان ، ما يلبس الكج ، ولعله أن من لم يترك الكج ، ليطيئ الشيخ بعده أثر الكج ، ومتى لم يخدم إقرارها باستيفاء الهجر في هذا الوجه ، يسوي في أصحاب ديون الصحة ديونهم ، فإن عهدهم سيء يظهر أني للهجر ، في ممراته عهده ، فيعلم له الأقل من ذلك

قول هذا جواب عن من عهدها الثلاثة ، أما عن قول من يجب أن يكون إقرارها صحيحاً في حق القديم على الترتيب في جميع ما قرب به أصغر ، فإنه ما ذكر في كتاب الطلاق من مرضي طلق : مرأته بغيرها ، ثم أقر لها بغير ، أو أرض بها بوضعية ، فهذا الأقل من ذلك ومن يبرأ عهدها الثلاثة ، وقد روي بها جميع ما ذكره ، والجميع عرفت ثم

١٥٨٠١ - مرضي عنه ديون الصحة ذهب وجن به عدداً في مرضه ، قدمت المدة في بنيه ، أو نس ، فمن المسمى للمريض على العاصب ، بغيره ، بغيره مرضي بغيره ، من أنه صح ، لا يصح إلا بسده لأن هذا بين وجب به لا عهد هو حال في

حاته المرضي، وغيره، المرضي باستيقظته مثل هذا الذي في حق غيره، الصحة باطل.

١٤٥٠٦- وبو كان يعصب في حالة صحته المعصوم منه، ثم مرض، والعبد قائم بحينه في يد المصعب، ثم في، ثم مات، وهما العاصبي عليه بالقبضه، ثم أقر المريعي باستيقظته مثل الصفة، إن كان العبد ميتاً، أو لم يعد من الإياق، كان مصدقاً بتزله، وجب له في حالة الصحة، وإن كان العبد بعد عاد من الإياق لا يصح بقراره، واعتبر زمان العصب في هذه الحالة بدين وجب له في حالة "أ" المرض، وإنما كان هكذا باعتبار أن الصمان هو باب العصب يجب بالمصعب من، حده، لأنه هو التوحيد من جهة العاصبي، وبفضه العاصبي من وجه، لأنه أمر لا بد منه ليطالب العاصبي به على سبيل الثقرر^١ والعصب كان في حالة الصحة، والقبضه كان في حالة المرض، فاعتبر الصمان واجباً بالعصب سي كان العبد ميتاً أو أيقظاً، واعتبر هو دين الصحة، واعتبر واحداً بالقبضه، لأن، عاد العبد من الإيمان واعتبر هو ديناً^٢ الذي المرضي عملاً بالقبضه بغير الإمكان، عهد، لأن العصب وإن كان سبب وجوب الصمان، إلا أن ثقرر الصمان بالهالك، والقاصي بعضي بدلت لثقرر، وإذا لم يظهر العبد لا يضر إلى يد المالك، فكان هالكاً في حق المالك من وقت المصعب، فكان الصمان مقرر بحينه من ذلك الوقت (وهو في ذلك وقت صحيح، فكان هذا دين المصعب، وإما به يظهر بعد، ظهر أنه لم يكن ملكاً من وقت المصعب، فظهر أن الصمان له يكن ملزم من ذلك الوقت^٣، وإنما صار هالكاً، ثقرر الصمان بقبضه الخاص، وقبضه الذي كان في ذلك الوقت في حالة مرضي، فكان هو دين مرضي، فلا يصح ثقرر الأمرين، به

١٤٥٠٧- وبو كان العصب المقتضا بالقبضه جميعاً في حالة الصحة، وأقرير المعصوم منه باستيقظته الصمان في حالة المرض، صدى في ذلك لكونه دين الصحة من كل وجه، وأشير في الكتاب إلى وجه آخر فقال: الصمان يد عن المعصوم، وحكمه مثل من يحكم مدل، وبو أقر بالمدل (إنسان في حالة الصحة، عيه دين الصحة،

(١) ما بين المعصومين ساعد من الأصل وأيقظته في ذلك، فمد

(٢) حكمه في قبضه الحج، وكان في الأصل أقرير

(٣) ما بين الثقررين ساعد من الأصل وقبضه في ذلك، فمد

(٤) ما بين الثقررين ساعد من الأصل وقبضه في ذلك، فمد

بہمیں پھر ارادہ ہو گیا اِد اُم نامی

١٥٨٩٤ مريض مع عبد الله بن علي فرهم، وصيه ابن فرهم لا مال له غيره،
وعليه ديون الصحة، فأنكر في مرضه سائق، فأنكر من ذلك المرض - ثم
يصدق علي ذلك في قول أبي يوسف، وعلي قول محمد بن عبد الله بن إسماعيل وأما
علم قدر قيمة الجسد ولا يحدده في قدر قيمة الجسد

[illegible][illegible]

وإذا عينا يعني هذا النوع، ثم يعمل نحو العكس لأن ما هو صعب التأليف في حق
 الله تعالى والمراد به، رأيت محققاً في هو يمكن على كل حال، ثم العلم بهذا الشرط
 في حق الأفعال والأفعال بالأسف من طريق الأولى لأنهم لا يحسنون التأليف بل

[illegible][illegible][illegible]

المشتري هي الشمس، لا في حق ثبوت المشاركة له مع حرمانه، وهو نظير لبريضة إذا أقرب
بإستيفاء مهر ما من زوجها، وعليها ديون الصحة، ثم طلقها الروح قبل الدخول، فإن
إقترحا بإستيفاء المهر يعتبر في حق برائة الزوج هي المهر لا في حق إثبات المشاركة له مع
الحرمان بصفه المهر

توصفح ما قل إن الرد بالعيب قد يمتنع عن وجوب الشمس على البائع
للمشتري، ألا تروا أن الشمس إذا لم يكن مقصوداً حتى رد المشتري، المشتري بالعيب لا
يجب على البائع شيء، أو ألا تروا أن البائع لو كان أبراً، لم يرد من الشمس، ثم إن
المشتري رد، يشتري بالعيب لا يجب له على البائع شيء، أعلم أن الرد بالعيب قد
يمتنع عن وجوب الشمس للمشتري على البائع، فذهب المشتري بهر بمقتضى، وذهب سائر
الفرقاء بمقتضى، ولا مدعى به يمسأ هو متيقن، وبما ليس بمقتضى، فلهذا لم يثبت
للمشتري حق مشاركة مع حرمان الميث في سائر أموال، فبيع العبد، ويكون المشتري
أحق بالشمس من حرمان الميث، وهذا لأن حق حرمان الميث لم يكن مملكتاً بالعقد قبل هذا،
لكن العبد ملك للمشتري، وبإلزام هذا إلى ملك البائع إلا أنه قد استشعر لا يحس
المشتري، وذلك يمنع تعلق حق سائر الفرقاء بالعبد، فلهذا كان المشتري أحق بالعبد
حسباً وبيد، وبهذا نظيرين كان للمرتين أحق بالمرهون حسباً وبيد، ثم إن بيع العبد
صرف ثمنه إلى المشتري، هذا فعل شيء، فالله طس لسائر حرمان الميث، لأنه مال
الميث، ولا حق لأحده، وإن قصر الشمس عن حق المشتري، فلا شيء له حتى يشتري
حرمان الميث ثوبهم من سائر أموال الميث، فإذا بقي شيء عن حقوقهم أخذوا للمشتري

ولو أن المشتري لم يصب به حقه، بل دفعه إلى المهرض حال حياته، أو إلى وصيه
بعد موته بصفه الغاصب، بطل حقه، ولكن لا يخل حقه في استيفاء الشمس، وهو نظير
البائع قبل التمسك، فإنه أحق بالبيع إلى أن يشتري من ثمنه، ردوا سلم المبيع يخل
اختصاصه بالعبد، ولكن لا يخل حقه في استيفاء الشمس، وكذلك المرتين يكون أحسن
بالمرح حسب، وإذا رد يخل اختصاصه بالعبد، ولكن لا يخل حقه في استيفاء الشمس،
كذا هنا

نوم آخر

هي الترخيص بريد ابصال الدفع الى ورشة.

[illegible]

فلما قيل كم صار مقركم ؟ قالوا : مقرنا الأحنى ، و لا نزال للأحنى صحيح
 طلب الإقرار بالأحنى ، و دفع ابن نويسمي البصار بفتح ، و أنورث ، أما إذا
 نصي فلا ، لأنه لا يمكن نصيبه ، و لا يتصحح ما هو دال
 فيه من أن ليس أن إد أنكر لأحنى أمر بطلبه الخان بنوار ، و أن في الإقرار
 للأحنى نصيب ، و هو دفعه بفتح ، و أنورث ، و لا يوافق الأحنى ، و لا يصح إلى
 أنورث هذه اللمعة

قلنا في تلك الصورة الضعيفة حصل لقوارث بآثاره الأخرى ، وانما يحصل
بغير يحدث الأخرى بعد ذلك ، وهو بغيره ما لم يأت ، أما في مسائله فتح يصل إلى
القوارث من إقراره بغيره ، لا من إبطاله في يومه من الأخرى ، فلو افترقا

۱۳۸۰:۶ خان دہب کان مین دانت لیراء بھیر مین، کوہ دہب، انوارب لا پتھو
 ڈھیل گن الو پوت او کھیللا، لاپ مہ صبح لہ ریب، (ھو م ۱۰۰۰ مہ، کما عہن
 تنکالہ، او عہ دہن ہسہ، و ب ر، لہ اخی، ہیں کان اخی کھیللا صبح لہ مہ

على الأختى وبعدهن ذلك فيصالح النعم إلى الورثة لأن من الكفيل بالإبنة لا
يرجع به؟ لا يصح. بعد ذلك ينظر إن كان للميت مال يخرج ذلك من الثلث صح
فذلك كله، وإن لم يكن له مال صرح صح كإبراءه في الثلث، كان ميراثه الجاهل من الثلثين
إن شاءوا أخذوا من الأمر في وإن شاءوا أخذوا من الكفيل، وإن التفت كسقي، فأما
يرجع من الكفيل لا غير

هذا إذا كان لأختى كبرياء؟ فإنه إن والأختى أصلاً لا يصح إبراءه أصلاً، وإن
يرجع على لأختى، لا بد من صحة تصحيح النعم من الوارث لأن إبراءه لأختى
بأنى طريق حصصاً موصية براءة الكفيل

فإن لم يرد به يكن شيء من ذلك، ولكن حال التكفل يخرج من يده على رجل،
في كبر الأختى الكفيل دون الأختى، وهيل الأختى خوله، وماتت إن كان الكفيل
الوارث، لا يصح خوله، وإن كان الكفيل لأختى يصح من الميت؛ لأن الميراث
تخصيص به أو تعيين من دين فمقال له من عمر دفع مال أبي لميت له إلا أنها بوجه
موتته به من خصال عبد ميت، فوفاه حتى مات الخصال عليه ميتاً، يعود الميراث إلى جهة
الحيل، فتمسك ما سرقه أو بعهده، ما قاله الميراث في كسبه أو أنكره على الميت، ثم
الوارث على التخصيص الذي سبه ذكرناه، فكذلكها

فإن دفع خوله مائة؛ لأن للحيل وإن كان من المال ما دفعه، وإن سرق
ميت من ماله، وحب من خصال له على الميت عليه، ويجب أن يصح على كل حال،
ويصح في كسبه لأختى الميت، والفتن على أن خوله مائة أو الأختى والميراث بمكة
الأختى من الميراث، وإن كان الميراث ميراث ميتاً ما سرقه

فإن خوله ليس بمادة إلا ترى أنه يجوز خوله بيد غيره، إن سرقه
كسبه مائة أو خوله ميتاً؛ لأن الأختى ميتاً بميراث (أو من ماله السلام لا
يجوز، ويؤكد لميراثه مائة، لا أنها مائة مؤجلة من حيث الحكم والميراث، لأن الحيل
يرد من الميت من ميراثه مالا إلى صاحب الدين إلى ماله، وهو فقه جوب للميت
عليه جعلت، ولو كان مؤجلاً من حيث الحلفه في شرطه الأهل إنما يصح من

الكتابة به يداه أو غيره وصح ، فإن في هذه الصورة لا تقع المقاصد ، ومع ذلك لم يحصل في الكتاب بين المؤلفين

هنا في تلك الصورة تعديل للقرائن معناه السواء بطريق أخرى ، بيد أن ذلك قد صح في الصورة وهي صح الإقرار بوجوب قيمة هذه لأسباب في الترتيب ، فلاكتيل يأخذ القيمة ويشترى بها ما ومعناه الكتابة ، غير أن هو والقرائن ، يحصل معناه أخرى أيضاً ، فإنه يأخذ المعانيه عن الكفيل بالقبض على نسبت عليه ، وبذلك للكفيل عليه حق الاستئجار عن إيفاء الوعد أن يقضى الورثة بين الكفيل ، لأن الكفيل يهون ، للورثة حتى صار ديناً في ذمة الكفيل ، والذي يقضى على الميراث ، مما يهتصو فيه لا يصح شيء مما على الكفيل ميراثاً لهم ، ولا يثبت لهم حق لفظة ، وتأخر المطالبة بوجوب معناه طهراً لا يصح الإقرار ، وكذلك لو كان الأصل أجنبياً ، والكفيل هو الورثة ، فأنكر بغيره مسمى بما ذكرنا لأجنبي ، كان الإقرار باطلاً ، لأنه لم يصح أدى إلى إيفاء الأصل ، أو تأخر المطالبة عنه ، وسواء الأصل هو الكفيل وتأخر المطالبة عن لأجنبي تأخر المطالبة عن الكفيل الذي هو ورثة ، فيحصل بهذا الإقرار مع الورثة ، فلا يصح حرقه لعدم

١٥٨٠٨ - دخل ميراثي كاتب عمه علي ألف درهم وتبنيته الصد ألف درهم ، ولا مال للميراثي عن هذا الصد ، ثم أقر باسماء بدل الكتابة وهو ميراثي كذلك ، وحاش من مرضه ذلك ، جاز إفراؤه من الثلث حتى يعتق ثلث المكاتب مضافاً ، ويسمى في ثلث القيمة للورثة ، دون بين هذا وبينما إجماع الميراث شيئاً من لأجنبي ، وأقر باسماء الثمن وهو ميراثي ، لأنه يعتبر من جميع المال .

والمراد أن لإقرار باسماء بدل الكتابة إقرار بما يقع في العقل ، ولو أقر الميراثي حتى عمه يعتبر من ثلث ماله ، فكذلك إذا أقر بما يقع في بعض ، فأما لإقرار باسماء الثمن من الأجنبي بغيره بما يؤكد ملك الأجنبي في الحق أو بغيره بالبيع للأجنبي صح إفراؤه من جميع المال ، فكذلك إذا أقر بما يؤكد ملك الأجنبي في الثمن ، وهو : بين هذا وبينما إذا كان كاتبه عمه في حالة الصحة ، ثم أقر باسماء بدل الكتابة في مرض مرنه ، فإنه يجوز

من جميع أقال

ويعرف أن الكتاب إذا كانت في حالة الصحة، فإن كتب شخص البرء من بدل الكتاب عنه إقرار أولي بالاستبداد، هذه تعلق حتى العبد يثبأ بولي في بيت حياته، فجميع ذلك تعلق حتى الزينة والعرباء منه في موضع موته حتى لا يظل عبد أي في المكاتب سبق حتى للمكاتب على من العرماء، ولقودته، فلما كما قال في الصنيع بده من ماله من عظم غرماءه، مريض مريض الموت، وحشة ديون كسرة واجب في عالة بالصحة، لا يعلق حتى سائر العرماء، بل هو كمال يظل حتى لم يزل في الزمان، وقد تمت حقه سابقاً

فأما إذا كانت في حالة المرحى، فالمكاتب المستحق البرء منه عند إقرار المولى بالاستبداد؛ لأن هو العرماء، ولقودته تعلق برفقة العبد في أول المرض، والمكاتب كاتب عند ذلك، فجميع تعلق حتى العرماء، ولقودته تعلق حتى البرء، فمكاتب عند الإقرار بالاستبداد حتى لا يظل حلهم بعد التعلق بالإقرار، وحلهم سابق، لذلك، غنير بالإقراره من الثالث

وتوأم يقر بالاستبداد بدل المكتوبة، وتكتبه أقر بأحد من ماله، ماله ديسر أو حريمه أثماً وجميعه لهذا المكتوب أو دعه، بده بعد التكتبة، ثم مات، فإيه يجوز إقراره بقدر الثلث، أما إذا كانت لقر به من حسن بدل المكتوبة، فموت يتقضى الإقرار باسمه بدل المكتوبة، وهو لا يثبت الإقرار باسمه بدل المكتوبة، لا بقدر الثلث، فلا يثبت الإقرار به بتحصن الإقرار باسمه بدل المكتوبة، لا بقدر الثلث، وأما إذا كان القر به من خلاف حسن بدل المكتوبة، فقل أن ذلك يصير ديةً للمكاتب في مركة المولى بده مات محلهلاً، وكان للمكاتب من يحسن م عليه ماله، فجميع أبداً الوثقة هو بدل المكتوبة، وإن كان المقر به مائماً يعرف بعينه، فالمكاتب بده، ويعود بدل المكتوبة، وكل ذلك في معنى تسليم طرفية له بالإعتق، وعشر من الثلث بده - والله أعلم -

(١) هكذا في الأصل، وكان في هذا المصحح، في كتاب في حلق المرحى

(٢) هكذا في الأصل، ويجوز في د (مر)

بوع اخري في الفرا لا بياشيم ، في الدار من أحد الورثة

ومن حبيب الى مرصه و بها شبيب

١٥٩١ هـ. الوديع بيني وبينك - الله - ورواه عن كذا - لا - وقد تقدم ذكره ان غرضي بذلك ان يبين مشيئة الله في الالحى بذلك اطلاق
من حقه في عاقل من ذلك الاتصاف وهو من الاجسام كذا بعد ان عرفت ان
يؤلف به بعد صدق على البركة وبكذلك توجب في الحسب - لا - الحسب
ان لم يتركه في آخر عاقل - عاقل محمد - عاقل في الالحى
فذلك حرم به وبكذلك - كذا - الالحى - الا ان لم يصح في حقه الالحى
والحجة فلا ريب من ذلك

[illegible]

فصلو قولہ میں صیغہ میں جمع، ہذا والاول سورہ وجامعہ الشیخ عبد اللہ بن
سید الشیخ، ویکو ما اب الزمر میں لا یزید الا حسی نفسہ وکتاب ہستی قرآن

يُسلم تلك النفس إلى الأبد، لأن الأبد مضمون معنى لا عيش، أي حياة نقد،
والأجسي غير مغترف بالأبدية، ولكن اصحح فكره، لا أن لا يقرأ القرآن إلا
إلى غاية مشترك جهل، بل أن يخرج يكون به، يحكم لإقرار

فإن من صور مجيد : أخذ اسمع على كل الدبر ، فإن عدمه ع ٥ ، فمودة
 الأقدام حتى الأجمل صحيح ، فيصحب يسبح (حسب مصنف الدرس في الفريض
 محمديانه ، فأخذ اسمع ذلك شخص الآخر من الدبر بقصد من الدبر أنثاء ، أصاب
 كل من نفسه ، وهو سدر النكر ، وقد راعه الأبي بقر ، أن يستصحب حتى أخذ النكل
 فاشقعه ، وأمر : الأشخاص جده ٥ ، في : فبأخذ اسمع سدر الذي من يده
 مصدرا إلى ديب المصنف ، فيكون به ثلث كل الدبر

[illegible]

والله اعلم ان في مسألة قول الجاهل في رجم لآل جميع العار مسرقة، فكل من
جميع ما في وهو العيب مدي، فثبت الا لا يوج من الشفعة في جميع احوال. أما
في هذه المسألة في عهد لآل أبي مسرى بصفه العار من لأحسن، والجميع فيه
حق الشفعة. والآخر من المسألة في حق من هو على ملك أبي في القسم
ورباه فيه، ولا شفعة يسفر فيه، والثالث الذي في يد لآل بصفه، هو المسكن في
أشياء الأهل، وبأن فيه من الشفعة، بصفه ما ليس بمشترى، فلا يتب فيه حق
الشفعة. وهذا آخر ما

أما على قول محمد لإبراهيم بن سفيان الأحمسي، لم ينعى بيع الأحمسي
نصف الدار من أرضه، أبجد الشيع في ذلك المدة، «الصف لأحمد بن محمد بن الحسين
أشعثاً، لكل من نعت الصف وهو سلس الكل، ولا يُرى شيع من الأحمسي في
هذه المسألة، لأن لإبراهيم بن سفيان الأحمسي، حتى إذا جاء في الصف وقد أخذ

المجلس الأعلى للدراسات الإسلامية
بجامعة القاهرة

۱۹۹۳ء کے سال کے لیے امریکہ کے ایک ایسی ہیروئنہ کی تعریف کی گئی ہے جس نے اپنے لیے ایک نیا راستہ بنایا۔ اس کا نام ہے سٹیوڈی ہارٹ۔

[illegible][illegible]

٥٩١٥ - في سنة ١٢٤٥ هـ جمع في دار الكتب في دمشق
 عدد النسخ ثمانية عشر ألف نسخة، وقام في دار الكتب في دمشق
 الملك بجمعها، في سنة ١٢٤٥ هـ، في دار الكتب في دمشق.

أجس له ما، خبره، فلا بد من المولى ومن الأحسن على ملته أن يحسن، مهيئ
للمولى، ومنهم من أحسن له ما، حسبه عليه ملته أن يفعل، فكان بمولى وألف
لأحس، ورك ألف درهم، فبعضهم يسميها على هذا خصوصاً لاستيوائه الصواب في
القول.

والفصاحة خبر لأن حرية مملوكة، مثل الكتابة، وقد عرفت لأدب، فكم ما
قرى الناس أن ذلك الأدب مستحق لبعض ما أتت، ثم بعض النحاة على المعنى، لأن
المراد من قوله الأدب، لا هو، إلا أن يكتب أو يقرأ من لا مضمود، فإنه يصرح
لأدب، ويسمى المسمى مع ذلك فهو يكسبه، فهذا لا يصرح لأدب، بل يؤولى كتب
العبادة كأنه ألي، وإذا صرح لأدب، فبالمعنى، والله لا يحسنه إلا على الناس من
فصل ما، فكتابة يد، مما يؤكد على الخبر، لا يحتمل أن يكون، ركب من العبد الآخر
لمولى لا يحتمل الجمع، وقد أورد في الأحسن، فاستورد، الدبور، في قوله، فهذا يقسم
ألف درهم على قدر قدرهم ثلاثاً

ولو أن الكتاب أدى ألف إلى المولى من مائة ألف، أو أكثر به يسوي من صحته
بمصاب، فالأحسن أحسن به ألف، ويطلق في المولى ومكاتبه، لأن خبر من عمله
في الأدب صحيح، وإذا صرح لشعبي من ذلك الذي لم يقع هوذي عن المكاتب، فوذا
مصاب من خبره، فلو، لم يرد في رث، فمات على صحت مولى، وهو يقبل في المولى
ومكاتبه، لأنه كتب لأدب، يسوي على عمله من لا يصرح به، بل في خبر الأحسن،
فكان لألف، ثم، وكذا في رسم بلهها للمولى ومصاب ورثها، فهي بالأحسن، فليس معه
هذا - ابن سناء لم -

ولو ترك الكتاب سائر من مكاتبه، فالأحسن أحسن به ألف من مولى، لأنه
ما لم يقبله المولى عن مالك، ثم بعضه، فلم يقصر دينه من ماله، وليس بالأحسن
متأكد لا يحصل الصواب به، فكان في الأحسن أدى، فسد به، ويسمى المولى من
المكاتب، فالمكاتبه وأحسن لعمامة عدم الأب.

ولو كان الكتاب قد دفعه مولى من الدين لمقرضه من موت، ثم مات، تركه

الشهود، لأن البيع معاوضة جميعه وحكمًا، فكان لأحد من المكاتب دسًا حقيقه وحكمًا، ب لاء من عمر ١٥٥٠، وانصحت الكندة سبط دين المولى، وبسردحه الألف، وبلغ إلى الأجرى

قال محمد بن الكتاب: ألا ترى أنه لو كان مكان المولى أجييا كان الحق يماس صاحب الدين في حاله الصحة، وقال: ألا ترى أنه لو قضى مولاه وهو صحيح، وبم يفتح إلى شرماء نبيًا، ثم عمر بعد ذلك كفى جائرًا، كذا هو، والله أعلم.

١٥٨١٧ - مكاتب له من مولاه دين في حالة الصحة، وأمر في مرضه أنه قد تسمى حاله من مولاه، وتبعه دين الصحة، ثم مات ولم يدع مالا لم يصدق على ذلك؛ لأنه لما مات لا ورثه، فقد مات عبداً، وصار لمولى أقرب الناس إليه بمرقة المورث نحو من مورته، وإقر الموصى بصيغاه الدين من ورثته باطل نسبه الزنا، فهنا كذلك.

١٥٨١٨ - رجل كاتب عبداً به على ألف درهم في صحته، ثم ن المكاتب ثم في مرضه لأجني بألف درهم، ثم مات المكاتب، ولم يترك إلا ألف درهم، فالأجني الحق بالألف من المولى، وإن كان دين المولى دين الصحة، وليس الأجني دين المرض، بخلافه، إذا كان دين الصحة بغير مولى، حيث كان له في انقضاء مرضه المرض.

والتفرق بينهما أن دين المولى في حالة الصحة لا يجمع نيوب دين مرض على المبدأ بسبب من الأعباء؛ لأن المولى يملك الكتابة سلف المكاتب عن ذلك، لأنه سلفه على انقضاءه والإقرار بالدين من توامه، فكان فيه إبطال حقه بسببه، ولما لم يجمع دين المولى في حالة الصحة دين مرض على المبدأ عهد، صارت دين المولى ودين الأجني عن حق للمولى بمرقة دين الصحة أو دين المرض، ولو كان في الصحة أو في مرض يبدأ بدين الأجني لكونه أقوى، فهنا كذلك، لما دين الأجني في حالة الصحة يفتح بموجب دين على العبد في حاله المرض بمرارة العبد؛ لأنه من إبطال حقه من مرضه بسببه، ولا يقدّر العبد على ذلك، فهنا افتراء، وكذلك الجواب فيما إذا مات المكاتب وترك سعة درهم، بل هذا أوبى، لأنه لا وجه هو سلف الكفاة حقه وحكمًا - والله أعلم -

١٥٨١٩ - رجل كاتب عبده على ألف درهم، ثم مرض المكاتب، فأنكر مولاه

لا يشب من الآلهة، لا أنه قد الأب عبيد، كان إبيات الولاء من الأب عبيد، فون أعنو
 لأب الحكمي إسانه من الأب عبيد، لأب إليه لا، إلى حواشي

ولم تركه أكثر من بيت درهم، أحد مؤنثي الطرحي حسن، سوان لأب إلى
 أقصر منه؛ لأنه في ماب خير، ورم أولاد آخره، وفيهم ذكر، ظهر في المكان أقل
 للمؤنثي ألف، رادوي، حبي منه، والإفرد لأجبي صحيح، فون بلي من عده غير
 الأولى الأبد بصره، في الزنة، لأب لم أب مؤخر من حسن على ما ورد

١٥٨٩١ رجل كان عبيد على ألف درهم، ولهم كتب من سوان ورماني،
 صوغ من كتاب، رائد لا حد لا بين بصره ألف درهم، ورم لسوان بصره ألف درهم،
 ثم حزن، ورمك ألف درهم، في مؤنثي آخره لأجبي، يستد من حده ط من كتابه
 أول آخر من ديه، وكان يسن أن يه، بصره الأس؛ لأنه لمؤنثي، فإنه لا يسطع بصحرة
 تشبه الآخر، لأن لو بصره بصره الأس يسن من كتاب ألف درهم باحد الأول من
 مكتته لا، "سي ذهب لما سوان عده

وإن أخذه مؤنثي بجهة الكتابة بحكمه بصره، عده، الأس، إرمانه، بصره انه حمر
 ثم لمؤنثي من مده، فكان باطلا، فكان في قصص من لأب اسد، إنطاع
 انشده، صاف صرف، ولا إلى من انشده بصره، بصره أنه مفر بالأنف بصره، مؤنثي
 ليس مؤنثي عده، صبح إرمانه، فلو قد تفتت بالصره إلى المؤنثي

فإن ترك ألف من العرب بصره بصره، لأن بصره الأس بصره، وإسدايه بالاقوى
 مؤنثي، بالأقوى جعل الأس، لا بصره بصره، في اسدايه باطلا، مثوله،
 ومما قصي منها معدوم، لأنه بد صرف إلى الأس، ألف بصره الأس في سل
 انكته، فحقق بموه كوه محمر، ولا بصره الأس، لمؤنثي، فلا ينادي بصره بصره، وما
 بصره من الأس، بصره، بصره، لأنه لم صاف عاجر، في اسد، فكان عده كتب
 عده، وهو عده من حدة العبد، فيكون للمؤنثي

نوع آخر:

١٥٨٩٢ - وإن أقر مريض في المرض الذي مات فيه بألف درهم ببعضها أنها لقطعة
عندي، ثم مات، ولا مال له غير هذا الألف، فهذه على وجهين إما إن صدقه الورثة
فيما قال، أو كذبه الورثة فيها قال، فإن صدقه الورثة فيها لال فإنه لا يصير ميراثاً
بينهم، ويتصدقون بها، وذلك لأن كونهما لقطعة فإن لم يثبت بالإقرار المريض لأنه يقرر
للجهول، فإنه أقر بها لمرض من الناس، والإقرار كالمجهول لا يبطئ حق الورثة، ثبت
كونها لقطعة بإقرار الورثة، لأن الحق لهم، فلما صدقوا الألف في ذلك صدقهم أقرروا
بكونها لقطعة، ولو أقروا بكونها لقطعة لم يصير ميراثاً بينهم، ويتصدقون بها، فتلك إذا
صدقوا الأب، وفي هذا إجماع

فأما إذا كذبه الورثة فيها قال، وقالوا: لم تكن هذه بقعة، وإن على قول أبي
يوسف يصح إقراره بقدر الثلث، ولا يصير قدر الثلث من الألف ميراثاً بين ورثته،
ويتصدق به، ولا يصح إقراره لي حق الثلثين، فيكون ثلث الألف ميراثاً بين الورثة، وقال
محمد: بأنه لا يصح إقرار المريض أصلاً، ويكون لكن ميراثاً بينهم، لا يصدقون بشيء
سوا

وجه قول محمد إنه لم يثبت كونها لقطعة من حق الورثة بإقرار المريض؛ لأنه
يقرر للمجهول، فلا يبطئ به حق الورثة، كما لو أقر لمرض من الناس، ولذا لم يثبت
كونها لقطعة بني ميراثاً، فلا يلزمهم التصديق شيء منه حكماً، بكون لقطعة، ولم يوجد
الأمر بالتصدق من المريض لا نصاً ولا كنية، ويلزمهم التعلق حكماً لأمره، أما لم
يوجد الأمر نصاً، فلا إشكال فيه؛ لأنه لم يعل: تصدق به، ولا كنية، وذلك لأن
السبب متى نادر العمل به إن حصل من غير أن يحكم، إذا كان له حكم معلوم كاعتقال
الوارث حكماً أبيه جعل كنية في الإبراء؛ لأن الاعتقال لو تحقق في المكاتب، كان له
حكم معلوم وهو الإبراء، وهما حكم اللقطة إحدى الشئيين إحد التصديق بها بعد
الحصول أو الإمساك بعد الدخول إلى أن يجرى صاحب، فلا يمكن أن يجعلها كنية [غير]

يرجع من نصيبه وبصيرب الابن المصدق من ذلك ثلث النسيء لأن من سرق من جميع الثمن تصلة لهبه، وصار ذلك دية على الميت لا على المصدق روفعت لفصحه بينما كلاً للبعث على الابن المستشري وبنيه وحب قلايب المشتري عليه، وما شجعنا ثلث العبد وحب ود ثلث الثمن على الابن المستشري، وصار ذلك بعضاً من مائة في ذلك الثلث، فخصر دية من سب، والدين مقدم على الجواب، وإذا حب بعض النسيء حب ثلث كله ميراث بين الجيران الثلاثة، وحب قلايب المشتري بجميع النسيء من نصيبه، ومن نصيب الابن المصدق من العبد، والألف المبروكة لأن جميع سرق صار دية على اليأس من ربحهما بلصاح البيع في الكل

فما عند أبي يوسف ومحمد ليس للأبس لكذب ما يبيع ببيع في شيء من العبد لأن المربيع أقر في ذلك إنشاءً للبحال لأن بيع المربيع عبداً من أعيان مثله من ولده إذا كان مثلاً للعبد جازم، فصح الإفراج ببيع في حق الكل عدهما، ولكن لم يصح الإفراج ببيع، يستفاد الثمن في حق الابن فكذلك يرجع لكذب على المشتري بصفته من النسيء، وذلك الثالث، ثم يرجع للمشتري في نصيبه وبصيرب الابن المصدق من الألف المبروكة لما قدم، ولا يخبر المشتري عدهما، وإذا ربه ربه حرره وهو مضطرب ثلث المثل، لأنه يرجع ما ضمير في نصيبه وبصيرب الأخ المصدق من الألف المبروكة، فلا يعد ذلك قرباً على نصيبه

هذا إن لم يكن من البيع محاباة، فلهذا إذا كان في البيع محاباة، فإن كان قيمة العبد أقل من ذلك، وقد أقر المربيع أنه باع هذا العبد في صحته من أبيه قد بألف درهم، وباتى المسألة بعد ما، فعلى يباس قول أبي حنيفة هو والاول سواد، لأن صحه بيع المربيع من ثلثه بثلثه رخصة، سواء كان يمثل القيمة أو ينقل من القصة، فقد حكى المربيع ما لا يمثل إنشاءً في الحر، فلا يصدق في المحاباة، وجعل كالمبني من الخلل، فمما لم يوجد الإجراء من ذلك، كان أن يصح العقد في نصيبه وبنيه المسألة على نحو ما

يضا

وأما عن قوليها من أنصح من أولاد لم يكن نصيبه حتى سب المربيع البيع

مع الوراث [بأن] نتيجة عندهما، والمخافة وصبة، وإحدى الامتداد، مريض السبع لا تأكل من الفينة، فقد سكتى اربعين بالاً بمثل رشاء، لم يمتل، فلا يصدق في ذلك، ويحتمل كالمس من الخلل، ولا وصبة مساوية إلا بجزءه باقي الوتة، رد لم يرجع لإجازة من المكذب لا يسلم الاين لشترى، وبعد المشتري بالنس لثدي تصادك عن الشراء به، فيكون له الخيار بين شاء نسخ العقد، وإن شاء امضى، وإن خسر الإصعب، لمع النتم إلى تمام القصة في مصيب المكذب رثاً لمومية في حقه، فيخرج المشتري بذلك لا الفهر للمكذب مصد ذلك حصة من [بعد] وعرف ذلك حصته من النتم، ثم رجع المشتري مصد م عوم، وذهب بث لألف في حبيبته، ومصيب اعطى من الألف ثلثه، كذا؛ لأنه إن يرجع بصيرة، أخذ ما حده من ديناً على التي، متبعها، وذهب بث الألف الذي هو "حصة" حده من النتم صار ديناً على التي بوجود لاسبعاء، أما حده له لثة التي من حصة حده فالأب لم يسرق ذلك حتى يصير ديناً عليه، أو في تركه، فلا يست له حق الرجوع بذلك القدر

وإن نسخ بعد، ورد الجهد، صدر العبد ميراثاً من الميراث الثلاثة، ويرجع الاين للمشتري بجميع النتم في نصيبه ومصيب الامن المصدق ما فذ، وإن كان يشتري أن أنقص البيع في حصة المكذب، وذلك الثالث خاصة كان له دين لا يربطه على النتم إنما يلزمه في نصيبه، ولا يبع ذلك ما عدا ضرر الثمير، في حق المكذب؛ لأن هذا الضرر يستحق حرمه، لأنه قد فسخ العقد في كل تصد، لا يكون للمكذب باليراث إلا ثلاثة [أو ضرر الثمير] إذا كان مشتملاً على الإنسان لا يبع الفسخ في نصيبه خاصة، وإنما يبع البيع في نصيبه، مكذب رجع بث النتم في نصيبه أ' ومن مصد الامن المصدق، لما يث

(١) من مجموعين ساد من الأصل وأنته من ط، هـ، م.

(٢) ما بين مجموعين، ساد من الأصل والساد من ط، هـ، م.

(٣) لفظ هو موجود في الأصل فقط

(٤) ما بين مجموعين ساد من الأصل والمكذب من ط، هـ، م.

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

د فو یضمیر ؟ لاس دد امسی امر ، د عین ، لای شوی . - بی ، اذی سلسه ، زانیز ، ولو
اخر معنی انسان ، بزرگ ، لا ، به نه و کافر انچه ده علی ص ذکرتا ، ذکرتا دد

١٥٨٦ - وفي سنة ١٠٠٠ هـ، هذه الألف التي تركها من بعده، وقال
الأخبر لي على نيك ألف درهم، هذا ثلث ثلث مائة، في أول سنة
الإمبر من حسنة ويحوي ألفاً وبسبعمائة، كما في ثمانين مائة، وهذه
أبو يوسف، فحدث ما في ألف ألف مائة، ولا يصح إلا ما في ألف
أو ثمان مائة، ثمان مائة.

[illegible]

وَأَمَّا: ١٠٠٠ من رطل ذهب وثلاثة عير مسيكة وأن (أو) رطل ذهب خمس.
 ولم يكن من غير مسيكة. وكان إقراراً بدينه وثلاثة ١٠٠ من رطل ذهب خمس.
 وأن من حو صاحب التوبة. ثم أن رطل الذهب خمس رطلين من رطل الذهب
 أو ثلث رطل ذهب: لأنه حصل من رطل ذهب مسيكة: ٢٠ من رطل ذهب من حو ذلك
 من رطل ذهب. وإذا حصل من حو صاحب التوبة: ١٠ من رطل ذهب مسيكة: لأن
 صاحب التوبة لا يرضى إلى رطل الذهب من رطل الذهب. فليس صاحب التوبة
 مسيكة.

والله اعلم بالصواب. وقد صحح، وهو خارج صحيح، والآن، ينبغي أن نذكر
بعض حتى هو غير ممكن، حتى يكشفه مع صاحب التوراة، فيكون الآف
منه، فهو أقوى، وقد احتجنا به مع صاحب التوراة، فيكون الآف
الذي قد تم من الآف، لأنه أحد من كان في ذلك، وكذلك هو

وہمہ ہرگز ہی جنت کا حق مقرر اور دینہ مسلمان کے لیے ہر مسلمان کا حق ہے۔
 مائیں آ لائے ہر دینہ و دے انہ انہ ہر دینہ مسلمان کے لیے ہر مسلمان کا حق ہے۔
 صمدی لائے انہ ہر دینہ و دے انہ انہ ہر دینہ مسلمان کے لیے ہر مسلمان کا حق ہے۔

فالتنبيه، فصحح لإقرار بالدين قائم بعضهم بإبطال حق نائب هذا حيث التوفيق، والإقرار بالتوفيقية قد صحح، لأنه لم ينطس حق صاحب الدين حين قراره بالتوفيق، لأن حقيقة غير تمت حثته لإقراره، وإذا صححنا، تعلّق حق صاحب الدين ببعض مع بعض صاحب التوفيق، إذ لا منادى بين المحرم، فإنه يجوز أن يكون ملك الإنسان، ويكون حق الآخر من حيث الاستيفاء منه من قبله كالحق في نفسه لغيره، هذا معلوم، صدر مثلاً بتوفيقه مستهلك، لأن صاحب توفيقية لا يمكن من أحدها بسبب ما ينص بالتوفيقية من حق صاحب الدين

وليس كذلك، لو أقر بالتوفيقية أولاً، لأن الإقرار بالدين لم يصحح في حق البعض، لأنه لو صحح، يخص بإبطال حق على غيره، ثم يصحح، لأن الإقرار بالدين حين وعد لم يتهم بإبطال حق نائب عن بعضهم، فلا بد من تصحيح، وهذا صحح لأحد من على صاحب الدين، وقد نص بها حق صاحب الدين، صدر إقرار بتوفيقية مستهلكة، فكان كما لو أقر بالدين، ثم بالتوفيقية

وليس كما يزعم، لأن إقرار الوكيل بالتوفيقية صاحب بعض، لأن حق صاحب التوفيقية لا يتعلق بالدين نفس الإقرار، وحق صاحب الدين يتعين بعد ذلك، لأنه يجب أولاً دفعه، ثم بعد الوجوب في القصة، "بطلان بالعجز"، فصدر الإقرار بتوفيقية سابقاً معنى، فيه غير لو كان سابقاً حقيقة، غير هذا الإقرار في حق التعلق بالدين على المراء، لا يسبب لأحد من على الآخر في حق التعلق، لأن الإقرار من الوارث إنما يصح من حيث به إيجاب حق في الدين، فإن الدين جزمه، لا من حيث أنه يجب الدين في حقه المبدأ، لأنه محذور عن الإيجابية في دفعه، وبعد، ثم يصح إقراره، إذ لم يكن للمبدأ ركة، فإذا كان صحة إقراره من حيث أنه يجب الدين، حق في الدين، معنى الحث بالدين بعد، وبم غير أحدهما سابقاً لا من حيث حقيقة، ولا من حيث المعنى، وإذا تعلق حق صاحب الدين بتوفيقه حصل قراره به، بله، وأما كذلك أخره مع تكاح الأمة، أو احتملها، وفذلك لأن المعنى الذي به لأجله لا يصح تكاح الأمة بذات تقديم تكاح الحرة على لأنه دالة لاعتنى بوجوده من وجه من حيثها، لأنه إذا تقدم تكاح الحرة إلى ثم يصح تكاح الأمة، لأنه تكاح الأمة الآخر من تكاح الحرة، فإذا احتملها

[illegible]

نور و آخر

[illegible][illegible][illegible]

(٢) ما بعد استرجاعه منقذ من الاصل منقذ من الاصل

[illegible]

والشراء " لتسديد بر سائر ذواته " في الآراء، وهو من
 - عربي من " امر به " أي " أمره " و " أمره " مع صيغة التثنية
 -

بأنه أن يفصل د. حمدي الحاحد ميمنه من الخدمة التي تعيها كذا ويجاهد
أن يرجع إلى العرب، يقول قدوة على علة...، وهكذا الإثراء وأمر
أخر ثم صرح في سفر، سفر عيسى في خدمته به سبعة في نصف ما يقبض منك
على أن يرجع به عيسى، ودارج به عليه ثالث يضارته بها حصة التي قلتم، فلا يزال
هكذا إلى ما يسمي من أنه جميع الأكل به نصف من يفصل حبيبتنا مع صفة
أمره بأشياء لك حسنة، فإنه محال. ومع ما به الذي هو محال لا يجيد

[illegible]

قلت: نعم تصدق عليه، لأن ما أصاب كذبيبة من ذلك حتى يحكم للمكذبة منه، فإن ذلك حكم من الموت لم يرد عن تصديقه ببعض حيث ألف منه، وإن لفظة لم تمنع لعدم معرفتك المكذب، ولا عبرة بالتصديق بعد حكم القاضي بالكذب، وإذا لم تقع المقامحة من الفرار المصدق لم يلب اخذ خمسمائة على وجه الاستعانة.

وفي حديث الأفرار من الأعداء: أنه أحد الأسرى أقر بأن كان ضمن ألف من الغريم، وأنكره الآخر، لا يصدق لقصر على أحده، وإن ينفي من الغريم جسمانية، وليس لتعريف أن يرجع على الذي للفرع من يد من ميراث الأب، وهذه الرواية موثوقة، لأنه كذا الذي ذكرناه، والموت عنه ذكرناه، فلا بعده.

واستشهد في الكتاب، ص ١٠٠: لا يرى أن الغريم يوفد امرأته لئلا تصدق من ألف التي كانت له على، أو قال: كتاب من عبد الله درهم من خلقه مع وجب له من ألف درهم، ثم حل الأجل، ووفدت المقامحة بينهما فإنه على وجه واحد في عيبه، فصدقه أحد الأجلين دون الآخر، وترك الميت ألف درهم أخرى، فأخذ أحد واحد من الغريم بمسماة، ويرجع الغريم على الذي لصدق بذلك فيما أقصاه من ميراث به، فكانا فيما سطر.

وقال أيضاً: لا يرى ترك الميت ألف درهم، فقال الغريم هذه الألف بعينها فدفعها إليه، وصدقه أحد الأسرى، وكفنه الأسر الآخر، ورجع المكذب على الغريم بحسمانية، والثمة هذه الألف أكثر من بينهما، فكان يسلم هذه الخمسمائة للمصدق، وإذا أقر أن له ألف درهم، ولم يصدق الغريم البراءة بعد ذلك، ولم تقع المقامحة لئلا أخذ أحد من ميراث، ولكن الغريم يرجع على المصدق من خمسمائة، كما فيما سبق.

وقال أيضاً: لا يرى أن يرضاه ثلاث مئة، وإن على أحدهم ألف درهم من ميراث، فقال: قد يصدق هذه الألف شيء من يرضى من لى، فصار من عيبه، وصدق بذلك الأسر الغريم، ثم مات لم يرض، فليهما لا يصدقان إلا بتصديق باقي الورثة، فذكرنا لأن الأفرار يصدقون الذين المروا على نفسه بالدين والأفرار يأنه من يرضى من ميراث الموت من ميراثه، فلا يصدق إلا بالتصديق والإسراء من باقي الورثة، فإن صدقها أحد الأسرى الآخر من ميراث، لأن الغريم من عيبه ومن يصدق، وذلك

ثالث الألف، ولزم به سبب المكذب، وذلك ثالث الألف، وبأخذ المكذب من الألف التي
التي تركها الميت نفسه، ودلت الثالث، وبأخذ الابن الحر من اثنين السابقين ثالث الذي
أخذه المكذب؛ لأن الابن الحر مع الابن المصدق تعدد عن أبي لأن أخذه جميع
الألف من الابن الحر بعداء به، وحصل ذلك ديناً عليه لأن الحر، ولم يقع القصاص في
الثالث الذي أخذ به المكذب، ولم يحصل له البراءة بذلك القدر، سقط ذلك الثالث ديناً
على الأب، والدين مقدم على الميراث، والثالث السامي بقسم بينهما بصفان يحكم
لميراث، أو بعده، المسألة بهذا حكاه السي.

موجز آخر:

١٥٨٦٧ - إذا أقر امرئ من مدعى عليه لغيره أن يترك ميراثه، وفي يد ذنوبه،
وعلى الميراث من أبي حالة الصحة، فعينه أولى بذلك، فإن فصل شيء كان في عين
ليه، ولو كان أقر بذلك في صحبه بعد موت الأب كان دين أبيه أحق، لأنه أقر أنه لا
ميراث له إلا بعد قضاء الدين - والله أعلم -

الفصل الثاني والعشرون

فيما يكون إقراراً بالبراءة وما لا يكون نفس الإقرار صريحاً

١٥٨٩٨- وقد امر به رجل أنه لا يحل له قبل فلان، دحل تحت البراءة كل حو هو حال، وما ليس بمال كالنكاح من نفسه والعصا من وجد العبد، وما هو دين وجب بدله عما هو مال، كسمن والأجرة، أو وجب بدله عما ليس بمال كالمهر، أو من الطبقة وما هو مضمون كالعصب أو الأمانة كالوديعة والعارية والإجارة، وإن دحل تحت البراءة لطخه في كنهها، هو مال، وما ليس بمال، لأن قوله حتى لا يكون من مال، وإنكره حتى موضح على نعم، وعنه قبل فلان لا يخص الأمانة، لأن قبل كنه يستحسن في الأمانة، نعم من المضمونات أيضاً، مثل فلان دين فلان، أي ضمن فلان، فالقوا وكس من البراءة كسبة أئمة الصحيح من هذه النكحة، فإنها توجب البراءة عن الأمانات والمضمونات، وعما هو مال، وما ليس بمال، وهذا بخلاف ما حرره في الحق في على فلان فإنه باول نظموه ولا يستلزم إلا أنه لا يمتنع لا تسعمل إلا في المضمون، بخلاف قوله قبل فلان، وبخلاف ما يروى لا حتى من ضد فلان، فإنه يتناول الأمانة ولا يمتنع من المضمون لأن عند تسعمل في الأمانة دون المضمون، بخلاف قوله قبل فلان

وعلى حد من مال فلان يرى، مما لي قبله دحل تحت البراءة، فالمضمون والأمانة، وقول قال هو يرى، مما لي عليه، دحل تحت البراءة لمضمون دون الأمانة، وقول قال هو يرى، مما لي عنه، فهو يرى، عن كل شيء أصله لئله، ولا يبرأ من المضمون فإن قبل أئمة أو سراء في الأمانة ما طلة حتى من مال لئله، فبرأته في هذه الممن كان دحل ما طلة، ولا يبرأ منها حصل عن النفس

قد البراءة عن الأمانة بطريق الإسقاط باطل، لأن تيمنه لا يوجب الإسقاط، فأما شوب البراءة عن العين براد العين على صاحبها، أو سمي عن الأصل يمكن، فبإدخال لئله فبرأته، فهذا يثبت الإسقاط، وليس بإعتبار عن حكم البراءة حتى يحصل على

سب صحيح، والعبر ٦، محتمل، الإسماعيل، فأما قوله "هو يرى، عدمه" عليه و
عقله، يخبر عن حكم الإبراهيم، وهو البرأه، وليس بإشهاد، وبرأه، فإن هذا إشهاداً عن
حكم الإبراهيم، وهو البرأه، يحصل على سبب يهود البر، بذلك، وهو الذي من
الأصل، أو الرد على صاحبه

وإن ادعى القديس حق بعد ذلك وإتمامه، فمن كان أرخ، وكما السابح على
البرأه، حتى ما ربح وجوب طرد، لا تسمع دعواه، ولا نكسب بيشه، وإن كان القديس
بعد البرأه تسمع دعواه، ونكسب بيشه، وإن تخرج عن فهمه دعواه، فالحق
أن تسمع دعواه، ويحصل ذلك على حق واجب به بعد البرأه، وفي الاستحسان لا
يقل بيشه إلا أنه يحصل أن يدعى به حقاً واجباً، فبرأه، وفي هذا التفسير
يصح دعواه، ويحصل أن يكون المدعى به حقاً واجباً قبل البرأه، وفي هذا التفسير لا
يصح دعواه، فلا يصح دعواه، شك

١٥٨٦٩ - وبما أن فلان يرى من حق فيه، وبما من جميع حكم، ثم
قلنا، إننا يرى، من بعض الحقوق ذمة الحق، لا يصح، ويكون برئ عن الحقوق كلها،
وكان يسمى له، بأنه ذكر عن مذكور في موضع الإثبات، لمحض، "لا يرى" أنه
لو قلنا، فلان حق ليس، وقد عيب به حقاً واحداً، يصح، طريقه، قد

واجب، أنه أراه عن حق واحد مكر، ولا يتصور، أن يكون برئ عن حقه، أحد
مكر، لا ولا يكون برئاً عن الحقوق كلها، إلا برئاً من قوته، لا من برئ، إلا من،
دعوى تحت البرأه، الحق، وإن ذكر حق واحداً من حيث البطل، ولكن قل
حقه برئاً عن حقه مكر، ولا يتصور أن يكون برئاً عن حقه مجهول إلا وأنه
يكون برئاً عن الحقوق كلها، كذا هو، بخلاف قوته، لعل البرأه، لأن هناك الحق
ذكر في الإثبات، لا من البرأه، وبما برئته، الواحد من ثوب الحق، فلا ضرورة إلى
التعميم، ألا ترى أن في قوله "وبما رجلا يمس رؤية رجل واحد، أنه نفي الواحد على
سبيل التكرار لا يتصور، من الحق

(١) هكذا في ط، وكان من الأصل دعه الإبراهيم

(٢) هكذا في ط، وكان من الأصل ربه، ولو قلنا

١٥٨٢- وهو فساد رب الدين، يورث من دس عني ضلال، كسك هشا براءة للمطلوب، كس لو أضاف البراءة إلى المطلوب، بأن قال: ملائ برى من ديس، وكان يمشى أن يعمو البراءة، في مساندا؛ لأنها أصبحت إلى صبر محبة، لأنها أصبحت إلى الطالب، والطالب برى من الدين قبل البراءة، فكان يجب أن يعمو هذه البراءة، كما لو أضاف إلى أجنبي فقال: ملائ الأجي برى من ديس، لا يبرء المطلوب بها بخلاف ما لو أضاف البراءة إلى المطلوب؛ لأنه أضاف البراءة إلى من عبه الدين، إلا أن المطلوب عنه في هذه البراءة أصبحت إلى محلها فيصح، كما لو كانت إضافة إلى الحرم

وإنما بما ديك وذلك لأن الطالب كسب نه من على المطلوب وهو الدين والمطالبة، فللمطلوب عنه حق متى فاته وهو القبول، فإذا قال: أنا برى من ديس على خلاف، فقد أرا نفسه عن ذلك الحق، وهو القبول منه، وصح ذلك؛ لأن فيه إيراد الحرم لأنه لا سر عبه من الفسول إلا بعد براءة الحرم بخلاف ما لو أضاف إلى الأجنبي؛ لأنها أصبحت إلى غير محبة من كل وجه، فليس على الأجنبي شيء لا دين وقبول ملين

وكذلك لو قال: هو في حل محالي عليه؛ لأن التحدير شرعاً وعرفاً مستعمل للإفراء، فأما الشرع فصارى من الشيء عنه السلام، أنه قال في المحصر: ولحل كل واحد منهما صاحبه أي خبره^١، وعرفاً كذلك مستعمل للإفراء، ويرى من الشيء يذل حتى أنه صالح للإفراء؛ لأنه الإحلال تمت للإنسان، فصار إلى ما هو حرام على الحرم قبل الإحلال، والذي كان حراماً على الحرم قبل الإحلال تركه أثناء الدين متى طلب صاحب الدين، فصاره الإحلال إليه، ولا يحل ترك الأداء على التأييد بعد مطالبة صاحب الدين؛ لأن كلمة مع تستعمل في الأمانات لا في الدين؛ لأنها للمقاربة، والمقاربة إنما تحصر بين فلان وبين الأمانة، لأن الأمانة غير قائم، فيصور أن يكون مفترداً لفلان، فأب يدس في القيمة لس شيء، فدم من يسه حتى سحق المقاربة بين وبين فلان والكلام به بعبته

١٥٨٣- وإذا أمر الرجل أنه لا حق له على فلان بها لعدم، ثم أقام به أنه له

(٦) مخرجه أحكام في المستدرك ١٠٧/٤ حديث (٧٣) ١٢ روى عنه من الخس ١/١٢٩/١

عادل علی حقه

۱۵۸۳۶ دی آخر دعوی کسی بنی سماعه عن محمد بن رجل حاص
رجلا فی دار یعیب، ثم قال ابواتک من هذه الدار، أو قال قد ابواتک من خصوص
فی هذه الدار، أو قد ابواتک من دعوی فی هذه الدار، لیس باطن، وله ان یحاص
عیا، ویتیم البیة عیا، فی حقه، الا ترى انه لم یصلح علی عیب، وبعده وقرأه من
کل شیء اذ هذا قبله من هذه الدار، ولكن لو قال المذنب وقرأها من وحیدة عی
الدار، ان یأخذ من ۱ و لکی فو فی الدار، ۱ و ۱ من هذه الدار، لو
قد برئت من دعوی فی هذه الدار، لا یحکم علیه، ولا یثبت علیه، وایضا لم یصلح.
وسبغ بعض من الإفراء فی سائر الکتابه والحواله - والله أعلم -

۱۵۸۳۷ رمی لأصل إذا قال الرجل لأخر لا حق فی عیبت، تشهد علی
علیک بألف درهم، فقال الآخر معی لا حق فی عیبت، ثم اشهدته بألف درهم،
والشهود يشهدون بثبوتها، باطل لا یبرئ شیء، ولا یصح الشهود أن يشهدوا
عیه نصف درهم، لانه باطن، ولا یشهد علی الباطل باطل

وکر قال اشهدنی عیبت بألف درهم علی انه باطن، ۱ و عیبت بری، ۱ و فعل
ثم یکر علیه من ۱ و و قال أقاری، من هذا العید، ثم ادعی، وأقام السبغ ثم
تقبل، هكذا ذکر فی الأصل، ۱ و هذا فصل الدار سبغ، وکنت ادان، ۱ و حرم من
هذا العید، أو قال خرج هذا العید من مکی، أو قال عن یدی تم ادعا، وأقام علیه
لم تقبل، قبل هذا الحوب من قوله خرج عن یدی لا یقاد یصح، ۱ و یکنه أن
یسوی هو مکی، أو قال عن یدی یحکم عیبت فی العید، ۱ و یقالی تعلم
بافصواب

يهاد أن الإفراء يظن بموت المقر به ، كما في مسألة يحيى ، وعصر به النكاح ،
 في النكاح لا يبقى بعد موته الكوفاً معقوداً عليها ، فالحمد لله لا يبقى بعد فوات القعود
 عليه ، وليس كما يزعمه فيه بعد موته ، لأن ذلك المقر به ، ويهدا لا يحل له حل عمل
 لغيره بعد موته ، وليس كما هو عندهما في حال حياتها ، لأن ذلك الإفراء دائم ، لأن المقر
 به وهو النكاح دائم عليه المعقود عليه ، وليس كما لو حددته بعد موته ، لأن ذلك المقر به
 لا يموت بموت الزوج

ألا ترى أن النكاح موكف معاهدة يحل للمرأة حسن خروج بعد موته فالتصديق
 صائب إقرار عائشة ، وبذلك لا ريب في جازية ، وثبتت إن شاء الله ، عهد الحب والإقرار
 بالنكاح ، بنهر ركانه حتى لم تلت ، هي ما قال إرساء فله يمانى بكان القول قول
 لزوج ، وكذلك إن كان هي دلت

وكذلك طلاق والعتاق ولو حال جاء ، ألم مرة حظك أمس ، أليس مره حظك أمس ،
 فقدت يلى ، عهد ، إقرار ، عهد ، بالنكاح ، على ما تقدمه أو كونه ، لا سيما إذا دخلت
 على النبي كاذب بحسب الآية ، نصار كذبه قال لها ، ورجعت أسراً ، فقال لا ،
 فأنه ، على ، فقال بروج لا ، لمره النكاح ، لأن إقرار الزوج لم يظن بتكذيب المرأة
 على ما ذكرنا في مسألة النكاح في صدر الكتاب ، فمن قال بعد دلت ، على ، فقد
 صدقه ، والإقرار دلت ، فممن تصدقها ، وتم النكاح ، فمجرد بروج بعد ذلك لا
 يضر

٥٨٣٩ - ولو دل بها ، ألم أطلقك أمس ؟ أما حدثت أمس ؟ عهد إقراره
 بالنكاح والطلاق حبيب ، بتدبير كلامه فلفظك أمس ، ولو دل من حدثت أمس ؟
 عهد إقراره بالنكاح والطلاق حبيباً ، وتفسير كلامه فلفظك أمس ، ولو دل هل
 أطلقك أمس ، عهد ، إقرار ، بالنكاح ، وليس بإقرار بالطلاق ، لأن من سأل من سأل هل
 أطلقك أم لا ، ولو صرح به لا يمكن إقراراً بالطلاق ، لكنه ، عهد ، ولكن يكون إقراراً
 بالنكاح ، لأنه لو لم يكن سبب نكاح لا يشكل عليه أنه حقيق أو لا

٥٨٤٠ - ولو دل امرأ حرة فقال لى منك ، فعدت نعم ، عهد إقراره
 بالنكاح ، وكذا ، وقال به ، فقال ، قال ذلك لامرأ حرة ، نعم ، عهد

لم يخرج حرمها، فبقي التفويض محتملاً، لأن يكون في الطلاق، وبين أن يكون في
شئ آخر

١٥٨٤٢ - وقال: وإن لا أثر له لم يكن هذا إفرازاً منه، بأب أم لا، بخلاف
ما قرأنا في مسند موسى، فإنه يكون إفرازاً بالكساح، ووجهه من سبب أن قوله: وإنه
لا أثر لك حرم، وحذف ليس بنقص في شخص الكساح، بل يصح في الكساح وفي غيره
الكساح، لأنني لو قال لأجبية: وإنه لا أثر لك كساح صحيحاً، وإذا كان
الحلف مثلاً، بنقص بالكساح مع بقاء الإقدام عليه إفرازاً بالكساح، فكان كالحجارة
والخشب في مجهول السبب لم يجعل يقرراً: لأنه لا يخص بمالك، بل يجوز في
المالك والأحرار جميعاً، بخلاف قوله: لمالك حرمي، لأنه حذر عن الإيلاء، وإن
أنكرى سبب مستق من الإيلاء، والإيلاء سرعاناً عبارة عن تصرف لا يصح لأهل الكساح
على ما قلناه في دعائهم، فلا بد من يؤثرون من يستنهم حرمي - شهر - فكان
كافلاً

١٥٨٤٣ - وإن قال: إن الله على حرام، أو قال: إن الله، أو إنك بيده،
أو حرام، أو عسى لم يكن إفرازاً بالكساح، لأن هذه الاعتقاد يصح من غير كساح،
لأنه حذر عن الحرم، وعن اليسيرة، عن الاعتقاد، وأنه صحيح من غير كساح، فإن
الأجبية حرام منه من غير كساح وبغير منه، واحتار في أمره، وأمرته بذلك وعسى صحيح من
غير كساح، وعسى احتار في أمره، واعتقد نعم الله تعالى عليه، لا أن نقول في طلقه،
فيقول لها: أخرج أنت من حرم، لأن هذه الألفاظ خرج جراحاً لسوالها، بنقص إعادة
ما في السؤال، وكأنه قال: حرمك بالطلاق، وكذلك لو قال: أم كنت مظاهر بخلاف
ما لو قال: أنت من كظهر مني، فإنه لا يكون إفرازاً بالكساح، لأن قوله: أنت على
كظهر مني شبه به، وهذا الشيء صحيح من غير كساح، فإن لا يجب حرام عليه كظهر
الأم، بخلاف قوله: إن كنت مظهراً، لأنه إخبار عن انضمامه لها، لأنه سمع عسى من
الظهار فيكون مظهراً، فظاهرته، فظاهرته، فظاهرته لا يصح إلا من
الكساح، فإنه لو كان لأجبية: فظهورك لم يكن سبباً، وكان منزلة لونه، لينتج جعل
إيلاء، وقوله: وإن لا أثر لك بما لا إيلاء، وإن كان لو وجد في الحكم حدة كالياء،

فكده جدا، اذ قالت: طاهرته مسي، أو قالت: آتيت مسي، فهذا امر رجب بالكساح.

١٥٨٤٤ - روي أن رجلا نهط على امراته قبل أن تزوجه، فابطلوا قوله، ولا يقع الطلاق؛ لأحد من عصفه بكتاب الطلاق، فلهذا شره قوله: طهرت وبنا عصبى، أو قبل طلعه، وأن محذور، فإن كان ذلك عرف منه لم يقع الطلاق؛ وإن لم يعرف يقع الطلاق، فإن رويها فهو، بأن قوله طلعتها أمس، لا يقع الطلاق، فإن طلعتها بقبول، ونظره فزوجها قبل ذلك ثلاثة أشهر، فقد ذكره هذا المعنى مع فروعه في كتاب الطلاق.

ولو تم بعد الدخول أن طلقها قبل أن يدخل بها، ولقد سمى بها مهرًا، فإن الطلاق وقع ولها نصف مسمى بالفرقة قبل الطلاق، ومهر مثل ما يدخل بعد الطلاق؛ لأن شرطه في ذلك لا يلزم إلا بخلع أو عموه أو عرف، ولذا سئل: المأخوذة لنفسه ولاهيا "فإن الكساح في حجب لا يلزم بالطلاق، ولا سقط الحد للشيب رجب المهر.

حكى عن الشيخ (رحمته) أحمد الصوفي أنه قال: هذا اسم اب، ثم جفا صدقته مرأة عن ذلك، فأب ادكته، وحالت بينك طعنات لجمال، فلهذا المسمى لا يجوز^{١٢}.

١٥٨٤٥ - روي ثروت لمرأة أنها طلاق، ولا يعرف حجب في الزنى المحرم، فلهذا يصح إقراره، وتفسير أنه صغير له يصح به ما يصح أمه، فقد أطلق الخوف إطلاقاً جازاً، وهو أنه يصح بها ما يصح دمه، طاهر به، على أن القرعة وإن عظم أمه كأنه في إقرارها أنه كصير أمه، مسرعة ومسحوبة، ومعه.

ومساحد دم لا يصح أن يقتل الخدم، فقال: إنك بذلك التصرف فيها إذا علم أنها مساحدة مبهمة، فتكون، وهذا أنما علم أنها كذب لا بحسب هذه التفسير، وكذلك امرئ إن كان مجهول الحال في ثوب وحرية إذا أقر بالزنى لإسعاد، وحده القرعة في

(١٢) "سرا" من

(١٣) روي أن فلاناً كساح امرأته، ثم إن أحد ضال سراً دست شوى حر، يغير بروه، وهذا يجوز، فلهذا الكساح للدهي الطاهر، لو قال: قد كسحتي بغيري، أو قال: قد كسحت بغيري، ويكون هذا من الكساح فلا بأس.

إقراره فإنه يصح إقراره وكذلك متى أوصية يحصل، ويتكسر إذا أقر بالرق لغيره،
صح إقراره، وصار عبداً وأبى بغيره، إذا صدقه في إقراره، والحوادث في القليط
كالجارية في صحون الحال في الرق والحرية.

وهذا كله إذا تم تعريف حرته ببيع قليل، أما إذا عرف حرته بدليل بان عرف ان
قبوله حرّاً الأصل، أو نتج حرته بالشهرة، فالقاضي لا يصدق في إقراره، ولا يجعله
ملوكاً للمفر له ثبته بكذبه في إقراره، وكذلك إذا كان القاضي قضى عليه بحكم من
أحكام الأحرار بأن جى 'و جى' عليه، وقضى القاضي بأرض لأحرار لا يصدق في
إقراره بالرق، وكذلك إذا عرف كونه بمعنى رجل، فأقر بالرق لإنسان لا يصح إقراره،
لأن المشتري استحق الولاء عبده، فهو بهذا الإقرار يريد بذلك إبطال ديث الاستعاق، فإن
أقر 'للمعتن' بذلك، وصدقه، أحررت إقراره، هكذا ذكر في الأصل قال شافعي
ليس طريقه أتمها بعد التصديق بطلاق حرية شئت بدليلها، وإن طرده أو بصادقها
ينبغي أن الحرية لم تكن ثابتة به من غير هذا المشتري لكونه عاصباً له

١٥٨٤٦ وإذا باع عبداً، ودفعه إلى المشتري وذهب به لمشتري إلى سرته،
والعبد ساكنه وهو من يبيع عن نفسه، فهذه إقرار ببيع، والأصل في حسن هذه
المساائل، أن كل تصرف يشترط في حوزة المملوك والحر، وذلك نحو الإحصاء والنكاح
والخدمة، فالإحصاء والاستسلام من الحل لكل هذا التصرف لا يكون إقرار بالرق، لأن
المملوك كما يتبادر بعد التصرف، فالحر يتبادر لها أيضاً، فلا يمكن أن يرجع الانقياد لكل
هذا التصرف إقراراً بالرق دلاله، وكل تصرف يحتمل جوارها "المعاليك" يتقرر بين
كل يوجب حقا في الحل لسبب ولا يبيد والاستسلام من المحل مثله يكون إقراراً بالرق،
وفلك محو الف مع النعم والرهس، والذبح بالجداية والهيبة، وهذا لأر التصرف إنما
يصلح قليلاً على الشيء إن كان موجوداً من كل وجه، فإذا أوجب حقا في الحل، فهو
موجود حقيقة بآداب شرعية، وحكماً بآداب حاكم في الحل، نكاح موجوداً من كل وجه،
والحر لا يتبادر كل هذا التصرف، فيكون إقراراً بالرق دلاله، وإن كان تصرفاً يحتمل
بالمعاليك، إلا أنه لا يوجب حقا في الحل كالمعرض على البيع فالإحصاء والاستسلام لكل

(١٤) هكذا في شبه البيع، وكان في ط من إقرار المشتري

(١٥) هكذا في ط وكان في بقية النسخ جوارها

[illegible]

ولو تدب سمعوا المزمع عصبه ، فحيث انه عصبه - لان د . محمدر ايم صبح في
حق الحاصي وعصبه لم يعل الى كذا خرسى - فلهذا وجد ان د . زكريا مصفى به
لا ويرد له سر د . ٩٠ هـ ودي ج . ب . د . والجميع في ١٤٨١ هـ ر . د . والله اعلم

[illegible]

(۱۰) ایک ہی (۱۱) ایک ہی (۱۲) ایک ہی

(۲) اس کے لیے صرف

لخوار أنها وامصف المقر به في المرحى فقرر له يارسى ، وتخلص عن حباله هذا الزوج .

وأما الأولاد الذين رملوا ميل إقراروا بالقرن والدين كانوا موجودين في البطن وقت الإقرار ، عرف ذلك محي ، الولد لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار بهم أسراره ، كان حريصهم باسمه على الطاهر ، انتهى بهذا الإقرار يريد بهال ذلك ، علا تصديق في ذلك

وأما الذين حدثوا بعد الإقرار بالقرن ، بهم أوفاد عند أبي يوسف ، وقال محمد هم أحقره ، فوجه قول محمد ، إنما لو حدثنا في حق الأولاد الذين يمتنعون بعد ذلك يتضرر به الزوج ، فإن ذلك يمنع الزوج غشيتها على وجه التمام عبادة طهره عن القرى ، علا تصديق في ذلك

وجه قول أبي يوسف ، إن هذا ولد أمة رقيقة ، فيكون رقيقاً كما لو صب رقيقاً بالية ، ومن قال محمد ، من انصر ، قلنا حتى الزوج في أصل قضاء الشهوة لا في مهابة قضاء الشهوة ، وبكيفية اسبغها ، قضاء الشهوة في غير أن يمتنع صرر إقراراً أحراراً ، ولو كان حقه في مهابة قضاء الشهوة ، ولكن الزوج متأكد من حصول ذلك في غيرها ، وإنما بعد ذلك صرر إذا لم يمكن الوصول إلى ذلك من قبل غيرها ، ولهذا قلنا الزوج إذا وجدها رقيقاً أو قرناً ، لا يثبت له الزوج حتى الفسخ ، هذه الجملة من الجميع

١٥٨٤٩ - في إقرار الأصل - امرأة مسجولة في يد يد من بها ، لا ينطق ، فقالت إن أمة فلان وامسى هذا ، عبده ، فهي مصدقة ، وهي واجب عندك أن تقرر له ، وفي عناق الأصل أب لا تصدق في حق الابن ، ولا يصبر الامن رقيقاً ، وإن كان اسمها يتكلم ، فقال أنه حر الأصل ، بالقول قوله .

١٥٨٥٠ - وفي إقرار الأصل أيضاً - امرأة ورجل مجهول الخصال في أيديهما ليس لهما إلا بكنم فأدرا بالرق على أنفسهما ، صح إقرارهما بالرق على الابن ، وفي عناق الأصل أنه لا يصح إقرارهما ، وإن قالوا حتى عندك لعل ، وإنما هذا ملوك لعلان آخر ، كان القول ما قالوا إن صفتهم مولاها ، وإن كليهما في الابن ، فهو حيد

لهما على رواه نواز لأصل

١٥٨٥ - وذكر في جامع مسائل من هذا الجنس من حيث يجب أن كل حكم لو صحح، بالبراهين يرقى في حق ذلك الحكم ينصرف الزوج على وجه لا يمكنه وجهه، لا يصح إقراره بالرق في حق ذلك الحكم، وكل حكم إذا حكم به صرح إقرارها بالرق في حق ذلك حكم لا ينصرف به المصروع، أو كان بعد يمكن دفع الضرر يصح إقراره بالرق في حق ذلك الحكم، إذا ثبت علاقته بقول 'لو أعطيت فقرته بعد ما مضى للقاضي عليها بالرق، صح منه إيلها، ولكن ليس لها خيار العتق لأنه لا ينصرف به الزوج على وجه لا يمكنه التذات، فلم يصح إقرارها بالرق في حق ثبوت هذا الحكم

ولو ألى ميا، فمضى شهرين ثم أقرب بالرق، ثم بعد ثلاثة أشهر، وإن تكرر بالرق بعد ما مضى شهر فمضى ثلاثة أشهر، لأن في الوجه الثاني هو صحيحاً بقوله في حق هذا الحكم يمكن الزوج من دفع الضرر عن نفسه بأل على إيلها، ولا كذلك في الوجه الأول

قال محمد بن يسوى في هذا علم الزوج بإقراره بالرق أو لم يعلم، وهذا الجواب ظاهر، وإذا أقرب بالرق بعد ما مضى شهران من ذلك الإيل، لأنه لا يمكن للزوج دفع الضرر عنه أو لم يعلم

فما بكل وجه إذا أقرب بالرق بعد ما مضى شهر، لأن هذا من الزوج بإقرارها بالرق يمكن دفع الضرر، وإن لم يعلم لا يمكن دفع الضرر، فكيف يستقيم انتصوية حتى قال بعض مشايخنا، إذا ما مضى هذا فخرت بالرق بعد ما مضى من مدة إيلها شهران

وذكر في برهان ما يورد هذا، فقال مجهولة الحال إذا أقرب بالرق بعد ما طلقها الزوج وحده، ثم طلقها زوج آخر، فلو علم الزوج بإقرارها وقت الطلاق الثاني، حرمت حرمة عيطة، وإن لم يعلم لم تحرم، فقد فرق بين العلم وعدم العلم، ومن مشابهنا من فرق بين المسألين، وهو الأصح

ووجه ذلك أن الإيل أي سفر طلاقاً تكونه ظناً ومعدناً وحرراً الظن لا يوجب على العلم، فلا يرى أن من أنصف على إيلان ماله يجب له مائة مائة، سواء كان المطلق

دع القدر بالمراد ثم في فصل من كقولهم قد علم الزجر به. (وهذا بالقرن) وشروط
 دماء في الزبدات على ما مر. وكذلك في على صلاحيات من بعدهم. (وهذا بالقرن)
 ثم جعل ذلك فاعلم ان في ذلك عجزه بالقرن

وهذا كتاب عظمه معمل بنسبه. (وهو من بعد ما اقرت بالقرن) ثم في حقه. (وهذا
 بالكتاب) وسواء كان معلوما به به او لا يدله عليه مثل كلامه. (وهذا بالقرن) و
 انشأ ذلك. (وهو ان لا يقر ان اذا كان حقا لا يدله به لانه لا يقر به
 "حقه" ثم بعد ما يقر ان هو الذي اوضح عنه في ذلك. (وهذا بالقرن) و
 الا ترى ان الذي قد سأل لا يقر ان اقامته لما يظهر. (وهذا بالقرن) ثم مر في
 وحشي. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)

وله قوله. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 الزجر. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 حق الزجر

والمراد به ان جعل لاني حقه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 الشرح ورد مثل ما سمع في حق الكتاب. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 فهو الحق. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 من الكتاب. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 معروضا. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 اب وحقه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 لمسا. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 سمع الاخرى. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)

١٢٥٥٢- (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 كذا عظمه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)
 حقه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)

(١) الحقائق طبعه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)

(٢) الحقائق طبعه. (وهو بالقرن) ثم في حقه. (وهو بالقرن) وبعده. (وهو بالقرن)

الفصل الرابع والعشرون

في الإفريقية والهند والشرق وأمة البرد

١٥٨٥٢ قد سمعتموه في دعوى الأصل. صحيح مراد الزوجي بأن لغة من يقول
بسرقة أن يكون مع له بحال، بدعته عليه، وأن لا يكون المهر به ثابت المسألة من خبره
وأن يصدق المهر به علم ثم يهرأ إذا كاد له عبوة صحته، فالمراد به، كان المهر به قد
لله وأن لا يكون المهر به ثابت، وأن يصدق المهر به علم ثم يهرأ إذا كاد له عبوة
صحيحة، وبما نراه به، أنه لا يجب مخالفة عن روح وعده، وأن لا يكون عند المهر
أجب، ولا لرب سرقة، ويذهب بأن آخر أن هذا معنى، أو أن هذا معنى إذا صدقه
المهر به، وأن لا يكون المعنى في الصورة الأولى، والله تعالى أسود الساجد، ولا تثبت
من الغير، ولا يصح، بما عدا هذا هو الأسير المسمى، ومن السليم

«تفسير صحة الأئمة» من ذكر ما اعتدوا لأهل البيت عليهم السلام من الحقوق،
وقصائرهم عنهما حتى أنه ذكر ثلاثين مثلاً مما لا ينكر له بروت مع سائر ورثة النضر
من القدر، وإن جحد سائر الورثة بسببه ويرى أنيساً من آب النضر، وهو جحد نضره، ويقع
جحد اختاره به، وتفسير عام صحة الإمام الرضا ذكرنا عدم اعتبار الأئمة فيما بينهم غير
انظر له من الحقوق، أما بعد لا يرميها من الحقوق، بل إذا صحح عمر حتى إنهم
قد صلباً وأخذه ورثته هو، ويجوز فيه أخوته، فطاعت النضر، لا ريب إلا أنهم سائر ورثته

[illegible]

لها روح معروف يقول في نفس البينة - إنه يصحح صفة البينة إذا لم يكن بها روح معروف
غير لا يصير حاملاً النسب على غيرها

أما إذا كان لها روح معروف لا يصحح صفة البينة، ومن أمثاليه من قال: البينة
مسموعة منها على كل حال، وما كان لها روح معروف أو لم يكن، وفوق هذا القائل
بين فصل الإفراء بين نفس البينة

قال: والقرار الزوجي بالإنس يظهر إفراءه بالأصح والعلم وما أشبههما، لأنه لا يصير
القرار له إلا بعد موت البينة من أبيه، فكان كالإفراء لأخ من هذا الوجه

١٥٨٥١ - قال في الأصل: امرأة تفرق عيسى أنه أب، وصعدت به الفضل بنت
نفس متبهاً في صحتها العصى في ذلك، وهذا لأن يشهد العادة بظهر سبب يوم
الحد وهو الولادة، لعدم اطلاع به حتى حليها، إلا أنه يصرط نص في النص، لأنه إذا
كان مكشفاً لا بد من حجة، وسببه لفرد الواحد ليست بحجة معه

فكروا في ذكر من جوار: أن النسب يثبت بشهادة القعدة بحجبه، على ما إذا لم
يكن ثمة منافع، أما إذا كان بها منافع بأن ادعت سبب هذا الولد من رضى، وذلك
الزوج منكر - لا يثبت النسب شهادة القعدة في قولهم حميد، وإثبات سبب شهادة
رجلين أو رجل واحد أو اثنين لأب من المصالح يعني انكاح عن الرجل، والكناح لا يثبت
بلا يشهد رجلاً أو رجلين ومراير

١٥٨٥٥ قال في دعوى لأصل رجل ملك عبداً في صفة، وأقوى
موصيه أنه أم، وصلة يولد له، وليس له نسب معروف، فهو بن، ويصير ورثته ولا
يسعى في شيء، وإن لم يكن له مال غيره، وكان عليه دين يوجب بيعه، وهذا لأن
الموصي لا يرث ملك من يرض عنه، والإتصاف حدود ملكه، ولم يكذب نسباً أمراً لا
حقيقة، لأن مثله يولد مثله، ولا حكماء؛ لأنه مجهول النسب من غيره، فصحح إفراءه
حكماء، كما في حالة البينة، ولا يسمى القعدة، وإن لم يكن له مال غير وكان على
للربيعي حين محظ نسباً، لأن مدعى الصفة، والمفق في حجة صحت لا يسمى

ببينة، إن ادعى به يثبت حكمائاً لبيات النسب، والنسب لا يمكن إثباته مفصلاً
على المطالب، وإنما يثبت محسباً إلى وقت الموت، وكان يسمى أن يثبت العقب معه إلى

معرفة

وكذلك إذا قال: «سك وإس» ووصل قوله وإس بقوله ينك ذك كما ذكرناه لأنه حين قال: «سك» فقد أفر بالسك على نفسه، وقد ذك عليه ذكره، فيبطل من حوز الشريك ما مر، وهذا لأن من التكلام يشوق على آخره إذا وجد به في آخره ما يعبر حكمه قوله، وقد وجد المعبر ههنا، ومن نقاد السك على المقراء فيبطل حكم قول الكلام، وينبى حكم آخره، كما لو ذكر الشرط عقيب الجراء مفعلاً به، وقد ذكر في أبواب المدعى من هذا الكتاب في قصة بين رجلين حداث بولدين في بطون مختلفين، فقال أحدهما: «الأكبر ابن شريكى والأصغر لى»، وصديق شريكه فى ذلك كسب سب الأكبر من شريكه، وصارث طاربه لم ولد لشريكه، وإن كسب الأصغر من المقرفى أحاط من غير التوفى، وسب الأكبر توجه على المصدين.

وذكر في أدب المدعى حصلنا فى الوقف، ولا نأى سهم من أمر السك من الاثنين ولا يعبر السامى من استيلاء الجارية، لأنه يح لثبات سب، ولا نأى فى أمر النسب مفسحة، أحدهما من حوز أحد المدعين لا تمنى صفة الأخرى من حوز المدعى الآخر، أم هب المدعى أن حصلنا فى ولد واحد، وإن سب سب الواحد من الاثنين تأنى، فإذا سب من أحدهما امتنع بؤته من الآخر فيبطل مصدين الآخر ضرورة.

ثم إن سب سب من المقر فى هذه المسائل إن كان الشريك صدق المقر فى إقراره، لا يصح على مقر شريكه مصداقهما على أن إعلام خبر الأص، إن كان قد كلف صا: كعدم ير اثنين أحدهما، لأن السب لم يعرف لا بؤته، فكأن عتقه مصداقاً إثني دهورته، نصار معتقاً، وأحكم من الصد لشريك بين رجلين أحدهما معروف.

هذا إذا قال: «سك ومرحلاً»، وإذا قال: «سك مفعولاً»، فإن قال: «سك وسكيت»، لم قال: «وكنيت»، فهو من المقر، لأنه لو قال: «سك» مفعولاً كان منه إذا قال: «سك مفعولاً» أو كى.

وإن قال: «سك وسكيت» لم قال: «وكنيت» وسب سب، فهو ابن الشريك، لأنه إذا قال للشريك: «سك توقف السب على تصديق الشريك، فهذا ما نأى وبسب فمعد أواد مغيرة، والتعبر يصح مفعولاً، أما لا يصح مفعولاً لم يحبر به قوله: «سك»، وإذا

١٥٨٥٧ - هناك من دخلت عيادة بولد - فقال حينها صاحبها - هو بنى
وليك، وود - هو سكرتري أو فلي - ثم سأ، والعلام صدر لا بعد عن نفسه أو
يعبر عن نفسه، وصديقه صاحب في ذلك، منذ النسب من ظهر، ولا يرجع هذا إلى
العلام الأول والعلام فيقول، وهو الذي لا يعبر عن نفسه، بخلاف اختلاف
الأولى، لأن هناك من يعرف بولد للسلام من الرضيع، محبته حراً يكونه في دار
الأحرار، فبعد أن يرجع إلى مولده، ولما ثبت النسب من المهر في المسألة الأولى،
يصير محاربه مود بدمه، لأن أمية الولد ما يبعه باب النسب، وهذا هو الولد
من المهر، لا يصح المهر شيئاً من قبضه للولد، لأن المهر مع السريك اتفاقاً على أن الولد
على حر الأهل، ويصير المهر سريكة نصف جميعها، أم ولد مؤسراً كذا المهر أو محسراً
لأنه غفل عن السريك نصف - سيلا - وهذا المهر لا يضمن باليسار والعار،
فقد جرى بين صاحب الولد وبين محاربه الجارية، فأطلق صاحب الولد بصديق صاحبه،
ولم يطلق محاربه بخلافه بصديق صاحبه

والمهر في السريكة المصنف رغم أن المهر في نفسه له لأنه ربه
مهر الولد هو لا محل حين صدق المهر في جميع من الر، ولم يوجد ما يطلق ربه، إذ
الوجود ليس لا بعد، القاضي معروف الولد، والصدوق ربه مود، ولا أم يوجد
يطلق ربه من ربه معتر، وأنه يطلق حكم القضاء، أما في محاربه السريكة المصنف
وإن وسم أن المهر لم يلق عليه شيئاً، لأنه رغم كذا محاربه مود، فحين صدق المهر
في جميع ما أنه لأن القاضي ما قضى يكون كذا محاربه أم ولد للسري، فقد أطلق، غير
السريك المصنف، فالحكم عنه بالعدم، فكان به بصدق المهر في الر، وهناك الجواب
كما جازنا

في قول - إن النسب رغم السريكة لعدم يضمن المهر بنفسه فبسيئة، وبهذا
في كتاب يضمن بغير جميعها ثم ولد

والله اعلم - وهو طلاق الولد في الكون من هذا المهر - ثم
الحق وعنه بعد في حر القاضي حقه، وقد أم هم بعضان عليه بحث آخر ربه
الولد في نفسه من جهة نفسه، فلها حال ضمن السريكة نصف بطلب أم ولد له

ص - انکس برسی العلم از حق فیه، و حق قولہا نفس المکرر سیریکہ ان تال
صوبہ - لایہ سیریکہ سیریکہ ای لقا و لقا خلال ایز سیریکہ فہ یب جدیما و عتی لا
یشیمن العرب سیریکہ سیریکہ عتی سیریکہ و دکی سیریکہ سیریکہ سیریکہ
عندیما یفہم سیریکہ ال کان موسرا و لیسانہ عتی د

[illegible]

۵۸۹۰ > یہ ہیں، حلیہ انھی احمدیہ میں آؤں گے۔ وہیں سے ایک خط
آئے گا کہ ان کے لئے بہانہ دیا جائے گا کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا
کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا۔
ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا۔
ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا۔
ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا کہ ان کے لئے ایک خط لکھا جائے گا۔

ولذلك تبين بوضوح لا يقبل شك أن ما ادعى لإعتاق علي بن أبي طالب
المرحوم عليه السلام، فقد ثبت بوضوح أنه غير صحيح.

فلما سمع (الشيخ) ما أخبره بكروى الحجة مودتاً مستغفراً، فبعد أن أعطاه راحة
قلبية، قال له بالعموم، لأن ما يكتسب من علمه إذا دخلت في أعوام الأعداء قبل يومه إلا
أنه لا يملك إلا أن يقاتل، فقد دبر الحجة، والبراءة لا يبرهن بها حتى لا يصدق الخبر في
دعوى (الإشغال) لا يصح (الشيخ) لأن ما يكتسب من علمه لا يبرهن بها.

[illegible]

إذا حصل من الشريك على الدعوى، أما إذا حصل منهما معاً بجرأة أو من أن
الشريك لم ينفذ المدعى من الإفراج بينهما، ثم لا أن انتم متحرران هذه
الصوره، والأكثر أن يكون مدعى جميع الإفراج، ولا كان الاعتاق متحرراً في
هذه الصوره، والمفترض أن الاعتاق مدعى منهما حملة على حال، أعني المحرر قصدي
الأحرار يفرغوا، وما كان بينهما فلا حملة أعني محلات السيد لا السيد لا
يتجوز أصلاً إلا أنه يصح تولد من الشريك ما عدا ذلك فيه وعدم لأوبية، أما هي
لنصفه الأب أحدهما، وإن كان السيد لا يتجر، ويستمر من المفترض أن يصفه صاحبه
بنت بصفة الكمال، فمصر صاحب بالتهذيب مدعى سب ولد سب سبه من غيره، فلم
يصح دعواه

وإن كذب صاحبه عني على عمر يفر ١٥، وهما كعد مسيرت من أبي أنفق
أحدهما، فمكونه بغيره غير أن ثلاثة عند أبي حقيقه، عدهم بتبع الصبي إن كان
المحرر مبرراً، وسدابه كان مدعى، والمصلحة معروفه، والإفراج ١٥١٠ نصيب المحرر،
وإذا نصيب شريكه معروف، لأن الشريك لا يصفه نصيبه بعد سيد، أدت للسيد من
فيه، وهو مفترض الداء، صبيته هو الذي اعتق نصيبه فصار كسبي على هذا، وأقر أن
البيع قد كان أصح قبل البيع، وهناك بعض القضاة، ويتوقف الأمر، كان هذا

وحصصه، الشريك حر، فخرج إلى صديق المقر، لا يفر، ثم ينظر
تكميل الشريك، لأن الإفراج حصل بالإحتساق، الراد وهو الإفراج صريحا
بصفه صاحبه، لم يفر، لا، سيد، فإجل هذا الموضع انبت التمسك، فإن هذه
الشريك إلى تصدي، رداً من أحد من القضاة، أو اسمايه لإقراره، أنه غير حتى،
ويستلزم الإفراج منه الإفراج، والمعتق به

١٥٨٦٦ حويه بين رجلين فدا أحدهما لصاحبه هذه مودتي وأم ولدك، أو
في لم يولد وأم مودتي، أو أم ولدك، فإن صدقه صاحبه في ثلث صارت المحررة
م ولديهما، حرف بين هذا، ويهم إذا ولدت ولداً، فقال أحدهما لصاحبه هو مال
ولبي، فقال له حتى يثبت السب في الإفراج، وصار، جدياً أو رداً للسيد

ولقد قرأنا في كتاب الله تعالى ما ينهى المومنين من العذر بالله فيما ملوا من الذنوب قولا بغير معرفه وانما يقولون سمعنا وأطعنا قل انما اتى بالحق ليعرفوا انهم لا راد له
ولقد قرأنا في كتاب الله تعالى ما ينهى المومنين من العذر بالله فيما ملوا من الذنوب قولا بغير معرفه وانما يقولون سمعنا وأطعنا قل انما اتى بالحق ليعرفوا انهم لا راد له

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

علقت بالفرق، ولسانه بجانبه مصورة فيما إذا لم يكن بهما حال سوى الحارثة، وفيه
مات الفرق وصعدته الحارثة بعد ذلك، سمعت في ثلثي نصف قيمتها حارثة الفرق، وهذا لأن
التعبير وحسب بالتميز والوصف يثير من حيث عدم جواز التورية، وهذا الفرق نصف
الحارثة، فإن الأمر مع الحارثة يصادف على أنها مذبذب، فثبت بانه نائب بصلها، عيّن
ثلاث نصفين، نصف في ثلثي نصف قيمتها في الحارثة، وربع في ربعها، لأن في ربعها
كلها حارثة لفرق، لأن نصف كان له، وقد مره والوصف الآخر الذي هو ملك للكذب
ملكه الفرق بصلها، وقد أقره بالتعبير، فثبت كذب عدله، فثبت بصلها مذبذباً
بحكم التعبير، وله هذا الدلالة في شبهة

وذكر في الحسنى عن أبي حنيفة أنها تسعى في سب نصفها، ووجه ذلك أنها وإن
رأيت أنها تذهب إلى ما به من ثلثها إلا أنهم الوصف، سبب لئلا، والفرق يرمع أنه لا
سببه عليها فيما راد في ثلثي النصف فأرغم أن نصفها أو ربعها، فقد كليهما
رغمته، ويظل رغبته بالكذب الفرق

والطوائف من هذا أن يثبت، ووجه الإنسان والفرق، لما يظل بالكذب الفرق إذا لم
يكن للفرق في ذلك فائدة، أن إذا كان له في ذلك فائدة فلا، لأنه يصير دعوى من ذلك
الوجه، ولها فيما رغبته في ذلك، حتى تسعى في ثلثي نصفها، فستحصل عن ذلك الفرق
بني الأثر

هذا إذا لم يفرق، وإن كان التكرار فإن هدفه اجزائه بعد الفرق، فإنها تسعى
للفرق في جميع شعب، لأن الحارثة مع الفرق حارثة حتى يصفى مدره التكرار، وإن ما
أخذ التكرار من نصف قيمتها من الفرق في صدق التعبير حارثة من التكرار، والتعبير إذا
يحتوي عموم الادعاء، أي على ما يشير إليه من قول، يعتبر، لأن التعبير وحده
والوجهية من حارثة من الدين، وما أخذ التكرار من الفرق مثل نصيبه من التكرار، فبعض في
جميع شعب، التكرار يسمي في شعب، الفرق أيضاً، لا سبب لصلها على أنه
مليح فيها، ومذبذباً ما فتنه موت أحد المولى، يسعى ليمسوس الآخر في حصه
بالإجماع، فكان عيب السبيل في جميع شعب لهذا، أن قدمت الحارثة الفرق فيما أقر
على ما ذكرنا، وذهب سبب يظل في نصف فيسبب، وذلك ليمه حصه، ولم يسم فر

حبر ذلك، وهذا لأن المقرين راعى أن يصعبا مظهر المنكر، وأنه عنى ثمرته، ووجب عليها السعادة في ذلك المصنف، ذكرنا في فصل التصديق ألا أن الجارية تنكر السعادة في ذلك المصنف، لأن المصنف ما يرمى اليه، وإنما تجوزت عن المقر بأنقره بعد ما استقر عليه اليه بالضم، فالمصنف الذي كان ثلثيه عن المقر ينكره، والمطوك إنما عنى هو، لأن الجارية لا يقره السعادة، فهو معنى نونا الجارية تنكر السعادة في ذلك المصنف، وفي الكتاب مصنف المقر حسب راعى من أخرى في ذلك المصنف، لأن ذلك أمر عليه، لا سيما راعى من وجوب السعادة عليه في ذلك المصنف، لأن ذلك أمر له، وبكى بعد ما عنى مصنف اليه، صار مصنف المقر فاسد، فكان عليه السعادة في ذلك المصنف، فلهذا قال سمعت في نصيب المقر، ولا تسمى في غير ذلك

ولما إذا ما جميعاً أحصاه قبل الآخر، فهنا على وجهين، إما أن مات المقر أولاً ثم المنكر، أو مات المنكر أولاً ثم المقر، وكل ذلك على وجهين، على نحو ما ذكرناه، فإن مات المقر أولاً، ثم المنكر، والجارية قد صدقت المقر عما أحسن، فنكون حكم المسألة قبل موت المنكر أن يعنى المصنف الذي هو حصص المقر، ولمصنفها اسمية في بلنى ذلك المصنف، فأما إذا مات المنكر بعد ذلك، وحدها عليها السعادة في نصيب المنكر، لأن في راعى أن يصعب منه، وأن المنكر أحد ما أخذ من المصنف من المقر غير حتى، وصار ديناً عليه، والله سبحانه يصح من الجارية، فوجد عليها السعادة في نصيب المنكر للمقر لا ذكرنا، وقد رجعت السعادة في نصيب المنكر للمقر صار ذلك تركه للمقر، وأزداد تركه، لأن تركه إلى الآن كان مصنف وقية، والآن صار رقية ولجبه مصنف وقية، وإذا ازداد تركه المقر ازداد التثنية، فمسلماً لها طلب جميع الرتبة، ونسعى في ثلثي جميع الرتبة.

وإن كانت الجارية كدلت امرء فيما مقر، فكذلك الجارية تسمى في ثلثي قيمتها لأن في راعى الجارية أن تنكر منه، المقر والمحق الفاصل ما تقدم طريقه طريقه السعيد، يعتبر من التثنية، كما سمع في راعى أن عليها ثلثيه في ثلثي منها، وراعى ما اعتبر في جميعها على ما ذكرنا.

وإن مات المنكر أولاً ثم المقر، والجارية قد صدقت المقر لب المقر، فنقول: ذكر

[illegible]

وَالَّذِي يُدْعَىٰ لِلْغَدَاةِ فِي الدَّارِ الْمُحْرَمَةِ ۖ سَاجِدٌ لِلْهِيمَةِ ۚ وَالْمُنَادِي يَدْعُو إِلَىٰ تَرْكِ الْحُلُمِ ۚ إِنَّهُ أُمُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۚ وَهُوَ عَزِيزُ الْحِمَامِ ۚ

[illegible]

ان إذا صدقته بغير فدا لا شيء حقيقه، وان إذا كذبته فلا شيء راقى، ونعتت بها
عديراً بقدر حالتيها، وان عجب استغفاره في النصير، لا أني نكر وعلم أنه لا سعيه عيوب جينا
وان عسى ثلثي النصف بغير علم بغيره أم ولد المنكر، فصار يكذب به فيما وعده،
ويقتل صنفه يكذب بغير بحال له ما قلنا اليوم حيث علم ظهر البرهان

ولو وجه في ذلك بلامان صنفها لا يتجزأ، فحسب عن نصفها بغير الحق عن
التيه، فافترها عن نصف بالسماء في الثلث من محض "إذا من غير لا يكون له حرج
حي ومات، فبفضل محرمه تكلمت القوم، أنه على قوراني حقيقه الاضمان مستحقة،
فعتق النصف بغير الله لا يذهب مني الذم، فهي بغيره عن نصف من السمائية من
شيعه بطلب بمسبوع ح، وهو بخلافه عن ابراهيم بن محمد، فكان دعوى من
رحله، فلم يذهب بكذب القوم، اب ههنا بحال له، ورفق مسئلة بعد، قد علم من مذهبها
على حسب ما سألنا في حقيقه

١٠٨٦٤- قال محمد بن طاهر، رحل له عبد وعبد من ولاي العبد من
والد في بطن من نفس، وذهب بولد منهم في الولي المال والى اوصاه
أحدهم وليس له مات من ابياء، فيه يرمى من الاول، معه ١٠٠ من لا وسط ثقته، وهي
لا تحسب من كل واحد، وذهب ثلاثة ارباعه، وذهب اثنان، أما الأول فله من ماله
ماله ما لا يريد هو، ولا يرمى في ماله احوال بين ابيد لا سعد، وهذا الأصغر، أو
هذا الأصغر، احوال احرم من احوال ياتقون لذوا ليا، فلهذا هو ربه، وأحد ل
الإصميه جابر، قد فسر كأنه يرمى عن حال ذوي حال، يعني نصفه، فذهب
الأصغر من ربه، فذهب له سبعه نصفان بغير الأول به لكن، حد لاء، رابع رجبته
فمن من الماد ففمن نصفه بغير رقبته - والله اعلم -

١٠٨٦٥- قال علي بن عبد الله بن الوليد بن علي بن الحسين، لكل من
من - فهو نفسه، وكل واحد منهم يريد مثله لسمو له، فذكر في ماله في صحبه حد
هو لا، وليس له هذا، فلو من المال، فلهذا يرمى من الأول، فذهب له لا يرمى في

(١) هكذا في هذه النسخة في م

(٢) في الأصل ويكرر

(٣) في الأصل من الأول

[illegible]

۱۵۸۶: مراد الیوم بمقامه شمس قمر بنی المذلت اثر ان هده روحیه، وبنی هده
 ۱۵۸۷: وکی واحد صمد کده، وکمال شایع، وکده یث بر کده عکده، وکده یث بر کده
 ۱۵۸۸: وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده
 ۱۵۸۹: وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده، وکده یث بر کده

٨٧٦- ورو کون بدی می یدیه المال دین از کس اوجی پیدا مخرج مال،
وکنز لغت: من ملاق عنی سینه دین کما وکذا وصدق بصره بالدين وبنو حنی له
یعنی افرغی، وکنز لغت: مخرج وجمعاً ان المال لم یخرج وکان عامی بنو
می گفت وصدقا، بصره بصره حب بدین اثم کس علی دین بصره بصره
الکلف بنو حنی له عنی عنده من مالک وبنو حنی له بصره بصره بصره
الکلف، وبنو حنی له بصره بصره

١٥٨٧٢- نو أن مدني يسيب اذله دل - س دوصي حد مصصع دله ولا
 افرن أترك ولوم ٢٧ فلان موصي مد - عطى دانه س عس كر حد سرك ورماد
 لم يركه اذله عس لا مدع - س - لا و هذا عسا عس ارماد - فاد سرك افرن س
 عله اذال ذلك - ان بعضى مدعي بالحق عس ارماد - فاد سرك لا عس ارماد - والله
 اعلم -

فصل السادس والعشرون

في الإفراز بالمعيب والبيع

٥٤٧٥ - قال محمد: وإذا فُرض البيع بالشيء عيباً، يوهى روثه بحيث لا يبقى له أثر، يأخذ فيه بيعه بعد دفعه فريضة، ولم يمسها ولم يعيبها، ثم جاء المشتري بمحمد فريضة وردان برده، وقال: هي تلك الفريضة التي أودعها، وقال: أبيعك الشيء ففوت به فريضة، وعنده فريضة أخرى خلطت في ذلك، ففوتت الفريضة مع يمينه، وعلى المشتري البينة، وهذا لأن البائع لم يقر بهذا المعيب، فلهذا، منكر ما يوثق حتى الرد بهذا المعيب، يقول: فالله، يقول: لا يجوز في البيع، فلا يكون مستحق حتى الرد إلا سعة مقدرة، أو بعد العيب، أو تلك العيب، أو يكون بين الإفراز البيع وبين المنازعة مدة لا يتوهم روال فريضة بأثرها في ملك المظنة، ولا فريضة، فلا يملكه، لا يملكه كل القول هو، المشتري، أو أنه أودع المصدق على البائع، وإذا فُرض البائع عيباً لا يوهى روثه بحيث لا يبقى له أثر، أو أنه باع هذا ففوتت به فريضة، فعنده المشتري الثوب بوجه حرق، وإذا كان يده، فعلى بائعه أن يقر هذا الفوق عنه البيع، إذا حدث ذلك، ولا حرق في الثوب إلا عيباً، فالمعير فوق المشتري، وكان مستحق أن يردده، وإذا كان البائع ثوباً، والمشتري واحد، فأما أحدهما حطب، وأحمد الآخر، كان مستحق أن يردده على الفريضة لا خلاف.

٥٤٧٦ - قال محمد: وإذا كان للبائع شرط مناهضة، فلهذا المشتري يجب ما يبيع، ويحدد البيع، وأمره بربطه، فلهذا المشتري حتى يرد، أو يبيع إلى ما يرد على المشتري من المعيب، وإذا ثبت، وعلى البائع، لأن إفراز المشتري على البائع بالمعيب هو جلد، لأن المشتري حين مراكمة ماله فيه في عقود التجارة كسحق واحد.

ولو كان سبب بيعه شرط مناهضة، لم يفسد إفرازه بربطه بالمعيب حتى لا يكون للمشتري حين الرد على البائع، ولا على المشتري، ولو كان يبيع هو المشتري، أو هو الإفراز، أو كان للمشتري أن يرد عليه ففوتت عاقلة.

ولو باع نكح رب وألف رب قال - لم يبيع، فليس بمسرى حق الرد، وكذلك
أنكره جل ولا يح، إذا باع، وأمر الموكن بالبيع، فلمن به أن يرد مسرى، ولا على
الموكن، ولا على الوكيل، وقد حشد أحد فقهاء البيوع، لا يبيح بيع محدود أحدهما،
ويصح بيعهما، غير أنهما هذا البيوع، ثم إن المسرى، وهو بشر، بعد ذلك، لا
يبيع دعوله، وقد أقيم عليه على ما ادعى لا يبيح بشر، وهو صنف البيوع على
الشراء، يثبت الشراء، وإن لم يحدد البيوع بعد ما تحاشوا

وضريره أن يحدو هذا البيوع يوضع بيده، وهو الإفراء بالبيع، ولا يبيح إلا بشر
مستحق للحدود، بهذا الزمعي للحدود، لم يبيح بشيء بسببه، وهو لو وقع الفسخ
بعود العقد كما لو تقابلا انعاق، ثم نهضت الإقالة، فإنه يحد البيوع وإن لم يحدد البيع،
كلها هنا

١٥٨٧٧، لو أتم له باع نفسه منه، ونهضت نفسه، فقال مسرى، أنشروا
ملككم بشخصاته، فحدد السابع أد، يحدو، بأنه مشى، حيث البيوع على دعوى المسرى،
ولا يلزمه البيع، لأن الأرب، لأنه أقر بالبيع، ولم يجر تمعه، فلا يمكن منه، وفوق
المسرى أنشروا ملككم بحسبانه ابتداء دعوى، فلا يستحق به شيئاً، ثم يضمن إليه البيعة
أو يحدو ثباته، وكذلك لو كان مسرى بدأ الإفراء على حد الوجه

الفصل السابع والعشرون في الإفتر بالجراحة والقتل

١٥٨٧٨ - ومن أثر الرمي بعينه رجلاً خطاً، وقام إليه عيسى أخو، والولي ادعى ذلك منه، لعيسى القدر نصف النية، ولا شيء عيسى لأخيه، لأن الولي لما ادعى القتل عليه، فقد كذب المقر في نصف ما أخبر^١، وكذب الشهود في نصف ما شهدوا، غير أن تكذيب المقر في بعض ما أقر لا يوجب بطلان الإفتر عن الباقي، وتكذيب المشهود به الشهود في بعض ما شهدوا به لا يوجب بطلان الشهادة في الباقي، وعلى هذا، ما أقر أحمدهما بالقتل عمداً، وقام إليه عيسى سراً مثل ذلك، والولي ادعى المني عمداً، كان له أن يقتل أخوه، وليس له أن يقتل الآخر، لأن إفتر القدر يطل بقدر النصف، وذلك كان لوجوب النصف من، وقد بطلت الشهادة في الكل، فلهذا لم يجب القصاص على الآخر، ولو أن يولي في بعض خطاً ادعى الكل على أخيه، وجبت عليه بكفائته في ماله، شيوع القتل به كمالاً بنصادهما، ولو ادعى القتل كله على المشهود عليه، وجبت عليه على ماله^٢ كمالاً، بسبب القتل منه كمالاً

١٥٨٧٩ - ولو ادعى من أن قتل فلاناً عمداً وحده، والمر الآخر بمقتله، وقال الولي قتلنا جميعاً، كان لولي أحد قتلتهما، لأنه كان واحد منهما أقر بقتل جميع القصص، والولي صدق كل واحد منهما في قتل نصف لنفس، ولما انصبت كتب لإيجاب القصاص، وهذا بعلاف ما لو شهد شاهدان على من أنه قتل هذا الرجل، وشهد آخران على رجل أنه قتل هذا الرجل، وقال الولي قتلنا جميعاً، لم ينكر له أحد

(١) وهو ما ذكره

(٢) على قلته كمالاً به من أنه شئت القتل .. إلخ

(٣) مثله مثله، وكان في الأصل وهو كما في إجماع القصاص، كان في كتاب الإيجاب

القصاص، وفيه في كتاب الإيجاب القصاص

بقتل والحمل المسبوق لا کذب ان عربی فی عصر الشہادة یاوسا اهلہ انہ قد قتل
الکثر۔ ولہ دار بعد لہ بحدسہما لہ فہو ذلہ اہ یمنہ لانیہما معا علی
وحوب الفصاحن عینہ ذلہ فی جماع حدسہما حسنا۔ حدسہ بہ بحدسہما احدا
صما۔ لأن ہما یسئل یسئل بہ حدسہما لأد قولہ مستفید۔ کفر لہ لکل حدسہما
انہ قتلتہ رحمک۔ فی حدسہما کی واسد متبہ نکاحہما الآخر۔ اہلہ نکذہما وہما
اعلم

المصل الثاني والعشرون

في إقرار الوكيل والوصى بالنفس

١٤٨٨٠ قال محمد في الأصل : وإذا أقر وصى الميت أنه قد أمسوى جميع ما للميت على فلان ابن فلان ، ولم يسم كم هو ، ثم قال بعد ذلك إنما قبض منه مائة ، وإلّا الغريم كان لعلان على ألف درهم ، وقد قبض الوصى بتمامها ، فهذا على وجهين : إما إن كان هذا ديناً ، وجب على الغريم بإدائه الميت ، أو ديناً وجب بإدائه الوصى ، وإقرار الغريم بالدين من كل واحد من الوجهين لا يخلو إما أن يكون إقراره بالدين بعد إقرار الوصى باستيعاء جميع ما عليه ، أو قبل إقرار الوصى باستيعاء ما عليه . والوصى في كل واحد من الوجهين لا يخلو إما أن وصل لورثه وهو مائة بإقراره أنه استوى الجميع أو فصل ، وقد بقا محمد بما إذا كذب الدين ، وجب بإدائه الميت ، وأقر الوصى أولاً باستيعاء جميع ما على الغريم ، ثم قال : وهي مائة معصولة عن إقراره ، ثم أقر الغريم بعد ذلك أن الدين الذي كان عليه ألف درهم ، وقد استوفى منه ألف درهم ، وقد أقر أن الغريم يرى من الألف ، حتى لم يبق للوصى أن يستعده ، والقول قول الوصى مع يمينه أنه حصل مائة ، ولا يصح أن يقر على الوصى ، حتى لا يصح سعة القول بغيره سبب المعصود ، أما الغريم يرى من الألف ، لأن إقرار الوصى أنه أمسوى من الغريم جميع ما عليه صحيح ، لأن الوصى بذلك استيعاء ما عليه من الدين ، فبذلك الإقرار به كالميت ، وإذا صح الإقرار باستيعاء جميع ما على الغريم ، يرى الغريم عا عليه . سواء كان عليه مائة درهم أو ألف ، لأن الألف وأمانه داخل تحت اسم الجميع

وإذا روى الغريم بعد عليه من الدين بإقراره أو صححه ، هذا البيان من الوصى معصولة ، كان في ذلك إبطالاً براءة تثبت للغريم فيما راد على عاثة بإقرار الوصى بعد ثبوتها ، لكن حكم الكلام في بغيره بالمسكوت عليه ، فالوصى بقوله وهي مائة يطلق برأيه ليس للغريم ، والبيان أن كان فيه إبطال حتى تليت مقرراً يكون وجوهاً ، ولا يكون ساقاً ، وأقر يصح في البطلان ولا يصدق في الرجوع ، وكان جبرلة الأسلف من المقر بعد ما

عبدالله بن عبدالمطلب

[illegible]

هذا الذي ذكره ابن أبي موسى وهو حكمة مفصلة لا من غير ذلك، وإنما إذا فانه
موصولا، ثم قال: «وإنما جميع ما بعد» على خلاف قولنا «وإذا لم يفرح إلا»
على كذا لغة درهم، وذكرنا «ومنى يعلو في هذا البيت» حتى إذا «ومنى» هو يتبع
الفرح يتممه، بصلاته ما يوافيه موصولا، فإنه لا يفسح هذا الماء من حواجرهم حتى
لا يكون الوصى أن سمع سبي.

ووجه الفرق بين القولين في معنى هو موصولاً وهو بيان لا يقتضي
كلامه هي من غير أن يفسر بمرجع وبأنه بحسب الكلام ينشأ من المكلف، إنما لا
يقتضي الرجوع إلى ما قبله البين من أنه قال في بعض النسخ جميع الشيء، على
التعريف لا بل من ذلك، وإنما لا يقتضي الكلام لأنه في ما سيجيء من
مجهول القدر فكذلك لا يقتضي للمستوفى بأن مذهبهم من أن القائل، فكذلك
بأنه لا يقتضي التمسك ومنه يظهر أنه ذلك التعريف لأن حكم الكلام لا يرد، بل
السكرت عليه أي في آخر ما يعبر بحكم أوله، وهذا صحيح لأن مثله موصولاً.
فقد رتبناه، وهو لا يقتضي لا شيء، وهو لا يقتضي لا شيء، وهو لا يقتضي لا شيء.
لذلك من أن لا يقتضي التمسك، صحيح هذا البين من وصف مذهب لا يقتضي التمسك
موصولاً لأن مقتضى هذا البين من وصف مذهب التعريف، وهذا من مقتضى وجوبه، ولكن
بأنه شأن صحة من حكمه والرجوع لا يصح

ثم عرفت أنه من حيث ما ثبت، فإنه لو جازى هذا الأمر من حيث ما ثبت، فانه من حيث ما ثبت
جميع الألف حتى لا يكون المطلوب أن يسبح الضمير من حيث ما ثبت، فانه من حيث ما ثبت
لذلك، وإن ذكر، فموصولا بقرينة وهو عاقله، وصحيح في ذاته الوصي هو موصولا، وقد
وجدت النص لا يفتقد

ووجه الفرق بينه وبين ما استعمل في هذا الباب ما يوجب صحته، وما يقع
صحته، أما فيه ما يوجب صحته، لأنه بيان لغير الموصلي، وصدق من مجهول
الظن، وبيان المقدار للمجهول صحيح، وقد يقع صحته: لأنه لا يجهل من لا
الكلام! لأن قول الكلام لا يفسد جميع ما عليه من الدين بعد أن جازى منه كان لو
أكثر، لأنه أضاف الاستيعاب إلى جميع الاستيعاب، فوجب سقوط الدين بعد أن جازى
فيما وراءه الله، وهذا بيان من حيث ما ثبت أن قول الكلام، فانه من حيث ما ثبت
ملك وهو جميع النعم، وبذلك هما كانهما نفعيا من حيث ما ثبت فسد واه الكفة لا
يسقط ذواته بعد أن جازى، ومن في الوصوب من الأمر فساد وناية ويعد
لا يجهل الكلام لا يصح، إذا كان موصولا، فصح قول من جازى فيه ما يوجب
صحته، وما يقع، ويعمل بالأمر من حيث ما ثبت واحدة متعدي ما به من الثاني، فصحته
فيما في حاله، فانه من حيث ما ثبت الحكم بصدقه هذا الباب عما حق العبر لا يظلمه،
يجب حكم صحته عملا ما يوجب صحة هذا الباب، ومن كان في حكم صحته هذا
البيان إعمال من حيث ما ثبت يجب الحكم بطلانه عملا ما يوجب صحته هذا الباب، وصح
العمل بما يوجب صحة هذا الباب، إذ كان فيه إبقاء حق العبر لا يظلمه، ومن في العمل
عما يوجب صحته إذا كان به بعد حق الباب، لأنه من حيث ما ثبت، فانه من حيث ما ثبت
لأنه يظلم وجب العمل بطلانه، وهو غير مالك فلا يظلمه بغيره، فظلم
العمل بغيره حيثما لهذا وجب العمل بما يوجب صحته هذا الباب، إذ كان في الحكم
بصحة إعمال حق العبر لا يظلمه، ومتى كان إعمال من القومى له وجه الدين لا يظلمه.
ففي تصحيح هذا الباب بطلان من حيث ما ثبت، فيجب الحكم بصدقه هذا الباب
حتى لا يظلم حق الباب في سعيه، وإذا كان مالكاً عاقله، لم يصح هذا الباب لأن في

(١) ما بين الموهوم ساقط من الأصل واستبدل من ط، فانه من

(٢) هكذا في ط، وكان في الأصل ومنه، أي

الصريح قبل إقرار الوصي بالاستعلاء، ولا نبهة في إقراره، لأنه مقرر على نفسه ما يجب
الدين كالثابت بالنسبة

هذا الذي ذكره إنا مال الوصي وهي مائة مذهباً عن إقراره، وأما إنا قاله
موصولاً بأن قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة، ثم قال الغريم كان الدين على
الدين درهم، وقد يثبتها، فإن الغريم يكون يربطاً من جميع ما عليه حتى لا يكون
الوصي له شيء من شيء، ولا يفسد الوصي للورثة إلا هو ما أمر الوصي باستعلاءه

فقد بين هذا ريباً إذا وجب الدين بإثارة الدين، فقال الوصي: استوفيت جميع
ما للدين على فلان، وهي مائة درهم موصولاً بإقراره، وقال الغريم كان على ألف
درهم، فإن الغريم لا يبرأ إلا عن مائة، وكان للوصي أن يبعه بسبع مائة، فقد صحح هذا
البيان من الوصي من وجب الدين بإثارة الدين، ولم يصحح من وجب الدين بإثارة
الوصي، وإثارة هكذا ذكرنا أن هذا البيان صحيح، إذا كان في تصحيحه إبقاء حتى
على الغريم، ولا يصح من كان في تصحيحه إبقاء حتى اثبت، ومن وجب الدين
بإثارة الدين، ولم يصحح هذا البيان إبقاء حتى اليأس لا يبقاء حتى الوصي، لأنه لا حق
للوصي في الدين من وجب إثارة الدين، لا في أصل الدين، ولا في القبض، ولهذا لم
يصح إقرار الوصي، وإذا كان الحق للدين من أصل الدين والقبض من صح هذا البيان
إن كان في تصحيح هذا البيان من الوصي إبقاء حتى الدين في تسدده، تصح هذا البيان
من الوصي، وإذا صح البيان صار كأنه قال: استوفيت مائة درهم، وهي جميع الدين،
وأمر الغريم بأفع، ولو كان كذلك، فإن الوصي يتبعه بسبع مائة، لأنه من أن يكون
ما وراء المائة واجب للدين على الغريم، مع أمر الغريم بعد ذلك، فكان لإقراره صحباً
حسن قال، لا حق لي على فلان، ثم أمر له بذلك صحب إمراً، وكان لمقرر له أن
يصحبه، ويأخذ منه ما أمر به، فكذا ذلك هذا

وأما إذا وجب الدين بإثارة لو صحبنا هذا البيان كان في تصحيحه إبقاء حتى
لأن القاضي حق كأنه عليه نفسه، وقد ذكرنا أن هذا البيان غير صحيح إذا كان في

(١) د م م حلية الخلف

(٢) حكفاً في حجة السح وكان من الأصل - الخلف

بريثاغوراس مثله وعمدتين بادر الى حصى انه يتوجهي جميع ما شاءه ، ويكون القنون فوق
القوسي فيما تفض ، لانه في حصى الزيادة حصى بقرار النسبي ، وب شأه حصى
القوسي ، وحصى جهر على حصى ، ذلك انما لم يسمها ، من مائكه ، وافر مائته ،
جميع ما على المري ، في ذلك وهي مائة مرسولا أو مرسولا ، فالحق بديه كالطوب
في مائة قوسى .

١٦٤٨٢- دیر الی الوسی، داسوئی میں قلابہ درخت، وہی جمع لکھ،
 فعال، اکثری، بن، میں مائہ، دیو، وراثت، الوسی، ۱۱ سے ختمیں درختاً، قلہ
 ننگ، مری، بی، ہند، یہ، نامان، الوسی، اسو، جمع، مائہ، ستری، الوسی
 مائہ، وہاں، ستری، ۶، بن، کا، لکھ، مائہ، وحمیں، دھما، وہ، سبھ، الوسی
 میں، قلابہ، لکھ، الوسی، ۱۱، جمع، درختاً، فوہ، وہی، مائہ، مائہ، مائہ
 دیو، الوسی، دھما، دیو، لکھ، الوسی، ۱۱، سبھ، اکثری، مائہ، درختاً، وفتہ
 وہی، مائہ، مائہ، لکھ، ۱۱، مائہ، بن، لکھ، دھما

[illegible]

(١) حكاية في عهد السلطنة، رسالة في الأصل، أبو طالب.

$$\frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} m v^2 \right) = - \nabla \cdot (\rho \mathbf{v} \otimes \mathbf{v}) + \nabla \cdot (\rho \mathbf{v} \otimes \mathbf{u})$$

الحسين بن علي بن أبي طالب

وَمِنْ أَمْرٍ جَلِيلٍ هُوَ ذَلِكَ أَنَّ أَقْرَبَ الْبُعْدِ بَعْدُكَ دُونَ الْخُرُوجِ مِنْهُ الْإِزْزَارُ

وكانت هذه الحجة من كلامه عليه السلام: «ما أوتيتم من الدين إلا بما حط بكم» أي: ما أوتيتم من الدين إلا بما حط بكم من الدين، أي: ما أوتيتم من الدين إلا بما حط بكم من الدين، أي: ما أوتيتم من الدين إلا بما حط بكم من الدين.

[illegible]

وهذا ما لا بد من ان يتفقوا ، وهي حرة ، ثم تمت السيرة الى ان يولي على العزم
فانما ، فان يولي يكم حاسا لمستحق ، وذلك ان يولي الزود ١٩٩٥ قو = ١٩٩٥
يخرج من كاد مضطرب لا يملك من وقته حواله هو في المراءى من طيه ان يحرى بها ما
مستحق من ، يكون الى صي ، وذلك ان يخرج لبيبان ، فكانه في اسواق مع ما
تصير ، وبه يتم ' سيد ، ثم قامت فله في كاد فاس ، هناك يكون به صا الحاشية
الاعرف : لا يملك ما قال ، حصلت حلة بعد ما به الانوار تبين ، انكر

وعدا = لا یت یرو = نه هذا الملی یدنه اروعی ، ، ساه ساهیا ، مل اروعی
بعضی منه الآخری ، لأر اعوده لا یصح منو وحب ، دیر ، فله ، وید کال
موصی لا ، د ، لم یصح له ان اروعی فیه ، فاحذر من دیر ، وید یودنه الله ،
وید فله بعضی ، و می من بعضی ملاته الآخری ، لأنه حده دیر من اروعی فیه ،
یکذبت عدا

١٥٨٨٤- وقد امر بالوصف أنه استولى من دغمار البيت عبد علان بن وحمدة، لم

مضطربة. أو تركه، أو صاعه، أو عربة، ثم قال بعد ذلك ما قصت من مائة، فهذا
حلي وجهي. إمامان أخر الوحي بالاستيعاد، لأنه لا سم تفر المطوب أنه كان كفا، أو لغز
المطوب بأنه كان بمسب عدد ألف درهم، ثم أخر الوحي بمائة، أو عشرة، أو مائة
الوحي وعلى مائة ما أن يكون موصولا بإقراره أو موصولا من أثر الوحي بالاسماء
أولا، ثم قال بعد ذلك مائة مائة، وهذا المطوب مائة ألف درهم، وقد قصها
من الوحي لا يقص أكثر ما أم يعينه، لأنه في خبر الزيادة صمد يعرف المطوب،
ولا وجه له، ويكره لطلبه بربطه أو إخراج كفاي الذين، هذا ثبت البينة كان
عند المطوب ألف درهم، هذا هو صمد لذلك كله، وذلك لأن بيان الوحي إنما
يعبر عنه غير صحيح من كان موصولا لأنه متى صح هذا البيان صا مطوب صمد
تصمات لأنه يصير جاحدا لله، بدعوة يقرب من الله، وهو، ولا يمكن قبض منه
الوحي، لا مائة ولا من يقصم بالحدود والبيان الوحي موصولا لا يصح من كان
من أن يكون جاحدا صمد، من الغير كما يصح إن كانا فيه، يقال بره ثبت للحر
ويصير بإقراره، وإذا لم يصح من هذا البيان، فكأنه في مسوويت جميع من عبد
المطوب، ولم يعرف من مائة، ثم من الوحي على أنه كان على مطوب أنه درهم،
وعناك يصير هناك لتسعة، لأنه يصير جاحدا للزيادة على مائة درهم من ثوب نفسه،
بحلال ما هو أخر بعد، ولم يعم البينة، لأنه لم صمد نفس، هذا المطوب، وقول
المطوب شهادة، وأنه شهد بالحد، ولا يصح المطوب لأنه لم صمد صمد
الوحي، أنه قبض مائة، وبيان عندك، وقد جعلها ما دعت بعض النكل ولا وجه

[illegible]

الوصى، وبمكر الوصى والمذبحون ليس بأعين شجرة، فيكون القبول من الوصى " فإنه لم يستوف.

هذا إذا أقر الوصى أولاً بالسيادة للدين، فأما إذا أقر المطلوب أولاً بأن الأمانة عنده فكذلك دعوى المص، ثم أقر الوصى أنه ليس في جميع ما عليه عبء، وهي مائة موصولة له مفصلاً، فاحتج به كالحجرات فيقال لو قلنا لولا ثبوت السبب أن المال عند المطلوب كان ألف درهم، لأنه غير مسلم في هذا الإقرار، لأنه بهذا الإقرار لا يرد موجباً على غيره، وإنما يقر على نفسه، وإذا أثبتت التهمة من إفراؤه، صار التثبت به كالتثبت باليمين، ونحوه باليمين، فإنه مفسوخاً صار صانعاً للكل، وإن قاله موصوفاً لا يدرى إلا ما أقره بقضه، إلا أنه لا يسح المطلوب بشيء من التمس على ما بينا.

٥٨٩٥ - وإذا أقر وصى، لم يثبت أنه قبض كل دين لملا، لم يثبت على الناس، هذا، فخرج لعلنا يجب، فقال الوصى قد دفعت إليك كذا وكذا، وهذا الوصى ما يجب من حيث سبب، ولا يجب أنه كان لعلنا عليك شيء، فإن القبول من الوصى، ولا يثبت براءة العرف، فيه: الإقرار الذي يوجد من الوصى: لأن الإقرار بالاستيفاء حصل للمجهول، لأنه لم يصف لأفراداً مسيغاه جميع ما لم يثبت من الديون إلى رجل بعينه، فإنه لم يثبت سبباً لجميع ما للدين من الديون على الناس من هذا، وإنما أحدهما إلى الناس، ولما رده بعضهم، لم يمتنع أن يكون للدين على جميع الناس، فكان المقر أنه مجهول، والإقرار بالاستيفاء للمجهول ما حصل كالإقرار بالدين، فبذلك أقر أن الإقرار عليه من كذا بمثل ما يرد بطل هذا الإقرار، صار وجود هذا الإقرار وعدمه عموماً، ولو عدم الإقرار، لم يجر عرق، وقال: دفعت الدين إليك، وبمكر الوصى، كان القول قوله، لذلك عدم، بخلاف ما لو أقر بالاستيفاء من رجل بعينه، لأن الإقرار قد صح، لأنه حصل لعدد صحيح كالإقرار بالدين، وكذلك يجب أن الوكيل في القصص لدين والوديعه رده، رتبة لأب الوصى وكنى القصة من جهة القصة، والوكيل وكنى بالقصة من جهة معنى، بهذا جواب في الوكيل بالقصة - والله أعلم.

١٥٨٩٦ - وإذا أقر الوصى أنه استوفى ما على فلان من دين المص، فقال العريم كان له على الم درهم، وقال الوصى قد كان له عليه ألف درهم، ولكنك فصلت

محمد بن عبد الله بن أبي طالب، وخمس مائة وخمسة الف سنة للهجرة، ولاه حاكم
إقليمه على القديس على العرب أئمة ودمهم إلى بعد مائة وثمانين سنة من
إليك، فالخروج من أسئلة الأولى يسمى الزمى أئمة ودمهم، ولكن يستحب الزمى
على دعواه لأنه حصل منه إقرار، أن القديس على تحرير أئمة ودمهم، وإقرار أنه استوفى
جميعهم عليه لأن كلمه ما كنه تسميه فيكون عهد والأولى سال، والله أعلم

١٥٨٨٧ ولو أن الوصي به قد استوفى ما أفلان يجب على الناس من حين
سوغه من فلان بن فلان بداعت اليه أن تليت على رجلي ألف درهم فدان الوصي
ليست هذه فيما عرفت ، وإنما تعزم الوصي - بغيراً جميع قرعاً ، حسب ما لا قرار ، لأنه
أنر واستيلاء جميع ما بعثت على الناس من واحد بوجه ، ويصور استيلاء جميع ما
للبيت على الناس من الواحد ما نرى الواحد عن قكل ، أو كان مأموء من جهة الكلي
بعضاً ما عليهم ، قد حصل مقرر معلوم ، وما أقر به منصور ، فصيح الإقرار ، بخلاف ما
لو أنو فذل استوفى جميع ما بعثت من الناس على الناس ، ولا يقل من هذا الرأى
حيث لا يقع البراءة بغير ما بهذا الإقرار ، لأنه إقرار حصل لمجهول ، لا لأحد للمجهول

واستشهد محمد بهد بمسألة الوارث، فقال ألا يرى أن الوارث يكتب البرائة من كل ميراث عني وإني، ويكتب أني قد عجت إليه نصيب من جميع ما للحيث على الناس، فإنه يبرأ جميع عروم، ميت عني نصيبه لأنه أقر باستيفاء جميع نصيبه من أمواله التي مركبها من ماله من هذا الواحد، وأنه معذور من برغهم بهاء نصيبه، أو كذا معذور من جهنم، وكانه أقر حصل لمعذور ومن أقر به معذور - والله اعلم -

١٥٨٨٨ ولو أن وصي المرأة قبض ما في صندوقها من ماله، ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة أثواب، وأدعى الخوارج أنه كان أكثر من ذلك، وأقام القيسية فيه فكان في صيراثه، فبقي يوم ما في هذا البيت ألف درهم وصية له من ثواب، فبذره لا يرمي الخوارج إلا قماره، ثم يرميه، وإن قال وهي مائة خضرة لا هي إفريء.

خوبی ہیں ہمارے اندیش، باب مال، لو فکر ہے اسنوےں حرم ما نیست علی فلان

من القبض سم لال موصولاً وهي معتق، ثم قضت الرينة أن الدين عليه كذا ألفاً، فإن
الوصى يكون حاسماً للألف، وإن كان كذلك، لأن أيبان في مسائلنا من الوصى،
وإن كان موصولاً، إذ عسى في الحكم يصححه بإبطال برأه فأنته لتغير، أو يبيح له ضمان
على العبر، ويصح منه هذا العار، كما لو ذكره موصولاً، فإذا صح هذا البطلان، وإن
كان موصولاً صار كانه من موصولاً وهي مائة وخمسة أنوار، وير قال هكذا أثبت
قبض ما أقر به، ولا يثبت قبض الثاني، فكذاك هذا

وقبض هذا من الدين، أن لو قال وهي مائة [موصولاً، وهناك لا يلزمه إلا قبض
ما أقر به، والبالى يبنى على العبر، بخلاف ما لو قال موصولاً في باب الدين وهي
مائة] لأن البطلان منه سم يصح من حق القسرم، فأنه من يبطال حق البطلان لتفريم فيما
زاد على المائة بإقراره به أصولي منه جميع ما عليه، رد سم يصح البطلان فكأنه قال
السوقب جميع ما عليه ولم يبق مائة، ثم قضت الرينة أنه كان ألفاً، يلزمه الألف،
فكذاك هذا، - والله اعلم -

وتحدثنا، أقر أنه قضى ما في ضيقة فلان من حرام وما في ماله من ثمر، وقضى
روح هذه الأرض، أنه قال هو كذا، وأدعى الوكلاء أكثر منه، وألزم الرينة أنه كان في
هذه الضيقة كذا، أكثر مما سمى الوصى، لم يلزم الوصى ذلك حتى يسهوا أنه قد قضى

وكذلك الوكيل ما يبيع بما أقر باقيه حج إقراره في حق الموكل، سواء كان الشخص
قاتماً أو هائكاً، ولو أقر موكلي أن الوكيل ما به من دنان، ومصدقه فلان في ذلك،
والوكيل يجمع، فابعد (دنان ما به، والمهلة على الموكل دور الوكيل، وأما الوكيل
شراء عد بهه تألف إذا دأب لتتريب، وجمعه لأمر، فاصول دور الوكيل، ويكون
هذا الشراء لأمر على الموكل، سواء كان الشخص مدبر أو اليه أو سم يكن بعد أنه يكون
العد هائكاً بمقتضى عديم، وإن كان العبد هائكاً، كان الشخص مدبراً إليه يصدق على
الموكل، وإن سم يكن مدبراً إليه لا يصدق.

وأما إذا كان مأموراً سره عبد بغير همه، وسمى صمته وجسه، إن كلف الشخص
مدبراً فإنه إقراره بغيره، صحيح على الموكل، سواء كان العبد قائماً أو هائكاً، ولما

إذا لم يكن النفس مدعوًا به أن كان الصمد هلاكًا، فإن الوكيل لا يصدق عندهم حسنة حتى لا يرجع على الأمر، وإذ كان قائمًا، فقال: (سرب هذا العبد لأمرًا) وحذفه الشيخ، ووجدت للوكيل، قال: أنه حيفة لا يصدق للوكيل على الأمر، وإن أبو يوسف ومحمد يصدقون حتى كان به أن يرجع على الوكيل بالنفس.

هذا إذا ذكر الأمر حبة، وإذ كان ميتًا، فقال الوكيل: (سرب هذا العبد قبل موته) ووجدت للوكيل، إن كان النفس قائمًا في يد الوكيل، أو في يد النافع، أو لم يكن حقيق في النفس، فمات، فمات مع أبيهم على علمهم، وإن كان الوكيل مدفع الثمن إلى النافع، وحدث في يد النافع، فالفاس قد لقى قوت الوكيلة ويصدق الوكيل بالنفس، وفي الاستحسان العرب من الوكيل، ويلزم لمبيع أبي الأمر.

والوكيل بالمبيع بدو، وبالأمر أنه باع حال حياته، ولمع قائم، وأفكرت الورثة، فالقول قول الوكيل، وإن عرفت العوض في يد المشتري، فالمسألة على الصلابة والاستحسان للوكيل بالمبيع، إذ أقر العبد بالمبيع، ووجدت وكيل، لا بد من وكيل، ولا للوكيل شيء، وإن أقر وكيل العبد، وبه عليه بحكم المزارعة، وهو يكون ردًا على الوكيل، وهذا غير وجهي، إن كان عيبًا يحدث منه، وكان الرد غير نصاء، لا يكون ردًا على الوكيل بل يرد إلى المزارع، وإن كان الرد يقضاه لا يكون ردًا على الوكيل، ولكن كان للوكيل أن يحاصم الوكيل، ويقيم عليه أن هذا العيب كذا عبده، وإن لم يكن له ينة يستطعمه، إذ كان عيبًا لا يحدث منه، وإن كان ردًا على الوكيل (بمناقضه أمره أبي)، وإن كان غير نصاء، فمضى رواية كتاب الوقاية والبرهن لا يكون ردًا على الوكيل^{١٢} ولا يكون ردًا محاصمه الوكيل، وعلى رواية كتاب السبع: يكون ردًا على الوكيل، ولله أسرار في هذا الكتاب.

١٥٨٨٩ - في رواية رجلًا اشترى من رجلين سلعته وباعها من غيره، فظن فيها الشئوى الآخر بعيب، وردده على المشتري الأول، إن ردده بعد دفعه، لا يكون للمشتري الأول أن يتخاصم بائعه في ذلك العيب، وإن ردده خصه خاصي، فهذا على وجه ثلاثة الأول، إذا ردده بإقراره بالعيب، أو أقر بهذا العيب، ثم أي انظره.

(١٢) ما بين الطوطي صاحب من الأمن وأسلمه في ذلك.

(١٣) ما بين الطوطي صاحب من الأصل وأسلمه في ذلك.

[illegible][illegible][illegible]

(۱) یہی ہے جو انصاف کے ساتھ ہے اور نہ اس کے ساتھ ہے۔

[illegible]

2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 2680, 2681, 26

(1) $\mathcal{L}(\mathcal{A})$ is a subalgebra of $\mathcal{L}(\mathcal{B})$.

الفصل التاسع والعشرون

في إقرار المصارف والشركات جحود المصارف ما لا ينصاريه بسبب المصارف
سواء جحد مصارف أو لا ثم أقر أو أقر ولا ينصاريه لم جحد

١٥٨٨ - إذا أقر الرخص، فإن هذا الألف، الذي في يدي مفسره لعل، معنى
بالتصريف، والى ربه، لا ينصرف، فلهذا قول، قال، وهو دعوى ربه، قال
[البيان]، فلهذا قول، ولا ضمان على المصارف، حتى يحسن بما لا يربح كله قرب
القول، وتوابعه، وبه، أقر، والذي في يدي المصارف، فلهذا قول، عمل
بالمصارف، فهو صانع، وإذا لم يسل حتى يهلك في يدي، فلا ضمان عنه، وإن أقر
الجنة، فليجبه ربه، قال

١٥٨٩ - وإذا أقر ربه، فإن المصروف، والذي الآخر به، فلهذا قول
ربه، قال، وإن أقر الجنة، فليجبه ربه، الذي في يدي المصارف، فلهذا قول،
فلهذا مصاريفه، فلهذا قول، وبه، فلهذا قول، والذي ربه، قال، فلهذا قول
بالمصارف، وبه، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول
بالمصارف، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول

١٥٩٠ - إذا أقر الرخص، فإن هذا الألف، الذي في يدي المصارف، فلهذا قول
ربه، قال، وإن أقر الجنة، فليجبه ربه، الذي في يدي المصارف، فلهذا قول،
فلهذا مصاريفه، فلهذا قول، وبه، فلهذا قول، والذي ربه، قال، فلهذا قول
بالمصارف، وبه، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول
بالمصارف، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول

١٥٩١ - إذا أقر الرخص، فإن هذا الألف، الذي في يدي المصارف، فلهذا قول
ربه، قال، وإن أقر الجنة، فليجبه ربه، الذي في يدي المصارف، فلهذا قول،
فلهذا مصاريفه، فلهذا قول، وبه، فلهذا قول، والذي ربه، قال، فلهذا قول
بالمصارف، وبه، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول، فلهذا قول

فيكون من طرف وجوده في يد كل واحد منهما ، فالتزيم هو أن يكون مال شخص واحد كالأوقاف والعقود ، يرجع في ملكه إلى أحد ، وما عرف أنه ليس من شجرة ، نحو أمكن ، وما شيدت من الأموال التي هي مسموعة بالحاجة لأصبيه ، لا تكون لشجرة ، وإن شيد وجوده في يد كل واحد منهما ، لا لأحد ، وما عرف أنه ليس من شجرة ، فالأوقاف لا تكون ، فالحاجة لأصبيه ، فإن القول في أنه لشجرة ، أو ليس للشجرة ، هو من غير علم ، فإذا كان حلالاً لم يكن له يدعي هذا ، يرجع في ملكه إلى ، ويؤيد ، كان مصادفياً فيه بعد أن يكون شيئاً ، ثبت به التزيم .

٤٩٩ - وهو أن المال الذي شارك فيه من هذا المال ، فإن جمع ما في الخانات يصير مشتركاً بينهما ، من نازعاه في حقه ، فله المطالبة ، فثبت هذا في أحاديث هذا الإقرار ، وهو أنه لا مال كان هو ذلك ، فإقراره ، أحسب أن قوله هو هذا الفصل ، ذكر في رواية أبي سليمان ، وقال القوي في المطر ، ويحكم بينهما ، وذكر في رواية أبي حنيفة ، وقال القوي في قول القوي ، ويحكم به فحده ، وأحسب أنه أيت كل منهما ، فإلا لم يكن فيما في يد من مال الخزانة ، هو الذي القوي يحسب ما في يده ، ثم يمكن موصوفاً ، فإقراره في يد من أحده بعد الإقرار ، وقال الآخر ، لا مال كان موجوداً في ذلك وقت الإقرار ، إن القول بكونه من

ولذا ، فإلا لم يكن من هذا الحرف ، فإقراره ، فثبت هذا ، وذكر شيخ الإسلام أن جميع من أحاديث لم يكن بينهما ، وذكر بعض الأئمة ليس على أن جميع ما في الخانات من متاع ذلك المال بينهما - والله أعلم - مسألة الخانات ومال ذكر علماء هذا الكتاب من هذا

المصنف الثلاثون

في اشترقات

١٥٩٠٢ - ابن ساعدة عن أبي يوسف إذا مال الرجل يداً له فلا على أحد
 درهم، فهو يسلم على ميراث يدهن فيه الحمل، ولو مال لم يد فلا على أحد درهم،
 فهو يسلم بالسوية، ولا يدخل به الحمل.

١٥٩٠٣ - وفي نسبي إبراهيم عن محمد بن رجل في يده عن نبال بعد
 انما عد فلان آخر، مروى عن أبي حنيفة أنه مضى عنه ٥٠ لا يوفى، انما حررت
 مضى عنه، فكذلك قال أنا عبد الله، وهذا الجور، خلافة جوار، هي التكميل
 لمرة (هذا المذكور في الكتب) معروفة أنه لا يصدق في مرة أنا عبد الله آخر، والمقول
 فيه هو صاحب البيت، وما في الكتب المروية "أيضاً الحمد" كان في يدي رجل،
 قال أنا حر الاصل، فلن قوله، ولو قال أنا عبد طاعة، لم يصدق، هو عبدهما

١٥٩٠٤ - وفيه أيضاً رجل قال هذه النارية بي يميني، ليعتد باطل،
 ولو قال لأحد من المملوكين حار

١٥٩٠٥ - من هو بديه الدار، إذا مال مدعيها أم أمي من هذه الدار، فليس
 بإقرار، ولو قال أنا أمي مدعي كذا، فهو إقرار، حكى الشافعي عن صاحب الأصل،
 وفي إقرار المتعدي قال مسلم سمعت أبا يوسف يقول رجل في مد يد دار جاء
 رجل وندعها لك، فقال المدعي عنه سلمها لي نصف درهم، وقال أنا بانيها،
 وفي نسخة أخرى أنا بانيها درهم، إن هذا ليس بقر، قال خاتم، وإنه خلافة
 جواب الأصل، وفي رد الأصغر إذا مال فلان ساكن هذه البيت، عهد إدراكك
 تكون إقراراً باليد الذي هو ذنبك.

١٥٩٠٦ - وإذا مال فلان روح هذه الأرض، سمى فلان هذه الدار، عرس فلان

معدود و در «نفس» و «دم» و «بشخصی و بدنی و جسم» قید شده است. لا قبل

۱۵۹۰- «هر کتاب انجیلی در شأن انسان عین خود منسوب، و حق علیه

فلو من یسألی ترجمه آن، در سبب و استیلا آن، یک درم منسوب، و کثرت و کمال

لشأن علی بن ابی طالب، و هر چه در انجیل است و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

و در کمال شأن علی، و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

نظر دارد، و یک کتاب بسیار منسوب به او است. و در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

۱۵۹۱- هر کتاب است که در شأن او است، و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

عبد الله بن علی، و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

الحق، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

الحق، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

دست، و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

یقول، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

شأن علی، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

تلاش، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

اندر، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

کمال علی، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

فی ما سطون علیه السلام، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

۱۵۹۲- و هر چه در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

نظر علیه السلام، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

اندر، و الا که در انجیل و در قرآن و در حدیث و در تفسیر و در هر چه که در این باب

الغضب مع يسه ، لأن الغضب منه يدعي عليه . و هو بكر ، فيقول القبول
 قوله في الزاد مع يسه ، ويجوز انما يصح ، اليان لأنه لم يسمه مع يسه . فيوم
 بالبيان ، فو لم يسم يسه . ويحلف على ما يدعي الغضب مع يسه أمي أريانة ، فإن
 حلفه ، أنه يشك ما دعيه الغضب مع يسه ، ذكر أن الغضب منه يحلف أن يسه القبول
 فإنه ، واحد من الغضب منه درهم ، فذا احد ، به مهر ، يوب بعد ذلك كان يصاح
 بالجليل ، ان شاء رضى بالشوب وحلم القنمة لمعصب منه . فإن مد ، فالقوب واحد
 القيمة ، عك ، ذكر في الكتاب

و بكر عر حركه لا ب . أي محصل الشك في به قد يكون انه ذكر من حليته
 الغضب مع ، حد أمارة به به فلا لا يكاد يصح ، لأن الغضب مع يدعي لزيادة
 القيمة ، السعي لم - روح حصة لمعالي عتاه ، لأن يدعي حلف للاستحقاق ،
 لأن يدعي عر بدفع لا به استحقاق ، وكان يدعي الصصح من الغضب في هذه
 القسامة ، ألف من إد ، جبر المعاصد ، على بيان المدعي ، فأس ب . م . ، وأما القاصر ،
 و : إله ال د يصلح ب يكون فيه القوب ، عقول ب أكبر قيمة مائة ، بلز قال لا ،
 يقول : كذا حسبي ؟ بلز قال لا ، يقول أنه أن . خمسة وعشرين ؟ أنم عشرين ؟
 إلى ان يسمي الم د ، لا لا يجوز أن . تنقص منه قيمة القوب م . يعرف والهاء ، فإن
 انتهى إلى ذلك الم د ، لب ، وحال القول قوله في سرهانه مع يسه ، وحال القوب فيه
 ك جوب في ماله كسوف

ومع من سيجل بتصحيح ما ذكر في الكتاب ، (ر) حد دعد ان الاقرار بعينه
 و جيهونه مدح من مدح ، لأن الاقرار بالحقين حشر ، حد دعد ان حصول في
 معديهما من جهة الغضب لا يسمي هذا بها ، لا ، به لفاف من أن يوقفه ، ويحلفه
 قيمة كل م يصح ان يكون فيه القوب ، لأنه وضع المسألة م د مع يسه . فذكر
 انقرب محبوس حسن ، فإن القوب أجسام محبوسة ، لا بد م د ماضي هذا أقل ما
 يصلح أن يكون فيه القوب ، لأن لا يرضى م أي د م ، حد دعد م د م د يسم معيونه
 في عين ، لأن في حد دعد م د م ماضيك مع م من حب العرف والقدرة ، فأمكن

للتعاضى الزيادة ذلك على المثلر ومعها معجزة ولا وجه لى أن يدعى على التعاضى بمائة درهم بكوله، كما عبه لمعصوم منه لأن التعاضى له حله، فمضى للتعاضى طريقه يحصل المقر إلى حقه سوى أن يحلف للمعصوم أنه أن يبعثه مائة درهم التعاضى بذلك.

بشيء قوله إن يمين المعصوم منه يمين الله، فله يمين المعصوم منه يمين الله من وجه، ويمين الله عليه من وجه يمين الله من وجه، لأنه يدعى أن حصة الثوب مائة، ولم يصب ذلك، لأن التعاضى تكرر أن يكون قيمة سرب مائة، فمضى هذا الوجه يمين الله، ولكن من حيث أن فصل الاستحقاق ليس بأمر التعاضى، فإن الأحرار نفية محبوبه صحيح، كان الاستحقاق ثابتاً، وثالثاً حجة من فصل المعصومة، لا غير، واليمين شرعية لبعض الخصومات، كالمعجزة يمين الله عليه من هذا الوجه، ويمين الله عليه من كل وجه، ويجوز أن يحصل بها المعصومة، فكذلك يمين الله عليه من وجه، إلا أنه إذا حلف للمعصوم أنه أن يبعثه مائة بالرم التعاضى بمائة درهم، ثم ظهر آخر بعد ذلك فالحال التعاضى، وأما الرابع، أى يمين التعاضى والمعصوم منه يأخذ الصالح ببيع طائع من وجه، وبيع مكره من وجه، فأثبتنا له اختيار لهذا، ويجب، "سقط هذه المسألة؛ لأنها من خصائص كتاب الاستحقاق لا يوجد لها رواية إلا في كتاب الاستحقاق.

١٥٩١٣ وفي المتن بشرى من أبي يوسف، إذا قال لأخى على ألف درهم، ولم يسمه، فهو باطل، وبوجهه، وله أن يحلف على ذلك الاسم مرة، وحقاً لا يبي، ولم يسمه، وله أن يبرء، فقال لى من فخر، وتناقض، الأقرب قوله وإن ساء لم يكن له أن يبرئه إلى غيره قال وكل شيء من هذا ينقض عليه سباً وعمراً وعمراً وسالم، والأحرار بائنين باطل، والطلاق والعنف يقعان رده أن يبين.

١٥٩١٤ من سماعه عن محمد بن جعفر، قال، على ما يهود على، ولم يكن أثر للأخريسي من حديثه، قال، ولا تقدم هذا الكلام شيء من ما لا أثر عليه، فإنه يقر لكل واحد منهم بما يسمه، فإن أثام الأحرار اليه أن له عليه ألف درهم، ثم يستحق هذا أثاماً، وكان للمعسر أن يبرئه بما شاء.

بـ المموجود، وبـى ربيع المبيع يعود للبائع، كما لو قبله الباع، ثم عاينها الإمامة بعد ذلك، عاد للبائع، فكذلك هذا، والله أعلم

١٥٩١٣ - وبها أقر جدد في دار الإنسان يلزمه العينة في آخر صفقة شرح الطحاوي، قال له الإمام ربيع لا يمكن سلبها إقرار بالعينة، يريم من محمد في رجل قال لرجل أنا ابن امك هذه أو صاغر أمي أمه أنت، ولدت في ملكك، ولكي حر ما ولدت لآخر، فالقول قوله، ولا يكون عبداً، علامة تدبر طاعنوه، فيكون قوله حراً

١٥٩١٤ - هـ من موارده عن محمد أمه هي يدي رجل ابن الذي في يده: هي أمي، وقالت هي أنا م ولد فلان، أو مدبرة فلان، وأدعى بـ، قال وفي فوق أبي حنيفة هي لمدى في يده، وقال أبو يوسف هي للمدعى أقرت له، وقال محمد حتى نظر

١٥٩٢٥ رجل في يده دار، أقر أن لرجل نصفها، فلم يذمه إليه حتى أقر لآخر نصفها، ثم خصمه فقص عليه، بأن يدفع إلى كل واحد سهم نصفها، ووهب من موارده عن محمد، قالوا: وهذه المسألة تنصص في إقرار الإنسان لغيره بجزء من العين، اسمك لا ينصرف إلى التصبيح، وإنما ينصرف من نصيب المقر سائمة، ووجه ذلك أنه حين أقر للأول بنصف الدار صار نصف الدار للأول؛ لأن الإقرار حجة صفة، لا يترفع على نصيب المأخوذ، عمن أقر لنفسه بدار، وإنما أقر له بنصف دار عشرين بنة وبين الأول، فيبقي في ينصرف إقرار الثاني إلى التمسير، ويكون التمسير به انصرف حتى قال قضيه عليه قد ينفع إلى كل واحد منهما نصف الدار، وليس لأمر كبد، لأن ذلك إنما يكون في موضع يمكن صرف الإقرار إلى التصبيح، لأن كل دار بشر قائمين شرعيين أقر أحدهم بنصف الدار لرجل، ينصرف الإقرار إلى التصبيح، لأن الإقرار إيجاب عن كائين ما كان، ومن لم يمكن أن يكون نصف الدار من الأخر لغيره، وينصف الآخر للشرعيين، فأمكن صرف الإقرار إلى التصبيح، فأعاهنا لعدا صرف الإقرار الثاني إلى شخص، لأن النصف الأول إنما صار للمقر له بإقراره بغيره، وبين بإقرار المقر له أن نصف كان للأول من الأصل، فكيف

كتاب الوكالة

هذا الكتاب منسجل على لازمي فصل

الفصل الأول من الألف ، لم يمنع بها وكيل ، وهي سر بعد نسخة انه كي

تفصل لذي في رد الوكالة من الوكيل ، وفي هذه الوكيل

الفصل الثاني من تدوين بوقاله ياتشر ط وناقشها واولك عنها بصفه المعلوم وبصفة
المخصوص

الفصل الرابع من بيان من يحد ، وكيفية ، ومن يصلح لذب ، من لا يكون وكيلًا ،
ومن لا يصح له ذلك

الفصل الخامس في بيان من يصح له التوكيل ، ومن لا يصح له

الفصل السادس من بيان بغير من التوكالات وما لا يجوز

الفصل السابع في التوكيل بالضرورة

الفصل الثامن من ان كان بعض الناس في التخصيص ، في الفروع شخص معين ، وفي
التوكيل في باب التدبير ، قضاء التدبير ، او بيان من له

الفصل التاسع في توكيل بالإعفاء والحبس

الفصل العاشر في توكيل في شئ من

الفصل الحادي عشر في التوكيل بالبيع

الفصل الثاني عشر من انه كي مع انفسه في عقد محله ، بضم من توكيل احد
بالجس من انفس له بعد له بعد

الفصل الثالث عشر من ان حكم وكيل في الوكيل والوكيل لأول ، ووكيل الثاني معه

الفصل الرابع عشر من ان حكم وكيل من واحد ، وفي هذه قبل بشره سي في

سك انوكيل شيء من ذلك يوم وكل

الفصل الخامس عشر في انوكيل النوكيل وخروجه عن الوكالة حكماً لا قضاءً

الفصل السادس عشر في جمع انوكيل بين ما لم يره بين غيره وفي جمعه بما لم يره

من جهة شخصين في العقد، وهي الزيادة من النوكيل

الفصل السابع عشر في نوكيل الام والوصى في امور اليمين

الفصل الثامن عشر في الاحكام الواجب بين النوكيل والنوكيل

الفصل العشرون في نوكالة لوكيلة

الفصل الحادي والعشرون في النوكيل للمجهول

الفصل الثاني والعشرون في نوكيل المرحلي ان فعل جدياً بما وكل به

الفصل الثالث والعشرون في النوكالة يعطى صاحبها من "مدني" انكسب او غير

بصدور وكيليه

الفصل الرابع والعشرون فيما لو كويل من فعل وما ليس به ذلك - النوكيل بالبيع انما

يقد من مال ماله

الفصل الخامس والعشرون في ان كليل لا يتقود من قبل مجبور

الفصل السادس والعشرون في النوكيل بالاجابة والاستئذان والمزاولة واستعماله

الفصل السابع والعشرون في النوكيل بالتمكك والطلاق والعناق - مدني - الحليم

الفصل الثامن والعشرون في النوكيل بالفتح

الفصل التاسع والعشرون في الجعاعة

الفصل العاشر والعشرون في ثمة فاب "وتناوه كمال الكفالة، منهم اغفرنا ووفنا لإتمام

الكنب الباقية من المحوط - والله اعلم -

(١) وفيه من

(٢) وفيه من - عند، واناء، من العهدين، ولكن غير موجوده في نسخة اخرى - فلهذا

الفصل الأول

في الألفاظ التي يقع بها التوكيد، وهي شرائط صحة لتوكيد

١٥٩٣٠ ذكر من عن أبي يوسف إن قال الرجل بعيره - حسب أن يسبح عسدي
هذه فواله حوبت، أم قال رب - أو قال حسب، أو قال رب، أو قال
ونصي، فهذا كله توكيد، وتسمى

١٥٩٣١ وفي فتاوى أبي طالب إذا قال لأخيه لا أنهلك من عتاي امرئتي،
لا يكون هذا توكيداً حتى يوافق لا يصح وكذا إذا قال بعيره لا أنهلك من
عتاي، لا يسمى توكيداً، بل يسمى التوكيد الحوب في الوقائع قد يكون، أما في
الإدراك يجب أن يصحر بحسب ما ذكرنا في قول علماءنا، لأن العبد يسكن امرئتي
وتوفاً، وهذا هو السكون

١٥٩٣٢ إن قال بعيره، ثم لم يصح على هذا، فمر في كلامه، يصير ذلك العير
وكيلاً مالم يصح، لأن معنى كلامه مع عيدي هذا، إن لم يصح، فمر في كلامه، وقوله مع
عيدي هذا توكيد، وإذا قال بعيره، أمرت لك مع عيدي هذا، فهذا توكيد، والتوكيد
يقتضيه الإجماع، يصح بها في امرئتي، في ما بعد تنازع

١٥٩٣٣ في التسمية إذا قال لعبد ما حفظ، لأن - كذا - استحقاقه
والاستعداد يستعمل بعيره، يجب يتبعه، والحفظ متبعه، فهذا القدر يسمى، وما وراءه
مشكوك، فثبت القدر المشكوك

١٥٩٣٤ ولو قال أنت توكيد في كل شيء، جازاً، أمرت، بهذا، وتكيد في الحفظ
في البيع والشراء والهبة والصدقة، لأنه موقوف إلى ما صدقت عليه، يصار كانه ما
صدقت مرشراً، فهو جائز، وبذلك جميع أنواع التصرفات، بهذا، التعليل إشارة إلى
أنه موقوف امرئتي يصح، ومن هذا ما في غير هذه النصوص، وهذا توكيد يتكيد به
والإجرائات، وما وصفت في الهبات والعتاق، وكان اسمه أبو بكر، أبو بكر، يقول

طلق الوكيل امرأة لوكيل في هذه الصورة، لو وثق أمره، لا يجوز، وبه أحد الفقهاء أبو القليل، ويحكى كان يقول في ذلك الخبر، ولكنك في جميع أمور، أن الوكيل لم يطلق امرأته، أو أعنت عبده، ردها له لا يجوز، وإن لم يور، لأنه لا يراد بمثل هذا فتركيل الوكيل بالطلاق والإعناق، وكان الصنفان في هذا واحد، فاحذر - نعم، الله بالرحمة - بمسح من قول الفقيه في خبر، روى أن حبيباً ما يترك هذا القول، فإنه قال في هذه الصورة، هذا وكيل بالعدو ومات دون اليمين والساق، وبه حتى

١٥٩٢٥ - وفي ثلثي سمرقند، إذا قال لغيره، ما صنعت في جدي، فهو جائز، فأعقبهم كلهم، قال ابن عبد الحس، غثوق، وعن ابن خيفة، أنهم لا يصحون روى أخاويه، وعن أبي حنيفة، لا يجوز، وعليه الفتوى، وبه مسألة أيضاً تؤكدها قال أبو حنيفة، في مسألة الأولى، ومن المتأخريين من قال، مثل هذا ممنوع، لا يكون إلا بعد سماعه يجرى بهما، من كان كذلك، فالأمر على من لم يسمعوه، فأجبت للحاطة فيه، لأن فعل الوكيل مباح خارجاً عن ذلك النوع، لا بعد عن لوكيل

١٥٩٢٦ - واد، قال لغيره، ما وكلي، فس، شايخ من جعله بوكيلاً، وقال، سأل عن الموكر أنش رده بولك، أنت وكلي، ومنهم من قال، أنت وكلي ليس متى، وماله، أنت وكلي، في مالي، حائز، لا موكيل أو موكلي، والفتوى على

ال

١٥٩٢٧ - وفي ثلثي أهل سمرقند، إذا أكر، المصطفى، خلا لوكيل غيره بطلاق امرأته، فقال المكر، لعلك أقصر، أنت وكلي، فليس الوكيل امرأته، والزوج قال، لم يرد به طلاق طهرت امرأته، لأن كلام الروح خرج حراً من لفظ السفن وكل هذا بطلاق امرأته، والمجرب يصح إحداهما في الدوس، نعم، كأنه من أنت وكلي بطلاق امرأتي، بخلاف ما يوافق له استدلال، أنت وكلي، وقال، لم يرد به الطلاق.

١٥٩٢٨ - وفي أيضاً، إذا قال لمرأته وكيل عن شوهره خراشي، فقلت المرأة، أكر من زوجي، فقلت، لم يرد به طلاق، فقال الزوج، لم يرد به

ومعلوم ما ذكره ثمة وجب وكل رجلا بطلاق امرأته، فأبى أن يفعل، ثم طلقها،
لا يلزم، لأن ما رد قد بطلت الوكالة، ففقد مطلقها وهو ليس بركن، وإن تم بركة الوكالة
ولم يبق لها صريحا، ولكن مللها، فالفيلس أن لا يصح الطلاق، وفي الاستدلال
يصح، ويجعل إتمامه على الطلاق قبولاً لوكالة دلالة

وأما رضى الخصم فنفس شرط لصحة التوكيل ولم يمتد منه عند أبي يوسف ومحمد
وقد اختلفت المساجع على قول أبي حنيفة، بعضهم قالوا رضى الخصم عند ليس
بشرط لصحة التوكيل، بل هو شرط لزومه وقال بعضهم لا، بل رضى الخصم عند
شروط لصحة التوكيل ولما اختلفوا باختلاف أفعال الكتب، ذكر في شعبه الأصل،
فإن التوكيل يعتبر رضى الخصم أبطل في قول أبي حنيفة وذكر في وكالة الأصل،
ولا يقبل التوكيل بغير رضى الخصم^(١) صدق أبي حنيفة وصحيح أن هذه التوكيل
صحيح غير لازم، حتى لا يلزم الخصم الحضور، والجواب بخصوصية التوكيل إلا أنه
يكون الموكل مريضاً مرضاً لا يمكنه الحضور بنفسه مجلس حكم، أو غائباً مسيراً
لا يحيط بشأناؤه عنده، وأما بخلافه إذا وكلت بشئ رضى الخصم من يلزم عند أبي
حنيفة ظاهر ما ذكر في وكالة الأصل أنه لا يلزم، لأنه إن كان وكالة الأصل ولا
يقبل التوكيل من غير رضى الخصم عند أبي حنيفة إلا أن يكون الموكل مريضاً لا يمكنه
الحضور مجلس الحكم بنفسه أو غائباً مسيراً^(٢)، المرجح والمرأى ذلك سواء

وذكر بعض المساجع في شروطهم، أنه يلزم، وأخوها بالمرضى لم يجزها عن
الأداء^(٣) لحجها نكاح الحرة والفقيه أبو حنيفة اختار موافقتهما للمعوى، فإن والشرية
وعبر الشرية في ذلك سواء وبعض المتأخرين من مشايخ حنابلة الصنوى في هذه
المسألة أن المأضي إذا علم من الخصم التمسق في إتمام التوكيل، لا يكتفى بذلك، ويقبل
التوكيل من موكل، وإن علم من الموكل الفقد إلى الإصرار بخاصة في التوكيل، لا
يقبل منه التوكيل (لا يرى صاحبه، وإليه مال ضمن الأئمة الصرخى وسمى
الإسلام الأورجى

(١) ما بين المقربين ص ١٤١ الأصل وتبينه في ج ١٤

(٢) ما بين المقربين ص ١٤١ الأصل وتبينه في ج ١٤

(٣) هكذا في طروند وفي الأصل وم الإلهاد .

ولم يكن من شيء من الكلب فلو فرض الذي يوجد بروء التوكيل بشره رضى
المقصود عند أي حبيبه، ومشيح اختصه، فله كان بعضهم قد كان يحال لا يمكنه
حضور محفل الحكم، وقصر على قلمييه، ويؤكد، أو حسن على أيدي شمس
يريد مرصاً، يرم منه التوكيل بغير رضى المقصود، وقد يمكن بهذه الصفة لا يلزم منه
التوكيل بغير رضى المقصود

وقد كان لا يمكنه حضور نفسه ولما كان يركوب الدنيا والمجمل على
أيدي الناس، يرم التوكيل بغير رضى المقصود، وإن كان لا يرد الزكوة مرصاً، وهذا
المقوله أصبح وتوقف، ولما الدنيا في لزوم التوكيل بغير رضى المقصود بحسب ثلاثة أيام
لاذ في مسيرة ثلاثة أيام بهبط، خرج بالخرج واليه ذه في قدر مرله، وخرج مطلق
شراً

وكذلك إذا كان، أما بعد السفر، يرم من التوكيل بغير رضى المقصود طالما كان
الموكل أو مقصوداً، ولكن يؤمر المطلق بإعطائه الاتصال، إن كان استدعى من التوكيل،
ليشكل تدعى من سبعة حق من التوكيل منى أثبت حق على ركب المطلق، وإن
كذلك المقصود لموكل من إرادة السفر، وقال لقصاصي أنه لا يريد السفر، لكن يريد دفع
الخصومة هو نفسه، أو يوجهه من غيره، وأما لا أرضى بذلك، فقد يختلف لتسلح فيه،
فإن بعضهم يحلف الله على أنه أتى التوكيل، ومن يثبت الخروج من السفر في
وقت كذا، وإذا حلف ببل من التوكيل، وهو اختيار المقصود، وكان بعضهم القاصي
[لا يخلقه، ولكن يظر إلى عمده، فإن كانت له عدة أسير بعده في ذلك، وفعل منه
التوكيل بغير رضى المقصود، وكان بعضهم إذا قاصي؟ بشأن مع من يخرج، وإذا
قصد خرج مع قاصيه كذا، فإن القاصي يبعث في تلك أفعاله أمب من أمثاله، ولو
يدعوهم، ويسألهم، ولأننا من كتمكم في الخروج معكم؟ ومن بعد أن يصححكم في
الطريق؟ وبعد معكم حق الرفعة؟ قد قالوا نعم، قبل من التوكيل، وهذا بعضهم
يبعث أمباً في السج حتى يتفحص من حاله من أمثاله، ومن قصده الخروج معهم على
ما ذكرنا

ومن الأعداد التي لا يجب أن تكون رضى الخصم عند أي حيلة لمصلحة
 من المرافعة أن الفاضل يرضى من المسجدة، وهذه مسألة على وجهين، الأولى
 ما إذا كان طائفة، قبل سب الوكايا، فهو رضى الخصم، لأن سب طائفة لا يفسد
 الطائفة، بشرط يخرج الفاضل من المسجدة، لا يقبل منه الوكايا من غير رضى الطائفة،
 وإن لم يخرجها قبل سب الوكايا من غير رضى الطائفة، لأن كان يكون معصية، فهو
 غير صحيح، لأن كان معصية من رضى حيلة الفاضل الذي يجب أن يصح عنه، لا
 يقبل منه الوكايا من غير رضى الخصم، لأن الفاضل يخرج من المسجدة حتى
 يخرجهم، لا يذهب إلى غير، وإن كان محبوباً في معنى الوكايا ولا يمكنه أن يرضى
 من الخروج لأجل طائفة، فمن منه التوكاين ويلزم - والله - عدم -

الفصل الثاني

في رد الوكالة من الوكيل وفي عزل الوكيل

١٥٩٤١ - قد ذكرنا أن الوكيل إذا رد الوكالة بینه ، ولكن هذا د علم الموكل بالفرد ، فأما إذا رد بعينه ، فلا بد حتى يرد من وكل عتد ، فلهذا أحسن ، رد الوكالة ، ولم يعزم الموكل به ، ثم فعل الوكيل الوكالة أصبح قبوله ، وصار وكلاً من أدب القاضي للخصم في ما لا يتوهم به لا لغو صيه . كذا في رد قبل الوكيل بوجهه . ثم فإنه الموكل رد الوكالة ، فقال ردك ، خرج من الوكالة ما حصرته

١٥٩٤٢ - ولا يبرح عزم الوكيل من غير علم الموكل ، ولا يخرج من الوكالة عندنا الوكيل بالخصوص ، السخ والبطل . فلهذا لا يصح عزله من غير علم ، وأما دفع إليه المال فلا بد منه ، في حال موكل ، ويدفع إلى غيره طناً ، أن ، ذلك ، فلا يصح العزل من غير علمه بصير ضاماً به ، وفي ذلك ضرر ، ولأنه يصير مكذباً بما يدعى أنه وكيل ، وفي مكذب الإنسان فيما يقول ضرر عليه ، وأما دفعه إليه ، فلفظ رد تكذيب

ولما الوكيل بالخصوص ، أما إذا كان وكيل من جميع الدعي ، فلأن له حق التقصص من جميع الدعي من غير علمه ، فيسحق منه بصير ضاماً به ، وفي ذلك ضرر ، ولأنه يصير مكذباً في دعواه ، وأما في حال وكيل من جانب المدعي عنه ، فيبطل التكذيب

وأما الوكيل بالسخ فهو راسه في شرح ، دون مسح الإسلام في باب الحجج ، وأما لا يصح عزله من غير علمه حتى لا يصير مكذباً في دعواه ، وكذا (وأما الوكيل بالطلاق فهو راسه في خلاف الأصل في باب المنة ، وأما لا يصح عزله من غير علمه حتى لا يصير مكذباً في دعواه ، الرثانة) . وعلى هذا المسمى الذي ذكرنا به خرج سائر الوكلاء .

(١) ما بين القرويين مدد من الأصل وثبتناه من طه ، م

(٢) حكنا في باب الفسخ ، في من الأمل وليس

(٣) ما بين القرويين مدد من الأصل وثبتناه من طه ، م

وحيث ان التوبة قد عرفت ، فلهذا لا يصح عده من غير علمه بالتوبة ، ولا يخرج عن التوبة ،
ولذا جحد البطل بركالته . قال سم التوبة سم بغير دوافع ، لا ، هكذا ذكر في الاحكام
في سابق السور

٥٩٨٢ وفي مسائل لمصنف من الاحكام ، بحث ان ذنبا شديدا انما هو
او بغير علم ، فلهذا كذب ، وهو ، كثر لا يحول ، وبهصر يستعد ذكر في سوره
ان جحد البطل بركالته ، وذكر شيخ الاسلام في سنن كذب التوبة ، ان
جحد البطل بركالته ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
تبي من التوبة ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر

وهو ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر

وهو ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر

٥٩٩٥ ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر
ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وفي سوره ، ان ذنبا شديدا انما هو ، فلهذا كذب ، وبهصر

والفرق ان من مسألة الوكالة توصل الموقوف حال حصره الطالب لا يطل حق الطالب أصلاً ، لأنه يمكن أن يحاصم المطلوب ، أما من مسألة العزل دار حصره للموكل يطل حظه في البيع أصلاً ، لأنه لا يمكنه من طلب له البيع منه ، به كان التوكيل بالناس لطلب ، وإن كان التوكيل بالناس القاضى حال عيبه الطالب ، فعزله يحصره القاضى صحيح ، وإن كان الطالب عتبه ، فكذلك ذكر المسألة في الألفية لأهل الكوفة ، لأن هذا الموقوف لا يطل حق الطالب أصلاً ، لأن للقاضي بأمره بسبب وكلا آخر . كما أمره في الأبداء ، بحصر الطالب التوكيل القاضى ، وإن عزله يحصره الطالب صحيح لعدم لفتاً ، لأنه ليس من هذا العمل بطلان حق على الطالب

١٥٩٨٥ وذكر الحنفى في الرد القاضى ، إذا جاء المطلوب إلى القاضى ، وقال قد كنت وكنت قد نطرحه مع فلان العائب ، وإن أريد سراً ، وتوهم حذافى أن يجر على بنى . ، فإن أمره الآن ، ولو كان هذا الآخر ، فالقاضي بأمره بإحضار الطالب حتى كان العرب ، يحضره ، ولم يحصل فيه إذا كان التوكيل بالناس لطلب ، أو بأمره القاضى إذا كان عيب الطالب ، وما ذكره الحنفى جواب الأحد بالاحتياط حتى تنهى تيمم الميل عن طاعى ، لأن القاضى لو فعل حال عيبه الطالب ربه منهم الطالب ، وعلى القاضى أن يحضر عن مواعيد السهمة ، فإن طلب الطالب ، فلم يجد له لقب القاضى وكانت القاضى ، وصح ذلك على الطالب ، لأنه لا ضرر عنه في ذلك ، ولكنه يتخذ من هذا التوكيل كقبلاً ، لأن عسى يبع هذا التوكيل ، وقد خرج الوكيل لأولى من الوكالة ، يطل حق الطالب أصلاً ، فحتماً يأخذ الكفيل ، ولو كان التوكيل الأول محصر من اليهود ، فأخرجوه من يوكيه محصر من قوتك اليهود ، ولكن آخر صحيح ، لأن اليهود ههنا بمرلة ادعاه من لمائة المقدمة ، فاسلطوا هو سوس ، وذلك حاصل في المسائل جميعاً

١٥٩٨٦ وإذا أراد الرعي سراً ، أو طلب منه امرأته حتى وكل وكيل على أنه إن لم يرجع من سفره عند إلى مدة أربعة أشهر ، يخلق الوكيل ثراً ، فخرج المسافر ، ولم يرجع حتى مضى أربعة أشهر ، على طرفة العين تخرج الوكيل من حلاله ، فقد اختلفوا في انقضاء هذه بعضهم قالوا بها ذلك ، لأنه نفس به حله ، فخرج عنه كما يجز الوكيل

بالخصومة على جواب المدعى متى متى المدعى به

ويجب ذلك متى ان المراه لا ترفع روحها الى الله متى يمتص لها ما سعه ، حتى لا يطل حقا الى اسمه بمعنى الله ، وانما تركت ذلك ، و حدث سبيل الروح لطفها الوكيل متى لم يمتص روحه اندي عيه ، فيتزوج روحه ، متصل الى حقا في الله متى جهة الآخر ، فصار متطابق حقا بمسرة في الوكيل بدل عن النفس ، بالشفقة ، فهذا هو بيان ذلك الحق ، وبمعهم فصار ليس لها ذلك ، لأن الوكيل لا يبرح روحه على درجه الوكيل ، وهي لا تملك حار روح على ان يطفئها ، هكذا لا تملك حار الوكيل على ذلك

وكذلك متى عند ما اراد الله كل عمل هذا الوكيل مع حصرها ورعاها ، احذف مشايختها ، قال بعضهم ليس له ذلك ، لأنه تملكه حصارا ، و ، بعضهم ، ملكه عول الوكيل مع رصاعه ، وحال عيساه ، وهو الأسح ، لأن لا تسحق على الزوج بالطلاق حتى يستحق منه الوكالة حقا ، فيصع العمل ، بخلاف الوكيل بالخصومة ، وان المدعى استحق الجواب على معنى عيه ، ولذا وكذا يجوز بالخصومة المدعى متى حار المدعى بهذه الوكالة ، لأنه استحق على الوكيل الجواب ، فلا يمكنه ان يطل هذا الحق على المدعى

١٥٩٤٧ - و ، كل ، حلا يبيع عني من أعين الله ، ثم أر ، حار حار على الوكالة ، متى تلك إلا إذا بعس به حار الوكيل ، نحو إن أموه أن يبيع بسم الله المير من الله

١٥٩٤٨ - وإذا وكل وكيل بالخصومة ، وفعل له ، كما عرفت ، فالتب وكلي فيها وكنته مسئلة ، فقد خلف ، مشايخ في حراز هذه الوكالة ، بعضها قالو لا يجوز ، لأن الوكيل متى الأمل ، ثم عني عني لا ربه يجب ، فكل على يديها ، ولو صححها الوكالة على حار ، أوجه لا يصح ، عول على لطفها ، فيؤدي إلى لعب حكم السرح ، وقتل بعض مشايخ ، إن ، وكنته بالطلاق ، والعتاق على هذا الوجه ، أو وكنته بالخصومة على هذا الوجه ، صحب الوكالة ، وفيما هما هذه الأشياء ، لا تصح الوكالة ، لأن الطلاق والعتاق أصبح تصحهما ، لا عفا ، فكذلك تعلق الوكالة بهما ، وسره حسب امر ومهنا

لأن له شبهة بغيره، من سمي بغيره لا يتم، فكيف له أن يترجم، ووكالة بالخصوصة يلزم
إذا خالفت بالنسبة إلى المخصص، فكانت وكالة بالصلح، وكان عامه فيصح بجواب هذه
الوكالة كغيرها، وبه كان يقول أبو عبد الله الشافعي، وبعد ذلك من وافق هذه الوكالة
إذا تعلقت بوكالة بالعرف، وتعتبر الوكالة بغيره بالعرف، فكذلك يثبت بالعرف

من كان صاحب هذه الوكالة، وأما القول في عرفه، فمحمود على أنه كذلك على ما
الوكالة بالعرف، وهل كانت عرفه هي الوكالة المعينة، فتستدرك، وأنه خلاف ما في هذه
المسألة، على أن الخلاف في مسألة أخرى، إذا كان كونه إذا كسبه بنفسه بالعرف، فربما
الموكل الوكيل سأل، فوجد سوط، هل صح عرفه، فعلى قول من سأل، لا يصح
عرفه حتى يثبت، ثم بعد ذلك، ومنه قال بعض الفقهاء، سمي به أنه صلح، وعلى
قول محمد، يصح عرفه حتى لا يفسر، وتنبأ عند السرد، وبه كان بعض الفقهاء
يذهب.

وعلى ما خلافه، أن من لا يملكه حتى يثبت، ثم يرجع من هذه العبرة إلى
هذا، وارجع إلى ما في ذلك، وأن القول في ذلك، الأول، أن
فتوى العلامة، وشبه الفتوى، التي أخرجت من حكاية

وكذلك أصبح الإجماع على أن الوكالة بالعرف هي التي يثبت بها، والفتوى على ذلك
بعض من كان من زمانه حتى في قول من في مسألة الوكالة، معذرة بالعرف، فربما يعرف أن
يقول عرفه من جملة الوكالات، فيقول هي وكالة، وبه يثبت، وبه لا يثبت
ثم سئل يلزم هذه الوكالة، وفيه تعيين حكم الشرع

وعلى قول من يقول، أن من لو كانت المعينة بالنسبة لا يصح العرف، وجوز
الشرط، فربما يعرف في التوثيق بالعرف، أن يكون، فثبت عن الوكالة المعينة،
وعلى قول من يقول، أنه لا يثبت، لأن، فثبت، وبه لا يثبت، لأنه لا يثبت على
وجودها، وبسبب الوكالة، أنه لا يثبت، فكذلك يثبت، وصح رجوع عنه، لأنه لا يثبت
أن يوجد الوكالة في المستند، ويصح القول في أنه، وبسبب، فثبت
وبسبب عن وكالة معذرة، لأنه لا يثبت بالعرف، عن الوكالة، لمسه ليدرك، فثبت

ج ١٤ كتاب الوكالة ٤٥١ النص ٢ رداله قاله من الوثيا وعمله
 التي هي مئة بالسر، وادعاهان يمدد، وجب عن الزكاة، لا يسل الوكالة
 لثلاثة لأجل، بمعنى وكلاء، بيد الرجوع عن الوكالة المدعاه حتى إذا حل التعيق
 وإذا عرله عن تركه حصره، لا يمدد وكالته أخرى بحكم الممنين، وإلى هذا مال
 الفقيه أبو حنيفة

١٤٩٤ وفي مجموع الموزن مثل نجم الدين بسفي عن ابن الأثير
 وكذا في كتابه على أن من عرلته فاب، وكل من أجد كيف يدعه، قال يقول له
 عرلته، ثم عرلته قال ليس هذا كقولهم كلمة عرلته، فاب وكيفية آية له لا
 يقول بهذا الطريق، إنما يصير وكلاء عند كل حال، قال هذا يصير وكلاء عند العرل
 الأول، ولا يصير وكلاء عند العرل الثاني لأن من منكر

١٤٩٥ يمكن بعد ما في الوكالة إذا عرل لعبد برخص يده، وقال أنا
 عرلته من هذه تركته، وكذا ممدد يوكلي، لا يخرج عن الوكالة، وهذا هو ذلك
 مختصر من الوكلاء

١٥٩٥- وفيه من، وكذا في، مع قال، وفي لا أوكلك سي، مع عرفت
 ما يوكلك، مع عرفت، ويعني السر بالسرط، حل يجمع، ذكر في ادب القضاة
 للحصاف، انه يصح، وهذا من ادب القضاة في ادب القضاة من هذا تكليفه، وذكر
 شيخ الإسلام حواضر رده في شرح كتاب الوكالة في، قال يعني الوكالة بالمدد مدد
 مرة أن مدد العرل بالسرط لا يصح، وعطى، وقال لأد العرل مع الوكلاء عن مائة
 التصرف، وإنما يصح بمعنى ما سيأتي في الأطلاق لا ما سيأتي به، مع، ولهذا قلنا
 إن تعليق هذا لعدم بالمدد بالسرط صحيح، ويعني حكم المدد بالسرط مع صحيح؟
 لأن (المدد بالمدد)، و حصر مع

١٥٩٥- في وكالته على أن حلفه عن محمد الزكواي ناسخ إلى ذكر
 للوكلاء يعني شخص من شهود، فله أن يعرله عن هذه الوكالة بمحضه، وهذا مال

١١) ما من القصر من مدد من الأصح وأكمله في مدد مدد

٢١) ما من القصر من مدد من الأصح وأكمله في مدد مدد

٣١) ما من القصر من مدد من الأصح وأكمله في مدد مدد

فلما حصل التوكيل وأمر بالقبض صار المطلوب مأموراً بالدفع عن هذا الأمر، فهو
 صحيح التحول به، عنه يتصرف بالدفع، أما إذا حصل التوكيل بغير محضر من المطلوب،
 فالمطلوب به يجب بالأمر بالدفع فلا يدفع، فلو صح الأمر من غير عنه لا يصح
 وإن قال لأمراته عنى نفسك، ثم فردن بغيرها، فقد ذكر هذه المسألة مع
 احتسابها في كتاب الطلاق من هذا الكتاب، وذكر ما يثبت في كتاب الطلاق كثيراً من
 مسائل التوكيل عن الطلاق، فلا يذكرها هنا

الفصل الثالث

في تعليق الوكالة بالشروط وتوقيتها وإيقاعها بصفة معموم وبصفة الخصوص

١٥٩٥٦- يذهب بركاته باصطراط صحيح سواء كان شرط معارفاً أو لم يكن معارفاً، ولكن لا يحل له تحالف الوكالة، فإن تمسك الوكالة بشرط متعارف صحيح، وإلغائها بشرط غير متعارف غير صحيح

١٥٩٥٧- وإذا قال لصبره: وكلتك ببيع هذا الشيء اليوم، أو قال: ببيع هذا اليوم، لم يخل، نعمته اليوم، أو قال: أنت لي بهذا اليوم بألف درهم، فعمل الوكيل ذلك عدلاً، ذكر صحيح الإسلام في أحسن صرح المصالح، أنه لا يجوز، وهو إشارة إلى أن الوكالة غير النائية، وهكذا في اشتراط الوكالة بمصر اليوم، من كانه الأصل، وذكر القضاة بسببه من أن الشركة أنه عليه رواية، وهو وكالة الضحوى إذا كان يبيع عبده غداً كان وكلاً في المدة وجباً بعده، ولا يكون وكلاً بعد من ذلك

١٥٩٥٨- وفي وكالة الشئى: إننا نقول لا يخرج بيع عبدي اليوم، أو قال: طلق امرأتى اليوم، فعمل ذلك عدلاً، قال: إننا نكسر اليوم، وكلاً فهو وكيل هذا، فهذا إشارة إلى أن بركاله لا تنوف

ولو قال: ببيع عبدي، أو قال: طلق امرأتى عدلاً، فعمل اليوم، حكى عن الشيخ الإمام ظهير الدين امرغياي أنه هو وروى، وصح شرطاً برواية محمد الحواشي في باب الوكالة بالمر من وكالة لأحد، ولم يظفر برواية الحواشي

١٥٩٥٩- وإذا قال: كل من لا يقضي كس دينه، أو ركنه مكل حرقه، وبالمخصوص في كل حوله، هذا، وإن لم يجرى له ولا نرجس

وإن ركنه سعامس كل دين له، أو وكلاً مكل حرقه بحسب الناس، أو وكلاً بظلم كل حوله في مصر كذا، بشرط التوكيل إلى القائه وحادث استحداثه، والقياس أن يصرف التوكيل إلى القائه يوم التوكيل، ولا يهبطه إلى حادث بعد التوكيل، لأن

التي هي جعلت نفس دية مصاف إليه . وعصومه هي كل جن مصاف إليه يوم التوكيل حيث عدل وكانت بعض قل دية ، وكانت هي قل حين هي في مصاف كذا ، أو التي التي مصاف إلى التوكيل ، وهي هي يضاف إليه وقت يدعي . المصاف وقت التوكيل دون الحوادث بعد التوكيل لأنهم رخوا هذا القصاص وأحد الحوادث بعد التوكيل ينفرد ، فإن يعرف فيما بين الناس أن من أراد حرفة أو غيرها من بعض دية ، أو بعض حقوقه على الناس ، يريد بذلك التوكيل بالتمام والحادث حميداً حتى لا يصح شيء من جوعه ، لذلك يعرف مصاف التوكيل إلى الكس ، هو مظهر من قول إنساناً يقضي غلاته كان وكلاً ما يحب ، وبأحدثه ، مصرفت بوفاء من المكان مكان الحرفة ، فإن الناس في عاداتهم يرون هذا التوكيل الخاتم والحادث حسراً لا يحاجون إلى تحديد التوكيل في كل زمان ، فلا يحدون في الحرف .

[illegible]

١٥٩٦- وفي الختم وفي الحصى من أبي حنيفة قال ما وكيلي في
 الناس أشد من علي بن أبي طالب، وفي ختم أبيه ما وكيله
 ما وكلي في الناس ما وكلي في الناس ما وكلي في الناس ما وكلي في الناس
 بعض خلقه، فانه بعض ما يحدث من الأمة

۱۹۶۷ء ایہ ایضاً بر خالہ حاجہ تکریم خانم، وسیع کتب عبدہ، تھیں اعلیٰ
 درجہ کی صنف دوم سرکل، بر کتب سے استفادہ شد، و اس بر خالہ پر پڑھ کر
 محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی زندگی پر پڑھ کر، اس کی جامعہ، کتب
 علم و ادب کی کتاب، و اس کی

۱۹۶۸ء ایہ ایضاً بر خالہ ایہ محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کی
 صنف دوم سرکل، بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً
 بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً
 بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً

۱۹۶۹ء ایہ ایضاً بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً
 بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً
 بر خالہ تکریم خانم کی بی بی، ایہ ایضاً

فهرس المحتويات

	الفصل الرابع والعشرون
٣	في الفترقات
٢٦	كتاب الرجوع عن الشهادة .
	الفصل الأول
٢٢	في بيان شرط صحة الرجوع عن الشهادة وهي ثلاث حكمه
	الفصل الثاني
٢٧	في رجوع بعض الشهود عن شهاده
	الفصل الثالث
٤٠	في الرجوع عن الشهاده في الكذب .
	الفصل الرابع
٥٤	في الرجوع عن الشهاده في الطلاق والخاص
	الفصل الخامس
٥٩	في الرجوع عن الشهاده في سكاك والطلاق والفسخ جميعاً
	الفصل السادس
٦٨	في الرجوع عن الشهاده في العلق والتملكة والتبني والامتناع في الفهمه

٢٥٨	١٤٤	للمجلد ١٤٤
		المجلد ١٤٤
١٤٤		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
٨٣		المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٠٠		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٠٥		المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٥		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٠٦		المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٣٠		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٣٧		المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٥٤		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٥٣		المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤
١٦١		في المجلد ١٤٤ من المجلد ١٤٤

الفصل الأول

في متى شروط حوار الإقرار، ومحكمه

المعدل الثاني

ما يكون إقراراً وما لا يكون

وعلى آخره في ادعاء، الذي يكون إقراراً، مما لا يكون

في آخر من هذا الفصل

١٤ بتعديل هذه الألف

وعلى آخره

وعلى آخره فيما يدخل في الإقرار، يعلم

ما لا يدخل وما يتصل بهما من الأحكام

وعلى آخره

وعلى آخره

وعلى آخره

وعلى آخره

وعلى آخره في الإقرار بالكتابة

المعدل الثالث

في بيان ما يصح للإقرار وما لا يصح

الفصل الرابع

في بيان ما يصح منه الإقرار وما لا يصح

الفصل الخامس

في بيان ما يصح منه الإقرار وما لا يصح

الفصل السادس

في الإقرار على نفسه ما هو، وما هو ذلك

تفصیل السبع

۲۱۹ فی الآخر - حمد بنی، مرزا

تفصیل الثانی

۲۲۲ فی اختلاف نافع، منظر، منظر

۲۲۳ روح الحق

۲۲۶ روح حر من هذا الفصل

۲۲۹ روح حر من هذا الفصل

۲۳۱ روح حر من هذا الفصل

۲۳۵ روح الحر

۲۴۰ روح الحر

تفصیل الثامن

۲۴۴ فی (تو رسو) اسم

۲۴۷ روح الحر

۲۴۸ روح الحر من سمیه علی ما اری

۲۴۹ روح الحر

۲۵۰ روح الحر

۲۵۱ روح الحر من (تو رسو) اسم

۲۵۲ روح الحر من (تو رسو) اسم

تفصیل العدم

۲۵۳ فی الخیار والاستاء والبروج

۲۵۵ ملحق بالاسماء

۲۵۶ ملحق بالبروج

تفصیل الحادی عشر

- ٢٦٥ في الرجل أقر مالاً دفع إليه رجل لأخيه
 الفصل الثاني عشر
- ٢٦٧ في إقرار الرجل بدين على غيره أو بوديعة له في يد غيره للأخيه
 الفصل الثالث عشر
- ٢٧٥ في تكرار الإقرار
 الفصل الرابع عشر
- ٢٧٩ في الإقرار بمال مضافاً إلى صنفين من المال أو إلى أصناف من المال
 الفصل الخامس عشر
- ٢٨١ فيما يكون إقراراً بالشركة وما لا يكون
 الفصل السادس عشر
- ٢٨٣ في نفي الإقرار ملك المقر به وإقراره به لغيره أو دعواه المقر به من وجه آخر
 الفصل السابع عشر
- ٢٨٦ في إسناد الإقرار إلى حال ينافي صحته وثبوت حكمه
 الفصل الثامن عشر
- ٢٩٣ في الجمع بين الشئيين المتباينين في الإقرار
 الفصل التاسع عشر
- في إقرار الرجل على نفسه وعلى غيره وفي الإقرار بشيء لنفسه .
 ٢٩٤ والإقرار بشيء به وبين غيره وفي الإقرار بشيء على نفسه مشترك
 الفصل العشرون
- ٢٩٨ في إقرار المريض وأعماله
- ٣٠٢ نوع آخر في إقرار المريض للأجنبي
- ٣٠٩ نوع آخر في الجمع بين الوارث والأجنبي
- ٣١١ نوع آخر

- ٤٠٢ في الإقرار بالمعيب والبيع
 الفصل السابع والعشرون
 ٤٠٦ في الإقرار بالحرارة والقتل
 الفصل الثامن والعشرون
 ٤٠٨ في إقرار التوكيل والوصي والقبض
 الفصل التاسع والعشرون
 في إقرار المضارب والشركاء جعده المضارب مال المضاربة بسبب الضمان
 سواء جعده المضارب أو لا ثم إقراره أو لا بالضاربة، ثم جعده ٤١٣
 الفصل الثلاثون
 ٤١٦ في شتر ذات
 ٤١٧ كتاب الوكالة
 الفصل الأول
 ٤٢٩ في الاحتياط التوقيف بها التملك، وهي شرط صحة التملك
 الفصل الثاني
 ٤٤٤ في رد الوكالة من التوكيل وفي عزل التوكيل
 الفصل الثالث
 ٤٥٤ في تعيين التوكيل بالشرط وتأجيله وتنازله بصفة المأمور بصفة المأمور من
 ٤٥٤

